جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا

أثر المنظمات العالمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية نهر النيل – السودان

(دراسة حالة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في منطقة أدنى نهر عطبرة)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التنمية الريفية

إعداد الطالبة :وجدان بله عوض السيد محمد سعد

إشراف الدكتور : هاشم أحمد العبيد

صفر _ 1435هـ

ديسمبر _2013م

الآية

بسم الله الرحمن الرحيم

الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله ثم لايتبعون ما انفقوا منا ولا اذي لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولاهم يحزنون .

سورة البقرة الآية (261-262)

الإهداء

لو كان يهدى للإنسان قيمته لأهديتكم الدنيا وما فيها سنوات من التضحية والوفاء عاشت في دواخلنا نسمات أنفاسها نبع من الحنان ينبض علينا وتجسد في ثناياه ربيع الأمومة وبرام العطاء ترتوي من أريجها فنفتخر في عيونها فنراها فكانت ترى الدنيا ... إلى روح أمي الطاهرة طيب الله ثراها .

إلى الذي جاهد في الحياة وشقي من أجل أن أصل إلى هذه المكانة المرموقة إليك أبي يا أمل كل النفوس المقتدى إليك يا سراج الظلمة في وسط الدجى ... أبي العزيز .

إلى الجواهر التي منحت الضوء الأخضر ومن حملوا عنى أعباء مشوار طويل بوجوههم أري البهجة والابتسامة فتنسيني هموم الكون وأعباء الحياة ... إخوتي محمود وهنادي .

إلى من علمونا بأن النشاط صفة الحياة وأن الخمول صفة الموت إلى رموز المحبة والعطاء والوفاء إلى الذين مهدوا لي الطريق ولمحوا بسماحة قلوبهم وغرسوا في نفسي حب العلم والمعرفة أساتذتي الأجلاء .

إلى منبع فخرنا وإعزازنا إلى السحب التي أمطرت لنا ذهباً والسحر الذي وهب لنا الدرر وبدل الراحة بالتعب من أجلنا فقد ظل يعمل ليلاً ونهاراً في السراء والضراء من أجل أن ينفع غيره إلى روح الفقيد المرحوم الدكتور محمد عبد السلام عبد المنان

الشكر والعرفان

الشكر من قبل ومن بعد لله رب العالمين على نعمة الظاهرة والباطنة والشكر والتقدير لجامعة شندي التي أتاحت لي هذه الفرصة لإعداد هذا البحث والشكر والامتنان على الذي ساعدني على كتابة هذا البحث وأنار لي الطريق حتى اكتمل بصورته النهائية ، تتسابق الحروف وتتباري الكلمات لتكون جملة تسمو بمقامك لأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى العلامة الدكتور / **هاشم أحمد العبيد** الذي لم يبخل علي بجهده وساهم بوقته الثمين مساهمة كانت خير دليل لي حتى اكتمل بحثي ورأي النور إليك يا من كنت سلما نرتقي به درجات العلا ولا يفوتني أن أشكر الدكتور/ **محمد الفاتح محمد عثمان** وايم الله ما من يوم أسعفني فيه الزمان بلقاء وجهه إلا تعلمت فيه من لحظه قبل لفظه كما أخص بالشكر الأستاذ / **عبد العزيز علي البحيري** على ما بذله من وقته في تصحيح بحثي راضياً غير غضبان مفضلاً إياي على نفسه وعمله وعلمني كيف يكون الإيثار، والشكر أجزله للإخوان آيات عبد الحي ومحمد إبراهيم الذين قاما بطباعة هذا البحث كما أشكر اللجنة المناقشة التي قيمت وراجعت وصوبت فلهم منى كل التقدير والاحترام .

كما أخص بالشكر كل الأصدقاء وكل من أسهم في إخراج هذا البحث وقدم لي العون والمشورة وشجعني لإكمال هذا العمل وجزأهم الله عنى كل خير وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المستخلص:

تناولت الدراسة أثر المنظمات العالمية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية نهر النيل – السودان ، تمثلت مشكلة الدراسة فيما يعاني منه الريف السوداني من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي مما أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر والأمية والجهل خاصة في المناطق الريفية وعدم وجود الرؤى السليمة للتخطيط ، كما هدفت الدراسة لمعرفة آثر منظمة الأغذية والزراعة العالمية في تطوير تنمية منطقة أدنى نهر عطبرة . لتحقيق ذلك الهدف جمع الباحث معلومات من (220) أسرة من مجتمع العينة يمثلون عينة الدراسة والبالغ عددهم (4803) أسرة من منطقة الدراسة.

تم دعم المعلومات الأولية بمعلومات ثانوية من مصادر ذات الصلة بموضوع البحث وتم تحليل هذه البيانات من خلال المنهج التاريخي والوصفي ومنهج دراسة الحالة .

بنيت الدراسة على بعض الفروض أهمها :

1/ مشاركة المنظمات العالمية في التنمية الريفية المتكاملة يؤدي إلى تطوير المنطقة.

2/ تنفيذ المشاريع الريفية الاقتصادية في الريف من قبل المنظمات العالمية يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة ورفاهية الفرد ,

قسمت الدراسة إلى فصول ومباحث ، الفصل الأول خطة البحث والفصل الثاني أدبيات البحث والفصل الثالث تجربة السودان . أما الفصل الرابع الدراسة الميدانية وأخيراً الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات .

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود بعض العوامل التي تقود إلى الفقر والتخلف مثل انخفاض مستوى الدخل وضعف البنية التحتية كالتعليم ، الصحة ، الثقافة ، الماء النقي وتدهور البيئة ، أضف إلى ذلك أن المشاريع والبرامج التي قدمتها المنظمات العالمية ساهمت من ناحية في تنمية قدرات المواطنين ولكن هنالك آثار سالبة علمت المواطنين على الاستهلاك وليس الإنتاج .

أوصت الدراسة بالآتي :

1-التنسيق بين الإدارة الحكومية والمنظمات العالمية لتحديد أكثر المناطق حاجة للمشاريع والاستفادة من التمويل المقدم .

2-تضافر جهود المجتمع والمنظمات لتجنب الآثار السالبة المتمثلة في الاستهلاك وليس الإنتاج .

3-ضرورة إشراك الأهالي عند وضع المشروعات ورسم خططها وتنفيذها وليس قبولها .

4-لابد من خلق صندوق دوار لاستمرارية هذه المشاريع في المنطقة .

Abstract

This study aims to assess the effect and impact of the International Organizations in the area of economical and social progression in River Nile State – the Sudan –the Study valuates the Sufferings of the rural society in the Sudan these Sufferings are performed in economic and social primitiveness This guides to many problems as poverty, illiteracy and ignorance. This effects are found clearly in the rural area .These areas suffer form the assess the effect and impact of the International Food Agricultural Organization (F.A.O) in Pushing and progression in Lower – course of Atbara's River .

To meet the objectives of this study the researcher collected information. From 220 members respondent represented sample from 4803 members calculate under (%5) percent ,

The Primary data was supported by secondary data form relevant sources. The data was analyzed by a descriptive statistical method.

This study was built on many hypothesis. The important ones are;–

1-The share and turn of the International Companies in the process of progression in the rural society , will guide to the area's progression .

2-The completion of the projects that held by the International. Companies the rural area , will share in rising the income of the natives , and give them a taste of living in luxury .

This Study is classified into acts and scenes, First Act the plan of the research, Second Act the arts of the research, Third Act the Sudan experiment, Fourth Act the area of the research Lastly the Conclusion.

The results of this study revealed that there were some factor which led to poverty and primitiveness like low income ,

, weakness of infrastructure like education , health , culture, clean water and environmental deterioration. In addition to that the programs and projects which was implemented by the International Organization led to agricultural development and capacity building of the community, in the area. Yet there were

Natives impacts, which learned them to depend on the consumption rather than production.

The study suggested the following :

1-Liaison between the government and the International Organizations to determine the most needed areas for developing project in order to furnish the finance.

2- To coordinate the efforts of the community and the organization, so as to avoid depending on the consumption rather than production.

3- Community must participate in the process of planning, establishing and executing the programs and projects in the to area.

4-They have to create revolving finds from the developed project for sustainable their project and establishing new ones .

Abbreviations

NGO	Non Governmental Organization	المنظمات غير الحكومية
WFP	World Food Program	البرنامج الغذائي العالمي
UNICEF	United Nations International Children Fund	صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
FAO	Food Agricultural Organization	منظمة الأغذية والزراعة
USAID	United State Agency for International Development	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
DFID	Department For International Development	إدارة التنمية الدولية
SIDA	Sweden International Development Agency	وكالة التنمية الدولية السويدية
CIDA	Canada International Development Agency	وكالة التنمية الدولية الكندية
ACVAFS	American Council of Voluntary Agencies For Foreign Services	المجلس الأمريكي للمنظمات الطوعية للخدمات الخارجية
ILO	International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
UNESCO	United Nations Educational , Scientific and Cultural Organization	منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة

IBG	International Bank Group	مجموعة البنك الدولي
IFAD	International Fund of Agricultural Development	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
CARDA	Community Animal Resources Development Associate	معاوني المجتمع لتنمية موارد الثروة الحيوانية
GTZ	The German Organization for Technical Cooperation	المنظمة الألمانية للتعاون الفني
SCOVA	Sudan Council of Voluntary Agencies	المجلس السوداني للمنظمات الطوعية

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص	د
Abstract	و
Abbreviations	ط
قائمة المحتويات	ي
قائمة الجداول	ل
قائمة الأشكال	ع
الفصل الأول : خطة البحث	
المقدمة	1
المشكلة	2
الأهمية	3
الأهداف	3
الفرضيات	3
المنهجية	4
الحدود	4
المحتويات	4

الفصل الثاني : أدبيات البحث	
المبحث الأول : الدراسات السابقة	5
المبحث الثاني : التنمية وأنواعها (الأطر النظرية والمفاهيم)	13
المبحث الثالث : مفاهيم وتعاريف العمل الطوعي	76
الفصل الثالث : تجربة السودان	
المبحث الأول : وصف منطقة الدراسة	121
المبحث الثاني : التنمية في السودان	149
المبحث الثالث : العمل الطوعي في السودان	172
الفصل الرابع : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : تحليل نتائج الدراسة الميدانية	197
الفصل الخامس	
النتائج	239
التوصيات	241
معوقات البحث	243
الخاتمة	244
المراجع باللغة العربية	245
المراجع باللغة الإنجليزية	255
الملاحق	256

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
(1/3)	توزيع المحليات بولاية نهر النيل	123
(2/3)	عدد القرى التي تم تسليمها الضان للرجال بمنطقة أدنى نهر عطبرة	127
(3/3)	عدد القرى التي تم تسليمها الماعز للنساء بمنطقة أدنى نهر عطبرة	128
(4/3)	عدد المترات بقرى المشروع بمنطقة أدنى نهر عطبرة	129
(5/3)	نوعية المحاصيل المزروعة بقرى المشروع بمنطقة أدنى نهر عطبرة	130
(6/3)	موقف وحدات الري بالمشروع بمنطقة أدنى نهر عطبرة	131
(7/3)	نوعية المحاصيل المزروعة بالحقول الإيضاحية بقرى المشروع بمنطقة أدنى نهر عطبرة	132
(8/3)	نشاط للموسم الشتوي للعام (2008/2007م – 2009/2008م) على مستوى قرى المشروع بمنطقة أدنى نهر عطبرة	136
(9/3)	الاستثمارات الكلية موزعة بين القطاع العام والخاص للخطة الخمسية (2007-2011م)	165
(1/4)	توزيع الإستبانات حسب المناطق بأدنى نهر عطبرة	198
(2/4)	النوع لأفراد العينة	199
(3/4)	العمر لأفراد العينة	199
(4/4)	المستوى التعليمي لأفراد العينة	200
(5/4)	الحالة الاجتماعية لأفراد العينة	201
(6/4)	عدد أفراد الأسرة للعينة	202
(7/4)	المهنة لأفراد العينة	203
(8/4)	نوع العطالة في منطقة الدراسة من عدمه	204
(9/4)	إذا كانت الإجابة بنعم نسبة العطالة بالتقريب من وجهة نظرك	204
(10/4)	درجة العلاقة بين المنظمة والقادة المحليين بمنطقة الدراسة	205
(11/4)	قبول الأهالي للمشاريع المقدمة من قبل المنظمة من عدمه	206

(12/4)	أسباب رفض المشاريع المقدمة من قبل المنظمة	207
(13/4)	مدة الارتباط بالمنظمة	207
(14/4)	المجالات الرئيسة لعمل المنظمة	208
(15/4)	البرامج والمشاريع الرئيسة التي قدمتها المنظمة	209
(16/4)	الخدمات المقدمة في برامج المساعدات الطارئة بمنطقة أدنى نهر عطبرة	210
(17/4)	الخدمات المقدمة في برامج المتأثرين بالفيضانات والسيول بمنطقة أدنى نهر عطبرة	211
(18/4)	الخدمات المقدمة في برامج تنمية المراعي بمنطقة أدنى نهر عطبرة	212
(19/4)	الخدمات المقدمة في برامج الإنتاج الزراعي بمنطقة أدنى نهر عطبرة	213
(20/4)	المشاكل التي واجهتك في التمويل النقدي بمنطقة أدنى نهر عطبرة	214
(21/4)	الخدمات المقدمة في برامج الإنتاج الحيواني بمنطقة أدنى نهر عطبرة	215
(22/4)	مساهمة المشروع في استقرارك بمنطقة أدنى نهر عطبرة	216
(23/4)	مساهمة المشروع في زيادة الإنتاج بمنطقة أدنى نهر عطبرة	217
(24/4)	حدوث تغيير في التركيبة المحصولية من عدمه	218
(25/4)	مساهمة المنظمة في زيادة متوسط الدخل السنوي	219
(26/4)	دور المنظمة في تسويق المنتجات الزراعية من عدمه	221
(27/4)	الدور الذي تلعبه المنظمة في عملية التسويق	221
(28/4)	كفاية الدخل لمتطلبات الحياة اليومية بمنطقة أدنى نهر عطبرة	222
(29/4)	متابعة المنظمة في نشاطك الزراعي والحيواني من عدمه	223
(30/4)	كيفية حدوث المتابعة بمنطقة أدنى نهر عطبرة	224
(31/4)	مساهمة المنظمة في رفع المستوى الاجتماعي بمنطقة أدنى نهر عطبرة	225
(32/4)	نوع الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل المنظمة بمنطقة أدنى نهر عطبرة	225

(33/4)	زيادة نسبة التعليم بعد الاستفادة من الخدمات المقدمة	226
(34/4)	تقديم المنظمة للخدمات الصحية من عدمه	227
(35/4)	نوع الخدمات الصحية المقدمة من قبل المنظمة	228
(36/4)	تقديم المنظمة للخدمات الثقافية من عدمه	229
(37/4)	إمكانيات المنظمة واستمراريتها من عدمه	230
(38/4)	نوع التدريب المقدم من قبل المنظمة من عدمه	231
(39/4)	نوع التدريب المقدم من قبل المنظمة	232
(40/4)	مدى الاستفادة من الدورات التدريبية بمنطقة أدنى نهر عطبرة	233
(41/4)	نوع البرامج المعداه في بناء القدرات من قبل المنظمة	234
(42/4)	نوع المشاريع والبرامج التي تعمل على تنمية المنطقة	235
(43/4)	المشاكل التي واجهتك عند تنفيذ برامج ومشاريع المنظمة	236

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
(1/2)	مستويات التنمية	44
(1/3)	التقسيم الإداري لولاية نهر النيل	122
(1/4)	النوع لأفراد العينة	199
(2/4)	العمر لأفراد العينة	200
(3/4)	المستوى التعليمي لأفراد العينة	201
(4/4)	الحالة الاجتماعية لأفراد العينة	202
(5/4)	عدد أفراد الأسرة للعينة	203
(6/4)	المهنة لأفراد العينة	203
(7/4)	وجود العطالة أو عدمها لأفراد العينة	204
(8/4)	نسبة العطالة بالتقريب لأفراد العينة	205
(9/4)	درجة العلاقة بين المنظمة والقادة المحليين بمنطقة الدراسة	206
(10/4)	قبول الأهالي للبرامج والمشاريع المقدمة من عدمه	206
(11/4)	أسباب رفض المشاريع المقدمة من قبل المنظمة	207
(12/4)	مدة ارتباطك بالمنظمة	208
(13/4)	المجالات الرئيسة التي تعمل فيها المنظمة	209
(14/4)	البرامج والمشاريع الرئيسة التي قدمتها المنظمة	210
(15/4)	الخدمات المقدمة في برامج المساعدات الطارئة	211
(16/4)	الخدمات المقدمة لك في برامج دعم المتأثرين بالفيضانات والسيول	212
(17/4)	الخدمات المقدمة في برامج تنمية المراعي	213
(18/4)	الخدمات المقدمة في برامج الإنتاج الزراعي	214
(19/4)	المشاكل التي واجهتك في التمويل النقدي	215
(20/4)	الخدمات المقدمة في برامج الإنتاج الحيواني	216
(21/4)	مساهمة المشروع في استقرارك بالمنطقة	217
(22/4)	مساهمة المشروع في زيادة الإنتاج	218

(23/4)	حدوث تغيير في التركيبة المحصولية	219
(24/4)	مساهمة المنظمة في زيادة متوسط الدخل	220
(25/4)	دور المنظمة في تسويق المنتجات الزراعية من عدمه	221
(26/4)	الدور الذي تلعبه المنظمة في عملية التسويق	222
(27/4)	كفاية الدخل لمتطلبات الحياة اليومية	223
(28/4)	متابعة المنظمة للنشاط الزراعي والحيواني من عدمه	224
(29/4)	كيفية متابعة المنظمة للنشاط الزراعي والحيواني	224
(30/4)	مساهمة المنظمة في رفع المستوى الاجتماعي	225
(31/4)	نوع الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل المنظمة	226
(32/4)	زيادة نسبة التعليم بعد الاستفادة من الخدمات المقدمة	227
(33/4)	تقديم المنظمة للخدمات الصحية من عدمه	228
(34/4)	نوع الخدمات الصحية المقدمة	229
(35/4)	تقديم المنظمة للخدمات الثقافية من عدمه	230
(36/4)	إمكانيات المنظمة واستمراريتها من عدمه	231
(37/4)	نوع التدريب المقدم من قبل المنظمة من عدمه	232
(38/4)	نوع التدريب المقدم من قبل المنظمة	233
(39/4)	مدى الاستفادة من الدورات التدريبية	234
(40/4)	نوع البرامج المعداة في بناء القدرات	235
(41/4)	المشاريع والبرامج التي تعمل على تنمية المنطقة	236
(42/4)	المشاكل التي واجهتك عند تنفيذ برامج المنظمة	237

الـفـصل الأول : خطة الـبـحث

الـمقـدمـة :

اختلفت وجهات نظر كثير من الكتاب والباحثين حول مفهوم التنمية الريفية وطرق إحداثها ، فالريف فى بواكير مجهودات احداث التنمية لم يتعد كونه مصدراً لتوفير الغذاء الرخيص والعمالة للقطاع الصناعى ، كما يقضى بذلك خيار التنمية عبر النمو والذي كان أكثر الخيارات قبولاً لتحقيق التنمية .

بيد أن تجارب مفاهيم التنمية أثر بشكل أو آخرعلى هذا الفهم وصار النظر إلى وضعية الريف فى إحداث التنمية يتطور حتي بلغ الحد الذى يرى فيه المهتمين بالتنمية أن استدامة التنمية لن تتحقق إلا بالتركيز على القطاع الريفى بهدف نمو الاقتصاد على وجه العموم والقطاع الزراعي على وجه الخصوص .

على صعيد آخر فإن تكرار الأخطاء فى تجارب إحداث التنمية خاصة فيما يتعلق بتوزيع المنافع أثر على الثقة في آليات تحقيقها ، حيث أن القطاع العام بأجهزته المختلفة لم يعد موثوقًا فى قدرته وفاعليته لدى أغلب المهتمين بعملية التنمية بحجة أنه لايوجد إشراك للمواطنين فى إحداث التنمية ولم يحقق عدالة فى توزيع الموارد فضلاً عن عدم توفر الإمكانيات المادية وغياب الخطط الاقتصادية الواضحة ونقص الكوادر الفنية المدربة لإحداث التنمية ، ويطول اهتمام القطاع الخاص بالبحث عن الأرباح كهدف أساسي بالقدر الذى لا يهمه كثيراً أمر الشرائح الضعيفة في المجتمع وهذا القول قد يساهم في تعويق آليات التنمية في المجتمع بصفة عامة والمجتمع الريفي على وجه الخصوص .

يمثل القطاع الريفي العمود الفقري للاقتصاد السوداني ، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالتنمية الريفية وخصها بقدر معتبر من الدراسات والبحوث التي تقود إلى تفهم قواها المحركة dynamic،دعماً لهذا الاتجاه في التعرف على التنمية الريفية وكيفية إحداثها وتجاوبًا مع الأصوات التي بدأت تتعالى بضرورة تقييم النشاط التنموى للمنظمات الطوعية التي أضحت تحصل على نسب متنامية من التمويل الموجه لأغراض التنمية وتكسب تأييد المانحين .

السودان كغيره من دول العالم الثالث يواجه سكانه مشكلات الفقر ونقص البنية الأساسية ويتمثل ذلك فى تدني الخدمات التعليمية والصحية والمعيشية وغيرها، ونسبة لهذا

التخلف الذى تعانى منه هذه المجتمعات توجهت كل الجهود حكومية وطوعية لدرء خطر المرض والفقر والجهل .

حسب الدراسات التي تمت بالمنطقة في الفترة السابقة بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وجهات أخرى ، وضح جلياً أن المنطقة قد تأثرت كلياً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها بقيام خزان خشم القربة ومشروع حلفا الجديدة الزراعي . ونتيجة لهذا التدهور ارتفعت معدلات الفقر بين سكان المنطقة ولهذا عملت مشاريع عون أجنبي عديدة كان آخرها مشروع تنمية أدنى نهر عطبرة كأحد مشاريع المناطق المختارة الممول عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وحكومة السودان في فترة السبعينيات .

تأتى هذه المحاولة في وقت تتعالى فيه الأصوات لتقييم النشاط التنموى للمنظمات الطوعية ، إذ أن التعلم من التجارب علي درجة من الأهمية خاصة المجتمعات الريفية التي تبدو أن تنميتها عملية معقدة ولايزال الكثير من جوانبها معرض للتجربة والخطأ، مما يجعل التقييم أكثر الوسائل مساهمة في تفهم ديناميكيتها ، أما اختيار منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) فيعزى إلى النشاط الواسع لهذه المنظمة في مجال برامج المساعدات الطارئة والأمن الغذائى بأدنى نهرعطبرة في الضفة الغربية ويشمل سبعة قرى والضفة الشرقية ويشمل ثمانية قرى وبناء القدرات الإنتاجية بالإضافة لخبرتها الطويلة وتركيزها علي التنمية ، فإن الفترة المقدرة التى مضت على تنفيذ مناشطها بهذه المنطقة كانت وراء اختيارنا لنشاطها كحالة لدراسة أثرها في التنمية بولاية نهر النيل .

مشكلة البحث :

يعاني الريف السودانى عامة من مظاهر التخلف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر والأمية والجهل والعادات الضارة والتدهور الأمني في المجتمعات وإشعال الحروب القبلية التي من شأنها يزداد الحال سوءاً وينطبق هذا الحال على المناطق الريفية خاصة في منطقة أدنى نهر عطبرة التي توصف بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي هو نتاج لتدهور الانتاج الزراعي والرعوي والأنشطة الاقتصادية الريفية المصاحبة ، وعدم وجود الرؤى السليمة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في منطقة أدنى نهر عطبرة مما أدى إلى قصور التنمية الريفية المتكاملة وعدم استجابتها في تلك المنطقة (رغم وجود الموارد الطبيعية والبشرية كالأرض والماء والإنسان)

مما قاد أهل المنطقة للعيش في فقر مدقع وهذا أدى إلى دخول المنظمات العالمية وخلق مشاريع اقتصادية تنموية تساعدهم في الاستقرار .

أهمية البحث :

تتبع الأهمية من الإحساس الكبير بالدور الذى تضطلع به المنظمات العالمية كونها رديفاً ومسانداً للدور الحكومى إن خلصت النوايا، ولكونها تحمل مفهوم الخير والعطاء والتطوع اختيارياً من جهة، وكونها تقدم خدمات للفئات المعوزة من جهة ثانية ، وسوف تتبني الدراسة على الواقع الفعلي الملموس الذي يعيشه سكان المنطقة .

أهداف البحث:

هدف رئيس يتمثل في قياس أثر المنظمات العالمية ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية نهر النيل .

أهداف ثانوية تتمثل في :

1- التقييم الاقتصادي والاجتماعي لدور منظمة الأغذية والزراعة العالمية في تطوير وتنمية منطقة أدني نهرعطبرة .
2- المساهمة الإيجابية في تقويم أداء المنظمات العالمية العاملة في ميدان التنمية وبيان نوعية الخدمات والبرامج التي تقدمها المنظمات العالمية .
3- معرفة وتحليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع الريفي في منطقة أدنى نهر عطبرة .
4- إثراء المكتبات بتوفير المعلومات الدقيقة عن واقع المنظمات العالمية لتكون في متناول يد المهتمين والباحثين .

فرضيات البحث:

1- مشاركة المنظمات العالمية في التنمية الريفية المتكاملة يؤدى إلى تطوير المنطقة.
2- تنفيذ المشاريع الريفية الاقتصادية في الريف من قبل المنظمات العالمية يؤدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة ورفاهية الفرد .
3- الأمية والعادات الضارة تحد من تبني برامج المنظمات العالمية للتنمية الريفية المستدامة .

مصادر جمع المعلومات :

مصادر ثانوية تتمثل في الكتب والمجلات والنشرات الدورية والانترنت ومصادر أولية يتم جمعها عن طريق المسح الاجتماعى باستخدام أدوات جمع البيانات مثل الاستبيان والملاحظة والمقابلات الشخصية.

منهجية البحث

اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخى وذلك بالاطلاع على المصادر والمراجع والتقارير ، والمنهج الوصفى الذى يصف الظاهرة محل الدراسة متخذاً اسلوب اللقاءات كأحد أساليب جمع البيانات التي يرتبط بها البحث مع الجهات ذات الصلة والاختصاص بموضوع البحث ، كذلك تعتمد على منهج دراسة الحالة يسمح بالتعميق ويساعد على تجسيد الحقائق الاجتماعية وتوضيحها لأنه يستقيها عن طريق المعايشة ، ويتبع الطريقة الاحصائية في جمع البيانات وفحصها واستخلاص نتائجها باستخدام برنامج (SPSS) لتحليل الاستبيان حيث اعتمد على عرض البيانات على الجداول البسيطة والأشكال البيانية.

حدود البحث:

الحدود الزمانية : 2011م _ 2012م

الحدود المكانية : ولاية نهر النيل (محلية الدامر)

محتويات البحث:

يحتوي البحث على خمسة فصول يشمل الفصل الأول المقدمة وأساسيات البحث ، والفصل الثانى أدبيات البحث وتشمل الدراسات السابقة والتنمية وتحتوي على المفاهيم والتعاريف الخاصة بالتنمية ونظرياتها وأهميتها والعمل الطوعى ويحتوى على مفاهيمه وآلياته والتعريف بالمنظمات الطوعية ، أما الفصل الثالث تجربة السودان ويشمل وصف منطقة الدراسة والتنمية في السودان والعمل الطوعى في السودان والفصل الرابع الدراسة الميدانية وتشمل تحليل نتائج الدراسة الميدانية ، أما الفصل الخامس الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات والعقبات التي واجهت الباحثة.

الفصل الثاني: أدبيات البحث

المبحث الأول : الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة مصدراً مهماً من مصادر جمع المعلومات في البحث العلمى،حيث انها تمثل مجهود الباحثين السابقين الذين قاموا بدراسة موضوع البحث والتى تسهم في تصحيح مسار البحث العلمى وتحميه من الوقوع في الاخطاء كما ترشد الباحث إلى مراكز القوة ونقاط الضعف وتجنب الباحث مشاكل الوقوع فى الاخطاء التي وقع فيها غيره من الباحثين وقد تمكنت الباحثة من جمع بعض الدراسات السابقة القريبة من موضوع الدراسة من داخل أو خارج مجتمع البحث .

1/ دراسة موسى لودو قون لادو – 1989م

العنوان: دور المنظمات التطوعية في التنمية (منظمة أوكسفام ومجلس الكنائس السوداني)

هدفت إلى معرفة المدى الذى ساهمت فيه المنظمات التطوعية فى تنمية مدينة الخرطوم ، وتوصلت إلى النتائج التالية : نجحت المنظمات فى ادارة الكوارث التى شهدها السودان مثل السيول والامطار والتصحر والجفاف التى أدت إلى نزوح الآلاف وتمركزهم حول الخرطوم ،وقد ساهمت المنظمات فى تحقيق الكثير من التنمية فى المناطق المتأثرة خاصة تغطية مناطق السكن العشوائى ومساعدة النازحين والمساهمة فى تحويل مشاريع توليد الدخل والاعتماد على الذات .

2/ دراسة سهام عبدالمجيد – 1991م

العنوان : دور المنظمات التطوعية فى الاغاثة والتنمية :

هدفت إلى توضيح عمل المنظمات التطوعية والجهات الحكومية ومعرفة الأسباب التى أدت إلى تفوق المنظمات التطوعية فى تقديم الاغاثات والتنمية في البلاد واستخدمت المنهج الوصفى والتحليلى وقد خلصت إلى أهم النتائج : الاجراءات الروتينية وعدم سرعة البت فى القرارت هى السبب الرئيس فى اخفاق الحكومة في الاغاثة ، والحكومة هى الافضل فى سياسات الاسكان والتوطين،والمنظمات هى الافضل فى مجال تقديم الاغاثات .

3/ دراسة منى يعقوب مطر – 1994م

العنوان : المنظمات التطوعية والتنمية فى السودان

هدفت إلى معرفة الدور الذى قام به العون الكنيسى النرويجى في التنمية فى شرق السودان واتبعت المنهج التاريخى والوصفى، وخلصت إلى أن لعبت المنظمات دوراً بارزاً فى مجالات التنمية بشرق السودان كما ساهمت فى تدريب المواطنين واكسابهم مهارات عديدة ، ويزيد عطاء المنظمة ومساعدتها للمواطنين اذا وجدت التعاون من الجهات الحكومية ،المساعدات التنموية الانسانية أساس نجاح أى منظمة تطوعية، من الأسباب التي تؤدى إلى اخفاق بعض المنظمات التطوعية هو دخولها فى عدة أنشطة فى وقت واحد مما يؤدى إلى اهمالها للانشطة الأساسية .

4/ دراسة عبدالنبي عطا المنان – 1995م

العنوان : الأثر السياسى والاقتصادى للمنظمات التطوعية الأجنبية فى السودان فى الفترة من **1980**م – **1995**م الاقليم الشرقى

هدفت إلى تحليل دور المنظمات الاجنبية وقياس مساهمتها بدور ايجابي في معالجة المشكلات التي دخلت من أجلها ومدى أهمية استمرارها فى كل الاحوال ، وقراءة الايجابيات والسلبيات ومن ثم التعرف غلى العقبات التى تقف دون تنفيذ تلك المنظمات للمشاريع المتفق عليها .(منظمات بلان سودان – يور أكشن اكورد بكسلا – هيئة الاغاثة ببورسودان) ومن أهم النتائج التى توصلت اليها اصدار تلك المنظمات على تكرار الاغاثة واستمرار توثيق صور النساء والامهات الباكيات والأطفال الجوعى مقصود به اعلان استمرار المجاعات واثارة لعاطفة أثرهم الانسانى ، ترتبط المعونات برغبات المانحين وتوجهاتهم السياسية والدينية وقد ظهر فى عدة مواقف ، لم تتقيد معظم تلك المنظمات بالقوانين والضوابط التى تعهدت الالتزام بها مع الحكومة السودانية بل لم تحترم ميثاق الشرف الذى وقعت عليه والتزمت به ، فضبطت في أعمال تجسسية ، رغم صعوبة اثبات أجندة خفية الا أن قرائن الاحوال والصدف المحضة أثبتت وجود أجندة خفية في عدة مواقف واحداث منها قتل العاملين فى مجال العمل الطوعى وامتلاك بعض المنظمات لاجهزة اتصال عالية الكفاءة ومحظورة الاستعمال قانوناً . أوصت الدراسة بضرورة تنشيط آليات المتابعة والرقابة حتى تبذل المنظمات التطوعية جهدها فى اطار أهدافها العملية حتى ينعم المستفدين بما يقدم من عمل انسانى دون تأثير خارج عن الأهداف الحقيقية لعمل المنظمات .

5/ دراسة الطيب محمدين عبدالله – 1997م

العنوان : دور المنظمات التطوعية فى التنمية الريفية بالسودان .(دراسة حالة برنامج أوكسفام لتنمية شمال طوكر)

هدفت إلى الوقوف على مساهمة المنظمات التطوعية فى احداث التنمية الريفية وهل تؤدى الانشطة التنموية للمنظمات التطوعية إلى احداث تنميةريفية عادلة ومستدامة،واستخدم المنهج التاريخى والوصفى التحليلى وخرجت بأهم النتائج بمشاركة المجتمع فى ادارة التنمية وقد حقق البرنامج نسبة مشاركة عالية للمجتمع فى تنفيذ المناشط ، كما نجح البرنامج فى نشر الثقافة الغذائية وتطبيقاتها العملية وسط المستفيدين ، كما يوجد نشاط واسع موجه للبيئة والمحافظة عليها ، وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالتأثير على السياسات الكلية التي تؤثر على عملية التنمية ،وأوصت بتشجيع الدولة للمنظمات التطوعية الوطنية ودعمها وربط المنظمات التطوعية العاملة فى مجال التنمية الريفية بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث وتسهيل مهمة المنظمات التطوعيةالاجنبية بحيث تمارس نشاطها التنموى بالارياف من خلال علاقة مشاركة بينها وبين المنظمات التطوعية الوطنية ،انشاء مركز متخصص فى التنمية الريفية يعنى باعداد البحوث والدراسات وتدريب الكوادر العاملة فى مجالها .

6/ دراسة حسن سعيد المجمر - 2002م

العنوان : دور المنظمات التطوعية فى تنمية المجتمعات المستهدفة في الفترة من (**1990 - 2002**م) دراسة تطبيقية على منظمة البر الدولية بالسودان .

هدفت إلى معرفة الغموض والابهام الذى يكتنف المنظمات وانعكاسات دور المنظمات واثرها فى تحقيق التنمية ، واستخدم المنهج الوصفى التحليلى وخرجت إلى أن المنظمة قامت بدور كبير فى تغيير مفاهيم المواطنين فى المناطق المستهدفة من مستقبلين للدعم والاغاثة الى منتجين ، للمنظمة برامج متنوعة مكنتها من تلافى اشكاليات العمل التقليدى وتتمثل فى برنامج الغذاء مقابل العمل وأسابيع اصحاح البيئة وانشاء مراكز تدريب على الكمبيوتر ، وأوصت بزيادة الاهتمام بالتقويم العلمى وتطبيق الاستمارات التقويمية المحكمة بغرض الوصول إلى نتائج علمية تخدم وتحقق أهداف المنظمة وتدريب وتأهيل كوادر المنظمة على تقنيات العمل التقويمى ليستفاد منهم فى تقويم مشروعات المنظمة ونقل الخبرات إلى بقية العاملين حتى يساعد ذلك فى تكامل العملية التقويمية لبرامج المنظمة .

7/ دراسة نادية محمد أسد - 2004م

العنوان : العلاقة بين الحكومة والمنظمات الاجنبية بالسودان

هدفت إلى معرفة الدور الذى تلعبه المنظمات الاجنبية بالبلاد ومالها من اسهامات كبيرة في درء الكوارث واعادة التوطين والتنمية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى أن المنظمات الاجنبية لها وجود فعلى بالبلاد ولها اسهامات كبيرة في شتى المجالات من اغاثة وتعمير وتنمية حيث قامت بسد الفجوة الكبيرة في نقص الغذاءات والأدوية وايواء المتأثرين بالكوارث والنازحين واعادة تأهيل المرافق الخدمية ، ان علاقة الدولة بالمنظمات الاجنبية بعد تسجيلها تبدأ بالاشراف ثم تتطور لتظهر التعاون نتيجة لتوقيعهما الاتفاقية وبعد استمرارهما معاً تظهر علامات عدم الرضاء والشك وتنشأ علامات الصراع بينهما بسبب عدم التزام المنظمات بالاتفافية ، وأن علاقة الدولة بالمنظمات ليس لها شكل ثابت لان العلاقة تختلف من منظمة إلى أخرى ، كما تعتقد الدولة أن لهذه المنظمات لها أهداف أخرى خفية وراء أهدافها الانسانية لذلك ترى لابد من ضبط النشاط ومراقبته لتقليل مخاطره ، وأوصت بتفعيل دور مفوضية العون الانسانى بتأهيل الكادر البشرى وتوفير فرص التدريب ، وأن تقلل الدولة من الضغوط الممارسة على المنظمات وذلك بالمرونة فى وضع العقوبات لكى لايؤثر سلباً على الجهات المانحة والاستفادة من خبرات الدول الاخرى فى هذا المجال واثراء التجربة السودانية من خلال عقد المؤتمرات المشتركة وتبادل الخبرات والمعلومات .

8/ دراسة سهير رحمة الله الطاهر –2004م

العنوان : دور المنظمات الطوعية في التنمية الريفية (دراسة حالة منظمة بلان سودان بولاية النيل الابيض)

تمثلت مشكلة البحث في تفشى الامراض وارتفاع نسبة الوفيات وتدنى مستوى المعيشة وأن المجتمعات الريفية بين سندان الفقر ومطرقة المرض حتى أصبحت تقلق الشأن الانساني وكل المهتمين مما أدي إلى البحث في تنمية الريف ودورالمنظمات الاهلية وجهودالحكومات في هذا الاتجاه ، هدفت الدراسة إلى تقييم دور المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في بعض المناطق الريفية ،وبنيت الدراسة علي عدة فروض أهمها أن المجتمعات الريفية تحتاج إلى دعم اقتصادى من أجل احداث تغيير اجتماعى ،

وأن المنظمات الطوعية عنصر فعال في احداث التنمية الريفية ، واستخدمت المنهج الوصفى والاحصائى ودراسة الحالة ،وخلصت إلى اهتمام المنظمة بمشاريع الاسر المنتجة وحفر الابار للحصول على مياه صالحة للشرب كما اهتمت بالتعليم وتجليس الطلاب وتقديم وجبات لهم، واوصت بتبني حكومة الولاية مع المنظمة بقيام مشاريع اقتصادية مدرة للدخل لتحسين المستوى المعيشى والاهتمام بصحة البيئة لمنع انتشار الأمراض الوبائية .

9/ دراسة محمد العطا محمد عمر – 2005م

العنوان : أثر مشاريع الأمم المتحدة الانمائية في المناطق المختارة في التنمية الريفية المستدامة (دراسة ميدانية لمشروع تنمية أدني نهر عطبرة)

تتلخص مشكلة البحث في السؤال الذى يطرح نفسه هل أحدث هذا البرنامج التجريبى نقلة كمية ونوعية أدت إلى تحسين مستوى المعيشة ،وخفف من حدة الفقر من خلال تفعيل المشاركة الشعبية وتقديم التمويل الكافي وادماج المرأة في العملية التنموية ،وهدفت إلى وضع استراتيجية ذات طابع تشاركى تساهم في تطوير الاداء التنموى وتساند في اتخاذ القرارات السليمة التى تؤدى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة أدنى نهر عطبرة ، وتحليل دراسة أثر المشاركة الشعبية في التنمية القاعدية ومعرفة مدى أثرها في احداث تنمية مستدامة، وبنيت الدراسة على فروض أهمها أن مشروع تنمية أدني نهرعطبرة ساهم في تخفيف حدة الفقر في المنطقة والمشاركة الشعبية تؤدى إلى فعالية القرارات وتحديد الاولويات وزيادة الناتج المحلى بأيسر السبل ،واستخدم المنهج الوصفى التحليلى ، وخلصت إلى وجود بعض العوامل التي تقود إلى الفقر مثل انخفاض مستوى الدخل وتدني مستوى التعليم وتدهورالبيئة ،والتوقف المفاجئ للمشروع قبل نهايته وبهذا يكون المشروع قد نسف أهم ركن من أركان فلسفة المشاريع المختارة (اتخاذ القرار من القاعدة)Boottom up approach حيث أن قرار التوقف كان فوقيًا (Top – Down) ،وأوصت بضرورة تطبيق منهج المشاركة الشعبية في البرامج التنموية في جميع انحاء القطر وذلك لما يمتاز به هذا الاسلوب من تخطيط وتنفيذ ومتابعة ، العمل علي تكرار فكرة المشاريع المختارة في مناطق أخرى من أرياف السودان لتعميم هذه الفائدة علي المواطنين ، الاسراع بتنفيذ سد العمراب شمال علي نهر عطبرة لمعالجة مشكلة المياه بالمنطقة.

10/ دراسة مأمون عبد المنعم الأمين السيد – 2006م

العنوان : التنمية الريفية في السودان بالتركيز على الصناعات الصغيرة في مشروعات تنمية المناطق المختارة

تناول البحث المشكلات والصعوبات التي تقف في طريق تقدم هذه الصناعات ،هدفت إلى استكشاف واقع التنمية الريفية في السودان ومعرفة التى تؤثر علي الدخل الناتج من الصناعات الصغيرة في مشروعات تنمية المناطق المختارة ، بنيت الدراسة على فروض أهمها ساعدت المشروعات المستفيدين علي زيادة دخلهم الناتج من نشاط الصناعات الصغيرة في المناطق المختارة ، لعبت القيادات التقليدية به دوراً فاعلاً لتحقيق التنمية الريفية في المناطق المختارة بصورة ساعدت علي اشراك المجتمع في عملية التنمية المحلية ، واستحدم المنهج الوصفي التحليلى ، وخرجت إلى أن الموارد المالية المخصصة من برنامج الأمم المتحدة للنماء غير كافية لتمويل نشاط الصناعات الصغيرة في المناطق المختارة مما أدى الى قلة حجم السلفيات المقدمة للمستفيدين ، وأن نشاط الصناعات الصغيرة في المناطق المختارة أحدث تطوراً في حياة معظم المستفيدين نحو الأفضل وذلك من خلال زيادة دخلهم وادخارهم لجزء من الدخل الذى حصلوا عليه وتشغيل بعض أفراد أسرهم ، وأوصت باتصال المسئولين ببرنامج الأمم المتحدة للانماء للحصول علي مزيد من الدعم المالى لمشروعات تنمية الناطق المختارة من أجل تطوير نموذج التنمية الريفية القاعدية المستدامة في السودان ، العمل علي تكثيف وتكامل جهود الدولة والمنظمات الطوعية لتوفير الخدمات الضرورية للمستفيدين من نشاط الصناعات الصغيرة بهدف تحقيق الاستقرار في تنمية المناطق المختارة واجراء مسح شامل من أجل تحديد الاحتياجات العاجلة والبعيدة المدى لنشاط الصناعات الصغيرة في تنمية المناطق المختارة .

11/ دراسة عبد العظيم عباس طيفور محمد – 2006م

العنوان : التخطيط الاستراتيجى في بعض مشاريع التنمية الريفية :تقييم وتقويم تجربة البرنامج الانمائى للأمم المتحدة بالسودان (بالتركيز علي مشروع تنمية أدنى نهر عطبرة وامتداده)

تمثلت مشكلة البحث في أن كثيراً من المشاريع والتى خلفها برنامج الأمم المتحدة الانمائى عبرتجربة تنمية المناطق المختارة بالسودانى، وبعد أن توقفت مساهمته في العون والرعاية لها ، أصبحت هذه المشاريع تواجه التردى والتدنى في أدائها وعدم قدرتها علي

تحقيق النمو والبقاء، هدفت إلى التعرف علي مدى المام القيادات الادارية بمفاهيم وأساليب التخطيط الاستراتيجى وتحديد مدى العلاقة الموجودة بين مستوى الالمام بمفاهيم التخطيط الاستراتيجى ودرجة الممارسة وأثر ذلك علي نمو واستمرارية مشروعات البرنامج الانمائى للأمم المتحدة بالسودان من خلال تجربة تنمية المناطق المختارة ، واتبع المنهج التحليلى الوصفي والتاريخى واسلوب المسح الميدانى وبنيت على فرضيات أهمها ان توفر التخطيط الاستراتيجى وفاعليته يحقق أهداف البرنامج الانمائى للأمم المتحدة بالسودان عبر تجربة مشاريع تنمية المناطق المختارة ويضمن ديمومة واستمرارية الأداء الأمثل، وخلصت إلى أن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة بالسودان ومن خلاله تجربة تنمية المناطق المختارة ركز علي مفهوم التنمية القاعدية وهو مفهوم يركز علي استشارة وتهيئة القواعد وتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار، ان البرنامج وسعياً منه لفك استحكام دائرة الفقر والسعى لتحقيق الرفاهية وركز غلي توسيع قاعدة الانظمة الاقتصادية بالتركيز علي كسر موسمية الانتاج والتدريب الحرفي لانشطة ما وراء المزرعة كالحرف والصناعات الصغيرة اضافة إلى تركيزه علي زيادة الانتاج الزراعي في المناطق المستهدفة ، وأوصت إلى تقوية الانشطة والانجازات التنموية التى تحققت وتمكين استدامتها بلاضافة إلى نقل التجربة إلى مناطق جغرافية متاخمة بغرض التنافس والابتكار ،الاستفادة القصوى من الخرائط والمسوحات والدراسات المتوفرة لدى المشروع والتى أنجزها البرنامج والعمل علي عكسها وعرضها للمنظمات والهيئات الاجنبية والوطنية لجلب العون والدعم.

12/دراسة سمية محمد محمد صالح – 2008م

العنوان : الأمن الغذائى والمعونة الغذائية في السودان (باشارة خاصة إلى برنامج شريان الحياة في الفترة من **1989**م – **2007**م)

تمثل مشكلة الأمن الغذائى والمعونة الغذائية كوسيلة لحل تلك المشكلة وتحقيق الاستقرار للجماعات المعرضة لخطر الجوع والمنكشفة غذائياً بالاشارة إلى منظمات ساهمت في تلك المشكلات ، وهدفت إلى القاء الضوء على المعونات الغذائية كسياسة لحل مشكلات الأمن الغذائى باشارة إلى عملية شريان الحياة في السودان ،التعرف على مدى مساهمة المجتمع الدولى ومنظماته في حل مشكلات الأمن الغذائى في العالم وبصفة خاصة السودان بالقاء الضوء علي مساهمات برنامج الغذاء العالمى(IFP) في هذا المجال وبخاصة

السودان ، وبنيت على فروض أهمها ضعف الخطط والسياسات العامة للأمن الغذائى أدى إلى تواضع دور المعونة الغذائية في السودان ، كما أن هنالك صعوبات ادارية سياسية وفنية حالت دون الاستفادة من برامج المعونة الغذائية في السودان ، واستخدم المنهج التاريخى التحليلى والمنهج الوصفى الاحصائى ، وخلصت إلى انعدام الغذاء ينتج عن أسباب عدة كالفقر وعدم الاستقرار السياسى وعدم التساوى في توزيع الدخل، الاعتماد المستمر على المعونة الغذائية يقود الدول النامية إلى الاصابة بما يشبه (المرض المزمن) الذى يتطلب العلاج المستمر وبالتالى التكلفة المتزايدة للحصول عليه ، وضع سياسة متكاملة للأمن الغذائى تنطلق من مبدأ تحقيق الاكتفاء الذاتى وصولاً لتحقيق الفائض والمخزون السلعى من الغذاء بدلاًمن الاتجاه إلى سياسات العون الخارجى ، وأوصت الى ضرورة وضع استراتيجية قومية فاعلة من حيث التخطيط والتنفيذ تهدف إلى مكافحة الفقر واحلال التنمية محله يراعى من خلالها التمويل اللازم والاهتمام بالعنصر البشري ، توجيه الجهود والموارد المالية الضخمة التى تصرف على تلك المعونات والاتجاه نحو حل الاسباب المؤدية لحدوث مشكلات الأمن الغذائى وتوليد الحاجة إلى الاغاثة والعون الاجنبي بشكل مستمر مما نتج عنه تفاقم مشكلة الأمن الغذائي .

ترى الباحثة أن الدراسات السابقة أمنت علي أهمية المنظمات الطوعية (الوطنية والعالمية) في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث زيادة الدخل والعمالة ، وأن هذه المنظمات العالمية لها آثار إيحابية كمالها آثار سلبية، وسلطت الضوء علي العديد من مواضيع الدراسة إلا أن الدراسات السابقة ركزت على الجانب الوصفى وأهملت الجانب التحليلي ، وسوف تقوم الباحثة في سد هذه الفجوة في هذا الجزء المهم من الدراسة بتجميع البيانات وتحليلها لتكون مرجعاً للكثير من المهتمين والباحثين بهذا المجال .

المبحث الثاني : التنمية وأنواعها (الأطر النظرية والمفاهيم)

مقدمة

التنمية ليست عملية سهلة فهي لاتختصر على كونها وليدة رأس المال أو ثمرة تكثيف وزيادة الفائض الرأسمالي أو تنحصرعلى تخصيص الاستثمارات على المشاريع العمرانية كما أنها ليست عملية قيام مؤسسات تخطيطية وإصدار خطط تنموية وهذه الجهود ضرورية ولازمة ولكنها غير كافية , والقناعة بالعمل بهذه النظريات في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي أدى إلى نتائج محدودة لم تسطع إنتشال الدول النامية من وهدة الفقر والمرض وحتى البطالة والتنمية بهذا الفهم كانت عملية قاصرة ، أدت إلى نتائج سلبية أكثر من أن تكون إيجابية لم تدرك بعد ماهية التخلف وأصبح واضحاً أن عملية التنمية أكثر تعقيداً وأوسع نطاق وأنها تمر بأزمة حادة تتطلب تفهماً موضوعياً وتغيراً ضرورياً يشتمل تحديد مفاهيم وأسلوب عملها هو أسلوب يختلف عما إتبعه الاقتصاديون الشرقيون والغربيون. التنمية في مفهومها الشامل تعني الإرتقاء بمستوى الفرد وتوفير مقومات الحياة الكريمة له واشباع حاجاته الأساسية من غذاء ومأوى وكساء بالإضافة إلى تلبية احتياجات المجتمع في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلخ ، وتهدف تنمية المجتمع إلي معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل ورفع مستوى أفراد المجتمع عن طريق الانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم في إطار تنظيم علاقاتهم وتهيئة قواهم للعمل الجماعي من خلال تكوين المؤسسات والمنظمات الاجتماعية الملائمة ، وبدأ ظهور مفهوم تنمية المجتمع المحلي في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية بمجهود منظم للنهوض بأحوال المناطق الريفية في الدول النامية وتم ذلك عن طريق التغلب على جمود سكان هذه المناطق وبث روح الاعتماد على أنفسهم في النهوض بمجتمعاتهم ثم انتشر مفهوم تنمية المجتمع بعد ذلك في مختلف أنحاء العالم بمفاهيم متعددة مثل تطوير القرية والرعاية الريفية . (Marshal،1983,299ص)

مفهوم التنمية :

التنمية في اللغة العربية تأتي بمعنى النماء وتعني الزيادة ويقال نمى نمواً بمعنى زاد وكثر. (ابن منظور، د. ت ، ص[215]) فالمعنى الحرفي لكلمة التنمية(الزيادة والنمو) وغالباً مايشير هذا المعنى إلى التغيير نحو الأحسن ، والتطوير هو أيضاً معنى من معاني التنمية لأنه يهدف إلى الوصول للغاية القصوى من التنمية أي الأحسن والأكبر والأقوى وهكذا وهو ما يعني الإرتقاء إلي أفضل صورة مما هو عليه الآن . (عوض إبراهيم الحفيان ،1995م ،

ص[15]) وتعرف التنمية بأنها عملية التغيير التي يقوم بها الإنسان من مجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع متقدم صناعياً بما يتفق مع احتياجاته الاجتماعية والاقتصادية والفكرية . (أحمد زكي بدوي ، 1984 م، ص[66]) كما أن التنمية هي تنشيط الاقتصاد القومي ونقله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرات الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية في إجمالي الناتج القومي بمعدل يتراوح بين 3%إلى7% أو أكثر مع تغيير هياكل الإنتاج وأساليبه ومستوى العمالة ويصاحب ذلك تناقص الاعتماد على القطاع الزراعي والاعتماد على القطاع الصناعي والخدمي . (فضل الله علي فضل الله ، 1984 م ، ص[13])

إن التنمية تعني تغييراً جذرياً في أوضاع ومجالات مختلفة. (حربي محمد موسى عريقات، 1997م ، ص[49]) وتعرف التنمية بأنها الارتقاء بالمجتمع واقتصاده من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى عن طريق جهد مدروس ومنظم للتعبئة وتوجيه استخدام الموارد المتاحة من أجل تحقيق أهداف قومية وإقليمية ومحلية محدودة ومتفق عليها خلال فترة زمنية معينة . (أميرة بدري ،1994م ، ص [33]) إن التنمية هي النمو الإرادي الذي يتوصل إليه نتيجة اجراءات وتدابير مقصودة يعبر عنها في عصرنا الحاضر ببرامج وخطط وسياسات تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو. (علي حافظ منصور ،1991م ، ص [15])

مما تقدم يمكن القول أن تلك الآراء المشار إليها تركز على أن التنمية عملية ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة وهذا يعتمد اعتماداً كبيراً على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغيير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما أن التنمية تنطوي على توسع حاسم في كل مجالات القدرات الانسانية والنشاط الانساني أي المجالات الروحية و الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمادية سواء من حيث تحسين مستويات الرعاية الطبية ورفع مستوى الغذاء لعامة الشعب وكذلك المجالات الاجتماعية وتعني تنشيط أعداد متزايدة باستمرار من البشر للمشاركة في مجالات العلاقات الإنسانية لتحقيق أهداف متجددة وأداء وظائف مستحدثة باستمرار. (محمد الجوهري ، 1975م، ص[27]) إن التنمية تعني أن تنطوي علي توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم .(

كمال التابعي ، 1985م ، ص[47]) أي أن يتم شحذ كل الطاقات والقدرات وتوجيهها نحو المصلحة العامة خاصة تلك القطاعات والفئات المهمشة في المجتمع وأن التنمية هي عملية نشاط واع ومخطط إلى حد كبير. (محمد الجوهري ،1975م ، ص[21]) كما تعني الاعتماد على الذات والتقليل من الاعتماد الثقافي على قوة أو أكثر من القوى العظمى . بمعنى آخر زيادة استخدام اللغة الوطنية في المدارس وتخضع لفترات زمنية أطول للبرامج المنتجة محلياً أو في الدول المجاورة وزيادة نسبة الخريجين من حملة الشهادات العليا محلياً .(ديفيد هارسون ترجمه محمد عيسى برهوم ، 1998م ، ص[18]) وتعرف أيضاً بأنها مفهوم شامل ومعقد حيث يشمل على زيادة الإنتاج بحيث يؤدي ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة في التوزيع ووفرة الخدمات لكل موظف كما تعني أيضاً دعم العلاقات الإنسانية باعتبار أن التنمية هي تنمية الناس في علاقاتهم المتبادلة لنشر روح التعاون بين الجميع في العمل القائم على الحاجات المتبادلة بين الأفراد ، كما أنها حركة إرادية تعتمد على مزيد من الخبرة والتجربة والمعرفة والمهارة على أسس علمية ليعم الرخاء والرفاهية للشعوب . (كمال التابعي ، 1985م ، ص [48])

إن التعريف الذي أورده التابعي تتبناه الباحثة كتعريف إجرائي لهذه الدراسة حيث أنها تعني جهود المنظمة في توفير الخدمات الأساسية بمنطقة الدراسة من مياه صالحة للشرب وتنمية قدراتهم من خلال الدورات التدريبية والتثقيفية وتأهيلهم لبعض المهن والحرف ورفع قدراتهم ومستواهم المعيشي والتخطيط لمجموعة العمليات الاقتصادية والاجتماعية داخل مجتمعاتهم .

يرى البعض أن التنمية هي التقدم الاجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق ظروف اقتصادية أفضل .(العشري حسين درويش ، 1980م ، ص[45]) ويركز أصحاب هذا الرأي على الجوانب الاقتصادية في التنمية باعتبارها ضرورة أساسية لاشباع حاجات المجتمع وتحقيق تطلعاته في التقدم والرفاهية. وتعرف التنمية بأنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية في المجتمع تحدث نتيجة للتداخل الإرادي لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو . (يونس محمود فتاح، 1992 م ، ص [23]) هذا التعريف لاينظر إلى التنمية على أنها هدف في حد ذاتها بل وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو من خلال الإبقاء عليه

وتوجيهه ويجمع هذا التعريف بين مفهوم التنمية بشقيه الاقتصادي والاجتماعي . كما أن التنمية تعني تغييراً حضارياً لايتناول القدرة الفنية وحدها ولا القدرة الاقتصادية وحدها ولكن يتناول إلى جانب ذلك وفي الأساس مجموعة القيم ومعنى هذا أن التغيير الحضاري يتناول أول ما يتناول تغيير الاتجاهات والقيم وتبني فلسفة محددة في تصور السعادة الاجتماعية قائمةعلى اشباع الحاجات المادية والاجتماعية بكفاية ، وهي تعني بالجانب المادي في الحياة ولا تتناول أي بعد روحي فمسئوليات الحكومات في هذا التصور هي مسئوليات لاتتعدى فترة وجود الانسان على قيد الحياة . (محي الدين صابر ، 1987 م ، ص [41])

إن التنمية عملية ديناميكية دائمة وذلك لأن احتياجات الانسان وتطلعاته في اضطراد مستمر وقد وردت عدة مفاهيم بشأن التنمية نورد منها مايلي :

التنمية بشكل عام عمليات متشابكة ومستمرة سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، والتي يمكن من خلالها مساعدة الجهات لكي ترفع مستوى الحياة فيها بطريقة مقصودة وواعية أي إرادية ، فإذا كانت مجتمعات حضرية سميت بالتنمية الحضرية ، وإذا كانت العملية على مستوى إقليم سميت بالتنمية الاقليمية . (الفاروق زكي يونس ، 1970 م ، ص[12]) أما التنمية بصفة عامة هي التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيدولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.

تعد التنمية نوعاً خاصاً من التغيير الاجتماعي حيث يتم إدخال أفكار عديدة على المجتمع بهدف زيادة الدخل للفرد والارتفاع بمستوى المعيشة عن طريق استخدام وسائل إنتاجية أكثر عصرية وتنظيم اجتماعي مطور ويعرف كابلو ويفنستر بسن caplo wafinster busch التنمية بأنها العملية التي عن طريقها يقوم مجتمع معاصر بتحسين رقابته للبيئة بواسطة تكنولوجيا قادرة متزايدة ، ويطبقها بواسطة مؤسسات شديدة التعقيد . (شاهيناز محمد طلعت ، 1995 م ، ص [129]) .

كما أن مفهوم التنمية يعني أنها العملية الهادفة إلى إحداث تغيرات وتحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تتحقق بموجبها للأغلبية من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل فيها ظاهرة اللامساواة وتزول بالتدرج مشكلات البطالة ، الفقر ،الجهل ، المرض

ويتوفر للمواطنين قدراً أكبر من المشاركة في توجيه مسارات المستقبل . (عدنان مكي ، 1991م ، ص[27]) هذا المفهوم يشير إلى أن التنمية محصلة مجموعة من التحولات التي تكون في مجموعها لفائدة المجتمع عن طريق القضاء على الكثير من المشكلات التي أدت إلى تخلف الدول النامية والتخلف عكس النمو ويعني عدم مقدرة المجتمع على استغلال موارده لصالح المواطنين . إن التنمية في بلد ما تعني الحالة التي يتم فيها التحول إلى الاقتصاد الذي يستخدم الموارد والإمكانيات من أجل تلبية كافة حاجات الناس ومتطلباتهم المعيشية ، فإن التخلف يعني هدر وتبديد الموارد والإمكانيات والإخفاق في توظيفها واستخدامها على النحو الذي تحقق به مستويات معيشية مرتفعة . (جعفر حسن الشايقي ، 1990 م ، ص [37])

أما عن تعريفات التنمية فقد تعددت وتشابكت ولكنها تتفق جميعها في أنها عمليات ترمي لزيادة السلع والخدمات حتي يمكن رفع مستوى الدخل الفردي فتعرف التنمية بأنها عملية بحث وإطلاق لقوى معينة خلال فترة زمنية معينة طويلة نسبياً مما تؤدي معه إلى إحداث تغيرات متزايدة في الدخل القومي أكبر من الزيادة الحاصلة في السكان مما يترتب عليه ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وذلك من خلال التغيرات في الهيكل الإنتاجي والإطار التنظيمي وعرض الموارد الإنتاجية وطلبها . (سالم توفيق النجفي ، 1987م ، ص [24]) يوضح هذا التعريف أنه لابد من وجود فترة طويلة حتى يكون هنالك تراكم في رأس المال بمعدل أسرع وأكبر من الزيادة في حجم السكان حتى تتم عملية التنمية وهنالك تعريف ينص على أنها عبارة عن عملية جهد منظم لبحث وإطلاق لقوى معينة في المجتمع لإحداث تغيرات صاعدة في الدخل القومي تفوق في معدلاتها الزيادة السكانية حتى تؤديا إلى زيادة متوسط دخل الفرد في المجتمع ويتم ذلك خلال فترة محددة من الزمن قد تطول هذه الفترة لتمكين البلاد من إحداث التغيرات المناسبة في الهيكل الإنتاجي وفي الإطار التنظيمي وفي العرض والطلب على عوامل الإنتاج . (أشرف حسونه ،1971م ، ص [237]) وبذلك فإن التنمية تنوعاً هيكلياً وارتفاعاً في مستوى الأداء الاجتماعي ، وتعرف التنمية بأنها العملية التي تجعل المجتمع قادراً على استخدام موارده المادية والبشريه استخداماً فعالاً لتحسين مستوى المعيشة . (محمد طلعت ، 1988 م ، ص [15]) يلاحظ هنا أهمية العنصر البشري في التنمية والتي هدفها تحسين الأوضاع والظروف الخاصة بهذا

التحسين وفق الظروف والمعطيات المحلية والبشرية . وتعرف بأنها التقدم المادي الذي يتحقق بعوامل أربعة هي معرفة القراءة والكتابة والتعليم العالي والمهارة الفنية والعدالة الاجتماعية وأخيراً نظام للحكم موثوق به . (علية حسن، 1977م ، ص[122]) ، فهذا التعريف يركز على العملية التعليمية باعتبارها محوراً هاماً في عملية التنمية بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية والتي تتحقق بوجود نظام الحكم العادل فهو لم يذكر غاية التنمية كغيره من التعريفات بل حدد الوسيلة لتحقيقها بل اشترط العدالة الاجتماعية إذ أنها عندما تعم المجتمع تكون حافزاً لأفراده لزيادة الجهود والإنتاج كما أنه بتواجد العدالة تعود ثمار التنمية على المجتمع .

وتزداد تعريفات التنمية وموضوعاتها تعقيداً وتشابكاً من بلد إلى أخر وبين الدول المتقدمة والمتخلفة من جانب لآخر في هذا الجانب يوضح مدى التشابك فيما يلي لقد قدمت الحضارة الاوربية نموذجاً للتنمية ومفهومها للتقدم أصبح عبئاً على الجنس البشري اليوم وهما يقودان إلى عالم مفعم بأشكال عدم المساواة عالم يعيش أقليته في رخاء مادي ويطحن أغلبيته الحرمان والفقر ، عالم تعددت فيه مظاهر عدم العدالة بشكل عميق وصريح حتى أصبحت خطراً يهدد الاستقرار والأمن فيه. (علي الدين ،1986 م ، ص [4])

وعلى الرغم من كل المحاولات التي قامت بها المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية في السنوات الأخيرة الماضية إلا أن الدول النامية لم تظهر عليها علامات ومظاهر التقدم بل تأخرت ، وغرقت في الديون ولم تجد النموذج التنموي المناسب لظروف كل بلد على حده وتطرق الفكر التنموي إلى خيبة أمل من نتائج التنمية في دول العالم الثالث في السنوات الماضية والفكر التنموي الحديث أكد أن عملية التنمية معقدة ومتشابكة وليست آحاديه فهي تحوي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية و الاقتصادية إضافة إلى البعد التكنولوجي . مما سبق ذكره نجد أن عملية التنمية ليست هي عملية اقتصادية لرفع مستويات المعيشة في بلد ما فقط لكنها نقلة حضارية نحو آفاق المستقبل هذا يمكن ملاحظته في بعض البلدان حيث توجد بها رؤوس أموال ضخمة لكنها لا تستطيع تحويلها إلى آليات إنتاجية تمتاز بالاستمراريه والتجدد ومعظم نماذج التنمية هي نماذج وافدة على الدول النامية مما يؤدي إلى عدم جدوها لأن هدف التنمية هو تغيير المجتمع مما يتطلب فهماً عميقاً لعدد من العوامل والمكونات والنموذج الوطني للتنمية هو الأنسب لظروف كل

بلد لا النماذج الوافدة . (Eaton,1991 , No[193]) إذن التنمية ماهي إلا عملية اجتماعية تستهدف تغييراً شاملاً في المجتمع للإنتقال به من الحياة التقليدية إلى الحياة الجديدة التي تهتم بها الدول المتقدمة أي الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التنمية والتحضر أي نمو اقتصادي أسرع وبمعدل أكبر من معدل تزايد السكان أي أنها تهدف إلى رفع الدخل القومي في مدة محدودة نسبياً عن طريق تغيير البنيان الاقتصادي أو أسلوب الانتاج إذن التنمية هي واجب وطني وعمل إختياري قد تقتضيه ظروف تاريخية معينة ولكن الهدف الأخير للتنمية هو تحريك حالة السكون في المجتمع باستغلال موارده المتاحة بأمل أن يخلق خلال ذلك الشروط الموضوعية لمرحلة (ما بعد التنمية) أي مرحلة التحديث والتي يصير فيها المجتمع ككل قادراً على إنتاج وإبتكار التقنيات التي تناسبه .

أصبحت التنمية بمفهومها الشامل ، تستهدف قدرات الانسان الفكرية والعضوية وبيئته المادية ووجوده الاجتماعي وهنالك جدل حول ماهو اقتصادي وما هو اجتماعي في عمليات التنمية ولكن يمكن القول بأنهما وجهان لعملة واحدة، فالتعليم مثلاً يستهدف تطوير قدرات الانسان الفكرية وتزويده بالوسائل التي يستكمل بها وظيفته ودوره في المجتمع وإعداده بالمهارات الضرورية للعمل بكفاءة في مجالات الإنتاج المختلفة والتعليم من هذه الناحية استثمار طويل المدى كما أنه من الأساليب الفعالة في تطوير المجتمع ، فالتنشئة الاجتماعية التي ألفها الإنسان هي حلقة في سلسلة التنمية فعن طريق التعليم تتكون الطرق والأساليب الفنية وعن طريق توفير الرعاية الصحية والاجتماعية تتكون القوى العاملة وأن التغيير الذي تقتضيه التنمية في النسق الاقتصادي أو النسق الاجتماعي هو تغيير في العلاقات الاجتماعية والمعارف والمهارات وفي مضامين القيم التي تأسست عليها أساليب التربية والتنشئة لهذا الإنسان ويعتبر النسق الاقتصادي جزءاً من النسق الحضاري لأنه المسئول عن الإنتاج السلعي والخدمات الاقتصادية ويرتبط أشد الارتباط بالنسق الاجتماعي، ويمكن القول بأن النسقين الاجتماعي والاقتصادي هما نسقان فرعيان للنسق الحضاري وإذا تم الرجوع إلى عوامل إنتاج النسق الاقتصادي وهي الأرض و رأ س المال والعمل والتنظيم نجد أن كل هذه العوامل متصلة بالعنصر الحيوي للنسق الاجتماعي ولها دوراً كبيراً في تكوينه ، ويتأثر رأ س المال وتكوينه بالمعتقدات والأنماط السلوكية والاجتماعية في المجتمع، ولا تتم التنمية الاقتصادية من فراغ وإنما تمثل عملية تتم في إطار اجتماعي ومن ثم لايمكن

التركيز على العوامل الاقتصادية وحدها مجردة من محتواها الاجتماعي والثقافي(حربي عريقات ،1997 م ص[53]).

مما تقدم يمكن القول أن التنمية ليست تقدماً اقتصادياً فحسب لأنه من الممكن الحصول على تقدم اقتصادي بدون اهتمام كافي لتحسين نوعية الحياة أو مستوى المعيشة ، و بدون الاهتمام باحتياجات المجتمع وأن التنمية الاقتصادية ضرورة ولكنها وحدها لاتفئ بالاحتياجات الضرورية للتنمية الحقيقية.

فالتنمية أصبحت من أهم القضايا التي تشغل الدول المتقدمة والمتخلفةعلى حد سواء، وقد يكون الاهتمام بها حديثاً نسبياً إلا أنها تحتل اليوم مكانة هامة في جميع المجتمعات لما لها من تأثير على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد جاء اهتمام المفكرين بها في فترة الخمسينيات من القرن الماضي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد كانت أغلب البلدان المتخلفة خاضعة للسيطرة الاستعمارية من حيث أن الدول المتقدمة كانت مشغولة بمشاكلها الخاصة من بطالة وكساد فجاءت فترة ما بعد الحرب والتي لعبت فيها دوراً معظم الدول في العالم وبالذات الدول التي شاركت مشاركة مباشرة في الحرب ، فكان على هذه الدول أن ترفع الأنقاض وترمم ما خلفته الحرب وكذلك بدأت معظم الدول المتخلفة والمستعمرة تطالب بحقها في الاستقلال والتفتت إلى أوضاعها الاقتصادية المتخلفة وبذلك استقطبت التنمية الاهتمام الشعبي السياسي في كل هذه الدول وأصبحت مدار اهتمام الاقتصاديين بل أصبحت فرعاً مستقلاً من فروع علم الاقتصاد. إن تزايد الاهتمام بقضايا التنمية اليوم يرجع إلى عدد من العوامل المرتبطة وأولها عامل الحرب وما سببته من كوارث أدت إلى زيادة الكساد العالمي فنشأت بذلك الرغبة في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية هذا إلي جانب سعي الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية إلى استقطاب الدول المتخلفة وإيجاد مناطق نفوذ فيها كذلك فإن اتساع الهوة والفارق الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية جعل الدول النامية تسعى جادة للحاق بركب التقدم . إن إدراك كل الدول لأهمية التبادل والتعاون الاقتصادي فيما بينها جعل قضية التنمية هماً مشتركاً فالاعتماد على الغير ليس طريقاً متفرداً تسير فيه الدول المتخلفة لذلك اضطرت الدول المتقدمة أن تعيد التفكير في علاقاتها الدولية مع الدول المتخلفة على أساس من الاقتناع بأن التنمية تخلق نفعاً مشتركاً للجميع . (معاويه خوجلي دفع الله ،1990م ، ص[9])

يلاحظ أن معظم كتاب التنمية لايهتمون كثيراً بقضية تحديد المفهوم وتعريفه وتوضيح أبعاده استناداً إلى أن المفهوم أصبح بديهياً ومسلماً به ليس في حاجة إلى تعريف حتى يختلط المعنى العلمي للمفهوم بالمعنى الشائع الذي لا يستند إلى أساس صحيح من الاستخدام فقد أصبح مفهوم التنمية يطلق على أي شئ كمفهوم ذي بريق دون فهم لأبعاده ومحتواه بل أن البعض يوسع من إطار هذا المفهوم بحيث يجعله مفهوماً مفتوحاً يجب أن يكون ماثلاً في الأذهان عندما نتفكر في كيفية جعل المجتمعات أكثر ثراءاً واستحقاقاً للحياة وتطوراً ، كذلك عندما نفكر في إمكانية تنميتها والتنمية لا تتم إلا في أبعاد ثلاثة هي البعد الاقتصادي والتقني أو البعد الاجتماعي والثقافي أو البعد السياسي وهي أبعاد متكاملة تشكل في جملتها مجالات نمو المجتمع الكلي وتطوره ، إذن أن التنمية عملية واحدة تشترك فيها كل من العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بحيث تمثل هذه في آن واحد دوراً مستقلاً ودوراً فاعلاً متبادل ولعلها في مجملها تعتبر مستويات مختلفه للتنمية.

كما تستخدم مصطلحات متقدم أو غير متقدم ومتخلف وأقل تقدماً للدلالة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان في بلد معين أو في منطقة معينة ومفهوم التنمية غامض مائع فهو مفهوم لا يعني تغيير ظروف الحياة فقط ، بل أن التنمية هدف يراد بلوغه وقدرته على النمو والتغيير والتطور وهذه الصور الذهنية الثلاثة للتنمية متلازمة في كل جهد يبذل من أجل التنمية والتعامل معها والدليل على حالة التخلف عادة هو الفقر وأكثر الأدلة وضوحاً على تخلف مجتمعاً من المجتمعات هو أن ينتشر بين أفراده الجوع والفقر وتسوء حالتهم الصحية ويفتقر الناس إلى الحد الأدنى من الحاجات مثل الملبس وتنتشر المجاعات.

يقول البنك الدولي أن فترة الخمسين عاماً التالية قد تشهد زيادة في نمو الاقتصاد العالمي بنسبة أربعة أمثال وتخفيضاً كبيراً في أعداد الفقراء شريطة أن تتصرف الحكومات الآن لتفادي خطر متزايد يتمثل في إلحاق أضرار جسيمة بالبيئة ووقوع اضطرابات اجتماعية عميقة فقد ذكر التقرير إجمالي الناتج المحلي العالمي في غضون حوالي خمسين عاماً قد بلغ 140 ترليون دولار وأن مجموع عدد السكان قد يبلغ تسعة بلايين نسمة مقابل ستة بلايين نسمة حالياً وقال التقرير أنه بدون وجود سياسات ومؤسسات أفضل فإن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية قد تؤدي إلى إنحراف التقدم الإنمائي عن مساره مما يسفر عنه ارتفاع مستويات الفقر وتدهور نوعية حياة المجتمع . يتم التمييز بين البلد المتخلف

والمتقدم عن طريق المقارنة بين الدخل القومي بالنسبة للفرد في هذا البلد وذلك في أوساط بعض الباحثين فدخل الفرد المنخفض يخفي وراءه حالات فقر أشد وأقسى في بعض المناطق أو في بعض الطبقات بسبب عدم توزيع الإنتاج القومي. (جهاد محمد أبو طالب، 1995م ، ص[16])

إن العمل للحد من الفقر إلى تحقيق مستوى من المعيشة كاف للبقاء هو هدف التنمية الأول وزيادة الدخول كما يتبين في إحصاءات دخل الفرد ويمكن أن تستخدم دليلاً على التقدم والرفاهية النسبية ذلك على وجه العموم في حالة المقارنة ببلاد أخرى، وهذه البيانات من الممكن أن تستخدم لمعرفة مدى الإيفاء بالاحتياجات الضرورية لمجتمع من المجتمعات، و الاستجابة لرغباته الأساسية، فتعريف (الضرورية أو الأساسية) تعريف مطاط ومتذبذب شأنه شأن المعايير الدنيا أو الحدود الدنيا لمستويات البقاء تبعاً لزيادة المعرفة بالكفاية واتساع الإمكانيات والأماني، ونتائج البحث العلمي تكشف عن احتياجات جديدة في مجال التغذية لتحقيق مستوى طيب من الحالة الصحية والوصول إلى حياة منتجة . (محمد الجوهري ، 1998م، ص[15]) فالنمو أو التقدم ليست لهما نقطة محدودة ينتقل عندها سكان منطقة ما أو بلد ما من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، فالتقدم حالة نسبية متغيرة دائماً حسب ما تمشي إليه الحاجة وماهو ممكن وما هو مطلوب، والتقدم نسبي من حيث ما هو مستطاع ، وهو يتذبذب حسب ما هو ممكن وفي وقت بذاته ، والبلد الذي لا يحقق توقعات سكانه يعتبر قياساًعلى ذلك بلداً غير متقدم حيث أنه لم يحقق هذا النمو أوالتقدم ، فالتقدم يقدر حسب تحقيق أماني السكان وتوقعاتهم والإصرار في تحديدها والتعبير عنها، فهذه الأماني والتوقعات تزداد وبمقدار العلم بإمكانيات تحقيقها ، وحيث أن النمو أو التقدم مسألة نسبية تقاس أيضاً وفقاً للزمن لأن المعروف والممكن والمطلوب جميعها تتغير مع تغير الزمان فرغبات الناس وتوقعاتهم وأمانيهم تتأثر إلى حد كبير بمقارنة ظروفهم بالظروف القائمة في بلاد أخرى أو طبقات أخرى ففي منطقة الأبلاش في الولايات المتحدة أو المنطقة الشمالية من تايلاند يشعر السكان بأنهم في ظروف اقتصادية أقل رخاءاً ويعملون في سبيل تحسين هذه الظروف، ومثال آخر هو طبقة المنبوذين في الهند التي تطالب أفرادها بتحسين ظروفهم الاجتماعية لأنهم يشعرون بأنهم يعيشون في ظروف اجتماعية أسوأ مما يعيشها الآخرون. بيد أن تضييق البلاد وتقسيمها إلى نامية ومتخلفة وفقاً لمعدل دخل الفرد وتحديده

بمبلغ خمسمائة دولار سنوياً مثلاً أو وفقاً إلى إجراء آخر قد يكون مفيداً بالنسبة للتحليلات العلمية والعلاج ولكنه لا لعبور حالة التقدم .(منير لبيب موسى، 1979 م، ص[14، 15]) لذلك فإن تعريف التنمية أي التقدم كهدف لمجتمع ما أو بلد ما أمر غير يسير شأنه في ذلك شأن تعريف التنمية كحالة أو هنالك مستويات يمكن على أساسها اعتبار للتنمية هدفان: أولهما : هو محاولة القضاء على الفقر، فلو أن العلم طبق معارفه الخاصة بالتنمية وأساليبها حتى في ظل الظروف المتغيرة والارتفاع الدائم في مستوى ما يعتبر الحد الأدنى من المطالب وهذا ممكن حتى في حالات الجفاف ومايترتب عليه من عجز في المحاصيل والمجاعات، وعلى الرغم من أن الإنفجار السكاني يجعل المهمة صعبة أو أكثر مشقة لذلك فإن تحقيق هذا الغرض يعتبر هو الهدف الأسمى لبرنامج التنمية أي السعي للقضاء على الفقر.(يوسف حلباوى ، 1989م، ص[20])

إمكانيات التنمية ليست قاصرة على استئصال الفقر بموارد العالم وقدرات الإنسان، كما أن الإنسان لم يقنع لمجرد تحقيق مستوى معيشي يكفل له الوجود، وهذا المستوى ليس هو ما يكفي في ذاته ليكون هدفاً للتنمية ، لاشك أن هدف التنمية هو تحقيق نوعية من الحياة أعلى من مجرد العيش في تلك الظروف التي تستجيب لتحقيق رغبات الإنسان في حياة كريمة وهذا هو الهدف الأسمى للتنمية ، نستطيع أن نقول كتعريف لغرض التنمية على مستوى أعلى أنه الزيادة المضطردة في مجالات الخيار والفرص المتاحة للفرد في تخطيط وممارسة حياته حسب آرائه الشخصية في السعادة وسط المطالب، وهذا الغرض يمتد ليشمل جميع أفراد الشعب أو السكان أو البلد أو بعض هؤلاء الأفراد. وهذا الخيار يتوقف على حرية الناس في الإنتقال والتنقل وعلى مالهم من كلمة فيما يهمهم من قرارات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، والواقع أن الناس لو أعطوا فرصهم وحريتهم فإنهم يقدمون لمجتمعهم أقصي ما يستطيعون ويكشفون عن قدراتهم الفردية وغرض التنمية أو هدفها هو خدمة هذه الظروف ، والقدرة على النمو هي الصورة الذهنية الثالثة لفكرة التنمية بالإضافة إلى صورة التنمية كحالة أو صورة التنمية كهدف ، هذه القدرة في القطاع العام وفي القطاع الخاص تتكون من الوسائل والأساليب والأنشطة التي يتم بها تنفيذ سياسات التنمية ومشروعاتها وبرامجها لكي تحقق أهداف معينة للتنمية خاصة بحقبة زمنية ومكان معين .(أحمد زكي ،د.ت،ص[27]) وتتضمن القدرة على النمو أو على التنمية تلك المنظمات والمؤسسات الخاصة والعامة

اللازمة لمساندة وخدمة مختلف عمليات التنمية كما أنها تشتمل على مالدى أفراد الشعب من إرادة واستعداد، فالتنمية إذن يمكن أن تقاس بمقياس التفوق النسبي لوسائلها إلى وسائل الأداء والقدرة التي تتمتع بها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذن فالتنمية هي التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم .

مفهوم التنمية الاقتصادية :

يتعلق مفهوم التنمية الاقتصادية بتحديد أهدافها التنموية من اقتصادية واجتماعية لذلك لايمكن الفصل بين مفهومها ومهامها فإن معظم الاقتصاديين عند تحديدهم لمفهوم التنمية الاقتصادية يربطون ذلك مباشرة بمختلف مهامها وأهدافها التنموية المطلوبة ولابد من عرض مفاهيم التنمية الاقتصادية عند بعض الاقتصاديين منهم " ميبروبالروين" الذي يرى أن التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية ، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان فإن دخل الفرد الحقيقي يزداد في هذه الحالة ويقصد بعملية التنمية التفاعل القومي الذي يفتعل في فترة طويلة في الكيان الاقتصادي في الدول وتحويلات في الأشياء والكميات وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان لكن هنالك بعض المظاهر الأساسية المشتركة فيما بينها والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الإنتاج القومي للنظام الاقتصادي وهي في حد ذاتها تغيير طويل الأمد . (ترجمة طلال البابا، 1986م ، ص [7،5])

لقد ركز الفكر الحديث على المفهوم المادي أو الاقتصادي للتنمية فعرفها بأنها العملية التي بمقتضاها يتم الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الإنتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي . وعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي نحو النمو الذاتي ، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تجري من خلالها تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء . (محمد عبد العزيز عجمية ، 2000م ، ص[55])

في الواقع أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية أي مع النهوض العاصف لحركة التحرر الوطني في الدول المتخلفة المستعمرة فقيام دولة مستقلة يسودها التخلف الاقتصادي والاجتماعي تصبح قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من

أهم القضايا التي تقف أمام تطور البلدان المتخلفة بعد الاستقلال ولم تكن قضايا التنمية الاجتماعية تطرح في الفكر الاقتصادي عامة الذي كان يعتبر التنمية وقضاياها من الأمور العفوية التي تحقق بصورة آليه أومن تلقاء نفسها أي أنها متغير تابع للتنمية الاقتصادية ما دام الأمر كذلك فما من حاجة لتوجيه اهتمام خاص للقضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، إلا أنه مع النجاح الذي حققه الاقتصاد الاشتراكي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ومن ثم البلدان الأوربية الاشتراكية ، بعد الحرب العالمية الثانية أثبت صحة مفهوم التنمية الاقتصادية على أساس التخطيط والبرمجة وبإنتقال روسيا من بلد رأسمالي متخلف إلى بلد إشتراكي صناعي متطور يحتل المركز الثاني في العالم والمركز الأول في بعض الفروع الاقتصادية أحدث ذلك انقلاباً في الفكر الاقتصادي المعاصر وبخاصة تجاه تعاظم الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية على أساس التخطيط والدور القيادي والأساسي للقطاع العام في العملية التنموية (يوسف حلباوي ، 1989م ، ص[25]).

مع بداية حقبة التسعينيات فشل النظام الإشتراكي لأنه لم يراع الطبيعة الإنسانية في عشقها للحرية والرغبة في التميز وذلك ببناء مؤسسات ديمقراطية وتحفيز الأعمال المتميزة كذلك لعب الجانب الروحي دوراً كبيراً في فشل هذا النظام الذي لم يعط الأديان بشكل عام أي دور في بناء الإنسان لذلك قلت دوافع الإنسان في العمل ومن ثم الحفاظ على هذا النظام الذي تهاوى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ومن ثم البلدان الأوربية الاشتراكية وبعض بلدان العالم الأخرى التي كانت تتبع للاتحاد السوفيتي سابقاً.

مفهوم التنمية الاجتماعية :

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي. (أحمد زكي بدوي ، 1982 م، ص [384])

كما تعرف بأنها العملية التي يتم بموجبها اشباع حاجات الأفراد عن طريق التعبئة المثلى لجهودهم وأيضاً تعرف بأنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق خطط مرسومة للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب ،

ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية . (حسن سعفان، 1973 م ، ص[225])

كما تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيدلوجية معينة من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة غيرمرغوب فيها إلى حاجة مرغوب الوصول إليها متضمنة الوصول إلى أعلى درجات التقدم ويمكن تصنيف الاتجاهات في تعريف التنمية الاجتماعية إلى ثلاث اتجاهات :

الاتجاه الرأسمالي:

يسلم هذا الاتجاه إلى أن التنمية عبارة عن مراحل نمو تدريجي وهي تتضمن اشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية للإنسان التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية ولذلك فهي تعني الرعاية الاجتماعية التي تتضمن جانباً واحداً من الخدمات الاجتماعية. (عبد الباسط حسن، 1985م ، ص[92])

الاتجاه الاشتراكي:

يسلم هذا الاتجاه بأن التنمية الاجتماعية تعني عملية التغيير الاجتماعي الموجهة إلى البناء الاجتماعي عن طريق الثورة وإقامة بناء جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وحكم مستحدثة بالإضافة إلى تغيير علاقات الإنتاج القديمة وذلك لصالح الطبقة العاملة ، فالتغيير يتجه أولاً إلى البناء التحتي الاقتصادي من أجل إحداث التغيير المطلوب . (عاطف غيث ،1983 م ، ص [243])

الاتجاه الاجتماعي:

وهو اتجاه المفكرين الاجتماعيين الذين يرون أن عملية التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع ، بما يعنيه هذا التوافق الاجتماعي من اشباع بيولوجي ونفسي اجتماعي ولا شك أن التنمية الاجتماعية تعني توفير أعلى قدر من التعليم والصحة والسكن والعمل المناسب والإنتفاع بالخدمات الاجتماعية وإرساء الديمقراطية . (عاطف غيث ، 1983م ، ص [245])

مفهوم التنمية الريفية:

استدعى إنتباه المهتمين بدراسة المجتمعات المحلية وجود طابعين متميزين من المجتمعات ، فهنالك المجتمع الريفي ذو العلاقات الأولية بطابعه البسيط والثقافة التقليدية البسيطة وعلى الجانب الآخر المجتمع الحضري وطبيعته وحياته المعقدة ، حيث تقوم

العلاقات الثانوية والتعاقدية المؤسسة على المنفعة الشخصية ، لقد تعددت التعريفات التي تناولت المجتمع الريفي فالبعض يعرفه من حيث عدد السكان والبعض يعرفه بأنه المجتمع الذي يعمل غالبية سكانه في الزراعة ، ومن هذه التعريفات أن المجتمع الريفي المحلي هو مجموعة من الناس تقيم في منطقة محدودة ولديهم شعور بالإنتماء بعضهم لبعض من خلال علاقاتهم المنظمة . (محمد عاطف غيث، 1967م، ص[7])

وهنالك تعريف آخر يحدد المجتمع الريفي بأنه جماعة من الناس لديهم شعور بالانتماء إلى منطقة معينة يعيشون فيها والشعور بالمسئولية قد لايكون متواجداً دائماً إلا أنه يمكن الاعتماد عليه و تنشأ مواقف تتطلب عملاً موحداً . (عبد المنعم محمد بدر،1997 م، ص[7])

التنمية بالمعنى المعاصر يقصد بها زيادة الموارد عن طريق كثرة الإنتاج وتقليل النفقات ويستخدم هذا المصطلح كثيراً في الدراسات الاقتصادية كما يستخدم هذا المصطلح بصورة أكثر تحديداًعن طريق ربطها بالمجالات المختلفة كمصطلح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والزراعية ، التنمية يجب أن تكون تنمية متواصلة ومستمرة ليستفاد منها الأجيال المقبلة ، وهي عملية حضارية تمثل نقلة جذرية في الشكل والمضمون على المجتمع ككل وليست فئة معينة به وهذه العملية الحضارية تمتد إلى كل المجالات مثل الاقتصاد والسياسة والإدارة والثقافة .

مفهوم التنمية الريفية في النهج الإسلامي:

ركز الإسلام في تعاليمه على التنمية والعطاء من أجل تحقيق التنمية وإعمار الأرض وذلك من خلال العمل الجاد بدلاً من انتظار الإحسان ويتبين ذلك من خلال العديد من الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة ومن بينها ما رواه البخاري عن الزبير بن العوام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف بها الله وجهه خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه " ، وقوله تعالى (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) سورة النجم ، الآية (39) وقد قال عمر بن الخطاب " السماء لاتمطر ذهباً ولا فضة " فيحث الإسلام على العمل الجاد ويعتبره عبادة فهو جزء لايتجزأ من الدين فكل مسلم مطالب بأن يعمل لمحاربة الفقر .

التنمية في الإسلام هي التنمية الشاملة للإنسان الذي يؤدي وظيفته في القيام بأعباء الاستخلاف في الأرض وإعمارها والتنمية الاقتصادية في الإسلام هي مسئولية مشتركة تجمع بين الحكومة والفرد ويؤيد الإسلام التنمية الرأسمالية التي تضمن حرية التعبير ولا تضمن قوت اليوم كما يؤيد التنمية الاشتراكية التي تضمن قوت اليوم ولا تضمن حرية التعبير ويركز مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي على محاولة القضاء على الأسباب التي تؤدي إلى حدوث المشكلة الاقتصادية كما تسعى إلى الوصول إلى تنمية المجتمع للنواحي غير المادية ، حيث السمو بأرواح الأفراد وإعلاء الروابط الإنسانية وحل المشاكل الاجتماعية وذلك لايتحقق إلا بتنمية الاحتياجات الأساسية أولاً وتنمية ثروات المجتمع وتحقيق رخاءه .

مفهوم التنمية الريفية لدى بعض الكتاب الاقتصاديون :

بعض المفكرين والكتاب يروا أن مفهوم التنمية الريفية مفهوم شائع في الأدبيات والكتابات التي تعني بالعلوم الانسانية وتحديداً العلوم الاجتماعية وهنالك العديد من التعريفات . لهذا المفهوم تبعاً لتعدد المنطلقات والمنابت الفكرية والاجتماعية (الطبقية) أما التعريف الأكثر واقعية وتماسك يتمثل في أن عملية التنمية الريفية هي " عملية تغيير ثقافي موجه أو إعادة بناء شامل للبنى التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في الريف ". (محمد الجوهري،1998م، ص [19])

وعلى العموم فإن المقصود في عملية التنمية ، مجموع ظواهر التغيير الثقافي والديناميكي الواعي الموجه وخاصة تعبئة وتنشيط العناصر الثقافية التي كانت جامدة نسبياً وهي العناصر الروحية والمادية والفكرية وتحقيق وطأة أساليب السلوك التقليدية وإعادة صياغتها أو التخلص من بعضها نهائياً إذا لزم الأمر.

في الإطار العام للتنمية الريفية فإن العمل التنموي بشكل عام يتحقق في الواقع ضمن ثلاث مستويات هي تكنولوجي فني – اقتصادي – اجتماعي وتلاحم هذه المستويات الثلاث يقود إلى تحقيق هدف التنمية ، فتعليم المهارات الفنية وتعلمها أمر سهل نسبياً ولا يمثل سوي المقدمة للتنمية استغلال المهارات التكنولوجية والفنية في ظل تنظيم اقتصادي أمثل عملية أكثر صعوبة وأكثر تعقيد من الأولى ، فالمعرفة الفنية لاتقودنا تلقائياً إلي التنظيم الاقتصادي الأمثل أي لاتؤدي أتوماتيكياً إلى زيادة العائد من وراء استغلالها ، إن توزيع العائد المترتب على استخدام هذه الطاقة الفنية وبأقصى عائد ممكن وتوزيع هذا العائد توزيعاً اجتماعياً فعالاً

وعادلاً كل ذلك يتطلب نظام اجتماعي يكفل تحقيق هذه الغايات بالكفاءة المطلوبة ، أما على صعيد القوى الدافعة للتنمية والتي تتباين أدوارها مجتمعة ودور كل منها على حدى تبعاً لظروف هذا البلد أو ذاك فهي القطاع العام (الدولة) القطاع الخاص القطاع الأهلي (غير الحكومي) المؤسسات المالية الدولية ولمعرفة حجم حضور الدولة (العام) ومستوى طبيعة دورها في التنمية فإنه ينبغي تحديد ثلاثة معايير : (خلف سمير،1989م ، ص [49]).

أ- طبيعة التنمية المقصودة أو المستهدفة بحيث تشتمل على مفاهيم إعادة هيكلية الاقتصاد والمجتمع ، الاعتماد على الذات عمق من الجوار الاقليمي والانفتاح المنضبط المتوازن مع العالم وعلى أساس تملك (الحداثة) وتركيزها وطنياً .

ب- الاستفادة من الخبرات التنموية السابقة على الصعيد المحلي والخارجي والتي تتميز بنجاحات ملموسة .

ج – دور الدولة باعتبارها وسيلة لهدف وليست هدفاً بحد ذاته والهدف هو التنمية الشاملة للانسان والوطن وهذا يعني ألا تعارض بين الدولة والسوق .

أما على صعيد المؤثرات والعوامل الخارجية فإن العديد من الأفكار والتصورات المتعلقة بالتنمية لدى قطاعات المجتمع المختلفة ومستقبل جهود وعمليات التنمية ترتبط وتتأثر بهذه العوامل بل أن بعض الآمال والتوقعات والمطامع المحلية النابعة من الواقع الداخلي تتشكل في صورة نماذج مستوردة و تستلهم مثلاً عليا وافدة تؤثر على أساليب السلوك وبناء هذا المجتمع أو ذاك ، ويمكن تحديد أشكال التأثير كما يلي : (خلف سمير،1989م ، ص [50]).

* يثير لدى الناس الاحساس بالدونية وبالتالي يثير العداء إزاء الموقف المتفوق للشعوب الغربية .

* يثير الاحساس بالإعجاب بالشعوب الغربية وهذا يعني الاعتراف بتفوقها والرغبة في تقليدها .

* قد يترتب على ذلك إضعاف مراكز النفوذ التقليدية في ظل عدم نضوج أي بديل ، الأمر الذي قد يتريب عليه حالة من فراغ السلطة .

* ضعف الكيانات والروابط الاجتماعية التقليدية وزيادة الاتجاه نحو الفردية.

* في ظل العولمة والتدخل والاقصاء السافر (باستخدام القوة أحياناً كثيرة) لمكونات الهوية الوطنية وآليات التطور الداخلي لبلدان العالم الثالث قد تؤدي إلى تزايد العداء وعلى قاعدة حماية الوجود والذات الوطنية لكل ما هو قادم من الغرب ومحمولاً على الدبابات أو من خلال الشركات المتعددة الجنسيات .

أما التنمية الريفية فإنها ترمي لتنمية وترقية وتحسين المستوى المعيشي لسكان الريف من خلال تحديد وتوزيع واستغلال الموارد الاقتصادية وتنميتها إلى أقصى حد مستطاع والاعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة وذلك عن طريق مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لتطوير المجتمع الريفي وحل مشاكل سكانه .

أهم الأسس التي تقوم عليها التنمية الريفية هي :

* المشاركة الأهلية بالجهود الذاتية .
* تقديم المساعدات من جانب الحكومة .
* الربط بين المجتمع الريفي والمجتمع الكبير لتقريب الفجوة الحضارية بين المجتمعين .
* وضع رغبات واحتياجات السكان الريفيين موضع التقدير في مجالات التنمية .
* إبراز إمكانيات أفراد المجتمع الريفي .

حيث يجب أن تقوم التنمية الريفية باستكشاف القادة المحليين الذين يقومون بدورهم في نشر الوعي بين الجماهير وتحفيزهم نحو المساهمة في حل مشاكل مجتمعهم والتخفيف من الاعتماد على الجهود الحكومية أو الجهود عن المشاركة الايجابية المطلوبة . (عليه حسن حسين ،1991 م ، ص [39])

تعرف التنمية في مجملهاعلى أنها عبارة عن استراتيجية من أجل مساعدة مجموعة محددة من الأفراد وهم الفقراء من الرجال والنساء الذين يعيشون في الريف بهدف مساعدتهم في سد احتياجاتهم واشباعها وذلك من خلال السياسات التي تهدف إلى التطور التكنولوجي وحقوق الملكية ونظام التسويق ويوضح ذلك أن تحسين الأحوال المعيشية يتم بالفهم والاقناع مع ضرورة مشاركة أفراد المجتمع في تنفيذ البرامج الخاصة بتحسين أحوال معيشتهم (Robert,1994,No[12])

أثار مفهوم التنمية كثيراً من الجدل سواء على المستوى النظري أو التطبيقي حيث تحفل المؤلفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالعديد من التعريفات كل منها نتناوله من وجهة

نظره وقد أدخلت العديد من التعديلات على مصطلح التنمية خلال القرنين الماضيين ، كما صارت تستخدم معه مصطلحات الدول الأوربية لتنمية دول العالم الثالث وظهرت خلال تلك الفترة العديد من النظريات والنماذج المتعلقة بأفضل السبل لتحقيق التنمية أما التنمية الريفية فهي عملية متكاملة صحيح أن هنالك من يهتم بالزراعة وتربية الحيوان وهنالك من يهتم بالأسعار والتسويق وهنالك من يهتم بالصحة والتعليم والشئون الاجتماعية إذن التكامل عنصر مهم في التنمية الريفية للجمع بين كل هذه المتطلبات لتحقيق وضع أفضل .

يعرف البنك الدولي التنمية الريفية بأنها الاستراتيجية المرسومة لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية لفئة معينة من الناس أي فقراء الريف في الدولة المعينة بالتنمية الريفية بهذا التعريف العام يشير المصطلح (تنمية ريفية) إلى نهج معين تنمية الحكومة أو الدولة في العالم المتخلف اقتصادياً لتغيير شكل الاقتصاد وهذا النهج يكون دائماً أوسع وأشمل من أن يكون مهتماً فقط بتطوير الزراعة وقد يجد كثير من الاقتصاديين وغيرهم أن هنالك تداخلاً بين علم الاقتصاد الزراعي ومنهج التنمية الريفية إلا أن الرأي الأرجح هو أن التنمية الريفية علم قائم بذاته ومن ناحية أخري يشير التعبير " تنمية ريفية " إلى عمليات التغيير نحو الأحسن التي تحدث في الريف دون أن تكون هذه التغييرات هي من عمل الدولة وبهذا يمكن أن يكون تدخل الدولة في عملية التنمية الريفية هو واحد من عوامل التنمية وليس العامل الوحيد لإحداثها رغم أهمية هذا التدخل في دول العالم المتخلفة اقتصادياً وذلك بسبب سيطرة الدولة الكامل تقريباً على كل أوجه الحياة في البلاد . وإذا كانت التنمية الاقتصادية في هدفها العام ترمي إلى تحقيق زيادة الإنتاج ، فإن التنمية الريفية أول ما تهدف إلى خلق التوازن بين المدينة والقرية ومن ثم التوازن الاجتماعى والاقتصادي بين مختلف أقاليم وجهات النظر المعني بالتنمية . لابد أن يكون هدف التنمية الريفية شاملاً حتى يضمن تطوير كل هذه الأنشطة إن لم يكن تكاملها مع بعضها البعض وبذلك تكون هذه العملية التنموية فعالة من حيث أنها شاملة لكل أوجه النشاط الاقتصادي من أجل ترقيه نحو الأحسن .(بول بوريل ، 1970 م ، ص[13])

أهمية التنمية الريفية :

تستمد قضية التنمية الريفية أهميتها مما يلي : (عبد المنعم شوقي، 1982 م ، ص[210])

- ارتفاع نسبة سكان الريف في السودان .

– قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على اشباع احتياجات المجتمع الأكبر(القمح مثلاً).
– انخفاض مستويات المعيشة في الريف عنها في المدن من صحة وتعليم وإسكان وتفاقم مشكلات الريف وتداخلها وتسارع معدلات نموها .
– انخفاض العائد من الزراعة والتجارة والصناعة مما يؤدي إلى انخفاض دخول سكان الريف مقارنة بزملائهم في المدن .
– تزايد العبء المادي لتمويل التنمية القومية على كاهل أهل الريف .
– استمرار هجرة الكفاءات البشرية من القرية وخاصة المتعلمين هرباً من سوء الحال فيها .
– نجاح أهل المدن في استقطاب كل أنواع الاستثمارات دون أهل القرى كما لهؤلاء من وزن كبير في بناء القوة على المستويين الإقليمي والقومي .
– اقتناع المتعلمين وهم من سكان القرى عادة بأحقيتهم في مستوى معيشة متميز لمجرد أنهم من المتعلمين ويؤدي هذا إلى اهتمام الحكومة برفع مستوى المعيشة في المدن على حساب هذا المستوى في القرى . لذا تكمن هنا أهمية التنمية الريفية للأسباب أعلاه .

أهمية التكامل في التنمية الريفية :

التكامل هو عملية بناء الكل الواحد من وحدات متفرقة ونتيجة لهذا التكامل تستشعر كل وحدة قائمة بأنها جزء من كل ، وأن هذا الكل يختلف في صورته عن الوحدات المكونة له إذا ما وضعت بجوار بعضها البعض كما أن أكبر من مجموع تلك الوحدات إذا أضيفت إلى بعضها البعض ، والتكامل في أي مجتمع هو الطريقة التي يتمكن بها المجتمع من الاحتفاظ بالعلاقات بين النظم الاجتماعية وكذلك بين الإنسان من حيث الترابط والانسجام والتساند والقدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية ومما سبق نرى أن التنمية الريفية عملية ضاربة في تشابكها ، مما يجعلها أكثر تعقيداً مما يتصور الكثيرون ، بل أن معاملة المجتمع بهذه الطريقة على أنه تخصصات يكاد يكون أساس المشكلة فالمجتمع كيان اجتماعي متكامل ولايمكن التكامل معه بفاعلية إلا إذا راعينا ذلك والمجتمع المحلي جزء من مجتمع أكبر وهذا بالتالي جزء من مجتمع أكبر منه ، وهكذا كل مجتمع في داخله علاقات تبادلية واعتمادية بالغة التعقيد تجعل أي تغيير بسيط فيه بداية لسلسلة طويلة من التغيرات الارتباطية الانعكاسية . ومن ناحيه أخري يرتبط أي مجتمع بمجتمعات أكبر منه وأخرى أصغر منه حتى أن القرارات الاقتصادية التي تتخذها الأمم المتحدة أو السوق الأوربية

المشتركة على سبيل المثال لها انعكاسات حاسمة في التنمية في قرى كثيرة في بلدان العالم الثالث وبالتالي في السودان ، وقد زاد هذا الارتباط العالمي بتزايد اعتماد البلدان النامية على البلدان المصنعة ، وبالاختصار يمكن القول بأن هذا التكامل في التنمية الريفية يستمد أهميته من حجم وديناميكية العلاقات التبادلية والاعتمادية المتشعبة في المجتمع ، ومكانها الاستراتيجي المتحكم في عمليات التنمية سلباً وايجاباً ، ويستمد أهميته أيضاً من اعتماده على الشمول والتنسيق والتفاعل والتوازن بين المراحل ، فالشمول يقلل من احتمال حدوث ثغرات تنموية والتنسيق يمنع التضارب والتداخل والتكرار والتفاعل يحول الشمول إلى شمول حركي مما يؤدي إلى انصهار الأجزاء وذوبانها مع بعضها البعض .(عبد المنعم شوقي، 1982 م ، ص[220])

أهداف التنمية الريفية :

تهدف التنمية الريفية إلى : (برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، نيويورك ، 2001م)

أ- تحرير البشر من كل ما يعترض تطوير معارفهم وقدراتهم وتمكينهم من الإرتقاء بهذه المعارف والقدرات واكتساب المهارات والخبرات التي تساعدهم على إطلاق طاقات الإبداع الكامنة فيهم ، وبناء قاعدة وطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تكون مع تطوير الإدارة الركيزة الأساسية لنهوض إنتاجية البشر .

ب- تمكين البشر في توظيف قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم في أعمال مفيدة وذلك من خلال التوسع المستمر في الطاقات الإنتاجية التي تكفل فرصاً كافية لتشغيل كل قادر على العمل وراغب فيه .

ج- تحرير البشر من القيود التي تحرمهم من المشاركة في صنع القرارات التي تمس شئون حياتهم وشئون مجتمعهم وتمكينهم من التمتع بهذه المشاركة من خلال المؤسسات الرسمية والأهلية على السواء.

د- تحرير البشر من الفقر والحرمان ومن كل صنوف الظلم الاجتماعي وتمكينهم من اشباع حاجاتهم الإنسانية المشروعة ومن الحصول على نصيب عادل من ثمار ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي ومن ثم تضييق الفوارق بين الطبقات وذلك دون الإضرار بالحوافز الضرورية للارتفاع بإنتاجية العمل والإرتقاء بمستوى الأداء .

هـ- تمكين البشر من تحسين نوعية حياتهم على النمو وذلك دون الإلتفات لحقوق الأجيال التالية في تأمين مايكفي من الموارد الطبيعية لتحقيق مستوى معيشي لائق وكذلك صيانة حقهم في العيش في بيئة نظيفة .

و- تحرير الوطن من القيود على إرادته وعلى حريته في إعادة ترتيب أوضاعه الداخلية وعلاقاته الإقليمية والدولية من منظور المصلحة الوطنية والأمن القومي ومن ثم تمكن من تعديل موقع الاقتصاد الوطني في نظام تقسيم العمل الدولي بما يساعد على إحداث وضع أكثر تكافؤاً وأكثر إنصافاً .

ز- نقطة البدء في التحرير والتمكين هي إعادة ترتيب البيت من الداخل وهذا يستلزم نضالاً وطنياً من أجل إعادة السلطة السياسية في المجتمع بما ينقل سلطة إتخاذ القرارات إلى الطبقات والفئات صاحبة المصلحة في هذا النوع من التنمية وبما يقيم نظماً للحكم تسمح بالمساءلة والمحاسبة والمشاركة أي أن نقطة الإنطلاق إلي التنمية الوطنية المستقلة الشاملة والمطردة هي نقطة نضالية سياسية وثقافية في آن واحد.

متطلبات التنمية الريفية :

للوصول إلى تنمية ريفية والتي تشكل جوهر التنمية الشاملة لابد من وجود متطلبات أساسية تعمل على بناء البنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتمثل في الآتي: (عبد الوهاب حميد،1985م ، ص[47])

* إقامة هيكل اجتماعي جديد بديلاً للهيكل التقليدي عن طريق بناء مؤسسات حديثة تهدف إلى تحقيق الحاجات المطلوبة لمواطني الريف عن طريق توزيع الموارد وتوفير المناخ المناسب للمشاركة الجماهيرية والعمل على توفير القيادة القادرة والراغبة لتحمل هذه المهمة أي العمل على إقامة سلطة سياسية قوية تعبر عن مصالح الأغلبية .

* العمل على مبدأ التوزيع السليم والمتكافئ والعادل للثروة والدخل وإزالة التفاوت وتحقيق التقارب في الإنتاجية من منظورها الاقتصادي الاجتماعي في إطار التنمية المناسبة .

* تنمية الموارد البشرية عن طريق التعبئة الجماهيرية ونشر الوعي لخلق فئة واعية وفعالة ومنتظمة تقوم أساساً علي بناء وتعزيز مبادرتها السياسية والاقتصادية باعتبارها مصدر إتخاذ القرار .

* إحداث تغييرات هيكلية ومؤسسية من أجل تحقيق شروط أفضل للمساواة والمشاركة الفاعلة للجماهير ، والعمل على حسن استغلال الموارد ورفع مستوى الإنتاج والإنتاجية والعدالة في التوزيع .

* خلق قيم جديدة أكثر مواءمة لعملية التنمية عن طريق التعليم وربطها بحاجات الأغلبية الريفية ، مع الاهتمام بعملية البحث العلمي الهادف إلى تقدم المجتمع .

* تنظيم الجوانب السكانية المتعددة في إطار الموارد المتاحة وكيفية تعبئتها واستخدامها لخلق التناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* خلق سياسة استثمارية مثلى تتوافق مع الإنتاج والإستهلاك.

* العمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية الكبيرة التي تقف في وجه التخلف والتبعية عن طريق التكامل الإقليمي والتعاون الدولي الذي يعمل على توفير إمكانية الاستغلال المشترك للموارد المتاحة لصالح تنمية المناطق الريفية بالاعتماد على إمكانياتها وقدراتها الذاتية والذي يمثل مبدأ الاعتماد على النفس في مجاله القومي والإقليمي .

التنمية الريفية المتكاملة :

تهدف عملية التنمية الريفية لتحسين وضع معيشة المواطن الريفي والتي تتحقق بالتوزيع العادل للدخل والثروة عن طريق مشاركته في عملية إتخاذ القرار والتنفيذ وفق مبدأ الديمقراطية العامة . وللوصول لهذه الأهداف المحلية والتي تستهدف رفع مستوى معيشة السكان المستهدفين في المناطق التي أجريت عملية التنمية فيها وخاصة المناطق النائية والمنعزلة والتي لم تكن تتصدر مواقع أولية في خطط التنمية والتي كانت تركز على القطاع الحضري .

بما أن التنمية الريفية المتكاملة أوسع من التنمية الزراعية إذ بها يمكن حل جلّ المشاكل الريفية فإنها تتطلب مشاركة واسعة لخلق ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية يمكن بها تدعيم الإنتاج والإنتاجية عن طريق الاعتماد الذاتي .

ومن الأهداف الأساسية للتنمية الريفية المتكاملة الآتي : (سليمان سيد أحمد ، 1990م، ص[234])

– تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للسكان المستهدفين عن طريق تكوين تجمعات حضرية قادرة على استعمار الأرض واستغلالها الاستغلال الأمثل ثم الدفاع عنها إذا لزم الأمر .

– توسيع قاعدة التبادل التجاري من أجل تحقيق التكامل بين هذه المناطق والأقاليم الأخرى وصولاً للوحدة الوطنية .

– زيادة العائد من الإنتاج الزراعي عن طريق استخدام التقانة الحديثة وتحقيق تكامل بين الإنتاج الزراعي ومنتوجات القطاعات الأخرى .

– إنشاء نظام مؤسسي أمثل يوحد الجهود ويتم بإجماع الزراع والرعاة بتنظيم في شكل جمعيات تعاونية أو شركات ريفية من خلال إدارة فنية تضم إحصائيين ذوي إلمام بمهنة الزراعة بمفهومها الواسع .

– رفع كفاءة العنصر البشري لزيادة الإنتاجية بإنشاء مؤسسات تقوم بالتدريب وتأهيل الفنيين والإحصائيين والعاملين في المجال الزراعي مع توفير مدخلات الإنتاج اللازمة.

– التوزيع الأمثل للثروة والدخل من خلال تطوير البنيات الهيكلية لتعمل في خدمة المصالح الريفية وخاصة الفقيرة مع تحسين نظام حيازة الأرض وعلاقة الانتاج لكي يتحقق مفهوم التنمية الريفية المتكاملة ويحسن تطبيقها ، لابد من التركيز على الأهداف الأساسية للبرامج التي تؤدي لزيادة الإنتاج وتحقيق التوليفة المثلى بين الإنتاجيين الزراعي وغير الزراعي مع التوزيع العادل للدخل.

مشكلات التنمية الريفية :

هنالك العديد من العوامل التي تعيق عملية التنمية والتطور وتتفاوت هذه العوامل بحسب اختلاف الأوضاع السائدة في تلك المجتمعات ، من أهم تلك المشكلات الآتي :(عائشه حسن ، 2007م ، ص [27])

المعوقات السياسية :

تتمثل في عدم استقرار الأنظمة السياسية ويعتبر الاستقرار الأمني والسياسي من أهم متطلبات التنمية عامة ، فإن لكل نظام جديد يتولى القيادة في الدولة يقوم بإجراء تغييرات إدارية وعزل قيادات سابقة لتحل محلها قيادات جديدة قد ينقصها كثيراً من الخبرة والمعرفة للعمل ، أيضاً غياب الديمقراطية .

الصراعات الحدودية والقبلية :

من المعروف أن الصراعات القبلية في أفريقيا موروثة ، فقد خلقت السلطات الإستعمارية في أفريقيا دويلات صغيرة وبحدود مصطنعة وهمية غير متفق عليها ولم تراعي

عند إنشاء تلك الدويلات العوامل العرفية والجغرافية والتوازن السكني والتداخل القبلي المشترك بين الدول المجاورة .

قلة روؤس الأموال اللازمة لتمويل عمليات التنمية :

الدخل المتدني وحد الكفاف يجعل الفرد عاجزاً عن تجنب جزء من دخله للإدخار أو الإيداع في البنوك .

التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة :

معظم الدول النامية لازالت تخضع لسيطرة الإستعمار الاقتصادي والثقافي ، وعندما قرر الإستعمار منح الاستقلال السياسي للعديد من الدول النامية ، ترك وراءه أجهزة بيروقراطية تخدم أهدافه وتحقق أهداف تلك الدول وتشمل التبعية الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات النامية والتي تعني سيطرة رأس المال الأجنبي الإختياري على معظم الفائض الذي تنتجه قوة العمل المحلية في للدول النامية .

قلة الإدخار والميل للإستهلاك :

نتيجة لقلة متوسط دخل الفرد من البديهي انعدام الإدخار لعدم تغطية الحاجات الأساسيه للفرد .

عدم استغلال الطاقات المتاحة المادية أو البشرية :

وذلك لعدم تأهيلها أو تدريبها للقيام بالأعمال الفنية والأكاديمية التي تحتاج إلى مهارات عالية .

معوقات اجتماعية :

سيطرة القيم الزراعية والقبلية كالممارسات البدائية واعتماد تلك المجتمعات على القيم الزراعية بصورة كلية ومن المعلوم أن المجتمع الزراعي له قيم تقليدية متخلفة تختلف عن القيم والثقافات التي تسود في المجتمعات الصناعية .

العائلات الممتدة :

هذا نظام شائع في معظم الدول النامية وتشتمل العائلة على أكثر من نواة مابين الوالدين والأجداد والأحفاد حيث يوجد ارتباط معيشي في مكان واحد كما يلتزم كل عضو بمساعدة الآخرين .

الكثافة السكانية :

وهي سمة من سمات المجتمعات النامية وهي لاشك عقبة كبيرة في طريق التنمية حيث تزيد البطالة المقنعة في الأجهزة الإدارية والتي تكون مظهراً من مظاهر الفساد وكلما

ازدادت الكثافة السكانية على الدول النامية تزداد فقراً وتؤدي إلى انتشار الأمية وانخفاض المستوى المعيشي وعدم التمكن التام من مكافحة الأمراض المستوطنة وتوفير الرعاية الصحية.

مستويات التنمية:

وتشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والزراعية .

التنمية الاقتصادية :

هي القدرة المتزايدة للسكان في السيطرة على محيطهم وفي العمل المتواصل في فهم ومواجهة وتذليل الصعاب والتحديات والقيود ، والتنمية الاقتصادية بهذا المعنى البسيط تعني قدرة المجتمع على صنع مصيره وعلى التخطيط العلمي لموارده النادرة كزيادة إنتاج السلع والخدمات بصورة استمرارية لمصلحة كافة أعضاء المجتمع في مقابل أقل نقصان للموارد الاقتصادية النادرة بمعنى أنها تعني من الناحية الاقتصادية زيادة الطاقة الإنتاجية للسكان على مر السنين ونمو القوة العاملة والموارد الأخرى الطبيعية والصناعية كماً ونوعاً ، ويمكن أن تكون التنمية الاقتصادية نتيجة للتطورات الآتية : (محمد العوض جلال الدين، 1982 م ، ص[11])

أ و لاً: زيادة الاستخدام الإجمالي للموارد التي لم تكن مستخدمة من قبل والزيادة في استخدام الموارد البشرية التي كانت لاتسهم في إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وكذلك في استغلال الموارد الطبيعية المعطلة كالتوسع الأفقي الزراعي وهنا يفترض بالطبع وفرة في الطاقات البشرية والموارد الأخرى كما هو الحال في معظم دول العالم الثالث .

ثانياً : يمكن تحقيق زيادات كبيرة في إنتاج السلع والخدمات من خلال العمل على رفع الإنتاجية بالنسبة لوحدة الموارد المستخدمة طالما أن تلك الموارد تستخدم كما هو معلوم بطريقة أقل مما تسمح به إمكانياتها الفعلية أو أنها توجه نحو مشروعات ومجالات للتشغيل تكون إنتاجيتها منخفضة بينما تعطي مشروعات تحقق عوائد أكبر وتقابل نفس الأهداف المطروحة أسبقيات متأخرة وفي كلا الحالتين يكون بالطبع الإنتاج أقل وأبطأ من الإمكانيات الفعلية وهذا الوضع ناتج بالتأكيد من عدم الدقة في التخطيط أو عدم القدرة عليه أصلاً بسبب ربكة وسوء الجهاز الإداري وماينتج عن ذلك من تداخل في الجهود وتناقص في

السلطات وضعف أو انعدام في التنسيق وتضارب في الأنشطة وهكذا نجد الإجراءات التنظيمية والإدارية غير قادرة على إدارة التنمية بصورة معقولة ففي الوقت الذي نجد فيه موارد مهدرة وموارد فائضة في بعض الأجهزة والمؤسسات ، نجد أن هنالك أجهزة أخرى تعاني من الندرة وعدم القدرة على تلبية احتياجات المجتمع الملحة ، وفي الوقت الذي تعج فيه بعض القطاعات غير المنتجة كالأجهزة الحكومية البيروقراطية وما يعرف بالقطاع غير الرسمي Informal Sector بأعداد هائلة من الموظفين والفراشين والباعة المتجولين والخدم والسماسره والوسطاء والنصابين تشكو هذه القطاعات المنتجة وخاصة الزراعة بنقص مزمن في الأيدي العاملة وتشكو الصناعة من ندرة في الأيدي العاملة المدربة .

إن الدول المتخلفة يمكنها زيادة الإنتاج وتحقيق فوائد اقتصادية بقليل من الإجراءات التنظيمية والإدارية لو تمكنت من تغيير أساليب وعلاقات الإنتاج بصورة تؤدي إلى تقوية الحوافز وبذل الجهود لمصلحة الغالبية من السكان ولمصلحة التقدم الاقتصادي بوجه عام وإذا استطاعت السير في طريق الخطوة الأولى والثانية فيمكنها تحقيق زيادات هائلة في الدخل القومي بإحلال وسائل ومعدات أكثر كفاءة محل الوسائل البدائية والمعدات البالية العقيمة .

إن التطور المستمر للقوى المنتجة لن يحدث إلا إذا كان هنالك تطبيق اقتصادي للمعرفة التقنية المتزايدة تكون نتيجتها خلق فوائض اقتصادية متصاعدة يمكن استخدامها في تسهيلات إنتاجية ويجب أن يكون هذا الفائض أكبر من الاستهلاكات في الاستثمارات في الموارد الطبيعية بما فيها التربة لأنه لن يكون هنالك استثمار صافي إلا إذا زاد الناتج الكلي للمجتمع مما يستخدم في الاستهلاك العادي وفي إصلاح المعدات الإنتاجية.

التنمية السياسية :

برز مفهوم التنمية السياسية بصورة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية حيث لم يستخدم هذا المفهوم في عصر آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر حتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء فالمصطلحان اللذان استخدمهما التقدم المادي Material Progress أو التقدم الاقتصادي Economic Progress وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوربا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات هي التحديث Modernization والتطور والتغيير والرقي وقد برز هذا

المفهوم على مستوى علم الاقتصاد ثم إنتقل إلى علم السياسة منذ الستينيات من القرن الماضي على أيدي رواد لجنة السياسات المقارنة Committee on Compartive Politiesوالتي أخرجت سلسلة في سبعة مجلدات تحت عنوان " التنمية السياسية " ساهم فيها كل من ليدناردو بايندور Leonard Binder وجيمس كولمان وآخرون ومنذ ظهور التنمية السياسية كحقل جديد في علم السياسة يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية ، وهنالك كم هائل من الكيانات حول هذا المفهوم يصعب تتبعها أو تقصيها وتدور جميعها حول المضمون نفسه وتسعى للغاية نفسها انطلاقاً من نفس المسلمات التي انطلقت منها الكتابات الأخرى في التنمية السياسية .

يعرفها (لوسيان باي) على أنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى المستوى للدول الصناعية فالتنمية السياسية عنده هي مقدمة التنمية الاقتصادية وهي نمط لسياسات المجتمعات الصناعية وهي تحديث سياسي وهي تنظيم للدولة القومية وهي تنمية إدارية وقانونية وهي تعبئة ومشاركة جماهيرية وهي بناء للديمقراطية وهي استقرار وتغيير منتظم ، وهي جانب من الجوانب المتعددة لعملية التغيير وهي إقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف . كما يعرفها صمويل هانتيستون بأن التنمية السياسية ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي (Jamess, No, [73])

وخلاصة القول فإن جوهر التنمية السياسية يتمركز حول تزايد معدلات التباين والتخصص في الأبنية السياسية وتزايد الثقافة السياسية من خلال إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الإنتخابية والمنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية .

التنمية الاجتماعية والثقافية :

التنمية بشكل عام عملية تغيير ثقافي دينامي أي (متصلة وواعية) موجهة تتم في إطار اجتماعي معين وترتبط بازدياد أعمال المشاركين من أبناء المجتمع في دفع هذا التغير وتوجيهه وكذلك في الانتفاع بنتائجه وثمراته ويعرفها عبد الباسط محمد حسن هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة متراكمة ودائمة عبر فترة من الزمن وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية الاجتماعية بأنها تلك الجهود المبذولة من قبل المواطنين والحكومة لتحسين أحوالهم

الاجتماعية وكذلك يرى أن التنمية الاجتماعية عملية يمكن فهمها من خلال ثلاثة اتجاهات هي: (هويدا بله محمد، 1998 م ، ص[25])

* إعتبارها معنى مرادفاً لاصطلاح الرعاية الذي يتعلق أساساً بخدمات الضمان الاجتماعي.

* تحديدها بالخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات .

* النظر إليها على أنها عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد .

كما يتطرق عدد من المفكرين إلى موضوع التنمية الاجتماعية فعرفها كل حسب اختصاصه فالتنمية الاجتماعية حسب مفهوم علم النفس والمشتغلين به تركز على الاهتمام بتغيير العمليات السيكلوجية المتعلقة بالسلوك والتجربة والشعور وغيرها ، أما لدى رجال الدين تعني الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في أرضه وأن ذلك يتطلب تحقيق العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية ومستقبله وتنظيم المجتمع من الأسرة إلي المجتمع المحلي إلى المجتمع الكبير.

التنمية الاجتماعية لدى المصلحين الاجتماعيين تعني عندهم توفير التعليم والصحة والسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان وكذلك الدخل الذي يوفر الاحتياجات المختلفة والأمن والتأمين الاجتماعي والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية مع الاهتمام بإدلاء الرأي لكل مواطن ، نخلص إلي أن التنمية الاجتماعية هي عملية موجهة في الأصل إلى الإنسان ووسائل تحقيقها هي توفير الخدمات الاجتماعية (تعليم صحة مواصلات) ينعكس عائد هذه العملية على الجانب الاقتصادي أيضاً برنامج علمي مخطط يهدف إلى تزويد كافة أفراد المجتمع بقدر من الخدمات الاجتماعية بحيث يوجه عائد هذه العملية إلى تحقيق الرفاهية .

التنمية الريفية :

تمثل التنمية الريفية الجهد الذي يقصد به رفع مستوى المعيشة للأفراد من ذوي الدخول المنخفضة وغالبيتهم ينتمون إلى المناطق الريفية بما يتيح لهم تحقيق دفعات نمو متوازن في المستقبل كذلك تعرف باعتبارها مجموعة العمليات التي تتخذ بقصد تغيير اجتماعي عن طريق تطوير وتنظيم بيئة المجتمع وتنمية موارده وطاقاته إلى أقصى حد ممكن وتسخيرها

لتحقيق التطلعات الحقيقية لأبناء الريف نحو مستقبل أفضل على أن يتم ذلك بالجهود المشتركة والمنسقة بين الدولة والمواطنين في إطار الخطة العامة للتنمية والاستناد إلى منهج فكري وسياسي محدد. (محمد حمدي سالم ،1992 م ، ص[2])

طالما كانت التنمية الريفية تهدف إلى تحسين الحياة العامة للمجتمع الريفي فإنه طبيعي أن يأتي اهتمامها بالعنصر البشري باعتبار هدف التنمية وركيزتها وعليه لابد من الاهتمام بقضية التعليم والصحة وإقامة قدر من المشورة في إتخاذ القرار، وأن التنمية بشكل عام هي عملية تغيير مخطط للإنتقال بالمجتمع ريفه وحضره من حالة إلى حالة أخرى أحسن من وجهة نظر القائمين عليها سواء كانوا من الخبراء أو المنتفعين وقد يكون هذا التغيير جزئياً أو كلياً محلياً أو قومياً سريعاً أو بطيئاً المهم أنه تغيير مقصود وتطلعي ومرغوب . (عبد المنعم شوقي ، 1982 م ، ص[210])

التنمية الإدارية :

إن التنمية الإدارية فيما يقول خبراء الأمم المتحدة في الإدارة العامة عنصرين : تنمية الإدارة وإدارة التنمية العنصر المعني (بتنمية الإدارة) يهدف إلى تطوير المقدرات الإدارية لتحقيق التنمية بالقدر الذي تصبح فيه (إدارة التنمية) ذات كفاءة وفعالية في تحقيق الأهداف المناطة بالمؤسسات والكيانات الإدارية المعنية بهذه المشروعات الإنمائية. (الأمم المتحده ،1975م ، ص[32])

إن هذين العنصرين المميزين للتنمية الإدارية اللذين يمثلان وجهين متمايزين لظاهرة واحدة يثبتان أن التنمية الإدارية في معناها المتكامل تعني القدرة المتجددة في بناء وتنمية وتطوير النظم والمهارات الإدارية لمقابلة الاحتياجات الحالية والمتطلبات المستقبلية المتوقعة لمواجهة مقتضيات عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا فإن الجهود المبذولة في التنمية الإدارية ينبغي أن تجمع في منهج متكامل كافة العناصر الأساسية التي تعين في تحقيق فعالية المؤسسات والكيانات الإدارية بما يشمل : (حسن أبشر الطيب، 1982 م، ص[35])

– وضع الأطر التنظيمية التي تحقق التفاعل العضوي والوظيفي بين الكيانات الجزئية الداخلية وتوجه جهودها لتحقيق الأهداف الكلية .

– إثراء وتنمية وتحديد مهارات القوى العاملة بالقدر الذي يمكنها من ممارسة الأساليب والنظم المتجددة في العمل وتحفيزها على تنمية الميول والاتجاهات الإيجابية التي تحقق التعاون والتكامل المطلوب وتجعل المؤسسة كلاً موحداً منتمياً إلى حاضرة متطلعاً للزيادة فيه بكل ماتوفر له من إمكانات .

– تبسيط أساليب العمل وإجراءاته وتكييفها إيجابياً مع الظروف والمتغيرات الوظيفية والبيئية بما يحقق المرونة اللازمة ويفتح مجالاً رحباً للإبداع والتجديد ويؤمن للمؤسسة حالة فعالية متصلة .

– إخصاب مناخ العمل بابتداع سبل التأثير وتأمين نظم المشاركة الإيجابية بالقدر الذي يمكن من تحقيق التمازج و التوازن بين الأهداف الكلية للتنظيم وبين الأهداف الجزئية الممثلة لاحتياجات الجماعات العضوية والأفراد .

التنمية الزراعية :

من أقدم الصناعات الأولية وأكثرها أهمية في العالم صناعة الزراعة لأنها هي المصدر الوحيد لاشباع الحاجات الأساسية والغذائية والكسائية والسكنية للإنسان وهي تعتمد على الجزء الأكبر نسبياً من الإمكانايات البشرية والمادية ، عليه تقترن تنميتها بتنمية الاقتصاد القومي ككل ، تحتل الزراعة موقعاً فريداً خاصة في المناطق الريفية فهي تقود مهمة التنمية بصفه جذرية نظراً للتعاون الكبير نسبياً بين اتساع إمكانياتها وبين صغر مساهمتها حيث أن الزراعة على الرغم من أنها تشكل أكبر قطاع من منظور اجتماعي اقتصادي من أكثر القطاعات معاناة من تدهور الإنتاجية والدخل الحقيقي ومستوى المعيشة وتبرز الحقيقة في الحالة التي يعانيها سكان الريف نتيجة لمعيشتهم في مستوى يقرب من أو دون مستوى الكفاف والذي ينتج عن تدهور الأوضاع المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية والتباين المادي بينهما والمناطق الحضرية . (عبدالوهاب حميد، 1985 م ، ص [39])

إن نجاح عملية التنمية الزراعية تؤدي إلى تغييرات مؤسسية نحو أجزاء متزايدة من الإمكانيات البشرية والمادية والتي تقود إلى تنمية القطاعات الأخري من ناحية وزيادة الدخل الزراعي بالاعتماد على كميات أقل من المدخلات من ناحية أخرى ، مؤدية إلى تحسين دخول ومعيشة غالبية سكان الريف ولنجاح عملية التنمية الزراعية لابد من إعادة تنظيم

عوامل الإنتاج لرفع مستوى معدلات الإنتاجية الزارعية كشرط أساسي لبدء انطلاق عملية التنمية الزراعية حيث أن الزراعة تواجه عملية بطء نمو الإنتاج مقارنة بتلك التي تتحقق في القطاعات الأخري . (عبدالوهاب حميد ، 1985 م ، ص[40])

شكل (1/2)

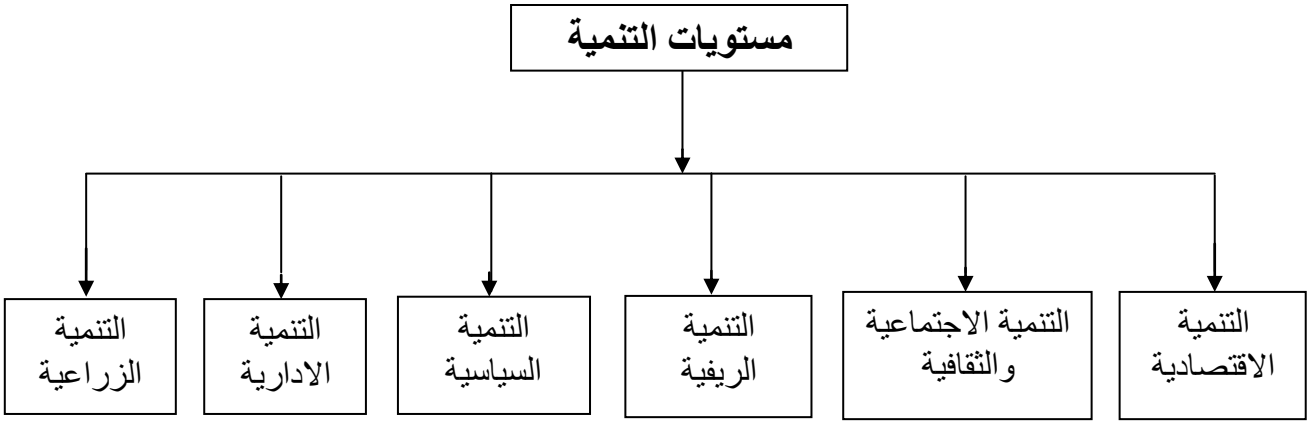

المصدر : إعداد الباحث (2011م) .

أهداف التنمية :

تتصف الدول المتخلفة بانخفاض مستوى المعيشة للسكان وارتفاع معدل نمو السكان والفقر ولذلك عند التخطيط للتنمية فإن من أول الأهداف التي توضع هي زيادة الدخل القومي للدول المتخلفة وذلك للقضاء على هذه الخصائص والدخل القومي يقصد به الدخل القومي الحقيقي الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتج من الموارد الاقتصادية المختلفة في مدة زمنية محددة . هنالك عدة عوامل تتحكم في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد نامي كمعدل نمو السكان، حجم تراكم رأس المال والموارد البشرية المدربة أو الفنية فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبير كلما اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى في الزيادة في الدخل القومي ، غير أن الزيادة تتوقف على إمكانية الدولة المادية والفنية فكلما توفرت أموال كثيرة وكفايات أحسن فكلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي . (كامل البكري، 2000م ، ص[401]) وبذلك فإن زيادة الدخل القومي الحقيقي يعتبر من أهم أهداف التنمية الاقتصادية مهما كان حجمه في الدول المتخلفة .

رفع مستوى المعيشة :

من بين الأهداف الهامة التي تسعى الدول المتخلفة لتحقيقها عن طريق التنمية الاقتصادية رفع مستوى معيشة السكان ، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة

الدخل القومي فحسب ، وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة، بكل ما يتضمن هذا التعبير من معنى فإن تحقيق زيادة الدخل القومي فقط عن طريق التنمية الاقتصادية من غير تحسين في مستوى معيشة السكان ، وذلك عندما يكون معدل نمو السكان أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي أو عندما يكون توزيع هذا الدخل غير كافي فإنه لن تتحقق أي زيادة في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي سينخفض مستوى معيشة السكان إذا كان التوزيع للدخل غير متوازناً فإن الزيادة التي تحققت يتحول معظمها إلى طبقة معينة من الناس هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي . وهي فئة قليلة من السكان وبالتالي يظل الجزء الأكبر من السكان في مستوى معيشة على حاله إن لم يتدنى ، وإذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي هو مقياس معيشته فمن أهداف التنمية الاقتصادية الأساسية هي زيادة متوسط دخل الفرد حتى يرفع من مستوى معيشته . إن تحقيق هذا الهدف لايتوقف عند تحقيق زيادة في الدخل القومي فحسب ، بل عن طريق تغييرات في الزيادة السكانية وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى حيث يحبب العمل على وقف النمو المتزايد من عدد السكان نسبياً بالتحكم في معدل زيادة المواليد والهبوط به إلي مستوى ملائم ، وكذلك تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل بين السكان . (كامل البكري ، 2000م ، ص[403])

تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

يعتبر هذا الهدف هدفاً اجتماعياً ، حيث نجد أن معظم الدول المتخلفة على الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فإننا نرى فرقاً كبيراً في توزيع الدخول والثروات ، أونجد أن فئة صغيرة من أفراد المجتمع تستحوذ على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب عالي من دخله القومي بينما لاتملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة جداً من ثروته كما لا تحصل إلا على نصيب متواضع من دخله القومي . ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى أضرار جسمية في المجتمع حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع ، كما يؤدي إلى إحداث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع ويستهلكه وذلك لأن الطبقة الغنية التي تستحوذ على كل ما تحصل من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للإستهلاك وهي تدخر الجزء الأكبر مما تحصل عليه من الدخول ينعكس الحال بالنسبة للطبقات الفقيرة التي تنفق كل ما تحصل عليه من دخول بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك وهذا الجزء الذي تدخره الطبقة الغنية

يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال لأن هذه الأموال المدخرة لمواعيد إنفاقها على شراء السلع والخدمات عملت على زيادة نشاط الأعمال وبالتالي زيادة تشغيل العمال وعلى ذلك يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها .(كامل البكري، 2000م، ص[405])

تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

يسيطر القطاع الزراعي في البلاد المختلفة على الهيكل الاقتصادي وهي من أهم مصادر الدخل القومي في هذه البلاد وأن سيطرة القطاع الواحد على اقتصاديات هذه البلاد يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية نتيجة للتقلبات في الأسعار ، فإذا جاء المحصول الزراعي وفيراً أو ارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية كان معنى ذلك حدوث موجة من الانتعاش والرواج ، أما إذا حدث وجاء المحصول قليلاً نتيجة لنقص مياه الري أو إصابته بآفة من الآفات أو حتى تدهور أسعار في الأسواق العالمية كان معنى ذلك انتشار الفساد والبطالة . ولتلافي أخطار سيطرة القطاع الواحد على اقتصاديات الدول النامية فلابد من أن تعمل التنمية إلى التقليل من سيطرة هذا القطاع وذلك بإفساح المجال في القطاعات الأخرى ، لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي وخاصة الصناعة وذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي القومي أو على الأقل التقليل من حدته . وعلى هذا يجب أن يراعى القائمون على أمر التنمية الاقتصادية في الدول النامية تخصيص نسبة مناسبة من موارد البلاد في التنمية الاقتصادية بالنهوض بالصناعة سواء كان بإنشاء صناعات جديدة أو بالتوسع في الصناعات القائمة وذلك لضمان القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة القطاع الواحد (الزراعي) على الهيكل الاقتصادي. (كامل البكري ، 2000م ، ص[406])

استراتيجية التنمية:

يسيطر على تفكير الساسة الاقتصاديين والمثقفين في البلاد المتطلعة للنمو وهم يعالجون موضوع التنمية الاعتقاد بأن طريق التنمية في الدول المتقدمة والغربية والرأسمالية حتى أصبح موضوع (التحديث) مرادفاً (للاستغراب) وهذا خطأ لاختلاف البيئات والحضارات وبالتالي اختلاف الاستجابات والأساليب إذ يؤدي ذلك إلى التخلي عن التراث الحضاري والشخصية القومية للبلد المعني . إن تكرار نمط النمو الغربي مستحيل إذ أنه

أسس على التصنيع والسبق التقني بعد الثورة الصناعية وبالسيطرة على مصادر المواد الأولية والتي يتحصل عليها بأثمان زهيدة والطاقة والأسواق العالمية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ومع ذلك فإنها لن تستطيع أن تقضي على الفقر والبطالة تماماً إذ أن الدول الغربية تتعرض للأزمات الاقتصادية بصورة دورية .

رغم هذه العوامل لاتزال دول العالم الثالث تتطلع إلى النموذج الغربي في النمو الاقتصادي وتحاول تقليده أو السير وراءه والارتباط به ومن ثم تميزت استراتيجيات التنمية فيها بتقليد الغرب الرأسمالي والنظر إلى كل ماهو وطني بأنه تخلف واعتمادها على الغرب وتبعيتها له سياسياً واقتصادياً وكمصدر لتمويل المشروعات التنموية وتشجيع القطاع الخاص وتضييق مفهوم التنمية بحيث يقتصر على النمو الاقتصادي مع ترك قضية العدالة الاجتماعية جانباً الشئ الذي يزيد الفوارق بين الطبقات .

نماذج الاستراتيجية التنموية :

إن الاستراتيجيات التي وضعت أغلبها لم تحقق الأهداف المرجوه منها فهي أكدت على تبعية الدول المتطلعة لنمو الدول الغربية والرأسمالية العالمية وتجاهلت قضايا الاستغلال الوطني مما يؤدي إلى بطء النمو وتبرز ازدواجية الاقتصاد وظهور (الرأسمالية الطفيلية) التي تقلد الغرب دون أن تكترث لموضوع التنمية والتي تسيطر على موقع المنظمين الذين يمثلون عصب عمليات النمو الاقتصادي. لكل هذه الأسباب وغيرها التي أدت إلى فشل الاستراتيجيات التقليدية (الغربية الرأسمالية) دفع بعض المفكرين إلى البحث عن استراتيجيات تنمية بديلة منها : (عبد الماجد أحمد محمد، 2006م ، ص [19])

الاشتراكية :

ظهرت هذه الاشتراكية بعد أن تبين تعذر تحقيق تنمية حقيقية في البلاد المتطلعة للنمو عن طريق محاولة تقليد نمط النمو الرأسمالي الغربي والتي يتخلص بتلخص جوهرها في إعادة توزيع الثروة والدخل الناتج عنها باعتبارها مدخلاً لأي عملية تنمية جادة كذلك في ضرورة وجود ملكية عامة لبعض وسائل الإنتاج الأساسية – قطاع عام – ضرورة الاعتماد على التخطيط وليس على آليات السوق. يستنتج من ذلك أن الاشتراكية المرجوة هي التي تستهدف تحقيق الرفاهية والارتفاع بمستوى حياة الناس مع الأخذ في الاعتبار تناسبها لظروف كل مجتمع وإن تحقق سلطة السكان وسيادة الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتخطيط القومي الشامل مع عدالة التوزيع للثروة والدخل .

الاعتماد على النفس:

لايقصد به الإكتفاء الذاتي الذي يعني أن ينتج البلد كل ما يلزمه ولايستهلك إلا ما ينتج ، ولكن يقصد به أن تحدث عملية التنمية وتهدف إلى التخلص من التبعية والاعتماد المطلق على القوى الخارجية أي يقوم على مبدأن كل شعب قادر على تحقيق التنمية يتلخص جوهر هذه الاستراتيجية على حسب استخدام الموارد المتاحة عن طريق الدراسة العلمية بحيث تسهم في تحقيق تنمية مطردة للأجيال المتعاقبة مع المحافظة على المورد الطبيعي – من الاستهلاك غير المرشد – إذ أن توفر رؤوس الأموال وتراكمها عن طريق الإدخار ليس هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية فلابد من توفر الموارد الطبيعية حتى تحدث عملية تنمية وتطور للمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً.

توفير الاحتياجات الأساسية :

يختلف مفهوم الحاجات الأساسية عن احتياجات الكفاف إذ أنه مفهوم ديناميكي متطور ، ذو بعد حضاري يختلف باختلاف المجتمعات والبيئات ، يتلخص جوهر هذه الاستراتيجية في إعادة توزيع الثروة وتصور هيكل إنتاج مختلف إذ يجب أن يشارك الناس في جهود التنمية مع رجوع عائدها إليهم بصورة عامة .

المشاركة :

يعني بها إيجابية القاعدة الشعبية في وضع خطط التنمية ومتابعة تنفيذها وتسيير شئون البلاد ويؤدي ذلك إلى اشباع الحاجات الأساسية للإنسان حريته وتعبيره عن نفسه وبالتالي تنمية شخصيته ومن الأسباب التي تؤدي إلى فشل هذه المشاركة سيطرة رأس المال على السلطة وسيطرة الحكومة على وسائل الإعلام .

تنمية البيئة :

إن ازدياد أعداد السكان بشكل متوالية هندسية وزيادة نشاطاته الإنتاجية أدى إلى تخريب البيئة واستنفاد مواردها وهذا يعود للنمط الرأسمالي للإنتاج وليس للنمو الاقتصادي المطلق فنمط الإنتاج الرأسمالي يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الربح للفرد بغض النظر عن الآثار المترتبة على ذلك بالنسبه للمجتمع . لتلافي كل هذه الآثار البيئية وتحقيق النمو معاً، يجب استخدام الموارد الطبيعية بطريقه رشيدة مع التخلي عن الاستهلاك المادي المسرف والنسق بين حاجات الإنسان والانتاج والمحافظة على البيئة وتجديدها ، وأن توزع مشروعات التنمية بطريقة علمية .

الاعتماد الجماعي على النفس:

تعتبر البلاد المتطلعة للنمو جزء من نظام عالمي متشابك ، إذ أن الدول الرأسمالية رغم تناقضها وتنافسها تسير في طريق التكامل والتنسيق بين سياساتها، لذا يجب أن تقوم استراتجيات التنمية في الدول النامية على أساس الاعتماد الجماعي على النفس عن طريق تحقيق التكامل الاقليمي بين مجموعاتها . هذه هي المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تقوم عليها استراتيجيات التنمية في الدول النامية وفي داخل هذا الإطار يمكن أن تتنوع التطبيقات بحيث يتحقق التلاؤم مع ظروف كل مجتمع يتطلع للنمو ويعمل على تحقيقه .

أهمية التنمية :

تعاني معظم الدول النامية من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية في تلك الدول إلا بالتنمية التي تساعد في التغلب تدريجياً على المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حالياً ، أن أهمية التنمية تنبع من جانبين هما : (حربي محمد موسى عريقات ، 1997م ، ص [53]).

الجانب الأول : التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية للدول النامية لتضييق الفجوة الاقتصادية والتقنية بينها وبين الدول المتقدمة ، وهنالك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة ومازالت متأصلة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ، وتتضح العوامل الاقتصادية في التبعية الاقتصادية للخارج ، وسيادة نمط الإنتاج الواحد وضعف البنيان الصناعي والزراعي ونقص رؤوس الأموال وانتشار البطالة بأشكالها المختلفة وخاصة البطالة المقنعة ، وانخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة، وسوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي واستمرارية أزمة المديونية الخارجية ، أما العوامل غير الاقتصادية فتتمثل في الزيادة السكانية وانخفاض المستوى الصحي ، وسوء التغذية وانخفاض مستوى التعليم وارتفاع نسبة الأمية يمكن تجاوز هذه الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية تدريجياً بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تعتمد اعتماداً كبيراً على رؤية واستراتيجية مدروسة وواضحة .

الجانب الثاني : التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي. فالتنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على أساس تبعيته وأن مجرد حصول القطر المتخلف على

الاستقلال السياسي لايترتب عليه إنقضاء حالة التبعية هذه إذا استمدت هياكلها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها يزيد ويعمق من روابط تبعية الأقطار المتخلفة والتي توارثت من فتره ما قبل الاستقلال ، وهذا يستلزم التخلص تدريجياً من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالاً صحيحاً .

العلاقة بين التنمية والتغير الاجتماعي:

يعتبر التغير ظاهرة اجتماعية وأي نظرة للمجتمع تدل على أنه في تغيير مستمر، فالتغيير صفة متلازمة منذ القدم حتى اليوم فهو صفة أساسية للمجتمعات على اختلافها ، سواء أن كانت رعوية أم زراعية أم رأسمالية أم إشتراكية أم نامية أم متقدمة . والتغير تحدثه المجتمعات فلم يعد تلقائياً يسير دون توجيه واعٍ ، وإنما هو تغيير مقصود وإرادى يتم وفق خطة مدروسة وأصبحت المجتمعات في العصر الحاضر تستحدث المناهج والوسائل من أجل التغيير والتنمية بوجه عام .(محمد الدقس ،1960م ، ص[17])

التغير يعنى الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والقديمة أو اختلاف شيء عما كان عليه في خلال فترة زمنية محدودة من الزمن . وحينما تضاف كلمة الاجتماعى التي تعني ما يتعلق بالمجتمع ، فيصبح التغير الاجتماعى التغيير الذى يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ علي جوانب المجتمع أو بمعني آخر هو التحول الذي يطرأ علي البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن .

لقد حاول العديد من علماء الاجتماع تعريف التغير الاجتماعي منهم جين روش فى كتابه التغير الاجتماعي مدخل إلى علم الاجتماع العام الذي ألفه عام 1968م وذهب إلى أن التغير الاجتماعي يختلف عن غيره من التغيرات غير الاجتماعية فهو يختلف عن الحادثة , فالانتخابات حادثة والأحزاب والتجمع والحريق هذه كلها حوادث فهي جزء من التغير الاجتماعي أو ممكن أن تصاحبه أو تسببه , وليس بالضرورة أن تؤدي دائماً إلي تغيير اجتماعي والتغير الاجتماعي عند جين روش له أربعة صفات هي (نقلاً عن أحمد الكلاوي , التغيير والبناء الاجتماعي ، مكتبة القاهرة الحديثة , 1968 ص [8])

* التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين وتؤثر فى أسلوب حياتهم وأفكارهم.

* التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي أي يؤثر فى هيكل النظام الاجتماعي الكل أو الجزء , فالتغير الاجتماعي المقصود هنا هو التغير الذي يحدث أثراً عميقاً فى المجتمع وهو الذي يطرأ علي المؤسسات الاجتماعية فالتغير الذي يطرأ علي بناء الأسرة أو على النظام الاقتصادي أو السياسي وما إلى ذلك هذا التغيير هو الذي يمكن تسميته بالتغيير الاجتماعي ويكون التغير الاجتماعي محدداً بالزمن أي يكون إبتداءً من فترة زمنية ومنتهياً بفترة زمنية معينة , من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة ومن أجل الوقوف علي مدي التغير، ولا يأتي إدراك ذلك إلا بالوقوف علي الحالة السابقة , أي إن قياس التغير يكون انطلاقاً من نقطة مرجعية الماضي .

– أن يتصف التغير بالديمومة والاستمرارية ويذهب البعض إلى أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ علي البناء الاجتماعي فى الكل والجزء وفى شكل النظام الاجتماعي , ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن أى ملاحظة الاختلاف الذي حدث له (نقلاً عن أحمد الكلاوي , ص [8]).

إن التغير الاجتماعي هو التغيرات التي تحدث فى التنظيم الاجتماعي ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة ويري أن التغيرات الاجتماعية تأتى علي عدة أشكال : (محمد عاطف غيث ، 1967م , ص [7])

* التغير فى القيم الاجتماعية أى تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة فى مضمون الإدارة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي كالإنتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع إلى النمط التجاري الصناعي , الذي صاحبه تغيير فى القيم التي ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين فى النظرة إلى العمل وقيمة القائمين وغير ذلك .

* التغير فى النظام الاجتماعي أى فى البناءات المجددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار فى المراكز والأدوار الاجتماعية , كالإنتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة والتغير فى مراكز الأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير علي مجريات الأحداث الاجتماعية .

إن العلاقة بين التنمية والتغير الاجتماعي يمكن استخلاصها فى الآتي :

– إن مفهوم التنمية هو أقرب المفاهيم للتغيير الاجتماعي مقارنةً بمفاهيم التقدم والتطور والنمو .

– بالرجوع إلي مضمون المفهومين فإن المفهوم الحديث للتغيير الاجتماعي يتطابق مع مفهوم التنمية الاجتماعية لكن المفهوم المطلق للتغير الاجتماعي يعني التحول أو التبدل الذي يطرأ علي البناء الاجتماعي متضمناً تبدل النظام الاجتماعي والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي (إيجاباً وسلباً) فى هذه الحالة فقط يختلف عن التنمية التي هي في النهاية ذات بعد إيجابي باستمرار أي لا تضمن البعد السلبي إلى التنمية إيجابية دائماً أما التغيير الاجتماعي قد يكون نكوصاً .

نظريات التنمية :

التنمية مفهوم قديم , حيث تطرق لها الباحثون منذ أمد بعيد عندما كان الاقتصاد فرع من فروع العلوم الإنسانية أو من فروع علم الاجتماع وأصبح تدريجياً بحثاً متخصصاً من الأبحاث الاجتماعية وذاك منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية . إن الفكر التنموى المعاصر قدم نظريات عديدة ومختلفة , تطورت تطوراً كبيراً فى الأربعين سنة الأخيرة , وحاولت بصورة مستديمة الاستفادة من الدراسات والنظريات السابقة لتغني الاقتصاد والدراسات الاجتماعية المعاصرة بآراء و نظريات أكثر نضجاً وتجاوباً مع مشاكل العالم الثالث . (يوسف حلباوى، 1989م ، ص [38])

لقد تم تصنيف النظريات التنموية إلى مناهج مختلفة يجمع كل منهج موقف مؤلفي هذه المناهج حسب أسس وأبعاد قضايا التنمية والآراء والاجتهادات التي أجمعوا عليها والسبل التي رأوها لمعالجتهم لها وهذه المناهج تشمل :

(أ) إتجاه الثنائيات و المتصلات الاجتماعية و الثقافية :

حاول أصحاب هذا الاتجاه فهم قضايا التخلف والتقدم من خلال فكرة الثنائيات التي تقارب بين مجتمعين مختلفين من المجتمعات أحدهما متقدم والآخر متخلف وقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه علي الجهود المبكرة التي قام بها علماء الاجتماع والانثربولوجيا فى مطلع هذا القرن فى التفرقة بين المجتمعات الريفية والحضرية و مثال ثنائية (أميل دور كايم) التي تميز مجتمعين مجتمع يقوم علي التضامن الحضري ومجتمع يسوده تضامن آلي , إن أصحاب هذا الاتجاه اتجهوا إلى وصف المجتمعات النامية بنفس الأوصاف والخصائص التي تتصف بها المجتمعات الريفية التقليدية بمعنى أن المجتمعات النامية تتصف بصغر الحجم والتجانس والعزلة والارتباط حول العائلة وسيادة العلاقات الأولية وغلبة الضوابط غير

الرسمية وبطء التغيير والثبات النسبي , ثم يمض أصحاب هذا الاتجاه خطوة أخري فى طريق التحليل فيقومون بعزل الخصائص السلبية عن الخصائص الإيجابية علي أساس أن الخصائص السلبية هي المحددة للتخلف , ويري أصحاب هذا الاتجاه إن عملية التنمية تتمثل أساساً فى تخلص المجتمع المتخلف من الخصائص السلبية و اكتساب خصائص النموذج المتقدم .

(ب) اتجاه المؤشرات:

يستند أصحاب هذا الاتجاه إلي مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية فى التفرقة بين المجتمعات المتخلفة النامية والمجتمعات المتقدمة وقد حاول بعض المفكرين تحديد التخلف بالاعتماد علي مؤشر واحد كمستوى الدخل ويحددون رقماً معيناً يجعلونه فاصلاً بين التقدم والتخلف ويتجه البعض الآخر لاستكمال جوانب القصور بالاعتماد علي عدد آخر من المؤشرات مثل نصيب الفرد من سلع الاستهلاك الأساسية , ولعل أكمل محاولة لتحديد المؤشرات التي يمكن استخدامها للتفرقة بين التقدم والتخلف هي التي قام بها (رو) وقد حدد المؤشرات التالية: (عبد الهادي محمد والي ، د. ت ، ص [50])

* المؤشرات الديموجرافية مثل معدل المواليد والوفيات , معدل الهجرة بين الريف والحضر.

* مؤشرات الصحة والتغذية : معدل وفيات الرضع , معدل استهلاك الفرد من السعرات الحرارية .

* مؤشرات الإسكان والبيئة : مثل النسبة المئوية للأسر التي تعيش فى مساكن دائمة أو شبه دائمة .

* مؤشرات الدخل والاستهلاك والثروة : مثل متوسط الدخل المتاح للأسرة .

* مؤشر العمالة وظروف العمل والضمان الاجتماعي : مثل النسبة المئوية للنساء فى العمالة الزراعية .

* مؤشرات التعليم والثقافة : مثل النسبة المئوية لقيد البنات فى المدارس.

* مؤشر الدفاع الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية مثل معدل الجريمة بالنسبة لكل مائة ألف من السكان .

(ج) الاتجاه التطوري:

ينظر أصحاب الاتجاه إلى قضية التخلف والتقدم من زاوية التتبع التاريخي للمراحل , وتعتبر كتابات هذا الاتجاه إمتداداً لكتابات المفكرين من أصحاب نظرية التطور, ويعد

(رستو) من أبرز ممثلي هذا الاتجاه وقد صاغ نظريته عن مراحل النمو , وتقوم النظرية علي اعتبار أن المجتمع لا يمكن أن يصل إلى درجة عالية من النمو إلا إذا قطع مجموعة من المراحل هي : (كامل البكري ، 2000م ، ص[391-394])

مرحلة المجتمع التقليدي:

فيما تكون الدولة شديدة التخلف اقتصادياً ويتسم اقتصادها القومي بالطابع التقليدي ويتبع أهلها وسائل بدائية للإنتاج ومن مظاهرها تمسك المجتمع بالتقاليد وتفشي الإقطاع وانخفاض مستوى الإنتاجية .

مرحلة التهيوء للانطلاق:

تكون الدولة متخلفة اقتصادياً وتحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود، ومن مظاهرها نبذ المجتمع للوسائل العتيقة للإنتاج وإدخال الوسائل الحديثة وقيام بعض الصناعات الحقيقية.

مرحلة الانطلاق:

تتصف الدولة بأنها ناهضة وتسعى جاهدة للقضاء على أسباب تخلفها والانطلاق نحو التقدم والنمو الاقتصادي ومن أهم مظاهرها أن معدل الاستثمار في الدولة يفوق معدل الزيادة في السكان .

مرحلة الاتجاه نحو النضج:

تعتبر الدولة متقدمة اقتصادياً واستكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي من زراعة وصناعة وتجارة وقد تمكنت من رفع مستوى إنتاجها المادي وزيادة الاستثمار ومن مظاهرها قيام الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب وغيرها.

مرحلة الاستهلاك الوفير:

تكون الدولة قد بلغت شأناً عظيماً من التقدم الاقتصادي يزيد إنتاجها عن حاجتها، ومن أهم مظاهرها ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الاستهلاكية.

إن مراحل المجتمع التقليدي الذي يتضح فيه خصائص التخلف وأبعاده ففي المجتمع التقليدي يقوم الإنتاج علي أساس العلوم والفنون الإنتاجية التي كانت شائعة قبل عصر نيوتن وقد جعل (رستو) عصر نيوتن فاصل بين مرحلتين حيث كان الاعتقاد الشائع عن العالم يسير وفق المصادفات ولا تحكمه ضوابط ونظم ولا يسير وفقاً لقوانين علمية دقيقة

ولكن بعد نيوتن تغيرت النظرة وانتشر الاعتقاد بأن العالم الخارجي يخضع لقوانين دقيقة يمكن التعرف عليها عن طريق البحث العلمي ويتسم المجتمع التقليدي بعدة سمات أهمها انخفاض متوسط دخل الفرد ويغلب على الحياة الاقتصادية فى تلك المجتمعات الطابع الزراعي , كذلك يتميز بمجموعة من القيم والتقاليد الجامدة والتي تسلم بأن الفرص التي تتاح للأبناء والأحفاد لن تختلف كثيراً عن تلك التي كانت متوفرة للأجداد . (Rostow ,1968,) (No [14]

(د) الاتجاه التكاملي :

هذا الاتجاه لا يستند علي مؤشر واحد أو مجموعة مؤشرات وإنما يقوم على النظرة الكلية للمجتمع علي أساس الترابط والتسامح بين مختلف الظواهر والنظم الاجتماعية ويري (سوركن) أن التصور المتكامل لظواهر الحياة الاجتماعية يستند إلى مجموعة من العناصر منها ما يشير إلى طبيعة الواقع الاجتماعي ومنها ما يرتبط بالمكونات البنائية للظواهر الاجتماعية ومنها ما يعبر عن الصورة التي تترابط بها الظواهر الاجتماعية . هذا يرتبط بصورة عامة مع المجتمعات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية , ويوضح سوركن أن المجتمع الريفي يتكون من مجموعة من العلاقات والنظم والأنساق المتكاملة وقد وضح الخصائص المميزة لكل منها وهي : (عبد الهادي محمد والي ، د.ت ، ص[56])

البناء الديموجرافي :

يتميز البناء الديموجرافي فى البيئات الريفية بارتفاع معدل المواليد فى الريف فمعدل ارتفاع المواليد في الريف أعلي بكثير من ما عليه فى الحضر والإحصائيات تشير أيضاً إلى أن معدل المواليد لم يهبط عما كان عليه فى القرن التاسع عشر، فقد كانت مرتفعة فى الماضي وما تزال متحفظة بهذا الارتفاع كما تتميز المجتمعات الريفية أيضاً بارتفاع معدل الوفيات .

النسق الايكولوجي :

يقصد به توزيع الأفراد والمؤسسات توزيعاً مكانياً وما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية وما يترتب عليه من علاقات متبادلة بين الانسان والبيئة التي يعيش فيها.

النسق الاقتصادي :

يتميز في البيئات الريفية بتركيز الجزء الأكبر من العاملين فى القطاع الزراعي , وسيادة الأدوات اليدوية فى الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى عدم استغلال الموارد الطبيعية

استغلالاً كاملاً , وتسود فى المجتمعات الريفية البطالة الموسمية والمقنعة نظراً لوجود أعداد كبيرة من السكان وقلة الأراضي المزروعة.

البناء الطبقي :

لايزال التفاوت الطبقي في المجتمع الريفي كبير ، ونجد أن النسبة الكبيرة من سكان الريف تتمثل في طبقة صغار الملاك والمعدمين ويترتب على هذا الوضع الطبقي صعوبة تجميع المدخرات القومية وانخفاض مستوى الإنتاج القومي، حيث أن أفراد الطبقة الغنية يميلون إلى الاستهلاك التفاخري في حين أن الفقراء لايستطيعون الإدخار لقلة دخلهم .

النسق السياسي :

نتيجة لأن البناء الطبقي في أغلب البلاد النامية يتكون من طبقتين أحدهما غنية تسيطر على المجتمع اقتصادياً وأخرى فقيرة لايملك أفرادها ما يكفل لهم حياة الكفاف فإن أبناء الطبقة العليا يسيطرون على جهاز الحكم .

نسق الأسرة :

لما كانت المجتمعات الريفية تعتمد على الزراعة فإن الأسرة الريفية مركبة تتميز بكبر الحجم ، وتتشعب الروابط القرابية وشدة الاتصال العاطفي والعقلي بين الأفراد ، ويرتبط كبر حجم الأسرة في البيئات الريفية بمجموعة من مؤشرات التخلف أهمها اعتماد الاقتصاد على الأيدي العاملة أكثر من اعتماده على الأدوات والآلات وانتشار الأمية وانخفاض مستوى الدخل فالاعتماد على الأيدي العاملة يدفع الأفراد إلى إنجاب عدد كبير من الأبناء لينضموا إلى قوى العمل .

النسق التعليمي :

التعليم هدف أساسي للتنمية ولذا تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم بمستوياته المختلفة ويتميز التعليم في البيئات الريفية بعدة خصائص أهمها ارتفاع نسبة الأمية ووجود تفاوت في التعليم بين الذكور والإناث مما يؤدي إلى تأخر المرأة وعدم مشاركتها الفعلية في الناتج القومي .

نسق القيم :

تسود المجتمعات الريفية مجموعة من القيم السلبية نذكر منها القدرية والتواكل والارتباط الشديد بالأرض وعدم الاهتمام بعنصر الزمن والوقوف موقفاً سلبياً تجاه التقدم

المادي ، ووضع المرأة في مكانة أقل من الرجل ، والميل إلى التقليد والمحاكاة وغير ذلك من قيم تعوق عملية التنمية .

الحاله الصحية :

من الظواهر السائدة في المجتمعات الريفية انخفاض المستوى الصحي ، حيث ترتفع نسبة الوفيات بالإضافة إلى كثرة الأمراض المتوطنة كالبلهارسيا.

(هـ) نظرية التبعية :

ظهرت نظرية التبعية في الستينيات من القرن الماضي ومن رواد هذه النظرية (فرانك) الذي يذهب إلى أن فقر الدول النامية هو انعكاس لتبعيتها للدول المتقدمة وقد رفض أصحاب هذا الاتجاه أفكار نظرية التحديث القائلة بأن غياب التنمية يمكن أن يعزى إلى عدم تبني القيم التحديثية الملائمة والقائلة بأن التوجه نحو البلاد الصناعية المتقدمة هو وحده الذي يمكن أن يفيد الدول النامية ، ورفض أصحاب النظرية التبعية بأن تأثير المجتمعات المتقدمة إيجابي ، وذكروا أن نمو المراكز الصناعية المتقدمة اليوم يعني التخلف المستمر لتلك البلاد التي يستغل الغرب ثرواتها ، وبالتالي لايجب النظر إلى البلدان الفقيرة على أنها غير ناضجة أو متخلفة في نموها الاقتصادي ولكن إذا أتيحت لها الفرصة فسوف تنمو.

يذهب (فرانك) إلى أن الصفوة في الدول النامية كانت مندمجة في هذا النسق ولم تهتم بقضايا فئات المجتمع الأخرى كثير ، وقد أصبح أعضاء هذه الصفوة مجرد وسطاء بين المشترين الأغنياء والبائعين الفقراء ويطلق عليهم فرانك اسم (الصفوة المهيمنة) وهي الصفوة التي ارتبط أسلوب حياتها واعتمدت ثروتها على أوجه نشاط الصفوة في المركز . ويتمتع أعضاء الصفوة في العالم الثالث بمستوى عالي من المعيشة ، ونتيجة هذه العلاقة تعاني الجماهير من الحرمان القاسي نتيجة هذه العلاقة لأن فائض إنتاجهم يؤخذ منهم في المنطقة المحلية وينتقل للمزارعين والتجار الأغنياء في بلادهم ثم ينتقل بعد ذلك للخارج ويذهب فرانك بأن هناك سلسلة من التبعية تتجه من المراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة في العالم . (نبيل محمد توفيق ،1974م ، ص[117]) ويذهب أصحاب النظرية التبعية إلى الطريق الوحيد لوقف استغلال الدول النامية هو تحطيم سلسلة التبعية والطبقة الوحيدة القادرة على ذلك هي الطبقة العاملة في العالم الثالث .

(و) النظرية الماركسية :

يعد ماركس (1818م – 1883م) أب الشيوعية التي قامت علي أساسها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطبقة في الدول الاشتراكية ذات الاقتصاد المخطط مركزياً. ويؤكد ماركس علي أن أساليب الإنتاج هي التي تحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية فى الحياة وذهب إلى أن الناس خلال الإنتاج الاجتماعي الذي يمارسونه يقيمون علاقات مستقلة عن إرادتهم الفردية وهذه العلاقات هي التي تشكل البناء الاقتصادي , وهذا البناء عند ماركس يتكون من بناء فوقي وتحتي , والبناء التحتي يتكون من نظام الإنتاج وهو يشتمل علي عنصرين هما قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المترتبة عليها , وتتكون قوى الإنتاج من تفاعل عاملين هما وسائل الإنتاج والأفراد الذين يباشرون العمل , أما علاقات الإنتاج فهي العلاقات التي تنشأ بين المشتغلين في مختلف فروع الإنتاج , والبناء الفوقي يضم كافة الأفكار والنظريات السائدة فى المجتمع فضلاً عن النظم المقابلة لها مثل الدولة والمذاهب والأحزاب السياسية والمعتقدات الدينية وقد حدد ماركس خمسة مراحل اختلف فيها النظام الاجتماعي للإنسان واختلف فيها بالتالي حياته الثقافية والفكرية والسياسية , والمرحلة الأولي هي مرحلة الحياة البدائية حيث كانت ملكية الإنتاج جماعية وحيث أدوات الإنتاج هي الحجارة المصقولة ثم القوس والسهم وحيث كان الإنتاج يعتمد علي جمع الثمار والصيد البري والبحري وهو عمل مشترك بين أفراد المجتمع الذي يخلو من الطبقات الاجتماعية أما المرحلة الثانية فهي مرحلة العبودية أو الرق , والمرحة الثالثة هي مرحلة الإقطاع حيث نجد الإقطاعي يمتلك وسائل الإنتاج أما الاثنان فيعملون فى الأرض مقابل ما يدفعة لهم الإقطاعيون , وفى المرحلة الرابعة تحل البرجوازية محل الإقطاع وتظهر فى المجتمع لأول مرة طبقتان هما البرجوازية وطبقة البرولتارية , أما المرحلة الخامسة هي المرحلة الإشتراكية التي يصبح المجتمع فيها مالكاً لوسائل الإنتاج ويخلو بالتالي المجتمع من الطبقات وتنمو وسائل الإنتاج نمواً حراً . ويؤكد ماركس على إن تمليك المجتمع وسائل الإنتاج يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ولكن يجب أن يتم ذلك تحت إشراف سلطة معينة وحسب خطة تعمل على تحقيق أكبر قدر من الفائض الاقتصادي وعملية التنمية عند ماركس ليست زيادة فى الإنتاج فحسب بل هي أسلوب يعمل ويهدف أساساً الى اشباع متزايد للحاجات الاجتماعية. (يوسف حلباوي ، 1989م ، ص [34]) ولا بد أن تقوم عملية التنمية علي خطط واعية ومدروسة تهتم بدراسة الوضع وتحليله واستعراض مشاكله الاقتصادية والاجتماعية .

(ز) النظرية الكلاسيكية :

يعود هذا المنهج إلى القرن الثامن عشر وإلى المدرسة الرأسمالية وعلي رأسها آدم سميث (1723 م –1790 م) الذي ركز علي الثروة القومية وديفيد ريكاردو (1772 م– 1823 م) الذي ركز علي توزيع الدخول ماراً بالمدرسة النمساوية التي نادت حوالي عام 1870م بالمبادي الحديثة الهامشية وإلى (الفريد مارشال) الذي حدد حوالي عام 1890م أسس التحليل الجزئي ثم إلى تحاليل (جامس ميد) وغيره فى العصر الحديث, والمدرسة الكلاسيكية الجديدة التي اهتمت بفاعلية تخصيص الموارد , وجميع هذه المدارس تؤمن بقوي السوق القادرة علي تسيير الاقتصاد تلقائياً وعلي قيادة المجتمع نحو الازدهار المضطرد والرخاء المنشود والنظرية الكلاسيكية الراسمالية لم تعترف بأي مشكلة تنموية والحياة الاقتصادية وتطورها وازدهارها ورخائها تنتج عنه المصالح الخاصة الفردية وإن عملية التنمية هي عملية اقتصادية صرفة تنحصر فى الإنتاج والعرض والطلب والتوازن بينهما وتتجاهل العوامل الاجتماعية والسياسية والجوانب العلمية وحتي الحضارية المحيطة بها أو المهيمنة عليها.(يوسف حلباوي، 1989م،ص[35])

(ح) نظرية التحديث :

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل أدى إلى عدم قبول للنظرية التقليدية ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغييرات التكنولوجية فإن كل الاقتصادات سوف تتجه إلى النمو الصفري ، وعلى ذلك يعتبر رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ظاهرة مؤقتة تحدث نتيجة للتغييرات التكنولوجية أو أنه عملية التوازن قصيرة الأجل التي تمثل مدخل الاقتصاد إلى التوازن طويل الأجل ، إن التحرر من الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية التقليدية للنمو الاقتصادي إزداد كثافة خلال أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، حيث زادت حدة أزمة ديون دول العالم الثالث وزادات بوضوح عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول .

بالإشارة إلى النظرية النيوكلاسيكية فانخفاض معدلات رأس المال والعمل في دول العالم الثالث يؤدي إلى ارتفاع هائل في معدلات عوائد الاستثمار ، إن السلوك الشاذ لتدفقات رأس مال العالم الثالث (من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية) ساعد على الإمداد بقوة دافعة لتطوير المنهج الجديد للنمو والتنمية الاقتصادية .

إن مفهوم النمو الداخلي (نظرية النمو الحديثة) لم يكتمل كلياً كباقي المداخل، فنظرية النمو الحديثة تعتبر عنصراً رئيساً لنظرية التنمية. (ميشيل تودارو،2009م، ص[153])

مما سبق يتضح أن هنالك عدد من النظريات والاتجاهات التي تناولت قضية التنمية وقد اتجه علماء الاجتماع إلى دراسة قضايا التنمية والتخلف من خلال تصورات مختلفة ويعتبر ذلك منطقياً لتعدد مظاهر التخلف وارتباطها بجميع مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية واختلاف المعايير التي يتخذها كل منها أساساً للتفرقة بين التقدم والتخلف .

ترى الباحثة إن الاتجاه التكاملي هو الاتجاه الأمثل للتطبيق في دراستها وذلك لأن البناء الاجتماعي لكل مجتمع ينبغي النظر إليه في إطار تكاملي ويعد هذا الاتجاه هو أكمل الاتجاهات التي تعبر عن طبيعة الواقع الاجتماعي وتفسيره ، لذلك يمكن هذا الاتجاه من تحليل مكونات البناء الاجتماعي حيث إن كل وحدة من هذه المكونات تؤثر في البناء الاجتماعي وتتأثر به.

الـفـقـر :

الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية ويختلف مفهوم الفقر بإختلاف الدول والثقافات والأزمنة إلا أنه من المتفق عليه أن الفقر هو حالة من الحرمان المادي ، التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض إستهلاك الغذاء كماً نوعاً ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات وبجانب الحرمان المادي هنالك أوجه أخرى للفقر منها : منها الانعزال والاغتراب الناجمين عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي ، وفقدان القدرة على الاتصال نتيجة للجهل أو اختلاف اللغة والحرمان من وسائل وتسهيلات الاتصال ، ومن الأوجه الأخرى للفقر الاعتمادية وضعف القدرة على إتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار والتصرف بالأصول الإنتاجية وعدم مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وكذلك عدم الشعور بالأمان تجاه التعرض للعنف الجسدي المرتبط بانخفاض المستوى الاجتماعي أو القدرة البدنية أو نوع الجنس أو الدين أو العرق. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، 1992م، ص[29]) وبهذا يمكن القول أن هنالك أنواعاً مختلفة من الفقر هي الفقر المادي وفقر المشاركة وفقر الاستقلالية وفقر الحماية ، ويمكن تشخيص أنواع أخرى من الفقر طبقاً

لمدى ديمومته وأهمها فقر صدمة مؤقت وفقر موسمي وفقر دائم ، أو طريقة القياس و أهمها فقر نسبي وفقر مطلق وفقر مدقع ، أو وفقاً لمعايير أخرى منها الفقر الفردي والجماعي والمنتشر والمتوطن . ويعزى ظهور الفقر وإستمراره إلى عوامل عديدة اقتصادية اجتماعية وثقافية وبيئية وسياسية . ومن العوامل التي ساهمت في خلق الفقر والعمل على إستمراريته في بعض الدول خلال السنوات الأخيرة السياسات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي وما يترتب عليها من تقليص للإنفاق الحكومي وتوجه أكبر نحو اقتصاديات السوق وإجراءات أخرى أدت إلى حرمان ذوي الدخول المنخفضة مما كانوا يحصلون عليه من دعم وحماية. وكذلك النزاعات الداخلية والدولية كانت من العوامل الرئيسة التي ساهمت في توليد الفقر في العديد من الدول النامية ، أما أهم العوامل التي ساهمت تاريخياً في ظهور الفقر وتعميره فهي سوء توزيع الدخول وسوء إدارة الموارد والتدهور البيئي والضغط السكاني والكوارث الطبيعية وتهميش دور فئات مهمة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف وفئات اجتماعية عانت من التمييز ضدها على أساس ديني أو عرقي أو سياسي . (محمد حسين باقر ، 1996م ، ص[1])

خلال القرن العشرين انخفضت معدلات الفقر في أجزاء كبيرة من العالم ، ومع ذلك لايزال ربع سكان العالم يعيشون في حالة من الفقر الشديد ، في ظل اقتصاد عالمي يبلغ حجمه 25 ترليون دولار وهذا يعكس التفاوتات الكبيرة وأوجه الفشل في السياسات الوطنية والدولية وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام 1995م الزمت جميع البلدان تقريباً نفسها للقضاء على الفقر . ويستعرض تقرير التنمية البشرية لعام 1997م هذا التحدي العالمي وهو لايركز فقط على فقر الدخول ولكن أيضاًعلى الفقر من منظور يتعلق بالتنمية البشرية ، أي الفقر بوصفه أحد أوجه الحرمان من الخيارات والفرص في العيش حياة مكتملة ومقبولة.

خلال العقود القليلة الماضية حققت المؤشرات الرئيسة للتنمية تقدماً كبيراً ومنذ عام 1960م وخلال فترة تتجاوز بالكاد جيلاً واحداً انخفضت معدلات وفيات الأطفال في البلدان بأكثر من النصف كما انخفضت معدلات سوء التغذية بنحو الثلث ، وانخفضت نسبة عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من أكثر من النصف إلى أقل من الربع ، وانخفضت حصة الأسرة الريفية التي لاتتمتع بفرص الحصول على المياه المأمونة من

تسعة أعشار إلى نحو الربع وبحلول نهاية القرن العشرين سيكون هنالك 3إلى 4 بلايين نسمة من سكان العالم الذين حظوا بتحسين كبير في مستوى معيشتهم ونحو 4 إلى 5 بلايين نسمه ستتاح لهم فرص الحصول على خدمات التعليم الأساس والرعاية الصحية وما أن تبدأ امكانيات إحراز تقدم للقضاء على الفقر حتى تؤدى ضغوط عالمية جديدة إلى خلق المزيد من حالات الفقر ويمكن تلخيصها في الأتي :

* تباطؤ النمو الاقتصادي والركود بل الكساد في نحو 100من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمراحل إنتقالية .
* إستمرار النزاعات في 30 قطر معظمها في أفريقيا .
* بطء التقدم في مجالات رئيسة مثل التغذية .
* إزدياد التهديدات التي تشكلها الأمراض مثل الإصابة بفيروس نقص المناعة (الإيدز).

تعاريف الفقر:

تعريف مفهوم الفقر:

يختلف مفهوم الفقر بإختلاف الزمان والمكان ونظرة المجتمع للفقير ، ونجد أن هنالك إختلافاً بيناً في مفهوم الفقر اللغوي والفقهي والاصطلاحي وسوف نقوم بإستعراض تلك المفاهيم حتى يكتمل مفهوم الفقر بصورة تعبر عن الخلفية النظرية لأدبيات الفقر.

المفهوم اللغوي والفقهي:

أن لفط فقير قد ورد في اللغة العربية على معان كثيرة ومتنوعة حيث يصعب على الدارس أن يعرف الكيفية التي تطور بها هذا اللفظ ليصير وصفاً لحالة اقتصادية معينة للانسان وهنالك ثلاثة معان رئيسة للفظ فقير كانت تجرى على اللسان العربي قبل التنزيل

المعنى الأول : الفقير هو المكسور الفقار والمفقور هو الذي نزعت فقره من ظهره فانقطع صلبه ، ويقال فقرته الفاقره أي كسرت فقار ظهره .

المعنى الثاني : الفقير حفير يحفر حول الفسيلة إذا غرست ، وفقير النخلة حفيرة تحفر للفسيلة إذا حولت لتغرس حولها .

المعنى الثالث : الفقير هو حز أنف البعير ، وفقر أنف البعير ، يفقره فقراً فهو مفقور وفقير إذا حزه بحديده ثم لوى عليه جديداً ليذلل الصعب بذلك ويروده . (ابن منظور ، 1956م ، ص[62]) .

الفقر ضد الغنى وقدره أن يكون له ما يكفي عياله ، والفقير أن يجد القوت والمسكين من لاشئ له والفقير المحتاج ، والمسكين من أزله الفقر أو غيره من الأحوال وقيل الفقراء : الزمني الذين لاحرفة لهم وأصحاب الحرف الذين لاتقوم حرفة بحاجاتهم والمساكين : السؤال الذين لهم حرفة تسد قلة من حاجاتهم . (المعلم بطرس البستاني ، 1983م ، ص[697])

إجمالاً نقول أن أصل الفقير في اللغة العربية هو المكسور الفقار والفقار هو عظم الظهر ، أما في الفقه الشرعي فقد قال الراغب الأصفهاني أن الفقير يستعمل على أربعة أوجه:

الأول : وجود الحاجة الضرورية ، وذلك عام للانسان مادام في دار الدنيا ، قال تعالى " "ياأيها الناس أنتم الفقراء إلى الله " سورة فاطر– الآية (15) .

الثاني: فقر النفس وهو المقابل لقوله صلى الله عليه وسلم (إنما الغني غني النفس).

الثالث : الفقراء إلى الله وهم المشار إليهم بقوله صلى الله عليه وسلم (اللهم أغنني بالافتقار إليك ولاتفقرني بالإستغناء عنك).

الرابع : عدم المقتنيات وهو المذكور في الآية "إنما الصدقات للفقراء والمساكين" سورة التوبة – الآية (60) وهذا الرابع اختلف الفقهاء في حده الشافعية والحنابلة: الفقراء هم الذين لاشئ لهم أصلاً ، والمساكين هم الذين لهم شئ لايقوم بهم وذهب المالكية إلى أن المسكين أشد حالاً من الفقير فالفقير الذي لايملك قوت عامه ، والمسكين هو الذي لايملك شيئاً وذهب الحنفية إلى أن الفقير هو الذي يملك دون نصاب الزكاة ، والمسكين هو الذي لايملك شيئاً (نزيه حماد، 1993م ، ص[219]) وقيل : الفقير هو المحتاج الذي يسأل الناس والمسكين هو الذي لايسألهم رغم حاجته .

المفهوم الاصطلاحي:

لقد إصطلح الاقتصاديون على أن الشخص الذي يعاني من الفقر هو الذي يقل دخله عن حد الكفاف ، ومن الواضح أن حد الكفاف إنما يختلف من دولة إلى أخرى وقد يختلف في نفس الدولة نتيجة لاختلاف الأوضاع الاقتصادية لفئات المواطنين فهو بالنسبه للعامل الصناعي في مراكز التجمع العمالي قد يختلف عنه بالنسبة للعامل الزراعي وهكذا كما يختلف حد الكفاف باختلاف الزمان فمع التقدم في المدينة فإن حد الكفاف لابد وأن يرتفع ليستوعب العديد من الحاجات التي تستلزمها متطلبات العصر ويقول رونتري أن المقصود

بدخل الكفاف الدخل الذي يكفل لصاحبه النفقات الضرورية للإبقاء على الصحة البدنية أي ما يسد النفقات المعيشية الأساسية له ولأفراد أسرته ولايدخل ضمنها قطعاً نفقات العلاج التي يتعين أن يتولاها عنه مشروعات العلاج بالمجان التي تديرها الحكومة أو الجهات الخيرية كما يتسع هذ الدخل للإدخار اللازم لمواجهة الأخطار الاجتماعية المستقبلية وهنالك تعريف آخر لحد الكفاف إذ يقصد به الدخل الذي لايكفل أن يحقق للفرد الكفاية الاقتصادية المناسبة. ويعيب هذا التعريف أنه يستبعد من يعانون الفقر بسبب الشيخوخة أو العجز أو اليتم أو الترمل أو المرض وهم يمثلون شريحة كبيرة من فقراء العالم وهم من الشرائح الأساسية التي يستخدمها الضمان الاجتماعي . (الفونس شحاته ، 1979م ، ص[183])

لقد جاء في تقرير البنك الدولي على التنمية في العالم 1990م والذي أفرده للفقر (إن الفقر ليس من شاكلة عدم المساواة) ولابد من التفرقة بينهما ففي حين أن الفقر ينصرف إلى المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان – وهم الفقراء – فإن عدم المساواة ينصرف إلى المستوى النسبي للمعيشة عبر المجتمع بآثره وفي حالة الحد الأقصى من عدم المساواة ، يستأثر شخص واحد بكل شئ وواضح أن الفقر يكون شديداً أما الحد الأدنى من عدم المساواة (حيث يكون الجميع متساويين) فيمكن أن يتوافق مع فقر من درجة الصفر (حيث لايوجد فقير واحد) كما يتوافر مع الحد الأقصي للفقر(حيث يكون الجميع فقراء) ويخلص التقرير إلى تعريف الفقر بأنه " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة (تقرير التنمية في العالم ، 1990م ، ص [41]) كما جاء تعريف الفقر في دول الاتحاد الأوربي حسب قرار مجلس الاتحاد في 19 ديسمبر 1984م على النحو التالي.(The poor shall be taken to mean persons ,Families and groups of persons whose resources (material , cultural and social) are so limited as to exclude them from the minimum acceptable way of life in the member states in which they live) ISSA 1995 No 21 ينظر إلى التعريف وكأنه مأخوذ من الفقر النسبي حيث أن الحد الأدنى من الحاجات الضرورية للحياة تختلف حسب مكان سكن الأفراد من دولة إلى أخرى ومن الضروري النظر إلى حاجات المجتمع ككل وحتى يمكن إزالة اللبس الناشئ عن وجود أكثر من تعريف للفقر فإنه من المناسب إستعمال تعابير معينة للتفرقة بين أنواعه فالعوز إنما يعبر عن حالة عدم توفر

الضروريات المعيشية بالشكل الذي يؤدي إلى تلف صحة الفرد وحيويته ، وهو بهذا الوصف إنما يقصد به النقص في الغذاء والكساء والمأوى بالقدر الذي لايؤثر فقط على الأجسام بل على المعنويات أيضاً أما الفقر فإنما يعبر عن عدم قدرة الدخل لمواجهة نفقات المعيشة الأساسية وهذا يتسق مع تعريف الفقر الذي خلص إليه تقرير البنك الدولي المشار إليه وهو(عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة).

من أهم وسائل محاربة الفقر في نظر الإسلام هو العمل فعلى كل فرد مسلم أن يسعى ويعمل ويجتهد طلباً للرزق في خبايا الأرض كيف ما كان العمل الذي يزاوله ، فهو بعمله هذا يغني نفسه بنفسه ويسد حاجته وحاجات أسرته ، غير مفتقد إلي معونة من فرد أو مؤسسة أو حكومة وهو بهذا قد أغنى نفسه من الفقر وأسهم بنصيب ما في إغناء المجتمع كله . كما جرى تعريف الفقر بطرق متباينة وهنالك ثلاثة مناظير للفقر: (تقرير التنمية البشرية ، 1997م ، ص[27])

* منظور الدخل :

يكون الشخص فقيراً إذا كان مستوى دخله دون خط الفقر المحدد ، وقد إعتمدت كثيراً من البلدان خطوطاً للفقر لرصد انتشار معدلات الفقر وغالباً مايحدد خطاً للفقر الشامل بتقدير الدخل الكافي لتوفير كمية محددة من الغذاء.

* منظور الإحتياجات الأساسية :

الفقر هو الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة لتلبية الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الانسانية ، بما في ذلك الأغذية ، وهذا المفهوم المتعلق بالحرمان تجاوز كثيراً الإفتقار إلى الدخل الشخصي وهو يتضمن الحاجة إلى الصحة الأساسية والخدمات الأساسية التي يتعين على المجتمع المحلي أن يوفرها للحيلولة دون سقوط الناس في وهدة الفقر ، ويتضمن هذا المنظور أيضاً العمالة والمشاركة .

* منظور القدرة :

الفقر أيضاً هو عدم توفر بعض القدرات الأساسية على الأداء لبلوغ بعض المستويات المقبولة لهذا الأداء وهذه القدرات تشمل بعض الجوانب ذات الطابع المادي مثل الحصول على الغذاء الجيد والكساء والمأوى للملائمين ، وتجنب المرض الذي يمكن الوقاية منه ،

وتشمل هذه القدرات أيضاً على جوانب متعلقة بالمنجزات الاجتماعية مثل المشاركة في المجتمع المحلي .

الفقر المطلق والفقر النسبي:

يشير الفقر المطلق إلى معيار معين من الاحتياجات الدنيا ، في حين يشير الفقر النسبي إلى التخلف وراء معظم الأخرين في المجتمع المحلي وفيما يتعلق بالدخل يعتبر الشخص فقيراً فقراً مطلقاً إذا كان دخله أقل من خط الفقر المحدد ، في حين يعتبر فقير فقراً نسبياً إذا كان ينتمي إلى أدنى فئات الدخل (مثل نسبة أفقر 10% من السكان) .

الفقر المتناهي:

يكون الفقر متناهياً حينما لاتتمكن أي أسرة معينة من تلبية 10% من إحتياجاتها الدنيا من السعرات الحرارية التي حددتها منظمة الصحة العالمية بتسخير 80% من دخلها لشراء الأغذية .

معدل انتشار الفقر:

يقاس معدل إنتشار الفقر بالنسبة المئوية لعدد الأفراد الذين يعيشون دون خط الفقر.

عمق الفقر:

يمكن قياس الفقر بمتوسط المسافة دون خط الفقر ، وهو يبين متوسط بعد الفقراء عن خط الفقر ، ويطلق عليه أيضاً (فجوة الفقر) .

الفقر العابر والفقر المزمن:

يشير الفقر العابر إلى الفقر لأجل قصير أو مؤقت وهو يتعلق بالكوارث الطبيعية والطارئة بينما يشير الفقر المزمن إلى الفقر طويل الأجل أو الفقر الهيكلي.

خطوط الفقر:

هنالك نوعان من خطوط الفقر هما:

* خطوط الفقر للمقارنات الدولية : هنالك للفقر محدد بمبلغ واحد دولار (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 1985م) يومياً للشخص الواحد ويستخدمها البنك الدولي للمقارنات الدولية .

* خطوط الفقر الوطنية : في البلدان النامية يتم إستخدام طريقة (الفقر الغذائي) وهنالك ثلاثة معايير لقياس الفقر الغذائي : (تقرير التنمية البشرية ، 1997م ، ص[28])

- طريقة تكلفة الإحتياجات الأساسية
- طريقة الطاقه الغذائية
- طريقة حصة الأغذية

وجميع هذه المعايير تتأثر بمستوى السعر المستخدم لتحديد تكلفة المجموعة الغذائية، وجميعها تركز بصورة رئيسة على السعرات الحرارية أو الطاقه الغذائية، لأن نقص البروتين الناجم عن عدم توفر الموارد الاقتصادية الكافية تعتبر من الحالات النادرة في معظم المجتمعات المتقدمة .

تعريف الفقر في منظور التنمية البشرية:

عرفت التنمية البشرية بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الناس وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة ،التعليم ، التمتع بمستوى معيشى لائق ، وهنالك خيارات إضافية تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان الأخرى المقفولة ، ومختلف مكونات إحترام النفس بما في ذلك ما أطلق عليه آدم إسميث القدرة على الإختلاط بالأخرين دون الشعور بالخجل من الظهور على الملأ ، وبذلك فإن التنمية هي عملية توسيع الخيارات وكذلك رفع مستوى ما يتحقق من الرفاهية .(تقرير التنمية البشرية ، 1997م ، ص[32])

وإذا كان التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع الخيارات والفقر هو إنعدام هذه الفرص والخيارت ، فالفقر بهذا المعنى لايعني فقط عدم توفر الضروريات اللازمة للوجود الفعلي ، فهو يعني أيضاً فقدان الفرص في العيش حياة محتملة ، فالفقر يمكن أن يجعل الحياة قصيرة قبل الأوان ويمكن أن يجعل الأمور صعبة ومؤلمة وخطرة ، ويمكن أن يحرم الإنسان من المعرفة والإتصال ، كما يمكن أن يجرد الحياة من الكرامة والثقة وإحترام الأخرين ورغم أن الدخل يعد أحد الأبعاد الهامة للفقر فإنه لايعطي إلا صورة جزئية لحياة البشرية ، وقد يوجد شخص ما يتمتع بصحة جيدة يمكن أن يعيش عمراً طويلاً لكنه أمي وبذلك يظل مقطوع الصلة عن التعليم وعن الاتصال والتفاعل مع الأخرين . وأيضاً قد يوجد شخص أخر غير أمي وعلى درجة كبيرة من التعليم ولكنه معرض للموت المبكر لأسباب وبائية أو لعلة جسمانية، وربما يكون هنالك ثالث تمثله فتاة مستبعدة من المشاركة في عملية إتخاذ القرارات الهامة التي تؤثر في حياتها ، فالحرمان الذي يمثله أى حالة من هذه الحالات لايمكن قياسه تماماً علي أساس مستوى الدخل كما أن الناس ينظرون إلى الحرمان بطرق

مختلفة ويقوم كل شخص وكل مجتمع محلى بتحديد ما يؤثر علي حياته من أوجه الحرمان وانعدام المزايا ويقوم مفهوم الفقر في التنمية البشرية علي الثلاث مناظير السابقة ولكنه يستند بوجه خاص إلى منظور القدرة.

فقر الدخول:

إن مقياس فقر الدخول من المقاييس الهامة للتحليل الاقتصادى القياسي والتحليلات الإحصائية ، وقد ركز القائمون علي مقياس فقر الدخول علي مدى انتشاره أكثر من تركيزهم علي عمقه وحدته , وعادة ما يقاس انتشار فقر الدخول عن طريق رقم قياسى فردي يمثل النسبة المئوية للسكان الذين هم دون خط الفقر الذي يتم إختياره . (تقرير التنمية البشرية ، 1997م)

مسببات الفقر:

ينجم الفقر عن نمط مركب من عدم المساواة البنيوية ويمكن التعرف على القوة الدافعة للفقر في هذا السياق المركب ، ويمكن تحديد ثلاثة مسببات للفقر: (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 1998 م ، ص[35])

- فشل الاستراتيجيات التي قادتها الدول ، وكذلك إصلاحات اقتصاد السوق الكلية.
- قلة التوصل إلي الأصول الإنتاجية ، الخدمات العامة والمؤسسات
- أعباء الحروب والتناحر الأهلي . بالإضافة إلى عاملين أقل أهمية من العوامل الثلاث هما النمو السكاني السريع والتدهور البيئي .

تفعل القوة الدافعة المذكورة أعلاه فعلها من خلال عمليات متشابكة ومركبة تسبب الفقر وتعيد إنتاجه، والفقر بهذا المعنى يكون دائماً مركباً ومحلياً يمتاز بخصوصيته ، مما يتطلب الكثير من الحساسية في التعرف على أشكاله المختلفة من ناحية وضرورة التحرك للقضاء عليه على عديد من الجبهات في آن واحد من ناحية أخرى

أولاً: فشل استرتيجيات التنمية التي قادتها الدولة وكذلك إصلاحات السوق الكلية .

يرتبط الفقر بضعف الأداء الاقتصادي وهي تعكس فشل كل من اقتصاديات السوق والدولة ، فالنمو الاقتصادي ليس شرطاً كافياً للتخفيف من الفقر ، ولكنه لابد من توسع اقتصادي (يخلق فرص عمل جديدة ويرتب أجور أعلى من حد الفقر) لنجاح أي عملية تنموية تستهدف مكافحة الفقر وهو نمط النمو الاقتصادي الذي مازال مفقوداً في الغالبية العظمى من البلدان النامية من جانب الدولة فقد ضعف النمو الاقتصادي الذي قادته الدولة

تاريخياً من خلال سياساتها التوزيعية والنجاحات في مجال نمو الناتج والتحولات الهيكلية للاقتصاد والرفاه الاجتماعي ولكن النمو الاقتصادي الذي تقوده الدولة يعاب عليه الأتي:

– إن الصناعات المملوكة للدولة نادراً ما تستطيع أن تنافس في الأسواق العالمية .

– نمو التشغيل في القطاع الخدمي الحكومي وبمعدلات أسرع من التشغيل الإجمالي وبذلك تضخمت صفوف العاملين في القطاع الحكومي بأعداد كبيرة من الزائدين عن الحاجة.

أما من وجهة نظر القضاء على الفقر من خلال سياسات اقتصاد السوق يمكن إبدأ الملاحظات الأتية لايؤدي إنفتاح الأسواق في حد ذاتها إلى القضاء على الفقر فهي على أحسن تقدير تجعل الاقتصاد أكثر كفاءة وتخلق فرص استثمار وعمل ، ويساعد هذا في البيئة الكلية اللازمة للقضاء على الفقر (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،1998م، ص[38]) ولكن الإصلاح غير المكتمل يجلب معه كثيراً من المشكلات الاجتماعية الناجمة من عدم التوافق أو التكييف ، فعملية خلق الفرص تحمل معها خطر تهميش عدم غير المؤهلين لاقتناص الفرص الجديدة فالأسواق لاتضع اعتبار للبعد الاجتماعي وتستبعد الشرائح الضعيفة من المجتمع وبالتالي تقلل من فرص تحسين أوضاعهم ومواكبة التحولات في مجتمعاتهم ، وسياسات التكييف الهيكلي المصاحبة لتثبيت اقتصاديات السوق تزيد من حدة الفقر في الأجل القصير ، ومن احتمالات تحقيق حدة الفقر في الأجل المتوسط ، حيث تؤدي عمليات التثبيت إلى خفض الطلب الكلي وتقليل الإستثمار ، وتخفيض الصرف علي السلع والخدمات التى يستهلكها الفقراء وكذلك يقلل خفض الميزانيات من خلق فرص العمل في القطاع الحكومى مما يترتب عليه نشوء ضغوط لخفض الأجور الأمر الذى يزيد من حدة مشكلات الفقر .

بالإضافة إلى أن الفقراء لايستطعون حماية مصالحهم من خلال المشاركة في رسم السياسات العامة ، لأنهم عادة ما يكونوا مهمشين سياسياً كما تؤدى إصلاحات السوق والعولمة المتزايدة إلى إندماج في السوق العالمى التى تصاحب سياسات التحرير الاقتصادى إلى تزايد حدة الإستقطاب في المجتمع إلى درجة التشرزم الاجتماعى وإستبعاد أشد الفئات الاجتماعية حرماناً . يتضرر الفقراء من هذه العملية مرتين في آن واحد فهم من ناحية غير قادرين علي إقتناص الفرص الجديدة ، ومن ناحية أخرى مستبعدين من شبكات الضمان الاجتماعى التي كانت ملاذاً لهم في السابق ، وهذا الوضع المزدوج بالإضافة إلى تناقص

فرص الحصول علي الموارد الأساسية (التعليم ، الغذاء ، الخدمات الصحية والسكن الملائم ...الخ) يقلل من إستقرار أشكال التضامن الاجتماعى ويؤدى في مرحلة متقدمة من تلاشى الطبقة الوسطى وظهور ما يعرفوا (بالفقراء الجدد).

ثانياً : قلة التوصل إلى الأصول الانتاجية السلع والخدمات العامة والمؤسسات

إن القدرة على الحصول على عامل من عوامل الإنتاج سواء كان مؤسسة أو جمعية خيرية أو منظمة طوعية له دور فعال للتخفيف من حدة الفقر.

* الأصول الإنتاجية :

للقضاء على الفقر أو التخفيف من حدته لابد من تمليك الفقراء نوع من أصول الإنتاج تساعدهم على مقاومة الفقر ومن المتفق عليه أن هنالك أصلين لهما أهمية قصوى في البلدان النامية لمحاربة الفقر هما (الأرض – الإئتمان) فإمتلاك الأراضي والتحكم فيها من أهم مشكلات الفقر في الريف ، والحاجة ماسة لنوع من الإصلاح الزراعي ينظم عملية توزيع الأراضي الزراعية، من ناحية أخرى فإن قدرة الفقراء في الحصول على الإئتمان خاصة الإئتمان الرسمي تكون محدودة جداً على الرغم من نمو وإنتشار الخدمات المصرفية إلا أن فقراء الريف والحضر مستبعدين من مصادر الإئتمان لفشلهم في توفير الضمانات اللازمة وعلى العكس من ذلك فإن المنفعة الكبرى من هذه الإئتمانات تعود للأغنياء لقدرتهم على توفير هذه الضمانات .

لذا يلجأ الفقراء إلى شبكات الغرابة والعلاقات الاجتماعية ولكن مساهمات هذه الشبكات عادة ماتكون ضعيفة مقارنة بحجم إحتياجاتهم .

* السلع والخدمات العامة :

تقوم الدولة بدور أساسي في توفير السلع والخدمات التي يتجاهلها القطاع الخاص وتتمثل هذه الخدمات في (الصحة – التعليم – الضمان الاجتماعي) وعموماً تعاني الدولة من ثلاثة مشاكل تحد من مساهمتها في توفير السلع والخدمات .

1- عدم توفر الموارد اللازمة .

2- الفساد الذي يؤدي إلى عدم وصول الموارد المخصصة إلى الفقراء .

3- تدني نوعيه السلع والخدمات المقدمة .

* المؤسسات :

يواجه الفقراء صعوبة في الانتفاع من النظام القانوني فبدلاً من أن يكون وسيلة لضمان حقوقهم ، إلا أنه غالباً ما يزيد من قهرهم بوضعهم في مصاف الخارجين على القانون (كما هو الحال بالنسبة للمقيمين في الأحياء العشوائية أو الباعة المتجولين كما أن الفقراء لاتتاح لهم حرية النشاطات للتجمع الرسمي في شكل إتحادات وجمعيات معترف بها رسمياً ، فيلجأون عادة إلى الشبكات الاجتماعية غير الرسمية مثل الإنتماء إلى المجاورات في الأحياء أو الانتماءات الدينية والعرقية ... إلخ وعلى هذا النحو فإنهم يحرمون من حقوق التجمع كأحد أعمدة المجتمع المدني ، وأشد أنواع الحرمان الذي يعاني منه الفقراء هو حرمانهم من المشاركة في المؤسسات السياسية ويعد من أهم أسباب استمرار تدني أوضاعهم. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 1998م ، ص[38])

ثالثاً : الحروب والتناحر الأهلي : إن الحروب والتناحر الأهلي تكلف البلدان وخاصة الناميه ثمناً اقتصادياً باهظاً فعلى سبيل المثال ومن خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1997م نجد أن 18 دولة عربية (باستبعاد جزر القمر والصومال و العراق) أنفقت في عام 1995م غرابة 34 بليون دولار أمريكي على الدفاع ، تحملت دول مجلس التعاون الخليجي 61% من هذه التكلفه وخراج منطقة مجلس التعاون الخليجي زاد إجمالي نفقات الدفاع على بليون دولار على كل من الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وموريتانيا كما يقدر الإنفاق العسكري في البلدان ب82% من حجم الإنفاق العام .(البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 1998م ، ص[39])

يمثل الانفاق العام عبءاقتصادي هائل ولا يساعد الإنفاق على السلاح والقوات المسلحة الحديثة في النمو الاقتصادي ، فهذا الانفاق العسكري يبدد فرص إستثمارات كان يمكن أن تستغل في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بالإضافة للخساره فإن هنالك خسائر إنسانية واسعة النطاق ، تتمثل في إفقار الأسر التي أضرت بها الحروب إضافة إلى أضرار بيئية جسيمة تعوق عملية التنمية .

* استراتيجيات الحد من الفقر:

تناول العديد من العلماء في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية قضية الفقر والحد من إنتشاره ، فالاقتصاديون يرون أنه لابد من نمو اقتصادي واسع يخلق فرص عمالة واسعة تساعد الفقراء على مقاومة فقرهم ، بينما يرى علماء الإنثربولوجي أن أي عملية

تنموية يجب أن يكون محورها الانسان كعنصر أساسي في التنمية وكان من ضمن فروضهم النظرية التي وضعوها هي (إن أساليب التنشئة الاجتماعية التي تمارسها جماعات الفقراء تعمل على نقل سمات ثقافية من جيل إلى الجيل التالي) لذا لابد من تعديل الاتجاهات السائدة في مجتمعاتهم حتى يتم قبول عملية التغيير دون مقاومة ، وعموماً فإن إستراتيجيات الحد من الفقر تختلف من قطر لآخر ومن فلسفة تنموية لأخرى إلا أن هناك ست أولويات ضرورية في خطط الحد من الفقر : (محمد حسن غامري ،1980م، ص[28])

أ و لاً: تمكين الرجال والنساء وضمان مشاركتهم في القرارات التي تؤثر في حياتهم ، فالفقراء والمجتمعات المحلية الفقيرة تعتمد في المقام الأول على طاقاتهم الذاتية وقدراتهم الإبداعية وإمكانياتهم الشخصية وهذه الإمكانيات ليست فقط إمكانيات اقتصادية فهي أيضاً اجتماعية وسياسية وبيئية وشخصية ، وينبغي لأي استراتيجية للقضاء على الفقر أن تنطلق من هذا المحور الأساسي والذي يتطلب الآتي :

*إحداث إصلاحات في مجال السياسة العامة وإتخاذ الاجراءات التي تمكن الفقراء من الحصول على الموارد التي تحميهم من الفقر .

*الالتزامات السياسية بتأمين وحماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية للفقراء .

*توفير التعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الإنجابية وتنظيم الأسرة ، والمياه والمرافق الصحية ولابد من تحقيق ذلك سريعاً دون إرجائه لجيل جديد

*إقامة شبكات الأمان الاجتماعي للحيلولة دون سقوط الناس في وهدة الفقر أو لإنقاذهم من الكوارث .

ثـــانـيـــاً : المساواة بين الجنسين وهو عنصر أساسي لتمكين المرأة للقضاء على الفقر فالمرأة تحتل مكان الصدارة في الجهود المنزلية والمجتمعية الرامية للإفلات من الفقر ولكنها في كثير من الأحيان لايكون لها صوت في إتخاذ القرارات على كل من المستوى الأسري والمجتمعي والقومي فهنالك حاجة إلى جعل المساواة بين الجنسين جزاءاً من إستراتيجية كل بلد للقضاء على الفقر وذلك من خلال الأتي : (محمد حسن غامري ،1980م، ص[28])

*التركيز بوضوح على إنهاء التمييز ضد البنات في جميع النواحي المتعلقة بالصحة والتعليم والتنشئة بدءاً بتأمين أسباب البقاء .

*تمكين المرأة عن طريق ضمان المساواة وفرص الحصول على الأراضي والإئتمان وفرص العمل .

*إتخاذ مزيد من الإجراءات لإنهاء العنف ضد المرأة الذي يعد من أكثر جوانب الفقر البشري إنتشاراً وإن كان خافياً في كثير من الأحيان .

ثـــالـــثـــاً : التخطيط لنمو اقتصادي يكون أهم أولوياته محاربة الفقر ويجب أن يتضمن هذا النمو الاقتصادي على : (محمد حسن غامري ،1980م، ص[29])

* تحقيق العمالة الكافية كأولوية عليا في السياسة الاقتصادية ويساهم النمو الاقتصادي إسهاماً كبيراً في تخفيض حدة الفقر ، إذا ما توسع في العمالة والإنتاجية وزيادة أجور الفقراء وتوجيه الموارد العامة من أجل تعزيز التنمية البشرية .

* تقليل التفاوت في الدخول وتخفيض الفجوة بين الأغنياء والفقراء لأن ذلك يؤدي إلى عرقلة عملية النمو بأكمله .

* تهيئة بيئة مؤاتية للزراعة الصغيرة والمشاريع البسيطة والقطاع غير الرسمي وهذه القطاعات يعتمد عليها أشد الناس فقراً لكسب رزقهم وهي تساهم في النمو أيضاً لأنها توفر الدخول والعمالة ، كما أن هذه المشاريع الزراعية تساهم في خفض أسعارالأغذية .

* توفير فرص العمل للجميع : إن إزدياد البطالة في البلدان الصناعية وإنخفاض الأجور والحد من الخدمات الاجتماعية في الدول النامية تدفع بكثير من الناس بالسقوط في وهدة الفقر كما تهدد هذه العملية مستقبل ملايين آخرين من الناس .

ر ا بـــعـــاً : العولمة والسياسات التعاونية لمحاربة الفقر لقد ساعدت العولمة على تخفيف حدة الفقر في عدد من الدول تمتاز بالقوة الاقتصادية مثل الصين والهند وبعض الدول الآسيوية ، ولكنها أيضاً ألحقت الخسائر بآخرين فيما بين بعض البلدان وداخلها فمع توسع التجارة والاستثمار الأجنبي شهد العالم النامي إتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وفي نفس الوقت شهدت كثير من البلدان الصناعية إرتفاع في معدلات البطالة وسياسة العولمة تبرز على السطح سؤال جوهري . هل الدول الفقيرة ستجد في العولمة فرصة كبيرة أم أن العولمه تمثل لها تهديداً خطيراً ؟

إن الإجابة تكمن في الاجراءات المتعلقة بالسياسات العامة فعلى الصعيد الوطني يجب أن تستثمر البلدان بشكل أكبر في التنمية البشرية لكي تكون مستعدة لمواجهة العولمة

وقادرة على المنافسة في الأسواق المفتوحة وذلك عن طريق توفير التعليم الأساسي والمهارات التقنية والأخذ على النمو القائم على التصدير مستفيدة بذلك من سرعة فتح الأسواق العالمية (كما هي تجربة نمور شرق آسيا) وفي نفس الوقت فإن البلدان الأكثر فقراً تحتاج إلى عون أكبر من المجتمع الدولي في مجال المساعدات وتخفيف عبء الديون والأفضليات التجارية والتعاون التقني وبناء القدرات الوطنية وخلق بيئة مؤاتية تساعد الفقراء للقضاء على فقرهم وخلاصة القول أن العولمه تتيح فرصاً عظيمة يمكن الاستفادة منها إذا أديرت السياسات الاقتصادية بعناية فائقة تراعي بشكل خاص مصالح الفئات الضعيفة .

خـا مـساً : يجب على الدولة أن تقوم بوضع سياسات مناصرة للفقراء وذلك من خلال توفير التعليم الأساسي ، الرعاية الصحية ، إصلاح المؤسسات لتحسين فرص الحصول على الأرصدة الانتاجية بتحويل سياسة الاقتصاد الكلي صوب هدف العمالة الكاملة ، يمكن للدولة تحقيق ذلك من خلال الأتي :

*يجب تمكين الفقراء سياسياً لكي ينظموا أنفسهم فيما يتعلق بالعمل الجماعي لكي يكون لهم دور في القدرات التي تمس معيشتهم .

*تفعيل كافة أشكال التنسيق بين الفئات المجتمعية من مؤسسات المجتمع المدني ، روابط مهنية شركات القطاع الخاص ، وسائل الإعلام والأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية من أجل القضاء على الفقر .

*على الدولة أن تبقي على حيز ديمقراطي لتشجع على التعبير بصورة سليمة عن مطالب الناس ومقاومة الضغوط التي يحاول فرضها أصحاب النفوذ الاقتصادي والاجتماعي .

سـا د ســـاً : تقتضي الحالات الإستثنائية دعماً دولياً ، فبدون هذا فإن التعهدات الدولية على التضامن وحماية حقوق الانسان ومحاربة الفقر عالمياً تصبح تعهدات دون جدوى ويمكن تحقيق هذه الاستراتيجية عن طريق الخطوات التالية :

*منع المنازعات وحلها وبناء السلام والتعمير يساعد في الحد من القفر .

*تخفيف عبء الديون من أجل التنمية البشرية والقضاء على الفقر .

*فتح أسواق عالمية وبشكل خاص لصادرلت أفريقيا الزراعية يساعد على مقاومة الفقر في أفريقيا .

*تقديم الدعم الاستثنائي لتقليل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز .

*تعزيز دور الأمم المتحدة بإنشاء تحالف كبير بين الحكومات والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP) من أجل محاربة الفقر.

المبحث الثالث: مفاهيم وتعاريف العمل الطوعي

مقدمه :

العمل الطوعي محوره الإيثار بالجهد والمال من أجل الأخرين من ذوي العوز والحاجة وهذه الصفة أصيلة في المجتمع السوداني توارثتها الأجيال جيلاً عن جيل منذ أزمان سحيقة، تظهر هذه القيمة في الكثير من أوجه الحياة الاجتماعية في السودان ، وهذا مؤشر ودلالة على قيم الإيثار والكرم وخدمة الأخرين بدافع إنساني ، ثم إن الإسلام رسخ هذه القيم في نفوس السودانيين أكثر فأكثر ، فالقرآن مدح المؤثرين بقوله تعالي(ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) سورة الحشر الآية (9) وذكر بالخبر الذين يطعمون الطعام إبتغاء مرضاته بقوله تعالي(ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً) سورة الانسان الآية(8) هذا التوكيد من قبل الدين الإسلامي على قيم الإيثار والتكافل الاجتماعي وجد قبولاً واسعاً في مجتمع لديه الإستعداد لتبني هذه القيم ، فانتشرت من ثم المساجد والخلاوي التي يقدم فيها الطعام والشراب بغير أجر سوى طلب رضوان الله وتوبة في الدنيا والأخرة ، وتكاثرت السبل في القرى والمدن والأرياف وهي جرار الماء البارد التي توضع في الطرقات ويستقي منها المارة في غدوهم ورواحهم ، واستخدمت زكاة الأغنياء لترد إلى ذوي الحاجة من القربى والمساكين ، إن قيم الإيثار هذه متأصلة في المجتمعات السودانية والتي نماها الإسلام بالحاجة إلى البذل والعطاء والتكافل الاجتماعي ووجد فيها العمل الطوعي خير معين عندما ظهرت بواكيره في النصف الثاني من القرن العشرين .

مفاهيم العمل الطوعي

العمل الطوعي في المفهوم الحديث هو عمل منظم يقوم به مجموعة من الأفراد وفق ضوابط ودساتير محددة لتقديم خدمات بعينهاعلى أساس تطوعي دون مردود مادي للمنظمة أو أعضائها أو دول منشأها وفي العادة لا يطلب أعضاء المنظمة الطوعية عائداً مادياً لقاء عملهم وعضويتهم بل قد تفرض على العضوية إشتراكات ومساهمات كشرط لاستمرارهم في العضوية . إن العمل داخل هذه المنظمات يتم في العادة في وقت فراغ العضو إلا التنفيذ في

المشاريع أو المتفرقين للأعمال الإدارية الخاصة بالمنظمة . إن الإنضمام لهذه المنظمات ينبع من أسباب شخصية بدوافع ومعتقدات اجتماعية أو لتطبيق أفكار سياسية واشباع هواية أو إستجابة لغرض ديني أي أن الدفع يتراوح بين الدافع الأخلاقي والمعتقد الاجتماعي بما أن العمل طوعياً فإن حرية الدخول والخروج من المنظمة أمر مكفول لأي عضو دون تبعات مادية أو معنوية أو اجتماعية يفرضها عليه هذا الخروج من المنظمة الطوعية ، وحجم المنظمات الطوعية يختلف من واحدة إلي أخرى وكذلك ميزانياتها تبعاً لإختلاف الهدف والعمل ومساحته وطبيعته ، فبعض المنظمات لايتعدى عضويتها أصابع اليد الواحدة تعمل دون ميزانية تذكر ولا يتجاوز نطاق عملها الأعضاء أو الحي أو الحارة والبعض الأخر يضم الملايين من الأعضاء من جنسيات مختلفة ويتعامل بمليارات الدولارات وينتشر مجال عملها في كل أنحاء العالم هذه المنظمات أخذت تزدهر بأعمالها وإنجازاتها خلال السنوات الأخيرة حيث كانت عوناً للكثير من الشعوب المغلوبة على أمرها والمجتمعات الفقيرة والدول النامية بحيث أضحت أملاً للخروج من مأزق التخلف والحصار التنموي والمعيشي للملايين من البشر . (إبراهيم ميرغني إبراهيم ، 1990م ، ص[41]) .

ما هو التطوع ؟ **Volunteering**

التطوع هو المجهود القائم على مهارة أو خبرة معينة والذي يبذل عن رغبة وإختيار بغرض أداء واجب اجتماعي وبدون توقع جزاء (أجر) مالي بالضرورة.

من هو المتطوع ؟

هو الشخص الذي يتمتع بمهارة أو خبرة معينة يستخدمها لأداء واجب اجتماعي عن طواعية وبدون توقع جزاء مالي .(حسن العبيد ، 2000م ، ص[26])

أهمية التطوع

أ / للمجتمع

- سد العجز في بعض المهارات التي يحتاجها المجتمع .
- تحويل الطاقات الخاملة إلى طاقات منتجة.
- المتطوع من داخل المجتمع يكون أدرى بأبعاد المشاكل وكيفية التعامل معها.
- تعبئة الطاقات البشرية المادية وتوجيهها نحو العامل الاجتماعي.

ب/ للهيئات والمؤسسات

- سد النقص الذي تعاني منه الهيئة في عدد المهنيين .

- مساعدة الهيئات والمؤسسات للتعرف على إحتياجات المجتمع وتعريف الهيئة للمجتمع وترويجها وجذب المساندة والمساعدة المادية والمعنوية لها.
- تقليل الأعباء المالية عن المؤسسة .

ج/ للمتطوعين

- اكتساب خبرة .
- استثمار أوقات الفراغ بطريقة مجدية وتوجيه الطاقات الكامنة في القنوات الصحيحة .
- اشباع الكثير من الحاجات النفسية والاجتماعية مثل إثبات الذات والنجاح والحاجة إلى الإنتماء والأمن . (حسن العبيد ، 2000م ، ص[17])

تعريف العمل الطوعي

يعتبر التطوع غريزة فطرية إنسانية مارستها المجتمعات البدائية بحكم الظروف الطبيعية وتحدياتها التي كان يستحيل أن يقاومها ويواجهها فرد إلا بإستعانة جهود الأخرين من بني البشر ، فنشأ التكاتف والتعاون والتكافل وتبادل الأدوار لأداء الوظائف الاجتماعية، فالتطوع هو بذل مالي أو عيني أو بدني أو فكري يقدمه المسلم عن رضاء وقناعة ، بدافع من دينه ، بدون مقابل بقصد الإسهام في مصالح معتبره شرعاً يحتاج اليها قطاع من المسلمين وفي هذا التعريف تخصيص البذل للمسلمين ، مما ينافي مبادئ الخدمة الإسلامية التطوعية وهي الإنسانية ومساعدة المحتاجين ومن هنا يمكن تعريف التطوع بأنه (الجهد الذي يبذله أي إنسان بلا مقابل لمجتمعه بدافع منه للإسهام في تحمل مسئولية المؤسسة التي تعمل على تقديم الرعاية الاجتماعية . (حميد بن خليل، د.ت،ص[2])

إن التطوع خدمة إنسانية وطنية أو خدمية عالمية خيرية من أجل مساعدة المحتاجين أو لحماية الوطن والمجتمع من أي خطر أو كارثة طبيعية كانت أم بشرية ، كما أن المتطوع هو الإنسان المستثمر بقناعة شخصية ودون أي ضغوط خارجية لمد يد العون للمنكوبين ومؤازرة المستضعفين من البشرية بهدف المشاركة في عمل خيري يتطلب تعدد القوى والجهود المجتمعية .

التطوع لغة هو ضد أو نقيض الإكراه كما أثبتته معظم المعاجم العربية المشهورة فقد جاء في لسان العرب لإبن منظور: التطوع ما تبرع به (فمن تطوع خيراً فهو خير له) سورة البقرة الآية (184) . (إبن منظور ، د. ت ، ص[167]) والعمل الطوعي مفهوم ومعادلة قديمة ، فقد عرف الإنسان البدائي الأول سلوك النجدة وعون الجار والصديق في أزماته ،

وجاءت الأديان لتؤكد هذه المفاهيم وتعزز تلك المبادئ التي تدعو للتكاتف والتراحم ، وقال في ذلك خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم فأخذوا يوقفون الأوقاف من أجل سقيا وإطعام الناس فأوقف الصحابي الجليل أبوبكر الصديق بكل ماله فما أبقى لأهل بيته إلا الله ورسوله ، ونزل في علي كرم الله وجهه (ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيما ًوأسيرا إنما نطعمكم لوجه الله تعالى ولا نريد منكم جزاءً ولا شكورا) سورة الإنسان الآية (8-9)

العمل الطوعي محور الإيثار والتضحية بالجهد والمال من أجل الأخرين من ذوي العوز والحاجة وقد وعد المولى عز وجل (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم) سورة البقرة الآية (261) وجاء في الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم : (أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى وفرق بينهما شيئاً ما) حديث سهيل بن سعد . (نصر الدين السمرقندي ، 1983م ، ص[10])

ما من أمة جعلت التعاون شعارها والتأزر عنوانها إلا عمها الرخاء وسادها الإطمئنان، لذلك فهو أي العمل الطوعي يدعو إلى تنمية العلاقات الاجتماعية التي تمثل في الإحسان والرحمة والحفاظ على الكرامة الإنسانية ، فريضة دينية وضرورة اجتماعية وإلى التكافل الاجتماعي، وهو أن يتضامن أبناء المجتمع الإنساني فيما بينهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات على إتخاذ مواقف إيجابية ، لذا تسعى الجمعيات الطوعية لتحقيق التكافل والتعاضد . وعرف التطوع بأنه الجهد الإرادي الذي يقوم به فرداً أو جماعة من الناس لتقديم خدماتهم للمجتمع أو للفئات أوالأفراد من دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم سواء كان هذا الجهد مبذولاً بالنفس أو المال. (ماريون هارون تارفيل ، 1992م ،ص[20])

هذا هو تعريف التطوع من المنظور الغربي إذ أنه ليس من طبيعة البشر أن يعملوا بغير مقابل ، لهذا فإن هذا التعريف غير منطبق على كثير من الجمعيات القادمة من الغرب ولكي يكون التعريف أكثر موضوعية ، يرى عبد الرحمن أحمد (أن التطوع هو الجهد الإرادي الذي يقوم به فرد أو جماعة من الناس طواعية لتقديم خدماتهم للمجتمع أو الفئات أو أفراداً منه دون توقع لجزاء مادي من الشخص أو المجموعة متقبلة الخدمة وبنية التقرب إلى الله) . (عبد الرحمن أحمد عثمان، 2000م ، ص[12]) العمل الطوعي إرتبط عند الكثيرين بالذات الأوربيين بالخدمات الاجتماعية التي تقدمه في أشكال مختلفة مثل رعاية الطلاب

والمرضى والعجزة ، ولقد كان عدد النساء المتطوعات أكثر بكثير من عدد الرجال المتطوعين ثم فتحت الأبواب على مصراعيها للرجال بحيث كادت الفروق بين ما هو نسائي وما هو رجالي تذوب ، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول المتقدمة . (عبدالمنعم محمد بدر ، 1983م ، ص[51]) والعمل الطوعي الذي تقوم به هذه الجمعيات في تنمية الفرد بإعتباره صانع التنمية والقوة الفاعلة التي تقر سياسات التنمية وخططها وتقوم بتنفيذها في المجتمع ويعرف العمل الطوعي أيضاً بأنه نشاط هادف يقوم به المجتمع أو بعض أفراده ولا يهدف إلى ربح مادي وإنما يستهدف تلبية إحتياجات عامة المجتمع أو بعض فئاته أو أفراده ، وتتم ممارسته عن طريق العون الذاتي أو العون المتبادل أو التعاون ويتسع مفهومه ليشمل كل العمليات التي يبذلها المجتمع أو أفراده لإغاثة المحتاجين ومساعدتهم على المستويات المحلية والقومية . (اتحاد الإحصائيين الإجتماعيين، 2000م ، ص [12])

كما يعرف بأنه هو تلك الجهود المنظمة التي يبذلها الأفراد لمجتمعهم بدافع من المسئولية والرغبة بالمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة التي يسعى المجتمع لبلوغها وعلى أساس أن الفرص التي تتهيأ لمشاركة المواطن ميزة يتمتع بها الجميع . (عاطف عضيبات ، 1993م ، ص [22،21]) عرف العمل الطوعي من منظور عالمي حسب برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين بأنه عمل غير ربحي ، لايقدم نظير أجر معلوم ، كما هو عمل غير وظيفي مهني ، يقوم به الأفراد من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الأخرين من جيرانهم أو المجتمعات البشرية بصفة مطلقة . (إبراهيم حسنين ، 2001م ، ص[4])

عرفه علي فهمي بأنه (قناعة مجموعة من الناس على إختلاف دوافعهم لفكرة تجعلهم يبذلون مجهوداً معيناً لتنفيذها وتحويلها إلي حقيقة ماثلة ويهدف العمل الطوعي بصورة عامة إلى تحقيق مستوى أفضل للحياة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً دون أجر أو مقابل . (علي فهمي ، 1993م ، ص[33])

العمل الطوعي هو الذي يؤدى من خلال المنظمات والجمعيات ذات الشكل الرسمي ولايكون الربح أحد أهدافه ولايرتبط هيكلياً بالحكومة ، ويهدف لتوفير احتياجات الأفراد والجماعات ويحل المشكلات المجتمعية ويسعى لتعزيز العلاقات الاجتماعية البناءة وله صفة الإستمرارية . (جمعية صباح لرعاية وتنمية الطفولة ، 2000م ، ص[8])

جاء في قانون تنظيم العمل الطوعي في السودان بأن العمل الطوعي يقصد به ، أي نشاط طوعي غير حكومي أو شبه حكومي يقوم به كيان وطني أو أجنبي مانح أو منفذ لبرامجه ذو أغراض اجتماعية علمية أو بحتية أو ثقافية أو فنية غير ربحية يتم تسجيله وفقاً لاحكام هذا القانون . (مشروع قانون تنظيم العمل الطوعي لسنة 1995م ، ص[2]) . وعرف مشروع قانون العمل الطوعي والإنساني لعام 1999م بأنه أي نشاط إنساني خيري غير حكومي أو شبه حكومي يقوم به كيان طوعي وطني أو كيان أجنبي مانح أو منفذ لبرامجه ، ويكون النشاط ذا أغراض اجتماعية أو تنموية أو إغاثية أو رعائية أو وضعية أو عملية أو بحتية يتم تسجيلها وفقاً لأحكام هذا القانون . (مشروع قانون تنظيم العمل الطوعي، 1995م ، ص[25])

ترى الباحثة أنه ليس من الضروري التمتع بكل هذه الصفات للقيام بعمل طوعي ولكن المهم توفير الرغبة لانها الدافع لأداء العمل ، أما في المشروع الفرنسي فقد عرف العمل الطوعي في عام 1945م بأنه نظام الضمان المعطى لكل مواطن ليكون قادراً في جميع الأحوال على تأمين وسائل العيش له ولعائلته بصورة لائقة ومحترمة . (إبراهيم عبدي محمد ، 2004م ، ص[42])

في الغرب يعرف العمل الطوعي عموماً بأنه (جهد إرادي يقوم به فرد أو جماعة من الناس طواعية لتقديم خدمات للمجتمع أو لفئات أو أفراد دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم . (مختار عجوبه ، 1989م ، ص[177])

ترى الباحثة أن هذا التعريف لاينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في حالات التبرع بالدم ، فقد تبرع به بعضهم دون مقابل ولكن يتبرع البعض نظير أجر مالي أو عيني ويتمثل الأجر المالي في مخصصات مالية وغذائية بالإضافة إلى كبونات تخفيض أثمان بعض المواد الغذائية أو الإعفاءات الجمركية الضرائبية .

أما في الإسلام فعرف العمل الطوعي بأنه قيام فرد أو مجموعة بتقديم خدمة لأحد أفراد المجتمع أو شريحة منه بغير مقابل من الفرد متقبل الخدمة ولكن بنية التقرب إلى الله (عبد الرحمن أحمد عثمان ، 2000م ، ص[21])

ترى الباحثة أن هذا التعريف قاصر على الإستفادة من العمل الطوعي على الإنسان لأن الشريحة (تعني الإنسان) والعمل الطوعي في الإسلام يستهدف الإنسان والحيوان وكل

حي لقوله صلى الله عليه وسلم : (في كل كبد رطبة أجر) . (الإمام محمد إسماعيل البخاري ، 1981م ، ص[103]) وليتساوى الأجر عند الله لمقدمه سواء كان ذكراً أم أنثى قال تعالى : (من عمل صالحاً من ذكر و أنثى وهو مؤمن . فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) سورة النحل الآية(97) ويعد العمل الطوعي أحد المعايير المعبرة عن تفتح المجتمع وفعاليته خاصة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية والتصدي للمشكلات التي يعاني منها أفراده وتزداد أهميته على وجه الخصوص في الدول النامية نظراً لشح الموارد وضعف الناتج القومي لتلك الدول وعدم مقدرتها على تلبيةالإحتياجات الضرورية للمواطنين كما زاد من أهمية (كثير من الدول النامية نحو الخصخصة) لكثير من المؤسسات مما أثر سلباً على المواطنين نتيجة للتخفيض مما أضاف عبئاً جديداً على المنظمات للتعامل مع هذه الشريحة وحل مشاكلها .(أحمد عمر الراوي، 1993م ، ص[56])

إن ارتفاع نسبة الفقر وحدته والحروبات والصراعات القبلية وحركات التمرد والنزاع المسلح وغيرها التي ترتب عليها نزوح عدد كبير من المواطنين خاصة في ولايات دارفور منذ عام 2003 م حتى الآن حالت دون مقدرة المواطنين على توفير إحتياجاتهم الأساسية مما زاد من أهمية العمل الطوعي إن المنطق السليم يحتم على توضيح الفرق بين مفهوم العمل الطوعي لدى الغرب والمسلمين حيث الغرب يعرف العمل الطوعي بأنه جهد إرادي يقوم به فرد أو جماعة من الناس طواعية لتقديم خدمات للمجتمع دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم . (عبد الرحمن أبو دوم، 1994م،ص[13])

أما المسلمون فيضيفون إلى هذا التعريف عبارات أخرى ذات مغزى ودلالات أساسية فيعرفون بأنه (قيام فرد أو مجموعة بتقديم خدمة لأحد أفراد المجتمع أو شريحة منه بغير مقابل من الفرد متقبل الخدمة ولكن بنية التقرب إلى الله. (عبد الرحمن أحمد عثمان ، 2000م، ص[21])

فالمقابل هنا هو الأجر والمثوبة من عند الله ويتساوى في هذا الأجر الذكر والأنثى وينطلق المفهوم الأساسي للعمل الطوعي من خلال رعاية الجماعة الإنسانية لحاجات الفرد والجماعة المادية والمعنوية وبما تقدمه من تعليم وتدريب ، إذ يسعى العمل الطوعي الإسلامي إلى تحقيق التكافل الاجتماعي الذي ينص – كمبدأ إنساني – على ضرورة مساعدة الإنسان القادر للفقير والمسكين والمحتاج والمريض وكبير السن والمتشرد واللقيط

واليتيم والأسير والمعقد والضرير ، بدون تفضيل منه ، بإعتبار أن هذه المساعدة واجباً شرعه الله في كتابه وسنته . (نبيل محمد دقيل ، 2003 م ، ص[35])

والتكافل الاجتماعي لا يقتصر على سد حاجات الفرد والمجتمع من حيث الغذاء والكساء والمأوى بل يمتد ليشمل على كل ماهو ضروري لقيام الحياة من حفظ الدين والعقل والنسل .

يتضح مما سبق أن العمل الطوعي يتم عبر جهود منظمة من مجموعة من المجتمع تسعى لتقديم خدمات إنسانية اجتماعية للمجتمع ، وفق ضوابط وقوانين معينة لاتهدف إلى تحقيق أرباح مادية ، بل لمساعدة الأخرين إضافة إلى دوافع اجتماعية ثقافية سياسية نفسية للقائمين بالعمل الطوعي .

ترى الباحثة أن المجتمعات العربية تفتقد إلى مبادرات تطوعية من أفراد وجماعات المجتمع ، وحتى إن وجدت فإن تلك المبادرات غير مستدامة لضعف الممارسة الفنية والتدريب المهني ، ناهيك عن ضعف التنسيق .

العمل الطوعي مجالاته واسعة كالإغاثة وحدة الكوارث وحماية البيئة والرعاية الاجتماعية للطلقاء والأحداث وغيرها ولكي يؤدي المتطوعون خدمات ذات قيمة فلابد أن يتوفر فيهم ما يأتي : (إبراهيم عمر عبد الله ، 1985م ، ص[9])

- الميل للعمل الذي يسند اليهم أداءوه .
- استعدادهم لتقبل التدريب والإشراف اللازمين .
- الإقبال على العمل بهمة ونشاط وبطريقة جدية مع الإستعداد لتحمل المسئولية .

لقد صار العمل الطوعي ومنظماته علماً يدرس في الجامعات والمعاهد والدورات التدريبية للمنظمات الطوعية وقد نشرت حوله الأدبيات وتشعبت وكذلك إزداد الإهتمام في العقد الأخير بالمجتمع المدني ومنظماته وإزدادت الإصدارات حوله كتباً أو دوريات ، وبالرغم من إنتشار الأدبيات حول هذه التنظيمات إلا أن هنالك عدم وضوح وضبابية بل وخلافات وإختلافات في مفهومه . إن تعريف العمل الطوعي يمكن أن يقوم على منهجين أحدهما طبيعة العمل وأهدافه والأخر هو مفهوم المنظمات الطوعية في علاقتها بالكيانات المجتمعية المختلفة الأخرى وهي الدولة والقطاع الخاص والعائلة.

التأصيل التاريخي للعمل الطوعي

أولاً : في تاريخ الأمم السابقة

عرفت الأمم السابقة العمل الطوعي المتمثل في فعل الخير ، ويرى فلاسفة الشرق القديم (إخناتون في مصر وكونفيشوس في الصين وبوذا في الهند وزرادشت في بلاد فارس والفيلسوف اليوناني سقراط) إن جميع شعوب العالم فطرت على الخير أيدهم في ذلك جانب من فلاسفة العصور الوسطى كالقديس توما الإكويني كذلك بعض علماء الأديان السماوية اليهودية والمسيحية والإسلام . (سمير عبد المنعم ، 1988م، ص[21]) ، ففي الصين يقول كونفيشوس(لتكن نيتك فعل الخير فيكون الناس أخياراً) ويرى أن الإنسان الأعلى هو الذي يتصف بثلاثة فضائل هي العمل والشجاعة وحب الخير. (محمد عبد الرحمن مرحبا ، 1988م ، ص[32]) أما الهنود فيعتقدون أن هنالك سبعة أصول لتطهير الروح والعروج بها إلى مقام القدس ويشكل الإيثار واحداً من هذه الأصول. (محمد عبد الرحمن مرحبا ، 1988م ، ص[208]) أما في عصر ما قبل الإهرام في مصر فقد وجدت نقوش على المقابر تؤكد عباراتها أن الناس الذين مضى عليهم أربعة آلاف سنة (أن كسبهم حلال وأنهم أعطوا خبزاً للجائعين وكسوا العريانين وملأوا الشواطئ والأرض بالماشية وأشبعوا ذئاب الجبل وطيور السماء بلحوم الحيوان الصغير). (محمد عبد الرحمن مرحبا ، 1988م ، ص[154]) وفي العصر الفرعوني كانوا يؤدون واجب البر بالفقراء تقرباً للآلهة ورغبة في اجتلاب المثوبة في الحياة الثانية وإشارة أوراق البردي إلى أنه كان يلحق بقصر الملك وبيوت الأغنياء أماكن لتوزيع الحبوب على الفقراء وفقاً لقوائم تحمل أسمائهم. (محمود حسن ، 1973م ، ص[50])

كما وجدت صورة على قبر سرخوف تدل على وجود سجل يحصي المعابد التي تقوم بالرعاية الاجتماعية وأماكنها والأموال الخيرية المخصصة لها . واليونانيون كانت تقاليدهم تحفل بإنشاء بيوت الضيافة لإيواء الغرباء والمسافرين وكان شعراؤهم يشيرون بالأخلاق في أشعارهم . (عبد الفتاح القاوي، 1990م ، ص[116])

جاء في وصف رحلات (كولمبس) للعالم الجديد (1451م – 1506م) إن سكان أمريكا الأصليون يتمتعون بحسن الخلقة والخلق وأنهم يشعرون بأنهم أحراراً ولا يترددون في

إعطاء السائل ما يطلبه من مقتنياتهم ويقتسمون ما عندهم مع غيرهم برضى وأريحيه.(محمد عبد الرحمن، 1988م ، ص[224])

ثانياً : في تاريخ الأديان السماوية

لقد جاءت الأديان السماوية جميعها تحث على فعل الخير ومساعدة الضعفاء وحفل كل عصر بالأعمال التطوعية ومارسها أنبياء الله عليهم السلام ، قال تعالى (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين) سورة الأنبياء الآية (73) فسيدنا إبراهيم عليه السلام يهرع إلى إكرام ضيوفه وفي ذلك يقول تعالى (هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقربه إليهم قال ألا تاكلون) سورة الذاريات الآية (24-27) وإشترك نبي الله موسى مع الخضر لبناء جدار الأيتام في القرية التي أبت أن تطعمهما ولم يطلبا أجراً قال تعالى (فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لتخذت عليه أجراً) سورة الكهف الآية (77) أيضاً بادر نبي الله موسى بفعل الخير عندما وصل ماء مدين قال تعالى: (ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم إمرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لانسقي حتي يصدر الرعاة وأبونا شيخ كبير فسقي لهما ثم تولي إلى الظل فقال رب إني لما أنزلت إلي من خير فقير) سورة القصص الآية (23-24)، وعيسى عليه السلام كان يعالج المرضى قال تعالى (ورسولاً إلى بني إسرائيل إني قد جئتكم بآية من ربكم إني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون طيراً بإذن الله وأبرئ الأكمه والأبرص وأحي الموتى بإذن الله وأنبئكم بماتأكلون وما تدخرون في بيوتكم أن في ذلك لآية لكم إن كنتم مؤمنين) سورة آل عمران الآية (49) . (محمود الشرقاوي ، 1970 م، ص[265])

هكذا اقتدى المسيحيون بنبيهم لذا فنجدهم ينخرطون في العمل مع المنظمات الطوعية التي تعنى بعلاج المجزومين والعميان ، لقد تطوع المسيحيون في عام 1096م ويجمعون من كل أنحاء العالم مكونين الجيوش الصليبية بقيادة الأسقف (أدهامر) لتخليص مهد المسيح من أيدي الكفرة (يقصد المسلمين) طمعاً في غفران الذنوب والدخول في حماية الكنيسة . (أحمد شلبي ، 1979م ، ص[586]) واهتمت الكنيسة بالفقراء فانشأت (تنظيم

الإحسان) في لندن عام 1968م لمكافحة ظاهرة البؤس والفاقة وباشرت جمع الصدقات وفتحت الأديره لتناول الطعام فضلاً عن المأوى. (محمد كامل البطريق، 1964 م ، ص[111]) يسود في الإنجيل فكرة الإحسان وأن الجزاء أخروي ، ومن تعاليمهم (من أخذ رداءك فأعطه ثوبك وكل من سألك فأعطه وأحسنوا وأقرضوا غير مؤملين شيئاً فيكون أجركم كثيراً) . (عبد الفتاح القاوي ، 1990م ، ص[136]) وسجل التاريخ ممارسات طوعية لبعض الملوك إذ قام ذي القرنين ببناء سد يأجوج ومأجوج رافضاً الأجر قال تعالى(مامكنني فيه ربي خيراً فاعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردما) سورة الكهف الأية (95) .(شمس الدين أبو المظفر ، 1985م، ص[327])

أما النجاشي ملك الحبشة فقد إستضاف المهاجرين من مكة وذلك في السنة الخامسة من مبعث الرسول الكريم وكان نصرانياً ، حيث أكرمهم وأمنهم على دينهم وكان فيهم كبار الصحابة منهم عثمان بن عفان وزوجته رقية بنت الرسول الكريم. (عبد الله الطيب ، 1983م ، ص[6])

ثالثاً : في تاريخ الجاهلية عند العرب

يتجلى العمل الطوعي عند العرب في الجاهلية في الكرم والجود والإجارة وقري الضيف وإغاثة الملهوف ونصرة الجار وحماية الضعيف وقد عرفت (بالمروءة) وكانوا يقدمون الرفادة (إطعام الناس في موسم الحج) وأشتهر عدي بن نوفل بسقي الحجيج العسل واللبن .(جواد علي ، 1985م ، ص[583]) ومن شيم سادات مكة حمل الديات عن الضعفاء إذ تحمل الحارث بن عوف ديات قتلى حرب عبس وذبيان كما آلي بعضهم على نفسه ألا يرى أسيراً إلا أعتقته مثل سعد بن مشمت وتحمل بعض سادات مكة نقل المولودة المراد وأدها بدفع مال للأباء الذين أرادوا وأد بناتهم خوف الفقر فكتبت لهن الحياة . (شوقي ضيف ، 1960م ، ص[66]) كما كانوا يكرمون الأرامل والأيتام خاصة عند إشتداد البرد وشح المطر وفي ذلك تقول الخنساء

وإن صخـــراً لكافينـــا وسيدنـــا وإن صخراً إذا جاعوا لنحـــار

ومطعم القوم شحماً عند مسغبهم وفي الحروب كريم الجد ميسار

أما قيس بن عاصم فكان من جوده يحرص ألا يأكل وحده وفي ذلك يخاطب زوجته قائلاً :

أيا ابنة عبدالله وابنة مالك ويا ابنة ذي البردين والفرس الورد
إذا ما أحبت الزاد فالتمسي له أكيلاً فلســـت أكلـــه وحـدي
(ديوان الخنساء ، د.ت ، ص[4])

كما اشتهر حاتم الطائي بجوده حيث كان ينحر كل يوم عشر من الإبل ليطعم الناس وكان يعد غلامه بالعتق إن جلب له ضيفاً وفي ذلك يقول :

أوقد فإن الليل ليـــل والريح يا واقد ريح صـــر
على يد نارك من يمر إذا جلبت ضيفاً فأنت حر
(السيد عبد العزيز سالم ، 1973م ، ص[5])

كان من عادة القبائل العربية خلع شعرائها الصعاليك ولكن أبقي عروة بن الورد في قبيلته لكرمه الفياض حيث كان يجمع فقراء ومعوزي قبيلته عبس ومرضاها متخذاً لهم أماكن يأوون فيها ، قاسماً بينهم وبينه مغانمه ، كما شمل عطفهم الحيوان حيث إشتهر ثور بن شحمة بالشفقة على الطيور فكان يطعمها حتى سمي(بمجير الطير). (محمود شكري الألوسي ، د. ت ، ص[161])

عقد حلف في الجاهلية قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم سمي بحلف الفضول هدف إلى منع الظلم بمكة وراد الفضول إلى أهلها(هذا الحلف يشابه العمل الطوعي الحديث) حيث اجتمع له سادات مكة في دار عبد الله بن جدعان وحضره رسول الله وعمره عشرون مع أعمامه وأعجب به وقال (شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً لو دعيت له في الإسلام لأجبت تحالفوا ألا يعز ظالم مظلوم) وعمل بهذا الحلف في الإسلام إذ تداعى به الحسين بن علي على أمير المدينة أنذاك الوليد بن عتبة بن أبي سفيان حتى أنصفه .
(ابن هشام ، 1375هـ، ص[133])

رابعاً : في تاريخ الإسلام :

للعمل الطوعي قواعد وأركان ثابتة في الإسلام الذي تطرق لكافة مجالات الدنيا والدين الخاصة بالبشرية فلم يترك شيئاً إلا وارد في كتابه العزيز (ما فرطنا في الكتاب من شئ) سورة الأنعام الآية (38) والتطوع في الإسلام مبدأ أساسي إبتداء من الدخول فيه الذي يعتبر عملاً تطوعياً لا إجبار فيه لقوله تعالي (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) سورة البقرة الآية (256) .

لقد رفع الإسلام العمل الطوعي إلى مستوى العبادة ككل العبادات وشجع عليه وجعله جزءاً من البنية الأساسية للحياة الاجتماعية بل وحرضّ كل مسلم أن يعبد ربه بالعلم بالكون والتفكير فيه والتدبر به والنظر إلى ذلك من أجل التعلم واستكشاف وتفهم ظواهر الكون والنفس الإنسانية . (مجلة القرآن ، 1998م ، ص[1])

الواقع أن الإسلام لم يكتف بتحريض الفرد على العبادة بالعلم بالكون فحسب بل طالبه أن يعبد ربه بالعمل في الكون ، وأن يعبده في التماس أسباب القوة في روحه وجسمه وعقله وبالجد والسعي والإنتاج وأن يفعل ذلك إبتغاء فضل الله . (عبد العزيز النجا، 1409 هـ ، ص[278])

إن التأصيل والأسلمه أو إسلامية المعرفة كلها كلمات تدور في معنى واحد وهو الإنطلاق من قيم الذات ومبادئ الإسلام نحو التعامل مع قضايا العصر ويعني التأصيل أو الأصالة التعامل مع الواقع المعاصر من منطلقات الأمة وذاتيتها الإسلامية . (الشيخ علي محمود ، 1998م ، ص[30])

انطلاقاً من هذا المعنى فالمطلوب هو الإتصال بالعالم المحيط ونشر العلم والمعرفة الإسلامية بين ربوعه وإزالة العوائق التي تحول دون وصول الهدف السامي للأمة المحمدية ، فأصالة الأمة لاتعني الانعزال ، وإنما تعني الإتصال بالناس والتعاون معهم وإمدادهم بالدعوة الحكيمة الرشيدة والإستمرار في عرض الإسلام على الأخرين بطريقة علمية واضحة . (أحمد علوش ، 2002م ، ص[8])

إن مفهوم العمل الطوعي أصبح ينعكس على مصطلحات حديثة جاءت من الغرب مثل جمعيات تنمية وتنظيم المجتمع أومؤسسات الخدمة الاجتماعية مع أن المسلمين القدامى قدموا إسهاماً علمياً فاعلاً وحقيقياً في مجال التطوع والخدمة الإنسانية والرعاية الاجتماعية للمستضعفين مستقين ذلك من الهدي النبوي وأفعال الصحابة والسلف الصالح ، جاء التأثير هنا إلى أن المسلمين قد عمدوا على تلقي العمل الطوعي من التراث الغربي ، فكان ذلك إيذاناً بإنفصالها عن واقع المجتمعات المسلمة.(عبد الرحمن أحمدعثمان ، 2000م ، ص[17])

العمل الطوعي أجدر في إرساء قواعده ومبادئه ودعائمه مع ركائز الدين الحنيف من العلوم الطبيعية لكونه واحد من العلوم الإنسانية ، والإسلام قام بإرساء قواعد العمل الطوعي وحض على التطوع لقوله صلى الله عليه وسلم (أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا

العاني) رواه البخاري في كتاب الجهاد باب فكاك الأسير تحقيقاً لقوله تعالى(قل لاأسالكم عليه أجراً إلا المودة في القربى) سورة الشورى الآية (23) . قدم الأنبياء عليهم السلام أعمالاً تطوعية مختلفة تركز على الدعوة إلى الله والتي تعتبر مجال التوعية والإصلاح الاجتماعي وهو من أكبر مجالات العمل الطوعي في العصر الحديث ورغم إختلاف الأعمال التطوعية للأنبياء إلا أنها تتفق في ناحيتين أساسيتين هما : (الشيخ علي محمود ، 1998م ، ص[35])

1/ إنقاذ البشرية من الهلاك والضياع وكذلك تحقيق الحياة الكريمة .

2/ عدم السعي لربح أو مقابل من تقديم الخدمة، لقوله تعالى (وياقومي لاأسالكم عليه مالاً إن أجري إلا على الله) سورة هود الآية (29)

من صور العمل الطوعي التي قدمها الأنبياء عليهم السلام، صناعة نوح للسفينة التي أنقذت من آمن معه وهذا ما يسمى في العصر (بمنظمة الإنقاذ النهري) وإبراهيم وإسماعيل عليهما السلام قاما ببناء الكعبة المشرفة مما يسمى حديثاً (بمنطقة البناء والتعمير) كما أن موسى قد سقى لأمراتين عجزتا عن سقي غنمهما وهذا يندرج تحت مفهوم(الإغاثة) ، نجد أن العمل الطوعي برز في جوانب كثيرة نأخذ منهاجانب (البناء والتعمير) على سبيل المثال حيث إشترك الرسول صلى الله عليه وسلم مع الصحابة في أحسن عمل تطوعي وهو بناء المسجد النبوي الذي صار منارة الإسلام ، ومقر الدولة ومركز الإشعاع ومعهد التربية الصحيحة ، ومقر التواصل بين المجتمع الإسلامي .

تعود أهمية العمل الطوعي إلي قيمة الدور الذي تلعبه آلياته (منظماته) في حياة المجتمعات المعاصرة المتقدمة والنامية ، ولتوسيع مبادئه ومؤسساته ولأنه ضم إلى حقوله ومجالاته وكثير من أفراد المجتمعات العصرية، كذلك كونه لم يعد ممارسة عابرة يؤديها الأفرا د والجماعات في أوقات فراغهم والإجازات الصيفية كما هو الحال في كثير من البلدان في الوقت الحاضر.

العمل الطوعي أصبح عملاً مهنياً يمارسه كثير من الجماعات البشرية كما هو علماً يدرس في الجامعات والمعاهد العليا وبالتالي يتوجب تأصيله بتطوره العلمي والعملي الممارسة . إن شمول العمل الطوعي على ميادين مختلفة ومجالات متعددة ومساحات واسعة في المجتمع الإسلامي أمر يحتم في الإهتمام به ليؤدي الدور المنوط به كما أنه لابد من أن

ينطلق تأصيله وفق مبادئ وقيم المجتمع الإسلامي لينمو بعيداً عن منطلقات التبعية العمياء مما يغطي احتياجات واقع الأمة في هذا المجال لتصبح في ذلك موضع القيادة بمبادئها وقيمها وقاداتها النبيلة . (الشيخ علي محمود، 1998م ، ص[34،33])

ترى الباحثة أن تأثير العمل الطوعي يساعد في تفعيل وتطوير مبادي الخدمة والرعاية الاجتماعية، وينمي روح العمل والتعاون الإنساني في المجتمعات الإسلامية ، ومن ثم يزيد من فاعلية منظمات العمل الطوعي ، كما يساهم التأصيل في تنمية العلاقات بين المنظمات الإسلامية العاملة في مجال العمل الطوعي ونظيراتها الغربية ذات الأهداف المماثلة وفق منظور شرعي وإنساني في آن واحد.

لقد جاء ذكر العمل الصالح مقترناً بالإيمان في أكثر من ستين موضعاً في القرآن الكريم ويدخل العمل الطوعي ضمن هذا العمل الذي وعد فاعله بالأجروالمثوبة قال تعالى (الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مئاب) سورة الرعد الآية (29) ورغب فيه الرسول صلى الله عليه وسلم فقال(مامن مسلم يغرس غرساً فيأكل منه إنسان ولا دابة إلا كان له صدقة إلي يوم القيامة) رواه أنس.(محمد فؤاد عبد الباقي ،1964م، ص[410]) وحفل صدر الإسلام بنماذج مشرفة للعمل الطوعي إذ إشترك الصحابة رضي الله عنهم في حفر الخندق حول المدينة وساهموا في إعداد الجيوش للزود عن المسلمين وشاركت النساء في المعارك وفي سقي العطشى ومداواة الجرحى وقاتلت خولة بنت الأزور الروم . (مزين حقي، 1969م ، ص[65]) وأبلت أم عمارة(نسيبة بنت كعب المازنية) يوم أحد بلاء حسناً ودافعت عن الرسول صلى الله عليه وسلم حتى قال عنها (ما إلتفت يميناً ولا شمالاً إلا رأيتها تقاتل دوني). (إبن القيم الجوزية ، 1932م ، ص[200]) وأجارت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها العاص بن الربيع حينما أسره المسلمون وكان (مشركاً) وكان الخلفاء الراشدين يتسابقون في الإنفاق . عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتصرف فقلت اليوم أسبق أبابكر إن سبقته يوماً فقال : فجئت بنصف مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماذا أبقيت لأهلك؟ فقلت : مثله ، فأتي أبوبكر بكل ما عنده قال له رسول الله صلي الله عليه وسلم ماذا أبقيت لأهلك فقال: أبقيت لهم الله ورسوله فقلت : (لا أسابقك على شئ أبداً) . (أحمد عبادي ، 1996م ، ص[65]) وأنفق عثمان بن عفان رضي الله عنه نفقة عظيمة إذ قام بتجهيز جيش العسرة في غزوة

تبوك (ثلاثمائة بعير بعدتها وألف دينار عيناً) صبها في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل النبي يقلبها بيده ويقول (ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم) . (إبن القيم الجوزية ، 1982م ، ص[527]) والصحابي أبو طلحة يتصدق بأحب أمواله وهي (حديقة بيرحاء) يقول للرسول صلى الله عليه وسلم (ضعها حيث أراك الله) ويقول له الرسول صلى الله عليه وسلم (بخ ! بخ ! ذاك مال رابح) . (مصطفى السباعي ، 1987م ، ص[124]).

ويصور لنا القرآن الكريم حال أولئك النفر الذين لم يجدوا ماينفقون في غزوة تبوك تولوا وأعينهم تفيض من الدمع وهم سبعة من الأنصار سموا بالبكائيين قال تعالى (ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لايجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله ما علي المحسنين من سبيل والله غفور رحيم ولا علي الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون) سورة التوبة الآية (92) . (الشيخ عمر علي الصابونابي ، 1981م ، ص[555])

الخليفة عمر لما سافر إلى دمشق مر بأرض قوم مجزومين من النصارى فأمر أن يعطوا من الصدقات وأن يجرى عليهم القوت وهكذا رأى عمر الضمان الاجتماعي حقاً إنسانياً لايتعلق بدين ولا ملة ولا تعوقه عقيدة .(سيد قطب ، د.ت ، ص[151]) وهذا هو مبدأ الإنسانية الذي نادت به المنظمات الطوعية في الوقت الحاضر وعمر طبق ذلك لأنه القائل: (إن الله قد إستخلفنا على عباده بسد جوعتهم ونستر عورتهم ونؤمن حرفتهم فإن لم نفعل ذلك إعتزلناهم). (إبراهيم عمر عبيد الله ، 1987م ، ص[13]) وتقاسم الأنصار بالمدينة ممتلكاتهم مع المهاجرين ووصلوا إلى مرحلة الإيثار وهو أن تقدم غيرك على نفسك وتخصه بما هو لك.(عبد العزيز سيد الأهل ، 1966م ، ص[103])

من عجائب ما حكى عن الإيثار ما ذكره حذيفة العدوي حيث قال (انطلقت يوم اليرموك أطلب ابن عم لي ومعي شئ من الماء وأنا أقول إن كان به رمق سقيته فإذا أنا به فقلت أسقيك ؟ فأشار بيده أن نعم فإذا برجل يقول آه . آه فأشار إلى أن انطلق إليه فذهبت إليه فإذا هو هشام بن العاص فقلت أسقيك فأشار بيده أن نعم فإذا برجل يقول آه.آه فأشار إلى أن انطلق إليه فجئته فإذا هو قد مات فرجعت إلى هشام فإذا هو قد مات ثم ذهبت إلى إبن عمي فإذا هو قد مات أيضاً ولم يشرب أحد من الماءلإيثار كل منهم صاحبه. (محمود محمد بابللي ، 1989م ، ص[48])

أهداف العمل الطوعي :

يهدف العمل إلى المساعدة في حالات الكوارث بمختلف أنواعها لإنقاذ المتأثرين وتلبية الإحتياجات الأساسية من خارج المجتمعات المنكوبة ومحاولة إعادة أوضاعهم إلى حالتها كما يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف : (عبد الرحيم بلال ، 2000م ، ص[9])

– تنشيط الحركة الاجتماعية بمضاعفة التنظيمات الطوعية رأسياً وأفقياً .

– إحياء قيم التكافل والتعاون ورعاية ذوي القربى والإحتياجات الخاصة تحقيقاً لقوله تعالى(ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيرا) سورة الإنسان الآية (8).

– مساعدة المنكوبين في حالات الكوارث بمختلف أنواعها لإنقاذ المتأثرين وتلبية الإحتياجات الأساسية من خارج المجتمعات المنكوبة ، ومحاولة إعادة أوضاعهم إلى حالتها الطبيعية .

– توسيع دائرة العمل الطوعي ، وذلك لتجاوز مفهوم الإغاثة الضيق ليشمل إعادة التوطين والخدمات الاجتماعية والحماية البيئية والتنمية المستدامة .

– العمل على توعية المجتمع لتثبيت العقيدة وتحسين التقاليد والأعراف والعادات الاجتماعية الأصيلة الحميدة ضد الإنحلال والإنهيار الأخلاقي والأفكار الهدامة التي تبثها وسائل الإعلام الغربية .

– تحقيق مبدأ التنمية عن طريق المشاركة الشعبية في خدمة المجتمع وإتخاذ القرارات وزيادة ممارسة الإنسان لقيم العمل للوصول إلى الإكتفاء الذاتي .

– تنمية القدرات الذاتية للشباب عن طريق الإستفادة من أوقات فراغه واستغلالها نحو الصالح العام للوطن والمجتمع .

– الإهتمام بشئون المرأة وتنمية مهاراتها وتمليكها وسائل الإنتاج ، ففي تنمية المرأة تنمية الأسرة وترقيتها ومن ثم يترتب على ذلك تنمية المجتمع .

– إكساب القائمين على المنظمات الطوعية مهارات جديدة في إدارة وتنظيم العمل الطوعي من خلال الممارسة الفعلية ورسم خطط العمل والإشراف على التنمية .

– توفير الخدمات التي لاتستطيع الدولة تغطيتها وتقديم العون والرعاية للفئات الخاصة كالمعوقين وكبار السن والأيتام واللاجيئين والنازحين

– الإستفادة من أوقات الفراغ وإستغلالها فيما يفيد المجتمع ويعود عليه بالخير والنماء . (إبراهيم ميرغني إبراهيم ، 1995م ، ص[63])

– تكملة الجهود الرسمية للدولة لتكملة المشروعات التي لاتتحمس الدولة القيام بها .

– الإهتمام بالبيئة ووضع الخطط والبرامج للمحافظة عليها ورعايتها.

– المحافظة على تماسك المجتمع وترابطه ووقاية أفراده من المزالق والإنحرافات الناجمة عن الحاجة . (وزارة العمل ، 1993م ، ص[3])

أسس العمل الطوعي :

تتمثل أسس العمل الطوعي في الآتي : (عبد الرحيم بلال، 2004م ، ص[2])

1- عدم دفع قيمة العمل المؤدى .

2- يكون للشخص المتطوع شعور وإحساس بمسئولياته تجاه الجماعة التي هو عضو فيها.

3- يكون الإنسان حراً في إختياره للعمل دون إكراه .

4- نبذ العنف وعدم السعي للسلطة .

5- الشفافية والديمقراطية والإحترام المتبادل والتسامح .

6- حل الخلافات والنزاعات الداخلية بالحوار والوسائل السليمة .

7- لاتعمل من أجل الربح المادي بل لتعظيم رأس المال الاجتماعي.

8- لابد من وجود دافع يجعل الشخص يقوم بهذا النشاط ، وقد يكون ضمن الدافع طموحات وأهداف شخصية ، خاصة إذا كان المتطوع في بلد متقدم يأتي من ضمنها التدريب على القيادة واكتساب خبرات جديدة والتعاطف الوطني والقومي.(عبد المنعم محمد بدر ، 1983م ، ص[124]) تطوع في العام 1982م ما يعادل 25% من مجموع سكان الولايات المتحدة بمعدل 5 ساعات لكل متطوع إسبوعياً قدرت قيمة الخدمات المقدمة من هولاء بحوالي 64 مليار دولار في السنة هذا بالإضافة إلى التبرع مادياً بما قدر بثمانية وعشرين ومائة مليار دولار العمل الطوعي يشكل سمة من سمات المجتمع الأمريكي لأنه عندما يتقدم شخص لشغل أو وظيفة فلابد له من الكشف عن خبراته والتي يأتي على رأسها إحترام وتقدير الأعمال الطوعية داخلياُ وخارجياً ، ولقد سعدت دول متقدمة بالعمل الطوعي كالولايات المتحدة كما سعدت به دول نامية كدولة كينيا المتواضعة الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية ، إذ وصلت فيها الأعمال الطوعية في حجمها وعمقها ما قد يفوق الدول

المتقدمة فحركة الهارابي (أودعنا نعمل سوياً من أجل كينيا) Lotusclovt together يتطوع تحت لوائها الكينيون بأوقات فراغهم وخبراتهم وجهودهم من أجل كينيا إذ ينتظر المتطوعون في مراكز هذه الحركة أية إشارة تأتي إليهم للقيام بعمل إسعاف أو إنقاذ وهذا عادي أما الشئ الغير عادي فهو إنتظارهم لأي إشارة تشييد مدرسة أو مستشفى أو ملجأ وعلى القدر يتحركون لإنجازه في وقت قياسي . (عبد المنعم محمد بدر ، 1983م ، ص[134]) .

دوافع العمل الطوعي:

للعمل الطوعي دوافع متعددة نورد منها مايلي : (حميد الشابجي ، د.ت ، ص[4])

– ابتغاء مرضاة الله طمعاً في الأجر والمثوبة .

هو أهم دافع للعمل الطوعي في المجتمع المسلم إذ أن مشاركة الفرد في العمل الخيري دون توقع لجزاء مادي يمثل جزءاً مهماً من التركيبة النفسية للإنسان المسلم . لقوله تعالى : (وماتنفقون إلا إبتغاء وجه الله وماتنفقوا من خير يوفّ إليكم وأنتم لاتظلمون) سورة البقرة الآية (272)

– دوافع شخصية اجتماعية .

1– الطموح الشخصي المتمثل في تحقيق الذات والدفاع عن القيم ونشر المبادئ التي يؤمن بها الإنسان .

2– الحاجة للإتصال بالأخرين مما يؤدي إلى إنضمام الفرد للأعمال التطوعية رغبة في الصداقات والزمالات التي تؤثر على الإنسان فتجعله ينضم مع زملائه وأقرانه إلى أعمال الخير والتطوع . ومن هنا تتكون علاقات اجتماعية ذات تأثير متبادل فكل الأفراد في حاجة إلى أن يكونوا أعضاء فاعلين في جماعة أو أكثر في مجتمع معين وتتنوع صور العلاقات الاجتماعية الناتجة من التفاعل بين أعضاء الجماعة الواحدة ، فمنها علاقات العمل وجماعات العمل والندوات والرحلات . والحقيقة أن العمل في ظل الجماعة محمود بل مطلوب في الإسلام (يد الله مع الجماعة) وقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الاثم والعدوان) سورة المائدة الآية (2)

3– الرغبة في زيادة إحترام الذات والتقدير ، والبحث عن مشاعر الرضا التي يجدها الشخص إثر مساعدة الأخرين ، إذ يرى جل مفكري نظريات الداخلية أن الفرد لأن يشعر

بقيمة عمله وفائدته للأخرين ، وأنه قادر على تحمل المسئولية وإتخاذ القرارات وتقديم أفعال وأعمال تمكنه من الشعور بالإستغلال والتطور والتقدم والنمو .

4- السعي في شغل أوقات الفراغ حيث يجد البعض كثيراً من أوقات الفراغ بعد الأعمال الرسمية مما قد يتحول إلى فراغ ممل ، فيصبح التطوع أفضل سبيل للإستفادة من تلك الأوقات .

5- الرغبة في التعلم وإكتساب المعارف الجديدة والنمو الشخصي ، مما يدفع الكثير من الأفراد إلى الإنضمام بالعمل الطوعي بوقتهم وجهدهم . (نبيل محمد فريد ، 2001 م ، ص[199]) ويرى عبد الرحيم بلال بأن دوافع العمل الطوعي تتلخص في :

- دوافع سياسية
- دوافع خيرية إنسانية
- دوافع دينية
- دوافع مظهرية
- دوافع مادية Materialistic ذاتية (personal benefits (setting-self
- دوافع تحقيق الذات self relation

إن إنتشار التطوع وإزدياد حركة العمل الطوعي في المجتمع تعبير عن تقدمه ورقيه ، فحينما يحس الأفراد بضمان نحو حاجتهم الفسيلوجية ينطلقون إلى مجالات الخدمة والتطوع مما يعني أن هناك علاقة بين التطوع في البيئة الاجتماعية وتحقيق الحاجات الأساسية (الفسيولوجية) وكلما توفرت الحاجات لدى الفرد كلما دفعه ذلك إلى السعي لمساعدة الأخرين. (حميد الشابجي ، د. ت ، ص[5])

لقد فسر العالم أريكسون Erickson دوافع العمل الطوعي بربطها بعمر المتطوع على اعتبار أن الرغبة في المشاركة في العمل الطوعي تختلف بإختلاف عمر الإنسان ، فالشباب ينضمون للعمل الطوعي من أجل الحصول على الرفقة واكتساب المهارات والمعارف الجديدة ، أما متوسطي الأعمار فربما كانت دوافعهم الضيق والتبرم من العمل الرسمي ، والبحث عن عمل يحررهم من الروتين والرتابة ، وربما البحث عن فرص أكثر لتحقيق الذات والحصول على التقدير والإحترام بينما تتمثل دوافع المسنين والمتقاعدين للعمل البحث عن دور جديد في الحياة . (حميد الشابجي ، د.ت ، ص[7]) رأينا فيما سبق إختلاف

دوافع الأفراد والجماعات للعمل الطوعي ، وأن كل خدمة تطوعية أو مساعدة إنسانية ناتجة عن دفع حقيقي للجهة المتطوعة وهنا يرى الباحث أن ابتغاء مرضاة الله أو الدافع الديني أو العقائدي من أهم الدوافع لأنه مستمر ومستدام ولايتوقف عند تحقيق دافع دنيوي بسيط ومعين، وهذا ما نلاحظه من أعمال المنظمات الطوعية الوطنية والإسلامية التي تتميز بالإستمرار وتواصل العطاء ، بخلاف المنظمات الغربية التي تعتمد في أعمالها غالباً على المساعدة في الأزمات والكوارث وأوقات الشدة والمجاعات كما حدث في كثير من البلدان العربية مثل السودان والصومال .

وسائل العمل الطوعي:

بما أن المجتمع يتكون من خلايا أو أجزاء تترابط ببعضها البعض ليصبح كلاً لايتجزاء بقيمه الأخلاقية والروحية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فالعمل الطوعي يجب أن لاينحصر في جانب محدد من الحياة الاجتماعية بل عليه أن يتعدى من المفهوم التقليدي الخيري المتمثل في رعاية ودعم المجموعات الخاصة، كالمعوقين والأيتام والأرامل والمشردين ، إلى المفهوم الواسع الشامل للعمل الطوعي ، وهو التنمية المستدامة بتوظيف كافة الوسائل الممكنة والمتاحة لتنمية القدرات البشرية مما يساعد المحتاجين في الإعتماد على النفس والإكتفاء الذاتي ، ومن أهم وسائل العمل الطوعي مايلي :

1- تقديم الخدمات لتلبية الإحتياجات الأساسية من خارج المجتمعات المحلية المعينة كحالات الإغاثة والنزوح .

2- تمليك وسائل الإنتاج لتدخل المجموعات المستهدفة في دورة الاقتصاد القومي ولتتمكن من شراء الخدمات حسب آليات السوق .

3- بناء القدرات البشرية والمهنية والفنية وكذلك القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجموعات المستهدفة ليخرج من دائرة الوصايا وتتحدث عن واقعها وإحتياجاتها ومتطلباتها عن مؤسساتها المستقلة .

4- توجيه البحث العلمي لخدمة أهداف العمل الطوعي والمجموعات المستهدفة بصورة علمية .

5- المناصرة والتصدي للتأثير على متخذي القرارات في الدولة ومنظمات المجنمع المدني والقطاع الخاص ، لتبني قرارات لتمكين المجموعات المستهدفة للدفاع عن حقوقها المدنية

والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية . (مؤشرات لنموذج عمل طوعي في السودان ، د .ت ، ص[7])

مبادئ العمل الطوعي :

لكل عمل مبادئ وأسس ، ولذا يتركز العمل الطوعي على مبادئ عدة أبرزها :

الطوعية :

يعتبر التطوع ركيزة أساسية في بناء أي مجتمع بشري ، فهو يعمل على التماسك الاجتماعي في المجتمع. وبالرغم من أن التطوع ممارسة إنسانية أصيلة ، فإنه يختلف في حجمه وشكله وإتجاهاته ودوافعه من مجتمع لآخر ومن فترة لآخرى فمن حيث الحجم يقل في فترات الإستقرار والهدوء ، ويزيد في فترات الكوارث والنكبات والحروب ، ومن حيث الحجم فقد يكون جهداً يدوياً وعضلياً أو مهنياً أو تبرعاً بالمال أو الفكر وغير ذلك . أما من حيث الإتجاه يكون تلقائياً أو موجهاً من قبل جهة معينة في أنشطة إجتماعية أو تعليمية أو تنموية. بينما يكون من حيث الدوافع نفسية أو اجتماعية أو سياسية .(بلال عرابي، د.ت،ص[6]) فالتطوع – كمبدأ أساسي من مبادئ العمل الطوعي يساهم في معالجة كثير من المشكلات النفسية والاجتماعية والاقتصادية ولذلك مجد الإسلام التطوع والعمل الطوعي ، قال تعالى (ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم) سورة البقرة الآية (158) وقوله تعالى (ومن تطوع خيراً فهو خير له) سورة البقرة الآية (184) وفي هذه الآيات دلالة واضحة على أهمية التطوع للمجتمع البشري .

الإنسانية :

تعني تقديم العضو أو المنظمة الخدمات المطلوبة للإنسان بغض النظر عن دينه وعرقه. فالإنسانية من أسمي مبادئ الإسلام الذي قام بتكريم البشرية على سائر المخلوقات إذ يقول المولى عز وجل (ولقد كرمنا بني أدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) سورة الإسراء الآية (70)، فكل الشرائع الدينية السماوية تقدر على تقديم العمل الخيري لكل محتاج ، سواء كان معروفاً أم مجهولاً ، تجاوزاً بديانته وإنتمائه الإقليمي أو القاري ، فالإنسانية تعني إبراز الوجه الإنساني وإعلانه بإعانة الإنسان وتفريج الكروب عنه وإعانته متخطياً في ذلك روابط الدم واللون والجنس وكذلك روابط القرابة والقبلية والقوم والشعب .(عبد الرحمن أحمد عثمان، 2000م ، ص[13])

إن الحق في المساعدة الإنسانية مبدأ أساسي من مبادئ العمل الطوعي ويقصد به الغوث الإنساني أو الخدمات الطبية والمواد الغذائية المقدمة من الداخل أو الخارج لضحايا أي نزاع داخلي ، حتى لايعاني السكان المدنيون من الحرمان الشديد بسبب نقص المدد الجوهري لبقائهم كالأغذية والمواد الطبية . (محمود السيد ، 2003م ، ص[56،57])

المشاركة :

تعني إستعانة المنظمة الطوعية بطاقات وإمكانيات المجموعات المستهدفة بإشراكهم في تخطيط وإدارة وتمويل وتنفيذ العمل الطوعي ، وتعرف بأنها تقتضي مشاركة الأفراد والجماعات والقيادات على أساس الشعور بالمسئولية الجماعية وهدفها رفع مستوى معيشة الأفراد وفي هذا التعريف تركيز على الإحساس بالمسئولية الاجتماعية ، كما تعرف الأمم المتحدة المواطنين في التنمية بأنها " مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات إتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف ، وكذلك مساهمة الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات العمل الطوعي ". (جعفر سيد سليمان ، 2001م ، ص[3]) فالمشاركة حق لكل مواطن وهي قيمة اجتماعية ذات مزايا متعددة وهي مبدأ أساسي لتنمية المجتمعات المحلية ، وتتحقق على هدفين رئيسين هما :

* ملء أوقات فراغ الشباب وبالتالي حمايتهم من الإنحرافات الخلقية كإدمان المخدرات ، مما يقع في إطار الدور الوقائي لمنظمات العمل الطوعي. (إبراهيم ميرغني، 1999م،ص[63])

* بناء القدرات الذاتية للشباب والمتطوعين من المجتمع ، لأن إتاحة فرصة المشاركة ستسهم في بناء قدراتهم على تنظيم أنفسهم لإدارة أعمال التنمية ، كما تنمي فيهم مهارات ثقافية وقواعد معرفية تدفعهم لإكتساب المقدرة على تنمية الموارد المحلية وزيادة القاعدة الإنتاجية . (عبد الرحمن أحمد ، 2000م ، ص[15])

تعد المشاركة أحد القيم المحورية للعمل الطوعي بإعتبارها هدفاً ووسيلة في نفس الوقت ، يتم خلالها تدريب المواطنين على أساليب الحوار الحر والديمقراطية وتدريبهم على تعرف كيفية تحديد إحتياجاتهم ومشكلاتهم وطرق حلها ، كما تساهم المشاركة في تعديل وتقديم السلوك الفردي والجماعي ، ومن ثم توجيهه نحو الصالح الاجتماعي العام .

الجماعية :

يعتبر مبدأ الجماعية أساس العمل الطوعي ، إذ يكفي أنه شرط من شروط تسجيل أي منظمة أو جمعية، حيث جمع إمضاء ات العضوية لازمة، فالفرد يؤدي العمل الطوعي

مع الجماعة وهذا ما أقره المنهج الديني في قوله تعالى "وأعتصموا بحبل الله جميعاً ولاتفرقوا" سورة آل عمران الآية (103) يبدو من الآية ضرورة التجمع الإنساني، ولابد من أن كل مجتمع يقوم بتنظيم أفراده وجماعاته بما يحقق غاياته عن طريق الإستفادة من طاقات الأفراد فيؤدي كل منهم واجبه في إطار الجماعة ، غير أن هذا لاينفي قيام الفرد بعمل خيري منفرد، لان حرية إختيار إعلام الصدقة وإخفائها متروكة للفرد لقوله تعالى " إن تبدو الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم " سورة البقرة الآية (171) كما أن على الفرد أيضاً إختيار نمط العمل الطوعي الذي يناسبه وإختيار كذلك بين التطوع بالمال أو بالنفس وإن عجز عن الإختيار يجب عليه تسليم نفسه لمنظمة العمل الطوعي . (عبد الرحمن أحمد عثمان ، 2000م ، ص[14])

لقد فطن علماء الإسلام منذ أمد بعيد أهمية الاجتماع البشري ، إذ يقول الإمام الغزالي مشيراً إلى توق الطبيعة البشرية نحو الكماليات (إن الأدمي خلق بحيث لايمكن أن يعيش وحده كالبهيمة الوحشية ، بل يفتقر إلى أن يكون لهم من اجتماع من أن يكون بينهم عدل وقانون في المعاملة عليه يترددون ولولاه تنازاعوا وتقاتلوا وهلكوا). (إبراهيم عبدي محمد ، 2004م ، ص[44])

إن التعاون والتعاطف بين البشرية أمر إقتضاه الله في البشرية حيث تدفع النزعة الإنسانية للأفراد والجماعات نحو تحقيق غاياتهم المشتركة المتمثلة في السعادة البشرية في حالتي الشدة والرخاء . (مجلة الحكم المحلي ، 2000م ، ص[17]) إن التعاون والعلاقات بين أفراد المجتمع ينبغي أن تكون مبنية على التعاون وتكامل الأدوار وتبادل المنافع للوصول إلى حل أمثل للأهداف الاجتماعية في الحياة العصرية .

الحياد والموضوعية :

القاسم المشترك بين منظمات العمل الطوعي هو أن نشأتها ونشاطها وعضويتها الإختيارية ليست شكل من أشكال ممارسة السلطة في المجتمع ، فكان وصفها بالمنظمات غير الحكومية ، مما يضفي عليها طابع الإبتعاد عن السعي لتقليد المناصب السياسية ، وهذا ماتتميز به المنظمات عن الأحزاب ، فهي تنتمي للحكومة والمعارضة. (جميلة فتح الرحمن، 1999م ، ص[30،31]) غير أن ذلك لايمنع أن تضع الدولة إطاراً تشريعياً لأنشطة منظمات العمل الطوعي وتمتعها بالشخصية الإعتبارية ، ولايمنع تلقي مساعدات مالية من

الحكومة أو الحصول على إعفاءات ضريبية ، كما أنه ليس محظوراً من أعضاء المنظمة الإنتماءات السياسية أو الدينية بشرط عدم الخلط بين العمل الطوعي وإنتماءاتهم ، ولايصبحوا عرضة للإستغلال بواسطة أحزاب المعارضة ضد الحكومة والعكس صحيح، كما يجب ألا يكون العضو أداة في يد القوى الخارجية على أنظمة الحكم في بلاده .

حل المنازعات :

يعد مبدأ حل المنازعات بالطرق السليمة من أقدم وأعرق المبادئ التي تعزم عليها المنظمات الدولية عموماً ، بل أن البعض يقيس مدى كفاءة المنظمة الطوعية لقدرتها على حل المنازعات بشكل سلمي ، ويعني هذا المبدأ ضرورة التأكيد على توجيه الدول إلي حل منازعاتها بالوسائل السلمية . (محمود السيد ، 2003م ، ص[68])

قد سبق الإسلام جميع القوانين في حل النزاعات بين الناس لقوله تعالى (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم) سورة الحجرات الآية (91) ، ومن هنا نجد أن حل المنازعات مبدأ أساسي من مبادئ العمل الطوعي حيث من طبيعة البشر التنازع والمشاحنات ولابد من إيجاد منظمات طوعية تفصل فيما بينهم بردع الظالم ومساندة المظلوم .

المؤسسية :

يعني هذا المبدأ قيام المؤسسة بأداء عملها وتحقيق أهدافها المتمثلة في الجوانب الاجتماعية والمالية والثقافية والإدارية والإعلامية مع إصدار القرارات المكتبية عبر الجمعية العمومية والمكاتب التنفيذية مع تحديد تلك المكاتب كلاً وفق مهامه واختصاصاته .

الخيرية :

العمل الإنساني يقوم على مبدأ الخير والتبرع بعيداً عن الأنظار والظهور بغرض تنفيذ عمل قليل يستفيد منه الإنسان رفع لكرامته وإنسانيته ، وقد نشأت كثير من الجمعيات الخيرية أشهرها جمعية قطر الخيرية التي أصبحت ذات صيت واسع في أنحاء العالم حيث تعمل من أجل تنمية المجتمعات الإسلامية وهي تقدم الغوث العاجل والدعم الثقافي الإسلامي ، وهنالك أيضاً هيئة الأعمال الخيرية الأماريتية التي إهتمت بالتعليم والصحة ، تنمية المرأة خاصة الأرامل وكفالة اليتيم وهنالك كثير من المنظمات الخيرية .

الرقابية :

هي المتابعة للسير وتنفيذ العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة والهدف الأساسي منها تحديد وتنفيذ العمل بالدقة المطلوبة ، والكشف عن الإنحرافات بغرض تصحيحها وتكون

الرقابة في العمل الطوعي في كل الأعمال والأحوال منها المالية والإدارية والمكتبية والضميرية والرقابة تعني الضبط في أوسع معانيه .

الـشفـافـيـة :

هي المقدرة على نفاذ الرؤية وتعني الوضوح في البرامج والخطط والمشاريع والتمويل لتكون ثمرة ذلك الإستفادة من الجهد المقدم لعامة المستهدفين وبما أن العمل الطوعي عمل خيري فلابد أن يكون واضحاً بعيداً عن الغموض والمقصود به الإفتداء .

الـدوريـة :

يعني هذا المبدأ التعاقب الدولي للقيادات ويهدف إلى المتابعة وتحقيق مبدأ الشفافية والمنهجية الرقابية والمؤسسية المرجعية .(عائشه حسن ، 2007م ، ص[57،58])

الإستـمـراريـة :

تعني الحفاظ على الكيان بصورة مشرفة مع إظهار نتائج موجبة للعمل ويحتاج مع تنفيذ شروط الإتفاقيات في الرقابة بالوعي والإدراك والرقابة المالية والتعاون التام.

عدم الـتـسيس:

تعتبر المنظمات بكل أشكالها هيئات تنشأ لتنفيذ عمل تنموي أو إنمائي أو عوني، ويشترط في هذا العمل عدم دخول كافة أشكال السياسات الغربية من أجل تنفيذه ، بل كماسبق بأن يكون تنفيذ العمل دون مراعاة إلى شكل أو لون الفئة المراد خدمتها.

الـتـخصصيـة :

بما أن المنظمات عبارة عن مؤسسات يتم تسجيلها للقيام بتنفيذ عمل إنساني تقتضيه الضرورة والحاجة لمصلحة فئة أو فئات دون مقابل ، فقد أصبح هدف التخصصية هو تحديد نوعية العمل المراد تقديمه من قبل المنظمة ويشترط في ذلك العمل وجود حاجة وضرورة له من قبل الفئات المراد تقديم العون لهم . (عائشة حسن ،2007م ، ص [61])

أهمية الـعمل الـطوعي:

إن هيمنة الدول خاصة دول مابعد الإستقلال في الدول النامية وفي النظم الشمولية ونفوذ القطاع الخاص خاصة في المجتمعات التي يحكمها اقتصاد السوق أو الاقتصاد الرأسمالي كانت سبباً للإهتمام بالعمل الطوعي وإزدهاره كصمام أمان أمام هيمنة الدول وشيوع الإستبداد فيها ، كذلك أمام إنقلاب القطاع الخاص الذي يحكمه هدف تحقيق أكبر ربح دون التقيد بقيم العدالة الاجتماعية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية وللقيام بهذا الدور برهنت المنظمات الطوعية على فعاليتها وميزاتها الآنية إذا تحقق لها الإستقلال وعدم تدخل

الدولة في شئون إدارتها وعدم تسيسها وتوظيفها لأهداف الأنظمة الحاكمة ، وكشفت المنظمات على العديد من المميزات الإيجابية منها :

– تحقيق المشاركة في إدارة المجتمع والدولة إذا توفرت فيها المؤسسية والديمقراطية وهي بذلك تضمن المشاركة لكل المواطنين بلا تميز للدين والعرق والفكر .

– عدم البيروقراطية العقيمة التي يتصف بها جهاز الدولة مما يعطل إتخاذ القرارات ولذلك تتصف المنظمات الطوعية بسهولة إتخاذ القرار.

– قلة تكلفة تنفيذ المشاريع لقلة التكلفة الإدارية وتوظيف العمل الطوعي المتجسد في جهود المتطوعين بلا مقابل أو بتكلفة تقل عن أسعار السوق للقوى العاملة .

– إن عدم تعقيد البناء المؤسسي للمنظمات الطوعية وخلوها من تراتيب الهيمنة أو الهيمنة التراتيبة يضمن الشفافية وسهولة المحاسبة فيها سواء عبر أجهزتها أو خارج الأجهزة بروح العمل الطوعي بوصف هذه المنظمات منظمات عمل عام لكل مواطن حق إبداء الرأي في إداراتها .

– المساواة بين الأعضاء بصرف النظر عن مناصبهم .

– يضمن العمل في هذه المنظمات تحقيق الذات لكل المواطنين وإتاحة الفرصة لهم في المشاركة بإدارة المنظمات وبالتالي في إدارة المجتمع .

– إن العمل الطوعي الذي يجد المواطنون فيه أنفسهم يفجر طاقاتهم الخلاقة المبدعة في العمل العام والعمل المهني ويوظف هذه الطاقات عبر المنظمات لخدمة الوطن . (عبد الرحيم أحمد بلال ، 2000م ، ص[9])

من إيجابيات العمل الطوعي أيضاً أنه أسهم في توجيه الأنظار لكثير من المشكلات الاجتماعية والتنموية القائمة في المجتمع وساهم في تلمس الحلول المناسبة لها ، كما أسهم في إثراء الحياة الثقافية والفكر من خلال ماصدر من هذه الجمعيات والمؤسسات المعينة كثير من الكتب والنشرات ، ومن خلال ماتضمنته مواسمها الثقافية من محاضرات وندوات ومؤتمرات علمية وتربوية وثقافية كذلك ساهم في الأعمال الإنسانية بجمع التبرعات في المحافل الدولية والعربية . (أحمد علي الشريان ، 1993م ، ص[17])

مجالات العمل الطوعي:

إن مجالات العمل الطوعي واسعة لذلك لايمكن لشخص أو مجموعة أو منظمة ذات إمكانية محدودة العمل في كل هذه المجالات في آن واحد ، مثلاً برنامج متطوعي الأمم المتحدة تستهدف في كل المجالات الصحية والزراعية والشئون الاجتماعية والتدريب المهني، رعاية البيئة ، السكان ، الإتصالات ، الإعلام ، تقنية المعلومات وكذلك أعمال الإغاثة الإنسانية ، وكذلك تنحصر مهام المنظمات الطوعية الأجنبية في الجوانب الاجتماعية والإنسانية مثل الإغاثات للمتضررين من الكوارث بانواعها كالنزوح واللجوء وضحايا الحرب وهنالك روابط وإتحادات وجمعيات خيرية وهذه الجمعيات تعمل في مجالات مختلفة كالتنمية والدعوة الشاملة ...الخ وهي جمعيات اجتماعية إنسانية تعتمد على الهبات والتبرعات وكذلك المنظمات الوطنية التي ترعاها الدولة وهي منظمات رسمية وشبه رسمية كالدفاع الشعبي وهنالك مجالات تهتم بها المؤسسات الخيرية الإسلامية أو المنظمات الطوعية الإسلامية ككفالة الأيتام أو إفطار الصائمين وغيرها، وتعتبر المنظمات الطوعية بمختلف مستوياتها عالمية كانت أم دولية أم حكومية أم وطنية أم شعبية هي الحقول الأساسية والرئيسة لنظريات العمل الطوعي في مجالات محاربة الفقر والأوبئة والأمراض والتنمية وإصحاح البيئة وفي مجالات فض النزاعات وبناء السلام ونشر ثقافة السلام وحقوق الإنسان ومحاربة التميز وحماية الطفولة والأمومة ومحاربة العادات الضارة وبناء القدرات وغيرها من المجالات المختلفة . (عبد الرحمن أحمد عثمان ، 2000م ، ص[30،29])

ركزت الإستراتيجية القومية الشاملة علي أربعة مجالات للعمل الطوعي هي :

1- **المجال الإصلاحي** : ويشمل الرعاية الإجتماعية ورعاية الأحداث والمتشردين والجانحين.

2- **المجال الوقائي** : ويشمل الشرطة الشعبية والمطافئ ورعاية صحة البيئة .

3- **المجال الخدمي والتنموي** : ويشمل مشاريع الأحياء السكنية ومشاريع التنمية الشعبية ومشاريع البناء وإعادة التعمير ودعم الأسر المنتجة تمويلها .

4- **مجال الكوارث ودرئها** : ويشمل كافة أعمال الإغاثة وإعادة تعمير ماخربته ودمرته الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين والمجاعات والتصحر والإفقار البيئي وكذلك مادمرته الكوارث البشرية كالحروب وما يترتب عليها من الهجرة والنزوح واللجوء وغير ذلك .

بصفة عامة يمكن أن تنحصر مجالات العمل الطوعي في الأتي:

– الأمن الغذائي والتغذية والزراعة : تعمل منظمات العمل الطوعي على إنقاذ حياة الناس الذين يعانون من سوء التغذية فتقوم بتوزيع الأغذية للمحتاجين وتدعم الزراعات المحلية من خلال إضافة موارد جديدة كالبذور والأدوات ...إلخ .

– المياه والصرف الصحي : المياه النقية للشرب مع إصحاح البيئة سعياً لتحسين الوضع الصحي في المجتمع ومنع إنتشار الأمراض .

– الصحة : يسعى هذا المجال لتحسين حالة الصحة العامة في المجتمع .

– الطفولة والأمومة : تهدف إلى رعاية صحة المرأة وتغذيتها وعلى رعاية طفلها الصحي والغذائي .

– التربية والتعليم : يهدف هذا المجال إلى توفير فرص التعليم وتحسينه سعياً منها لمحاربة الأمية في المجتمع .

– الإغاثة : ويهدف هذا المجال إلى إغاثة الملهوف بحيث توفر له المأكل والمشرب والمأوى والملبس .

– النازحين واللاجئين : يهدف إلى خدمة النازحين حتى عودتهم إلى مواطنهم الأصلية .

– التمييز ضد المرأة : يهدف هذا المجال إلى محاربة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وعلى تنميتها .

– التنمية : ويسعى هذا المجال إلى تطوير التنمية وخاصة التنمية الريفية .

– ثقافة السلام : ويهدف إلى نشر ثقافة السلام بين المجتمعات التي تعاني من ويلات الحرب والنزاعات كما أنها تعمل على فض النزاعات .

– بناء القدرات : ويهدف هذا المجال إلى بناء القدرات لدى الأفراد وذلك بتدريبهم على مهارة معينة حتى يتمكنوا من القيام بعمل يوفر لهم الدخل .

– المجموعات الخاصة : ويهدف هذا المجال إلى دعم الفئات الخاصة من المجتمع المسنين – المعاقين – المشردين – الأيتام وغيرهم (الإستراتيجية القومية الشاملة ، 1992م–2002م ، ص[55]) .

معوقات العمل الطوعي

من أبرز معوقات العمل الطوعى مايلي : (بخيت عبد الله يعقوب ، 2000م ، ص[8])

1/ التمويل : من المشكلات التي تواجه العمل الطوعي شح الموارد التي كانت تأتي من الممولين خاصة دول الخليج بعد أزمة الخليج وتضاؤل الأموال المقدمة من المانحين لمنظمات الأمم المتحدة مما أثر على مقدرتها وانعكس ذلك على المؤسسات الطوعية الوطنية .

2/ تعدد أماكن الطوارئ والأزمات : وهذا يجعل المانحون خاصة من الدول الغربية يتجهون إليها ويذكر أن منظمة كونسيرن وهي من كبريات المنظمات الطوعية العاملة بالسودان غادرته بعد أحداث رواندا لإقناعها بأن الأوضاع الإنسانية تستدعي وجودها هناك كما أن عمليات الإغاثة الطارئة هي أكثر جذباً لأموال المانحين من أنحاء العالم .

3/المانحون : أصبحوا يوجهون مواردهم إلى منظماتهم التي تحمل جنسياتهم ونتيجة لهذا أصبحت هنالك أزمة تمويل حادة ترتبط بغالبية المنظمات .

4/ التدريب : لم يحظ هذا الجانب بالإهتمام الكافي مما أثر على الأداء .

5/ الإستجابة للطوارئ : تقوم العديد من المنظمات على الإستجابة للطوارئ ويؤدي هذا إلي حصر دورها في تقديم الإغاثة وعدم الإهتمام بالتنمية .

6/ ضعف البنية : أغلب المنظمات الوطنية تشكو من ضعف البنية من ناحية الإدارة والقوى البشرية المؤهلة مما أثر سلباً على عملها وتقديمها لخدمات متميزة.

7/ عدم العمل بنظام المشروعات :لاتقوم المنظمات الوطنية بإعداد المشروعات ثم البحث عن التمويل والتنفيذ كما تعمل المنظمات الأجنبية بل تعد ميزانيتها كلية .

8/ عدم الإستفادة من المانح الأجنبي : لم تستفد المنظمات الوطنية حتى الآن من المانح الأوربي والأمريكي بالقدر المطلوب بإستثناء بعض المنظمات التي لها مكاتب في دول اوربا وأمريكا . والتي تعتمد في المقام الأول على ما تقدم الجالية الإسلامية والعربية وبعض المسلمين الأوربيين والأمريكيين . (إبراهيم أبو عوف ، 1988م ، ص[3]) .

9/ تعدد جهات تسجيل المنظمات : هنالك جهات عديدة تقوم بتسجيل المنظمات وهذا يضعف من صلاحية مفوضية العون الإنساني .

10/ التغييرات السريعة وتعديل القوانين: هذا له أثر سلبي خاصة بالنسبة للمنظمات الأجنبية

11/ عدم سرعة الإجراءات الفنية : مثلاً (قد تستورد إحدى المنظمات أدوية وهذا يحتاج للفحص في الميناء وعدم الإجراء السريع يعرضها للتلف) .

12/ تداخل التخصصات : مثال لذلك قد يستورد صنف يكون مسجلاً لدى إدارة الصيدلة وفي نفس الوقت يكون مصنف كمادة غذائية ، فيحدث شد بين الإدارتين ، الصيدلة والأغذية فيؤدي إلى بطء الإجراءات.

13/ عدم الإقبال على التطوع: ويرجع هذا لضعف الوعي الاجتماعي بأهميته .

14/ قصور الدعم الحكومي بوجه عام . (علي الصاوي ، 1995م ، ص[65]) .

15/ ضعف الميزانية : الميزانية المقدمة لمفوضية العون الإنساني من الدولة ضعيفة ويؤثر هذا على عمل المنظمات .

16/ ضعف الرقابة الحكومية على المنظمات .

17/ تسيس العمل الطوعي: وذلك بإنغماس بعض المنظمات في أعمال لا علاقة لها بالعمل الطوعي أدى إلى ظهور الأجندة الخفية والتدخل في شئون الدول الأخرى . (عبد الرحيم أحمد خليل ، 2000م ، ص[22])

المنظمات الطوعية

قبل التطرق إلى مفهوم المنظمات الطوعية لابد من الإشارة إلى أن المنظمة هي مجموعة وحدات اجتماعية يتم بناؤها بشكل مقصود لتحقيق أهداف معينة يعجز الجهد القروي عن تحقيقها ويتم مراجعة فحص ماتقوم به المنظمة بإستمرار، مما يجعلها تختلف عن المنظمة الاجتماعية الطبيعية كالأسرة . (أبو النجا ، 2000م ، ص[21]) .

يعرف "دافت " المنظمة بأنها ، وحدات اجتماعية موجهة نحو تحقيق أهداف من خلال ممارسة أنشطة مقننة وفي إطار حدود معينة . (علي مسلم ، 1998م ، ص[19]) فالمنظمة تتكون من مجموعة أعضاء لهم غايات يرمون إلى تحقيقها بصورة جماعية ، وتعتمد على أساليب التنظيم والتخطيط والمتابعة في تنفيذ مشروعاتها .

مفهوم المنظمة : **Organization**

يستخدم هذا المصطلح في معنيين اجتماعيين أساسيين :

أولهما : معنى المنظمة يدل على مجموعة من الأفراد أو (الهيئات) يجتمعون فيما بينهم وينتظمون بمقتضى قواعد موضوعة ولوائح محددة وشرائح مقننة لتحقيق أهداف مرسومة

وتنفيذ وظائف خاصة ، وذلك مثل النقابات والأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والعلمية والبنوك والمؤسسات وما إليها ، كما يمكن تقسيم المنظمات باعتبارات كثيرة أهمها شروط القبول في العضوية والأغراض والوظائف والدوام والإستقرار والإنتشار الإقليمي ومبلغ ماتمارسه من قوى في الرأى العام والإقليمي والعالمي وقوة التأثير على السلطات المركزية وما إليها ، فقد تكون المنظمات ضيقة النطاق مقصورة على الكيان القومي كالبنوك والمؤسسات وقد يتسع نطاقها ويتعقد بناؤها الاجتماعي والوظيفي كالمنظمات الإقليمية مثل (جامعة الدول العربية ، إتحاد العمال العرب ، حلف جنوب شرق آسيا ، السوق الأوربية المشتركة) وقد يتسع نطاقها أكثر من ذلك بحيث تصبح منظمة على الصعيد الدولي (هيئة الأمم المتحدة ، البنك الدولي ، الإتحاد الدولي للنقابات الحرة ، المنظمات والإتحادات الدولية العالمية في شئون العمل والطفولة والبريد والبرق وما إليها . (عطا الحسن البطحاني ، 1998م ، ص[3]) .

إن المنظمات لاتقتصر في أداء وظائفها على ما هو ثابت في لوائحها ومقرر في قوانينها ولكنها قد تتجاوزه وتلجأ إلى مزاولة نشاط غير مشروع ، ولذلك أصبحت دراسة المنظمات دراسة موضوعية والوقوف على نشاطها المشروع وغير المشروع المباشر وغير المباشر، لاسيما وقد تزايد عدد المنظمات داخل المجتمعات المعاصرة وفي الاتحادات الإقليمية تزايداً خطراً بحيث أصبح من الصعوبة بمكان أن تضع خطوطاً نظرية للفصل بين اتجاهاتها وأغراضها التي ترمي إليها فقد يستطيع تنظيم أن يفرض نفسه عنوة وإقتداراً ، وقد تستطيع جمعية أن تثير الفوضى والإضطراب وتصيب البناء الاجتماعي بهزات قد لايسلم عقباها . (عطا الحسن البطحاني ، 1998م، ص[4]) .

استخدام هذا المصطلح في المعنى المشار إليه يقربه من مفهومين اجتماعيين أخرين هما Association رابطة أي مجموعة أفراد Institution وهو النظام الاجتماعي، وفي ضوء هذا الاعتبار تعتبر النقابة منظمة بمعنى أنها مجموعة من الأفراد والهيئات وهي في نفس الوقت نظام بمعنى أنها تنطوي وتخضع لمجموعة من القوانين واللوائح والوظائف الاجتماعية ، وتعتبر الدولة نفسها منظمة لأنها تنظم مجموعة من الأفراد والهيئات الخاضعين لسلطاتها وهي في نفس الوقت Institution بمعنى أنها شخصية قانونية ودولية وتنطوي على مجموعة من التنظيمات والنظم السياسية والاقتصادية والتشريعية والاجتماعية ،

وتعتبر هيئة الأمم المتحدة (منظمة) لأنها تنظم مجموعة معترف بها من الدول بوصفهم أعضاء في المنظمة الدولية ، وهي في نفس الوقت Institution لأنها تنطوي وتخضع لمجموعة من التشريعات Codes بمختلف شئونها .

ثانيهما : بمعنى تنظيم organization وله في علم الاجتماع دلالتان :

الدلالة الأولى : العمليات الاجتماعية التي بفضلها يتمكن المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه حسب أولوياته بمعنى آخر للعمليات التنسيقية التي تهدف إلى الإنتفاع بمستوى الخدمات بفضل إستخدام موارد المجتمع وإمكانياته والعمليات التي تمكن المؤسسات من العمل المنظم وتجمع الجهود للوصول إلى مستوى أفضل من الحياة مستندة إلى مخططات تنسيقية هادفة ، وهذ المفهوم هو المعنى التقليدي المتواتر الذي يتداوله مفكروا ورواد (فن تنظيم المجتمع) .

الدلالة الثانية : وهي أكثر عمقاً وبعداً في النظرية الاجتماعية ومؤداها ذلك البناء العام الذي يحدد الهياكل الأساسية التي تقوم في المجتمع مرتكزاً على فلسفة الإستقرار الاجتماعي ، وفي ضوء هذا المفهوم التنظيمي هو الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي ككل للحفاظ على هيكله ومقوماته وكيفية تقبل الأفراد والفئات الاجتماعية لهذه الطريقة وإستساغة ما يفرضه عليهم التعليم من ضغوط والتنظيم بهذا المعنى هو العمود الفقري الذي يرتكز عليه المجتمع في تنفيذ الأوضاع والقوالب التي رسمها لأفراده في التفكير والعمل الاجتماعي وإرساء العلاقات إرساءاً سوياً حرصاً على سلامة البناء الاجتماعي والهياكل الأساسية في نطاقها ، والبعد عن الإنحراف والهدم ، لذلك يعتبر (التنظيم) روح المجتمع ومحوراً لتقدمه وحضاراته والخضوع للتنظيم واجب اجتماعي ويعبر عن مبلغ الولاء الاجتماعي ومما يرسي القواعد التنظيمة ويدعمها في نفوس الأفراد التربية والتنشئة الاجتماعية في المنزل والمدرسة والدين ثم القانون . (إبراهيم مدكور ، د. ت ، ص[574]) .

تعريف المنظمات الطوعية :

يعتبر مصطلح المنظمات الطوعية قطاعاً حياً من قطاعات المجتمع المدني بل هي أكثر قطاعاته تبلوراً حيث ظهرت تسميات كثيرة ومتنوعة لتحديد ماهية المنظمات الطوعية ، ومن تلك المسميات القطاع الثالث The Third Sector والقطاع الخيري والقطاع التطوعي Voluntary Sector والمنظمات الخاصة التطوعية Private Voluntary Sector والقطاع المعفي من الضرائب Tex Exempted Sector والمنظمات غير

الحكومية Non governmental organization والقطاع الإتحادي Associational Sector والاقتصاد الاجتماعي Social Economy والقطاع الاهلي أو المنظمات الأهلية ...إلخ (علي ليلة ، 2003م ، ص[31])

مع أن كل هذه التسميات أو المصطلحات تعبر عن شئ واحد إلا أن كل تحديد يركز على جانب من جوانب الواقع الذي تمثله المنظمات على حساب تجاهل جوانب أخرى مهمة، وكما تعددت التسميات فان التعريفات تعددت ، ومنها تعريف مركز ابن خلدون الذي يرى بأن المنظمات الطوعية هي " التي لاتقع تحت سيطرة أو إدارة أو تمويل الجهات الحكومية وتكون عادة مبادرة من جهة غير حكومية أو أفراد غير عاملين في الحكومة ". (عبد الرحمن زكي إبراهيم ، 1989م ، ص[11]) وتعرف المنظمات الطوعية بأنها " الجمعيات الغير هادفة للربح ، ونجاحها يعني تفاعلاً بين مقومات ثلاثة : الهدف ، الموارد، الإدارة". (علي الصاوي، 1995م، ص[160]) يرى تمس (Timms) أن المنظمات الطوعية هي منظمات رعاية اجتماعية غير حكومية وظيفتها الريادة في تقديم خدمات ربما تولت الحكومة مسئولية تقديمها بعد أن يثبت جدواها وقد تكون هذه الخدمات مكملة لجهود الحكومة أو موازية أو بديلة عن الخدمات الحكومية ، وربما شكلت المنظمة الطوعية مجموعة ضاغطة بفرض توجهات معينة. (مختار عجوبة ، 1415هـ ، ص[180])

ركز هذا التعريف على وظائف المنظمات الطوعية حيث تكون وظيفتها رائدة في المجال الذي لاتصل يد الحكومة إليه أو مكملة للجهود الحكومية وربما تكون وظيفتها داعمة للدولة أو ضاغطة عليها في بعض الأحيان . وإن المنظمات الطوعية تشمل أي منظمة تضم مجموعة من الناس لاتهدف لتحقيق ربح ولاتسعى لتولي منصب حكومي ويكون تمويلها من مساهمات الأعضاء أو التبرعات التطوعية وعدم السعي لتولي منصب حكومي وعدم الربحية والهدف منه تأكيد استقلالية المنظمة وعدم خضوعها أو تأثرها بالمصالح الخاصة والرسمية . (عبد الرحيم أحمد خليل ، 2000م ، ص[13]) ويبدو من هذا التعريف التركيز على أسس وخصائص المنظمات الطوعية غير أن فيه تحديد لمصادر التمويل والتي تشمل إضافة إلى التبرعات إشتراكات الأعضاء على التمويل الخارجي ، وعلى إستثمار مواردها الخاصة ، هذا وقد قام stanzel and Freey بتعريف المنظمات الطوعية بأنها تلك المنظمات التي يمتلك الشخص حرية المشاركة أو عدمها وهي مفتوحة لأصحاب

الإهتمام المشترك للقائمين بتصميم سياستها وتنفيذ برامجها وبالتالي يسهمون في تنبيه الرأي العام تجاه قضية معينة ، وتختلف المنظمات الطوعية من حيث الحجم والمدى والإهتمامات ومن حيث وضعها الإداري وسمعتها . (مختار عجوبة، 1415هـ ، ص[181]) . يشير مصطلح المنظمات الطوعية إلى مجموعة كبيرة من المنظمات المستقلة إلى حد كبير عن الحكومات وتتسم بصورة رئيسة بأهدافها الإنسانية أو التعاونية أكثر من أي أهداف تجارية كما تسعى لتخفيف المعاناة أو تعزيز مصالح الفقراء والفئات المستضعفة الأخرى ، أو حماية البيئة أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ، أو الاضطلاع على تنمية المجتمعات المحلية (مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، 2002م) وعلى الرغم من تنوع مصطلحات المنظمات الطوعية فإن مصطلح المنظمات غير الحكومية أكثرها إنتشاراً في علم التطوع والعمل الطوعي وأختار الباحث رغم كثرتها على عدد من تعريفات المنظمات الطوعية رأت أنها تكمل بعضها البعض ، بتركيز كل تعريف على جانب من جوانب عمل تلك المنظمات أو خاصية من خصائصها أو أهدافها أو وظائفها .

تعريف مصطلح المنظمات التطوعية الأجنبية :

إن المصطلح يطلق عادة على المنظمات القادمة من خارج الحدود وتشمل المنظمات غير الحكومية (NGOs) منظمات الأمم المتحدة مثل برنامج الغذاء العالمي (WFP) اليونسيف (UNICEF) منظمة الصحة العالمية (WHO) منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وغيرها ، كذلك فإن المصطلح يشمل المنظمات الحكومية التابعة مباشرة للدول الأجنبية التي تقدم العون الثنائي(Bilateral) مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) المعروفة بالمعونة الأمريكية والتابعة للولايات المتحدة الأمريكية وكذلك إدارة التنمية الدولية Department for International Development (DFID) وكالة التنمية الدولية الكندية (CIDA) ووكالة التنمية الدولية السويدية (SIDA) (GTZ) الألمانية وغيرها . والمصطلح نفسه لايحمل محددات واضحة لمعنى الأجنبية فإن كان يقصد (بالأجنبية) تلك المنظمات غير السودانية، فسوف يدخل في هذا التعريف كل المنظمات ذات المنشأ العربي والإسلامي والدول الصديقة الأخرى ، والتي تتطابق أهدافها مع أهداف ودوافع المنظمات الوطنية التي ترعى مصلحة الوطن العامة خاصة تلك التي تقوم أهدافها على قيم الدين وعلى عمل الإحسان والبر ابتغاء الأجر في الدار الأخرة . (عوض خليفة موسى ، 2008م،

ص[10]) ونورد هنا ماذهب إليه عوض خليفة من تعريف العمل الطوعي ومنظماته بأنه العمل الذي تقوم به المنظمات غير السودانية ربما لايكون تعريفاً دقيقاً عندما نطلق على كل المنظمات القادمة من خارج الحدود والتي تشمل المنظمات الإسلامية والعربية ، والسبب في ذلك هو أن المنظمات العربية والإسلامية رغم أنها جاءت من خارج الحدود إلا أن أجندتها لاتصطدم مع أهداف البلاد التي تعمل فيها ، ولم يسجل عنها العدوان أو التسلط ويمضي إلى القول أن رسوخ مفهوم المنظمات الأجنبية بأنها المنظمات الغربية يعود إلى سببين :

أولهما : أن المنظمات الأجنبية القادمة من أوربا هي التي سبقت تاريخياً بالدخول إلى السودان (منذ أواسط القرن التاسع عشر الميلادي) فقد صار مصطلح المنظمات الأجنبية يعني في الواقع المنظمات الأوربية والأمريكية والسبب الثاني هو السلوك العدواني والاستعلائي لهذه المنظمات تجاه الدول المتلقية للعون والممالئ لدول النفوذ السياسي العالمي المقدمة للعون ، وهي دول غرب أوربا وأمريكا فسلوك هذه المنظمات الذي يفيض الاستعلاء والعدوانية والذي عانت منه كثيراً الدول النامية (دول الإستضعاف) ومنها السودان وهو الذي يرسخ في الأذهان العمل الطوعي الأجنبي ومنظماته هوذلك العمل القادم من دول النفوذ السياسي ودول الإستكبار وعليه فكلمة " الأجنبية " في العمل الطوعي تعني عنده في المقام الأول : المنظمات القادمة من خارج الحدود وبالتحديد من دول النفوذ السياسي العالمي الأوربي والأمريكي والتي تخالف أهواؤها وأهدافها وأجندتها للبلد الذي تعمل فيه ويستدرك حتى ولو كانت هنالك منظمات وطنية تعمل ضد وطنها وتتطابق أهواؤها مع المنظمات الأجنبية ، فإن هذه المنظمات الوطنية يمكن أن تصنف بأنها أجنبية فمن كانت أهواؤه وأهدافه وأجندته ضد بلده ، فهو أجنبي حتى ولو حمل وثائق تثبت إنتمائه للبلد الذي يعمل ضده . (عوض خليفة موسى ، 2008م، ص[12])

سمات المنظمات الأجنبية :

من أهم السمات التي تميز المنظمات الأجنبية :

- يطفئ على إدارتها العنصر الأجنبي .
- ليست لديها مرجعية تقوم على المفاهيم والقيم الدينية ورجاء الأجر في الآخرة كما هو الحال في العمل الطوعي في العالم الإسلامي .
- تمتاز بالقدرات المالية والإمكانات الهائلة والكوادر المدربة .

– مشحونة بأجندة دول المنشأ (خاصة دول النفوذ العالمي أوربا و أمريكا) .
– لها نفوذ سلطاني نافذ مستمد من سلطان دول النفوذ .
– لها جراءة على استعداء الأسرة الدولية ودول النفوذ على الدول غير ذات النفوذ وذلك لتحقيق أجندتها .
– لاتخفي العداء والتحرش بدول المنافسة الحضارية وهي دول العالم الإسلامي عليه فهي لاتهتم بالمصلحة الحقيقية للدول المستهدفة مثل (دعم التنمية) فهي تركز على العون الإغاثي وتمكين التبعية وروح الإعتماد على الغير . (عوض خليفة موسى ، 2008 ، ص[14]) أما سمات المنظمات الطوعية أو غير الحكومية هي :
– تؤسس بموجب إتفاق غير حكومي ولاتسهم فيه الحكومات.
– لها تقسيمات إدارية حسب نوع العمل الذي تقوم به .
– لها هياكل ومكاتب يتم ملئها وفقاً لإجراءات معروفة وواضحة .
– لاتشمل الحركات الطوعية قصيرة الأمد (مجابهة الكوارث) .
– تعمل بالوكالة مع الممولين لها وتسعى لتحقيق أهدافها .
– تقبل الدعم المالي الحكومي ولكن سياستها تعكس الأفكار والمبادئ التي أسست عليها وليست تلك التي ترسمها الحكومات المتعلقة بالدعم أو الممولة ، كذلك تشمل مصادر تمويلها التبرعات والمنح من الأفراد والجمعيات وغيرهم من الجهات غير الحكومية وهي بتلك السمات تختلف اختلافاً جذرياً عن المنظمات والصناديق الاجتماعية . (عمر بشير ، 1995م ، ص[20]) .

المبادئ الأساسية للمنظمات الطوعية :

تتمثل المبادئ الأساسية للمنظمات الطوعية في مبدأي الطوعية والتعبئة

مبدأ الطوعية : **Voluntarism**

قد يأخذ شكل العمل الجماعي من مشاريع تنمية المجتمعات في الدول الفقيرة أو شكل مشاريع جمع الأموال من المواطنين لمقابلة أمر محدد كما يحدث في الدول الصناعية ، بصرف النظر عن الخدمة التي تقدمها المنظمة فإن مبدأ الطوعية هذا قد يميزها عن العمل في القطاعين العام والخاص الذي ينظم العمل بها وفق مبادئ وتدابير مختلفة ، فالقطاع العام يحكمه مبدأ ممارسة السلطة لتحقيق المصلحة العامة ، بينما يحكم مبدأ الربح العمل

في القطاع الخاص في التطبيق العملي ، فإن مبدأ الطوعية هذا قد لايتواجد بصورته المثلى ، فقد تعتمد المنظمات في تمويلها على موارد ثابتة من هيئات أو مؤسسات أو دول (في الغالب دول المنشأ) أكثر من اعتمادها على المساهمات الطوعية، يمكن للمنظمات أيضاً أن تزيد مشاريع وبرامج تدر عليها عائداً تستخدمه في برامجها المختلفة كذلك فإنها تبني أجهزة بيروقراطية إدارية وفنية دائمة بعمالة دائمة ومتخصصة ولاتعتمد على العمالة المتطوعة اعتماداً كاملاً أو قد لاتعتمد عليها أصلاً ، هذه الممارسات تضع شرخاً وتراجعاً عن مبدأ الطوعية .

مبدأ التعبئة : **Mobilization**

تهدف المنظمات لإطلاق الجماعية لخدمة أهداف المجتمع ، وقد أثبتت التجارب أن المنظمات الطوعية لديها قدرة أكبر من الحكومات في تعبئة المجتمع وتجميع الطاقات ولفت النظر للقضايا الإنسانية الكبرى ، وتتميز المنظمات الطوعية عن الحكومات في الآتي :

أ/ تصميم البرامج :

تنجح الخطط والبرامج لعمل المنظمات من خلال المبادرات أو المشاركة المحلية وهي تتميز بالمرونة في كافة مداخلها ، أما المشاريع الحكومية فهي تعد وتصمم وفق معايير وتدار مركزياً .

ب/ نظم الإتصال:

تعتمد المنظمات في إستثماراتها على العائد والفائدة الكبيرة التي تعود على المجتمع المستفيد، وقرارات تخصيص الموارد تكون عادة للفقراء وهي تعتمد أكثر على مشروعات صغيرة تؤثر على أعداد قليلة من المواطنين بينما تعتمد الحكومة على الإستثمارات ذات العائد الكبير والسريع على رأس المال وتؤثر على مجموعات كبيرة من المواطنين .

ج/ توجيه الخطط :

توجه المنظمات وخططها التنموية للقطاعات والمجالات التي تجاوزتها خطط التنمية الاقتصادية الكبرى وتهدف إلى التعامل مع الفقراء بينما توجه الحكومة خططها نحو القطاعات المتميزة ، أي تلك التي تمتلك المقومات الأساسية ، أو تلك التي تم تمييزها لمقدرتها في التأثير على سياسات الدولة الإقتصادية .

د/ الميزانية العامة

تقوم المنظمات الطوعية بالصرف على المشاريع المعنية بصورة دقيقة ومرشدة معتمدة في قدرتها على تركيز مفاهيم الطوعية والتنمية بينما يأخذ من تخصصات الميزانيات المرصودة صفة حتمية ، حيث تتميز الميزانيات بضعف المراقبة والمتابعة والمحاسبة وعدم الترشيد ، ومن هنا يمكن القول بأن هنالك أوجه اختلاف عديدة بين الحكومات أو المنظمات الطوعية في كيفية تنفيذ البرامج ، فإن قبول وتفهم عمل المنظمات الطوعية الأجنبية على وجه الخصوص بواسطة الحكومات متغير ولايمكن وضع معيار له أسس عامة محددة يمكن أن توطد وتحوي هذه العلاقة ، وذلك بسبب اختلاف الحكومات في خلفياتها وتوجهاتها ولكن يمكن تحديد ثلاثة إتجاهات في نظام الحكم والتوجه السياسي للحكومة والقدرة الإدارية لها . (عمر بشير إبراهيم ،1995م ، ص[21])

أقسام المنظمات الطوعية :

تنقسم المنظمات الطوعية وفقاً لتقسيمات وتنظيمات وتصنيفات عدة من حيث المنشأ والمعيار، ونوعية الأهداف وحسب المجموعات المستهدفة ، ومن حيث الإختصاص، فيما يلي نورد تلك التقسيمات :

أولاً : التقسيم من حيث المنشأ :

تنقسم المنظمات إلى خمسة أقسام هي :

1/ المنظمات الكلاسيكية الغربية

هي تلك المنظمات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية في أوربا ، وبلغ عددها حوالي(30) منظمة كان هدفها الأساسي غوث لاجئ الحرب ثم تحولت هذه المنظمات للعمل في أفريقيا بعد أن إجتازت أزمة الحرب وإختفت أثارها ، فانطوت هذه المنظمات فيما يعرف بالمجلس الأمريكي للمنظمات الطوعية للخدمات الخارجية American Council of Voluntary Agencies for Foreign services (ACVAFS)

2/ المنظمات ذات الإرتباط الكنيسي:

هي إحدى المنظمات الكلاسيكية ويمثلها المكتب الإقليمي للكنيسة الكاثوليكية وتميزت هذه المنظمات بخلق تنظيمات إقليمية ووطنية مماثلة ، وفي السودان يمثلها مجلس الكنائس السوداني . (أم الحسن صديق ، 2002م ، ص[32])

3/ المنظمات متعددة الجنسيات:

تشبه هذه المنظمات نمط منظمات الأمم المتحدة المتخصصة فهي ذات رئاسة واحدة وعدة فروع منتشرة في مختلف دول العالم تخدم أهداف بواسطة أجهزة منضبطة إضافة لكادرها الدولي ، تستخدم عمالة محلية في الأقطار التي تعمل بها مثل منظمات إغاثة الطفولة وأوكسفام وغيرها . (جميلة فتح الرحمن ، 1999م ، ص[28])

4/ المنظمات الأفريقية :

منشأها أفريقيا ، واشتهرت بالمنظمات الخيرية ، لأن الإرث الأفريقي قائم على تقديم عمل الخير والمساعدة في مختلف الظروف .

5/ منظمات المعلومات:

تعود نشأتها إلى فرنسا ، وتعمل كمنسقة لعمل عدة منظمات ، وتزودها بالمعلومات الضرورية لتسخير المنظمات من تجارب وخبرات بعضها البعض وهي مثل المنظمة الفرنسية والتي يقع مركزها في جنيف ولها فرع بهراري. (مختار عجوبة ،1415هـ ، ص[187])

ثانياً : التقسيم من حيث الإستهداف

أ / منظمات مانحة **Doner NGO**

هي التي تقدم الدعم المادي للمنظمات المحلية أو منظمات العون الذاتي ،وهذه المنظمات لاتقوم بتنفيذ المشاريع بصورة مباشرة ،كما تأتي مواردها من مصادر مختلفة من دول أو منظمات وطنية وأجنبية ، وهذه بعض المنظمات المستقلة والمانحة والمرتبطة بالأمم المتحدة من خلال إتفاقيات خاصة :

– منظمة العمل الدولية (ILO) وتقوم بصياغة السياسات ووضع البرامج الرامية إلى تحسين ظروف العمل وفرص العمالة وتحدد معايير تستعملها البلدان في جميع أنحاء العالم .

– منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)FAO وتعمل علي تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والنهوض بمستويات معيشة السكان في المناطق الريفية .

– منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسيكو) NUESCO تشجع علي توفير التعليم للجميع وتعزز التنمية الثقافية ، وحماية التراث الطبيعى والثقافي والتعاون الدولى في مجال العلم وحرية الصحافة والاتصال .

– منظمة الصحة العالمية(WHO) تتولي تنسيق البرامج الرامية إلى حل المشاكل الصحية وتمكين البشر جميعاً من بلوغ أعلى المستويات الصحية الممكنة وتعمل في مجالات التحصين والتثقيف الصحى وتوفير العقاقير الأساسية .

– مجموعة البنك الدولي (IBG) توفر القروض والمساعدات التقنية للبلدان النامية بهدف الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادى المستدام .

– الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (IFAD) يقوم بتعبيئة الموارد المالية من أجل النهوض بمستويات الإنتاج الغذائى والتغذية لدى الفقراء في البلدان النامية .

ب/ منظمات وسيطة أومساعدة : **Inter mediary - support NGO**

هى حلقة الوصل بين المنظمات المانحة والمنظمات القاعدية ومنظمات العون الذاتى مثال لذلك منظمة الدعوة الاسلامية ومنظمة البر الدولية ومنظمة الهلال الأحمر السودانى والجمعية السودانية لحماية السودانية ، تقدم هذه الجمعيات مساعداتها للجمعيات القاعدية في أشكال مختلفة دعم مادي أو مالي دعم مالي عيني ودعم مؤسسي بالموارد البشرية أو الخبرة في شكل تدريب واستشارات وتتكون عضوية هذه المنظمات في الغالب من المهتمين والمتطوعين .

ج/المنظمات القاعدية أو منظمات العون الذاتى: **munity Based organization CBO**

تضم هذه المنظمات أعضاء بهدف تحقيق أهداف ومصالح مشتركة اقتصادية كانت أواجتماعية ، مثل المنظمات الخيرية والمنظمات الشبابية والنسوية القاعدية والأندية الرياضية والثقافية والروابط الإقليمية والقبلية وتقدم هذه المنظمات خدماتها لأعضائها بمواردهم الذاتية أو بموارد خارجية سواء من المنظمات المانحة أو عبر المنظمات الوسيطة أو من أفراد أو مؤسسات عامة .

ثالثاً : التقسيم من حيث المعيار والإختصاص

أ / التقسيم من حيث المعيار وتنقسم إلى:

منظمات عامة :

وهى التي تسمح بانضمام أى عضو من أى دولة كانت متى ماتوافر فيه أو في الدولة العضو شروط العضوية حسب ميثاق تلك المنظمة مثال منظمة الأمم المتحدة .

منظمات إقليمية :

وهي التي تقتصر عضويتها على طائفة معينة من الدول ترتبط فيما بينها روابط معينة مثل منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى

ب/ التقسيم من حيث الإختصاص

منظمات دولية عامة :

وهى ذات الاختصاصات المتعددة وتشمل أعمالها كافة مظاهر الخدمات والعلاقات الدولية .

منظمات دولية خاصة :

وهى ذات إختصاصات محددة تختص في عملها ببعض مجالات كالمجال الاقتصادى أو الاجتماعى أو الصحى أو التعليمى أو الثقافى.(محمود السيد حسن ،2003م ، ص[56،57])

المجالات التى تعمل فيها المنظمات:

لتحليل مجالات العمل المختلفة للأنواع الثلاثة للمنظمات .

– المجموعة الأولى (فئات) وهم النازحون واللاجئون والمشردون والمرأة في القطاع غير المنتظم والاطفال والعجزة والمسنون والحرفيون والشباب اليتامى ، فالأطفال هم مخلوقات حديثى النشأة سريعي التأثر بالأوضاع الخاصة مثل الجوع والمرض أما المرأة تعاني من ثقافات متجزئة فى كثير من أقاليم السودان . والعجزة باختلاف أصنافهم فهم أناس قعدت بهم الإعاقة من توفير حاجاتهم الضرورية تقتضي أن يولوا اهتماماً خاصاً.

– المجموعة الثانية (قطاعات) مثل الصحة والتعليم والتسويق والحرف والصناعات الصغيرة والزراعة والرعي والمياة وغيرها .

– المجموعة الثالثة (مناطق) مثل المناطق والأقاليم التي تتأثر بصراعات قبلية أو حروب أو فيضانات أو غيرها من مجموعة الكوارث مثل ولايات دارفور بفض النزاعات وإغاثة المتضررين ومن ثم إعادة التعمير بالولايات الشرقية بغرض التنمية وإعادة التعمير كما في البحر الأحمر بتوفير مياه الشرب النقية .

إن تحديد المنظمات الطوعية لمجموعات وقطاعات ومناطق بعينها لعملها يجعلها تتفادي التشتت كما يتصف عملها بالتركيز الذي يساعد على تراكم الخبرات والمعرفة بالمجموعات القطاعات والمناطق التي بخدمتها ويساعد ذلك في التشبيك الذى يدعم تبادل الخبرات

والتنسيق بين المنظمات وبين الجمعيات القاعدية وأجهزة الدولة المختصة . (عبد الرحيم أحمد بلال، 2000م، ص[21]) .

العلاقة بين المنظمات الطوعية والدولة :

إن العلاقة بين الدولة والمنظمات الطوعية هى علاقة تكامل لتحقيق المصلحة العامة بالرغم من ذلك نجد هنالك بعض السلبيات في هذه العلاقة منها:

أولاً : العلاقة التنظيمية

ينظم هذه العلاقات بين المنظمات الطوعية والدولة التشريع الخاص بهذه المنظمات وهو قانون مفوضية العمل الانسانى لسنة 1995م و1999م ثم قانون تنظيم العمل الطوعي لعام 2006م.

ثانياً: العلاقة بين الأجهزة الحكومية والمختصة (القطاعية)

تختلف العلاقة بين جهاز وآخر، لقد بدأت روح إحتكار أجهزة الدولة القطاعية للعمل في هذه القطاعات تزول ليس بسبب القناعة بتكامل دور الدولة والمنظمات الطوعية، بل لعجز الدولة وإنحسار مواردها خاصة في مجال الخدمات ، وأيضاً بالتطور في مفهوم العمل الطوعي عالمياً ومثال لذلك تمثيل الجمعيات الطوعية في اللجان القومية المختلفة مثل الجمعية السودانية لحماية البيئة ، هذه العلاقة لاتحكمها مبادئ ومفاهيم سابقة ولاقوانين ولوائح تضمن استمرارية علاقة التعاون والتكامل.

منظمات العمل الطوعي والتشبيك :

سمحت مفوضية العمل الإنساني للمنظمات بالتشبيك في عام 1995م وبدأ التشبيك بين المنظمات الأجنبية والوطنية ، وتم التنسيق على مستوياتها المختلفة قاعدية ووسيطة ومانحة ، وشبكات العمل الطوعي في السودان منها :

- شبكة جمعيات الإيدز بدأت عام 1995م .
- شبكة المنظمات العاملة في مجال المرأة عام 1999م .

إن التشبيك يساعد في التنسيق بين المنظمات وتبادل المعلومات والمعارف بينها كما يعمل على قيام جمعيات (فرعية) في الولايات تجمعها شبكة قومية مما يساعد على إنتشار الجمعيات الوطنية في كل أنحاء السودان وبذلك يمكن التخلي على ضعفها وذلك بتركيز

عملها في مدن ومناطق محدودة ، هذا النوع من التشبيك له فوائد منها التضامن والتعاضد وأطلق عليه العولمة من القاعدة إلى القمة . (عبد الرحيم أحمد بلال ، 2000م، ص[24]) .

مجالات عمل المنظمات الطوعية

تؤدي المنظمات أعمالاً محددة ويمكن تلخيصها في الآتي :

التنمية الاقتصادية :

تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع دخول المشاركين وإيجاد فرص عمل لتحقيق الإعتماد على الذات ، وتتمثل هذه الأهداف في برامج تنمية المهن اليدوية لتطوير الجمعيات التعاونية والعمل في الإرشاد الزراعي وتربية الحيوان والبساتين.

التنمية الاجتماعية :

تعمل في برامج تنمية وتطوير القطاعات والفئات الخاصة priority Groups وتشمل النساء والأطفال والمعاقين والنازحين بهدف برنامج تطوير المجتمعات إلى زيادة قدرة الأفراد ، وتشمل هذه البرامج التدريب أثناء الخدمة لرفع الكفاءة المهنية.

الصحة :

تقدم البرامج خدمات في الصحة الأولية والتغذية ومكافحة الأمراض الوبائية وصحة الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية (تنظيم الأسرة) وبرامج صحة البيئة والبرامج الخاصة بالمعاقين . (عمر بشير ، 1995 م ، ص[23])

مصادر تمويل المنظمات الطوعية :

تنقسم مصادر تمويل المنظمات الطوعية إلى ثلاثة أقسام :

مصادر ذاتية:

تتمثل هذه في إشتراكات الأعضاء وعائد المنتجات والخدمات التي تقدمها المنظمة ثم التبرعات والهبات غير المشروطة من خارج أعضائها وعن طريق الحملات المنظمة لحشد التمويل .

مصادر حكومية :

تتمثل في الإعانات التي تمنحها الحكومات لبعض المنظمات كدعم مستمر أو مؤقت بغرض معين حسب النظام المعمول به في كل دولة، وكذلك تمويل الحكومات لمشروعات تقدم بها المنظمات ، كما يعتبر دعم الحكومة للمنظمات الأهلية بموظفين وخبراء تتحمل دفع أجورهم جزء من التمويل الحكومي .

مصادر تمويل خارجية :

برز هذا المصدر في الحقب الأخيرة خاصة بالنسبة لمنظمات العالم الثالث التي تعاني من القصور في المصادر الذاتية والحكومية حيث إهتمت دول الشمال الغنية سواء بشكل مباشر أو عن طريق منظماتها الأهلية في ضخ المساعدات المالية للمنظمات الأهلية في الجنوب لتمويل مشروعاتها وأنشطتها وبناء على ذلك فقد إرتفع مجموع الأموال التي تم تحويلها إلى المنظمات الأهلية من بليون دولار في عام 1970م إلى أربعة عشر بليون دولار في عام 1999م . (عدنان إبراهيم باشا ، 1999م ، ص[1])

تهتم وكالات الأمم المتحدة بتنمية المنظمات الأهلية ومساعدتها على أن تصبح وسيطاً أساسياً في التنمية ولذلك فإن هنالك تزايداً في توجه الوكالات إلى توجيه الدعم الذي تقدمه دول العالم من خلال المنظمات الأهلية .

علاقة المنظمات التطوعية بالأمم المتحدة :

أصبح للمنظمات التطوعية نشاطاً مكثفاً تقوم به في الأمم ويتمثل ذلك في عرض أرائها وطرح القضايا وتبينها ونظراً لأهمية هذا الموضوع وأثره في الساحة الدولية فقد رأى الباحث التعرض لها . تستطيع المنظمات الطوعية الوصول لهذا المنبر المهم بعد حصولها على الصفة الإستشارية من قبل المجلس الاقتصادي الاجتماعي بناء على توصية لجنة المنظمات غير الحكومية ومن شروط الحصول عليها :

- أن يكون تمويل المنظمة من أعضاء المنظمة ، والإعلان عن التمويل الذي يأتيها من الحكومات كما نص القرار 1296 الصادر في مايو 1968 م بوضوح على .
- أن تتفق أهداف أي منظمة مع مبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة .
- أن تكون المنظمة متمكنة من المجال الذي تعمل فيه .
- أن يكون لها مقر ودستور يوضح تركيبة المنظمة وعملية إتخاذ القرار فيها .
- المنظمات ملزمة بإعداد تقارير مراجعة دورية حتى تتم السيطرة على نشاطها.
- عدم الإنغماس في أنشطة ذات أهداف سياسية ضد الدول الأعضاء.(w w w.UN.org)

الفصل الثالث : تجربة السودان

المبحث الأول: وصف منطقة الدراسة

نبذة تعريفية عن ولاية نهر النيل:

تعتبر ولاية نهر النيل من الولايات التي يشار إليها بمستقبل زاهر واقتصاد باهر وذلك لما تتمتع به من مميزات تنفرد بها عن بقية ولايات السودان الأخرى ويمكن تلخيصها في الآتي : (ولاية نهر النيل – الأمانة العامة للحكومة مركز المعلومات والاتصال ، 2012م)

الـمـوقـع :

تقع بين خطي طول 16ْ-22ْ شرقاً وخطي عرض 32ْ- 35ْ شمالاً وتحدها من الشمال والغرب الولاية الشمالية ومن الشرق ولايتي البحر الأحمر وكسلا ومن الجنوب ولاية الخرطوم ، ويكون شلال السبلوقة خطاً طبيعياً فاصلاً بين ولاية نهر النيل وولاية الخرطوم .

الـمساحة :

تبلغ مساحة الولاية حوالي 124,113 ألف كلم2 وتنقسم الولاية إلى سبع محليات أبو حمد ، بربر ، البحيرة، الدامر ، عطبرة ، شندي ، المتمة .

الـسطح و الـتضاريـس:

سطح الولاية صحراوي منبسط وهو سطح ذو تلال منخفضة في أغلب الأحيان ما عدا بعض الجبال في جنوب الولاية وتنتشر الكثبان الرملية المتحركة بفعل الرياح وتتخللها وديان متوسطة العمق تتخلل تضاريسها بعض الجبال القليلة والمرتفعات المحدودة ويمثل النيل والصحراء الظواهر الطبيعية في الولاية .

الـمنـاخ :

طقس الولاية حار جداً في الصيف وبارد في الشتاء ويقل في هطول الأمطار وتتأثر الولاية بالرياح الشمالية الغربية الجافة ، تقع الولاية كلياً في السودان الجاف الذي يتميز بتربته الهشة محدودة الموارد وذات القابلية العالية للتدهور .

وتقع هذه الولاية في الإقليم المناخي شبه الصراوي وتتراوح درجات الحرارة ما بين 48ْ صيفاً و5 شتاءاً ، أما الأمطار فتتراوح كميتها ما بين صفر في الشمال و150ْ في الجنوب .

الـسكـان :

يبلغ عدد سكان الولاية حسب آخر تعداد 2011م (1.184.855) نسمة، ذكور (605.461) وإناث (579.394) ويبلغ المعدل السنوي للنمو السكاني2,83% وتأتي الولاية في المرتبة الثالثة عشر من حيث عدد السكان في السودان ، يتشكلون في مجموعات

قبلية مختلفة أهمها الجعليون الذين يشكلون حوالي 68% من سكان الولاية يقطن معظمهم في الشريط المجاري للنيل ويعتمدون في معيشتهم على الزراعة وعلى أنهم أهل تجارة يمارسونها داخل الولاية وفي كل أنحاء السودان، حيث يبلغ نسبة النشاط الزراعي 81%والرعوي 2%والصناعي 2,2% والخدمي 14,8% كما يبلغ مجموع القوى العاملة بالولاية 25,736عامل ، تبلغ نسبة القطاع الحكومي 2,4% والقطاع الخاص 87,6% والقطاع المشترك 10% . (ولاية نهر النيل – الأمانة العامة للحكومة مركز المعلومات والاتصال ، 2012م)

التقسيم الإداري للولاية :

تقسم الولاية إلى سبع محليات هي أبو حمد ، عطبرة ، بربر ، الدامر ، البحيرة ، شندي ، المتمة .

شكل(1/3) التقسيم الاداري للولاية

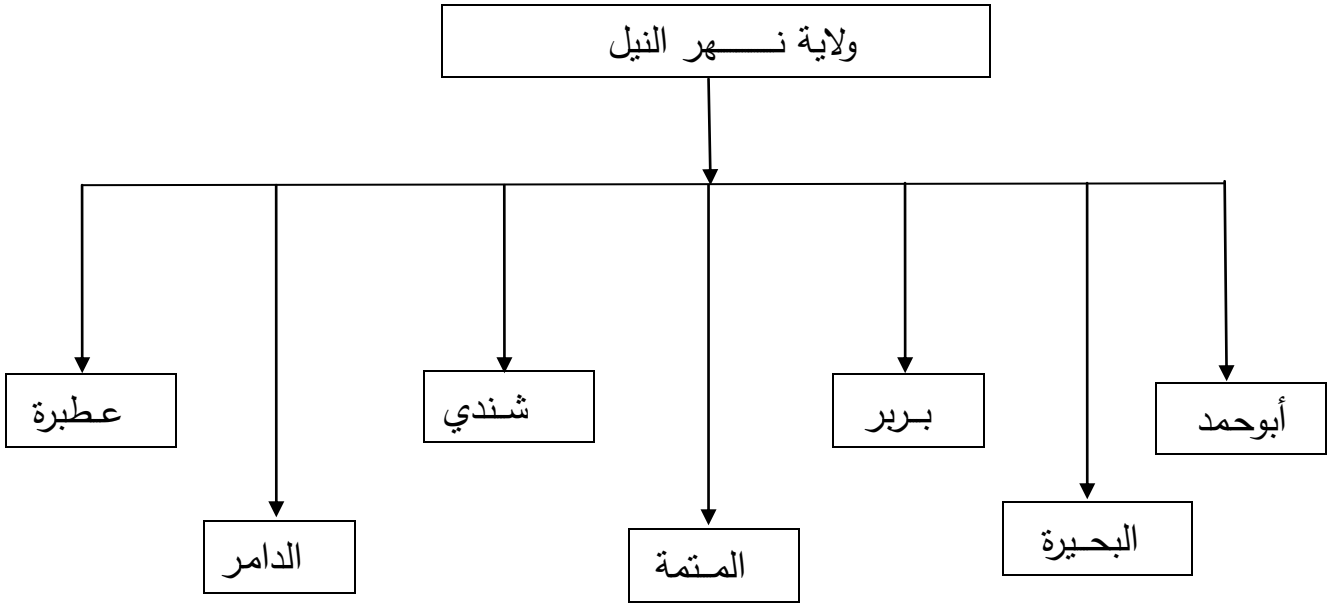

المصدر: إعداد الباحثة 2013م من تقرير الأداء بمركز المعلومات والاتصال – الأمانة العامة لحكومة ولاية نهر النيل

جدول (1/3) توزيع المحليات بولاية نهر النيل

م	اسم المحلية	العاصمة	المساحة /كلم2	عدد السكان	عدد الوحدات الإدارية	جملة الإيرادات الذاتية للمحلية	جملة الدعم الولائي المصدق	إجمالي إيرادات المحلية
1	الدامر	الدامر	31,476	300,457	7	8,906,985	37,270,000	46,176,985

2	عطبرة	عطبرة	3,510	142,416	5	8,737,387	19,631,000	28,368,387
3	بربر	بربر	14,711	161,123	4	11,117,438	16,686,030	27,803,468
4	أبو حمد	أبو حمد	38,558	84,775	2	4,750,689	15,821,429	20,572,118
5	البحيرة	الطوينة	9,566	50,565	5	-	5,750,000	5,750,000
6	شندي	شندي	14,569	284,912	5	2,310,150	24,822,810	27,132,960
7	المتمة	المتمة	11,723	160,607	3	1,269,968	22,743,000	24,012,968
المجموع / الجملة			124,113	1,184,855	31	37,092,617	142,724,269	179,816,886

المصدر : الأمانة العامة لحكومة الولاية – تقرير الأداء – 2012م

مياه الري :

تعتبر هذه الولاية من أغنى الولايات بالموارد المائية وتتنوع موارد المياه بالولاية وتنقسم إلى ثلاثة مصادر رئيسة .

أ/ مياه الأنهار :

يوجد بالولاية نهران هما : . (ولاية نهر النيل – وزارة الزراعة والثروة الحيوانية – المؤتمر الزراعي الأول – ورقة التسويق والمدخلات – يوليو 1996م ، ص[2])

1/ نهر النيل : والذي يشق هذه الولاية بالطول وتبلغ حصة ولايتي نهر النيل والشمالية 1,8مليار متر مكعب سنوياً وكمية الطمي تقدر بـ 4 كجم / متر سنوياً

2/ نهر عطبرة : الذي يمد الولاية بحوالي 12 مليار متر مكعب سنوياً تستغل منه 10% فقط في الموسم .

ب/ المياه الجوفية :

يغطي الحوض النوبي جزءاً كبيراً من الولاية ومعظم أراضيها تحتوي على كميات هائلة من المياه الجوفية الصالحة للزراعة وتقدر بـ21مليار متر مكعب ، أما الصخور الأساسية تنحصر فقط في نطاق ضيق وهو الجزء الجنوبي الشرقي حيث تقل المياه الجوفية بها .

ج/ مياه الأودية :

هنالك كميات كبيرة من الأمطار تجلبها الأودية وعادة ما يتم استغلالها عن طريق حجزها بالسدود والحفائر وتستغل في الإنتاج الزراعي والحيواني .

الأراضي الزراعية :

أما بالنسبة للمساحات المصدقة للزراعة السنوية من إجمالي الأراضي الزراعية فتبلغ 760 ألف فدان في القطاعين الخاص والتعاوني أما المستقل للزراعة لا يتعدى 320 ألف فدان فقط من جملة هذه المساحة .

الموارد البشرية :

تتميز هذه الولاية بأن أغلب سكانها يعملون بالزراعة كما أن الزراعة تمثل مصدر الرزق الأساسي لهم بل يعتمدون عليها حتى في الحياة المعيشية بصورة عامة ، ومما لاشك فيه أن المقومات الموجودة في هذه الولاية جعلت الزراعة بشقيها النباتي والحيواني أساساً للحياة ودعامة اقتصادية تساهم مساهمة فعالة في التنمية الزراعية ، ومن أهم البنيات الأساسية السكة حديد بعطبرة ، محطة أبحاث الحديبة ، مشاريع القطاع الزراعي والتعاوني وشركة أسمنت عطبرة ومطاحن الغلال وخلافها .

الثروة الحيوانية :

تشتهر الولاية بتربية سلالات محلية من الأبقار والضان والإبل والماعز كما تمتاز أيضاً بوقوعها في المنطقة الخالية من الامراض عالمياً ، وبدأت عمليات تحسين النسل عن طريق مركز التلقيح الاصطناعي ، كما توجد بالولاية ثروة سمكية عالية رغم عدم استغلالها بالطرق العلمية الحديثة والكميات التي يتم اصطيادها من الأسماك لا تتناسب مع حجم هذه الثروة الموجودة على امتداد نهر النيل ونهر عطبرة خاصة في فترة الفيضان .

كما توجد ايضاً أسواق كبيرة لبعض الدواب خاصة الحمير أما الحيوانات البرية فتقل نسبة وجودها في الولاية لوقوع المنطقة في المناخ شبه الصحراوي.(وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، 1996م، ص[15]) .

وصف منطقة الدراسة : (منطقة أدنى نهر عطبرة)

تبلغ مساحة منطقة أدنى نهر عطبرة 22,340 كلم^2 أي حوالي 18% من مساحة الولاية، وهي تمتد من ود أب هجا مع حدود كسلا غرب نهر عطبرة ، ومن دامر ياي مع حدود كسلا شرق عطبرة إلى مدينة عطبرة.

يقدر السكان بحوالي 40,000 نسمة تبلغ الأراضي الزراعية حوالي 1,650,000فدان يبلغ عدد المشاريع 792 مشروع زراعي منها 422 مشروع زراعي بالوحدة الإدارية للأتبراوي كلها عاملة و370 مشروع بالوحدة الإدارية سيدون العاملة منها 120 مشروع وهنالك 1,114 مترة بالوحدة الإدارية الأتبراوي العاملة منها 370 مترة ، 20 مترة بالوحدة الإدارية سيدون العاملة منها 7 مترات فقط . (وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، تقرير الأداء ، 2006م ، ص[1])

المساحة المزروعة بالمنطقة :

- الوحدة الإدارية سيدون 22000 فدان
- الوحدة الإدارية الأتبراوي 19000
- جملة أراضي المشاريع 41000

تقدر الثروة الحيوانية (إبل – ماعز – ضان) حوالي 900,000 رأس

- **الأهداف العامة التي يعمل برنامج الأمن الغذائي على تنفيذها :-**

1- خلق نماذج لتحقيق الأمن الغذائي .
2- تخفيف الفقر من خلال رفع الدخل الموسمي .
3- أعادة تأهيل الموارد الطبيعية من خلال نماذج .
4- رفع قدرات المنتجين وتقوية تنظيماتهم في النماذج المختارة .
5- مساهمة المرأة ومشاركتها في تنمية دخل الأسرة من خلال النماذج المطبقة .

ويتم تنفيذ النماذج من خلال مشاركة المستفيدين ولتحقيق هذه الأهداف يتم تطبيق الأنشطة التالية : (وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، تقرير الأداء ، 2006م ، ص[2])

1- استغلال المياه السطحية بأكبر كفاءة ممكنة .
2- حسن استغلال التربة من خلال التكثيف والتنويع .
3- تحسين طرق الري ورفع كفاءة استخدام المياه في النماذج .
4- استخدام التقاوي المحسنة والتقانات الموصى بها .
5- الإعداد الجيد للأرض بالآليات لقلة الأيدي العاملة .
6- الاهتمام بالعمليات الفلاحية من خلال تواجد المرشد الزراعي .
7- مكافحة الآفات الزراعية بتوفير خدمات الوقاية .

8- تنويع مصادر الدخل بتربية الحيوان (ضان وماعز)

9- تحليل المعوقات الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد الحلول لها .

10- تنظيم المستفيدين ورفع قدراتهم من خلال مدارس المزارعين .

11- التدريب والإرشاد بواسطة خبراء من المركز والولاية للكوادر والمزارعين .

12- بناء علاقات مع الجهات الأخرى التي يمكن أن تسهم في دفع عجلة التنمية والقدرات (وزارة الزراعة – ديوان الزكاة – جهات أخرى) .

13- استقطاب دعم إضافي من الجهة الممولة وجهات أخرى مع رفع نسبة المكون المحلي ومساهمة المركز .

مكونات المشروع (برنامج الأمن الغذائي) :

- حفر وبناء نماذج مترات
- توفير وحدات ري (3 بوصة و4 بوصة)
- تنويع وتكثيف الإنتاج الزراعي وإدخال تربية الحيوان .
- تكوين تنظيمات لإدارة العمل بالقرى (تحديد موقع النشاط بالقرية – تحديد المستفيدين من النشاط المعني – استرداد التمويل لبناء نماذج أخرى).
- مشروعات المرأة لتربية الماعز وإنتاج الشتول والتصنيع الغذائي .
- تدريب المنتجين .

التمويل :

المكون الأجنبي للأعوام الثلاثة 2004م-2006م

- المشرف منظمة الأغذية والزراعة العالمية .
- الدولة المانحة حكومة الجماهيرية العربية الليبية .
- حجم التمويل المقدم للأعوام الثلاثة (500,000دولار) أي ما يعادل (100,000,000 دينار)

المكون المحلي للأعوام الثلاثة 2004م- 2006م

- وزارة الزراعة والغابات الاتحادية 10,000,000 دينار
- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري بالولاية 2,500,000دينار

إجمالي تمويل المشروع للفترة من 2004م -2006م هو 112,500,000 دينار

معينات العمل بالمشروع :

عبارة عن عربات مختلفة الماركات ودراجات بخارية كلها بحالة جيدة كما توجد معينات أخرى هي كمبيوتر وطابعة 1300 ومنظم كهرباء كمبيوتر بحالة جيدة . (وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، تقرير الأداء ، 2006م ، ص[3])

الأنشطة المنفذة لبرنامج الأمن الغذائي :

أولاً : الإنتاج الحيواني

1- توفير ضان تربية للرجال

جدول (2/3) عدد القرى التي تم تسليمها الضأن للرجال بمنطقة أدنى نهر عطبرة

الضفة	عدد القرى	عدد المستفيدين	العدد المستلم الكلي	العدد الحالي بعد6 شهور
الشرقية	البخيتاب	8	48	72
	أم ضبيع	7	42	93
	سيدون	8	48	66
	الجزيرة	8	48	53
الغربية	الآبار	7	42	77
	قوز الحلق	22	110	160
	الضروسة	23	75	100
المجموع		83	413	621

المصدر : تقرير الأداء ، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الولائية ،2006م ، ص[5]

الخدمات المقدمة للقطيع :

- تم تسليم كل المستفيدين من برنامج تربية الضأن عدد 2جوال عليقه مركزة زنة 50 كجم لكلٍ .
- تقديم خدمات علاجية لكل القطيع مجاناً لمدة ستة شهور من تاريخ استلام القطيع .
- تقديم جرعة بندازول (مكافح ديوان الأمعاء) لكل القطيع .
- تطعيم كل القطيع من أمراض الضأن الوبائية .

والضأن تم تنفيذه عبر تعاقد مباشر بين شركة تنمية شرق كبوشية ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية .

2- تربية الماعز للنساء

جدول (3/3) عدد القرى التي تم تسليمها الماعز للنساء بمنطقة أدنى نهر عطبرة

الضفة	القرى	المستفيدات	العدد المستلم الكلي	العدد الحالي بعد6شهور
الغربية	أبو سنون	9	45	56
	جرسي	9	45	60
	العمراب ش	9	45	60
	العمراب ج	9	45	58
	الآبار	9	45	60
الشرقية	البخيتاب	9	45	50
	أم ضبيع	9	45	63
	الشونة	9	45	61
	النخيلة	9	45	59
	سيدون	9	45	55
الجملة		90	450	582

المصدر : تقرير الأداء ، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الولائية ،2006م ، ص[8]

الخدمات المقدمة للقطيع :

تسليم كل قرية عدد 1 فحل سعانين بغرض تحسين النسل .

- تسليم كل مستفيدة عدد اثنين جوال عليقه مركزة زنة 50 كيلو .
- تقديم جرع بندازول لكل القطيع
- –تطعيم كل القطيع ضد أمراض الماعز
- الماعز تم تنفيذه عبر تعاقد مباشر بين إدارة الثروة الحيوانية بالولاية ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية .

ثانياً : الإنتاج الزراعي :

1-موقف المترات

جدول (4/3) عدد المترات بقرى المشروع بمنطقة أدنى نهر عطبرة

الموقع	عدد المترات	الملاحظات

الجزيرة	2	واحدة عاملة والأخرى تحتاج لنظافة
سيدون	2	عاملتين
الشونة	1	عاملة
النخيلة	2	عاملتين
أم عجاجه	1	متوقفة تحتاج لنظافة
الآبار	1	عاملة
العمراب شمال	1	عاملة
العمراب جنوب	1	عاملة
قوز الحلق	4	3 تعمل وواحدة تحتاج لنظافة
جرسي	1	تحتاج لنظافة
أبو سنون	1	عاملة
البخيتاب	1	تحتاج لنظافة
الضروسة	2	واحدة عاملة والأخرى تحتاج لنظافة
المجموع	20	

المصدر : تقرير الأداء ، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الولائية ،2006م ، ص[12]

من الجدول(4/4) يتضح أن جملة المترات 20 مترة ،14 مترة عاملة و6 مترات تحتاج إلى نظافة والمترات تم تنفيذها عبر تعاقد مباشر بين منظمة الأغذية والزراعة العالمية وشركة نهر النيل لأعمال الري والحفريات .

2-زراعة المواسم بالمترات المختلفة :

جدول (5/3) نوعية المحاصيل المزروعة بقرى المشروع بمنطقة أدنى نهر عطبرة

الموقع	المساحة بالفدان		المحاصيل
	2006م	2007م	
الجزيرة	20	19	ذرة- بطيخ
سيدون	30	26	بصل- طماطم – برسيم

القليعة	–	20	بصل – بطيخ –جزر – بامية
الشونة	20	44	قمح – ذرة– بصل– جزر
النخيلة	10	41	بصل– ذرة– طماطم– جزر – برسيم
أم ضبيع	15	30	فول مصري– ذرة
البخيتاب	5	–	علف أبو سبعين
أم عجاجة	–	10	طماطم–علف– عجور
الآبار	19	20	ذرة–طماطم–بصل–قمح–علف– شمام
العمراب شمال	20	19	ذرة– بصل – فاصوليا– حنة
العمراب جنوب	20	21	بصل– ذرة –فول مصري
الضروسة	40	40	برسيم– فاصوليا–بصل
قوز الحلق	60	41	ذرة– قمح– بطيخ – بصل– فول مصري
جرسي	20	53	ذرة – بصل–طماطم– بطيخ
أبو سنون	18	53	قمح–بصل–بطيخ–شمام–بامية –فلفلية

المصدر : تقرير الأداء ، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الولائية ، 2007م، ص[12]

من الجدول (5/3) يتضح زيادة المساحة المزروعة في العام 2007م عن المساحة المزروعة في العام 2006م وتنوع في التركيبة المحصولية .

3 – موقف وحدات الري :-

جدول (6/3) موقف وحدات الري بالمشروع بمنطقة أدنى نهر عطبرة

الموقع	عدد الوحدات	ملاحظات
أم ضبيع	2	عاملة
سيدون	1	عاملة
الشونة	1	عاملة

النخيلة	1	عاملة
أم عجاجة	1	عاملة
الآبار	2	عاملة
العمراب	2	عاملة
القليعة	3	عاملة
جرسي	3	عاملة
أبو سنون	3	عاملة
الضروسة	1	عاملة
الجملة	20	

المصدر : تقرير الأداء ، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الولائية ، 2007م ، ص[19]

4- الحقول الإيضاحية

جدول (7/3) نوعية المحاصيل المزروعة بالحقول الإيضاحية في قرى المشروع بمنطقة أدنى نهر عطبرة

الموقع	2005م-2006م	2006م-2007م	المحاصيل
الجزيرة	1	1	بطيخ- بصل
سيدون	2	1	طماطم- فول مصري- بصل
القليعة	-	3	بطيخ - جزر- بامية
الشونة	1	1	بامية- جزر- بطيخ
النخيلة	2	2	بصل-جزر-برسيم-بامية-قمح
أم ضبيع	1	1	فول مصري- قمح
أم عجاجة	-	1	طماطم
الآبار	2	1	بصل- طماطم
العمراب ش	1	1	بصل- فول مصري
العمراب ج	1	1	بصل
قوز الحلق	3	2	**بطيخ-بصل-فول مصري – قمح**

جرسي	1	1	بصل –برسيم
أبو سنون	1	1	بصل–فاصوليا

المصدر : تقرير الأداء ، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الولائية ، 2007م ، ص[21]

من الجدول (7/3) يتضح زيادة المساحة المزروعة في العام 2006–2007م عن العام 2005– 2006م وتغيير في التركيبة المحصولية .

يوم الحقل العام :

تم تنفيذ يومي حقل شاركت فيه منظمة الأغذية والزراعة والإدارة الاتحادية للمشروع والإدارات الإدارات التنفيذية للمشروع بولايتي الخرطوم وشمال كردفان وبعض الإدارات الاتحادية تم تنفيذ اليوم بقريتي قوز الحلق بالضفة الغربية والنخيلة بالضفة الشرقية ويوم الحقل هو عبارة عن يوم يدعى له المزارعين من مختلف المدارس بحضور من هيئة البحوث الزراعية .

4–مدارس المزارعين :

لقد تم تدريب المزارعين بكل قرية من قرى المشروع وكان المستفيدين في قرية 30 مستفيد

ثالثاً : وسائل رفع القدرات بالمشروع :

1/ الدورات التدريبية :

أ/ وسائل رفع قدرات المرشدين (الدورات التدريبية لرفع قدرات المرشدين) تم عقد 3 دورات تدريبية لتدريب مدربين شملت كادر المشروع والمرشدين والزراعيين بوزارة الزراعة ويبلغ عددهم 60 مرشد زراعي .

ب/ وسائل رفع قدرات المنتجين (الدورات التدريبية لرفع قدرات المنتجين تم عقد دورتين تدريبيتين بمكاتب الزراعة بالدامر .

2/ مدارس المزارعين :

تم إنشاء 14 مدرسة للمزارعين للتدريب والإرشاد وكيفية تكثيف نظم الإنتاج الزراعي باستخدام التقانات الحديثة الموصى بها (الحزم التقنية) من إعداد التربة والبذور المحسنة والعمليات الفلاحية والمكافحة المتكاملة للحشرات والآفات والأمراض وعمليات ما بعد الحصاد ويتراوح عدد المستفيدين بكل مدرسة ما بين(17–30) مزارع ، عقدت حوالي 420 حلقة تناولت موضوعات مختلفة .

3/ الدورات التدريبية في مجال التصنيع الغذائي للنساء :-

تم قيام دورة تدريبية للنساء في مجال التصنيع الغذائي بالضفة الغربية لنهر عطبرة بقرية العمراب شمال في ديسمبر 2006م وكان عدد المستفيدات في هذه الدورة 46 دارسة شملت 4 قرى هي الضروسة ، قوز الحلق ، العمراب والآبار تم تدريبهن على التصنيع الغذائي (تصنيع المربات – خبائز – عصائر – تجفيف الخضر)

وفي اليوم الختامي جاءت توصية الدارسات بضرورة قيام مراكز تدريب بكل قرية من القرى المشاركة وجاءت الاستجابة لرغبتهن في حينها من قبل جهات مختلفة لدعم تلك المراكز نواة لإنشاء مراكز بالقرى الأخرى .

- الجهات الداعمة :

إدارة المشروع بالولاية حيث دعمت بالمعدات (خلاط ، ماكينة شعيرية) لكل مركز .

إدارة الصناعات الصغيرة بالولاية حيث تبرعت بمبلغ 50,000 دينار .

عضو المجلس التشريعي بالولاية بمنطقة نهر عطبرة حيث قدم دعم بمبلغ 100,000 دينار.

الآثار المترتبة على قيام المشروع :

1- إنشاء مراكز لتنمية المرأة :

أ/ إنشاء مركز قرية الآبار لتنمية المرأة :

تم إنشاء المركز من قبل إدارة المشروع بالولاية بالتعاون مع لجنة القرية بهدف تنمية المرأة بالقرية ، ولتحقيق التنمية المنشودة للمرأة فقد خططت إدارة المشروع لإقامة النشاطات التالية: (تقرير الأداء ، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الولائية ، 2007م ، ص[23])

أ و لاً: الاستفادة من المشاركات بالقرية في الدورة التدريبية التي أقيمت في العمراب للتصنيع الغذائي . وفي إقامة دورة تدريبية لنساء القرية في مجال التصنيع الغذائي تحت إشراف إدارة المشروع ودعمها لهن بالمعدات والمواد (خلاط ، ماكينة شعيرية ، زجاجات فارغة ، خضر ...إلخ) هنالك خطة لإدارة المشروع بالولاية لتطوير هذا العمل ليكون بصورة تجارية وتسعى لتزويد المركز بمعدات حديثة لتوسيع حجم الإنتاج وإدخال صناعات غذائية أخرى (أيضاً بمواد محلية من البيئة نفسها) وتقديم العون للمركز بدراسات في مجال التسويق حتى تستطيع منتجاته المنافسة في الأسواق .

ثـــانـيـاً : إنشاء فصول لمحو الأمية بالمركز حيث أثبت المسح الأولي الذي قام به المشروع أن نسبة الأمية وسط النساء تمثل 66% من العدد الكلي للأميين بالمنطقة والاستعانة بالجهات المختصة ولابد أن تكون الأم متعلمة حتى تقدم أبناء صالحين لمجتمعهم ولأوطانهم

ثـــالـــثـاً : إنشاء مشتل بالمركز وتدريب النساء على عمل الشتول .

رابـعـاً : إنشاء خلوة بالمركز لتعليمهن قراءة القرآن وإقامة ندوات دينية ومحاضرات لتعاليم دينهن الحنيف .

خـامـساً : الاستعانة باختصاصيين في مجال التغذية ، الرعاية الاجتماعية ، الصحة ، التعليم، الزراعة شئون المرأة والطفل ..إلخ)لإقامة محاضرات توعوية وتثقيفية عن أهمية الغذاء المتكامل ، محاربة العادات الضارة ، أهمية التعليم ، أهمية غرس الأشجار ...إلخ)

ب/ إنشاء مركز قرية العمراب لتنمية المرأة :-

لقد تم افتتاحه في شهر مايو 2006م ليقوم بنفس الدور الذي يقوم به مركز الآبار.

2/ إعـادة تـأهـيـل الـمـوارد الـطـبـيـعـيـة :-

إعادة تأهيل الموارد الطبيعية المتاحة بالمنطقة والتي كانت غير مستقلة ، وخير مثال على ذلك قامت وزارة الزراعة الولائية بإزالة شجرة المسكيت التي كانت تغطي مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بمنطقة الشونة وذلك بعد أن أنشاء المشروع المترة بالمنطقة . لم تقتصر الفائدة من المشروع على المالكين فقط للوحدات التي تم توزيعها بواسطة المشروع (أي مالكي النماذج المطبقة) بل تعدتها إلى مجموعة أخرى من المواطنين بقرى المشروع ويظهر ذلك في الجداول الخاصة بالإنتاج النباتي (عدد مالكي الوحدات) التي تم توزيعها حوالي 20 وحدة ري وعدد المستفيدين حوالي314 مستفيد .

3/ تـكـويـن لـجـان الـقـرى:-

تم تكوين لجان تنمية بقرى المشروع المستهدفة هذه اللجان تشرف على الأتي :-

- تحديد نوع النشاط بالقرية .
- تحديد المستفيدين من النشاط المعني .
- تقوم لجان التنمية باسترداد قيمة تمويل الأنشطة المستردة (المترات ، وحدات الري ، الضأن ، الماعز) وحفظها بصدوق القرية لتوزيعها على مستفيدين جدد تحددهم اللجنة

ويتراوح عدد أفراد اللجنة ما بين 5-7 أشخاص وبالمثل تم تكوين لجنة من النساء بكل قرية وذلك للإشراف على النشاط الخاص بالمرأة وهو تربية الماعز .

4/ صناديق المال الدوار بالقرى :

تم إنشاء صناديق للمال الدوار بالقرى المختلفة تتراوح عضويتها من 5-7 أعضاء رجال وآخر موازي له عضويته من النساء للإشراف على أنشطة البرنامج بالقرية كما تقوم بتنفيذ عمليات الاسترداد قيمة الأنشطة المختلفة عيناً وإعادة توزيعها إلى مستفيدين جدد حتى تاريخه تم بواسطتها استلام وتوزيع كل الاسترداد الذي تم في مجال الإنتاج الحيواني (ضأن – ماعز) أما في مجال الاسترداد لوحدات الري فقد تمت برمجتها لتسترد بواقع 500جنيه عقب كل موسم وبدأ الاسترداد في بعضها منذ الموسم السابق ومخطط لأن يصل جملة مبلغ الاسترداد عقب الموسم الشتوي إلى 10,000 بكل الصناديق .

الأنشطة المنجزة خلال العام **2008**م :

1- الإنتاج النباتي :-

هنالك عدد 20 مترة منها 12 مترة بالضفة الغربية وعدد 8 مترات بالضفة الشرقية أما وحدات الري عددها 20 وحدة ري منها 12 وحدة بالضفة الغربية وعدد 8 وحدات بالضفة الشرقية والجدول أدناه يوضح سير النشاط للموسم الشتوي 2007م /2008م – 2008م/2009م على مستوى المشروع والقرى .

جدول (8/3) النشاط للموسم الشتوي 2007م/2008م – 2008م/2009م على مستوى قرى المشروع بمنطقة أدنى نهر عطبرة

القرية	نظام الري	الموسم الشتوي 2007/2008م		الموسم الشتوي2008/2009م	
		المزروع بالفدان	عدد المستفيدين	المزروع بالفدان	عدد المستفيدات
أبو سنون	مترة ووحدتين ري	12	6	51	24

جرسي	مترة و3 وحدات ري	48	18	42,5	31
الضروسة	مترتين ووحدة ري	15	9	38	12
قوز الحلق	3 مترات ووحدة ري	52,5	26	44	10
العمراب شمال	مترة ووحدتين ري	35	14	31	14
العمراب جنوب	مترة ووحدة ري	6	3	22	6
الآبار	مترة ووحدتين ري	71	14	59	22
أم عجاجة	وحدة ري	8	4	4	4
الجزيرة	مترتين	16	7	16	7
سيدون	مترتين ووحدة ري	21	12	36	16
القليعة	3 وحدات ري	42	12	30,5	8
النخيلة	مترتين ووحدة ري	40	10	44	42
الشونة	مترة ووحدة ري	55	15	95,5	95
البخيتاب	مترة	–	–	–	–
أم ضبيع	2 وحدة ري	20	16	23	8
المجموع	20مترة و20 وحدة ري	441,5	152	536,5	289

المصدر : إعداد الباحثة من تقارير الأداء 2008م ، ص[3]

من الجدول (8/3) يتضح زيادة المساحة المزروعة وتبلغ 536,5 فدان في الموسم الشتوي للعام 2008م–2009م عن الموسم السابق 441,5 فدان كما زاد عدد المستفيدين من 152 مستفيد إلى 289 مستفيد ويعزى النقص في بعض المساحات المزروعة إلى الأعطال التي لحقت ببعض المترات حيث يقوم مالك المشروع (صاحب الوابور) بتمويل العمليات الزراعية وذلك بتوفير كل المدخلات الزراعية (تحضير الأرض ، التقاوي ، السماد ، المبيدات ، المواد البترولية ، مواد التعبئة) . بعد الحصاد يتم خصم التكاليف مناصفة بينه وبين المزارع عدا المواد البترولية ويقسم باقي الإنتاج أيضاً مناصفة بينهم .

* جهود المنظمة في تنمية المنطقة :

– تقوم استراتيجية المنظمة في تنمية قرى أدنى نهر عطبرة والتي يمكن حصرها في خمسة عشر قرية أو مجتمع محلي تتبع لمكتب بوزارة الزراعة الولائية من خلال إدارة

المكاتب الفرعية ، وهي بالضفة الشرقية ، { البخيتاب – النخيلة – الشونة ، الجزيرة – القليعة – سيدون – أم ضبيع } والضفة الغربية { أم عجاجة – الآبار – العمراب شمال – العمراب جنوب – قوز الحلق – الضروسة – أبو سنون – جرسي } وتقوم إستراتيجية المنظمة من خلال مساهمة المجتمع المحلي بالقيام بتقديم الخدمات والاحتياجات الأساسية.

– بدأ العمل في المنطقة لهذا المشروع منذ عام 2004م وتم اختيار المناطق الأكثر احتياجاً للخدمات وفقاً لخطة المنظمة إلى ذلك تم الاختيار بالتنسيق مع حكومة الولاية وباقي الجهات الإدارية والتنفيذية وبناءً على مسح جغرافي كامل تم بواسطة المنظمة ، تقوم مبادئ المنظمة الأساسية في تنفيذ المشروعات على بعض النقاط المهمة وهي :–

1– تدريب المجتمعات في الاعتماد على نفسها تدريجياً في كيفية إدارة المشروعات وكيفية تنفيذ وتخطيط وتقييم ومتابعة المشروعات .

2– المساواة بين الرجال والنساء في الاستفادة من خدمات المشروع .

3– تقوم المنظمة بتنفيذ مشروعاتها في إطار المشاركة أي مشاركة المجتمعات في تنفيذ المشروعات بالجهد البدني ، والهدف هو الاستمرارية وذلك لإحساس المجتمع بأن هذا المشروع شارك فيه وبالتالي يحافظ عليه .

قامت المنظمة بجهود متعددة خلال السنوات السابقة وما زالت تنفذ عبر الخطة الإستراتيجية الخمسية في تنمية هذه المجتمعات في المجالات الآتية : (وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الولائية ، تقرير الأداء ، 2008م ، ص[26])

مجال الأمن الغذائي :

تهدف المنظمة من خلال برنامج الأمن الغذائي وزيادة الدخل إلى ضمان استقرار الأسرة وتحسين البيئة وتوفير احتياجاتهم الأساسية وذلك لضمان حياة أفضل للأفراد بتوفير سبل المعيشة المناسبة من خلال زيادة دخل الأسر ورفع مستوى المعيشة وذلك بقيام مشاريع الأسر المنتجة ومشاريع زيادة الدخل ، كما قامت بتنفيذ المشروعات من أجل ضمان الاستقرار مثل مشروعات المياه والحفائر وشبكات التوصيل للقرى التي لا توجد بها مياه وتوفير المضخات .

في مجال الإنتاج الحيواني بدأت المنظمة في تمليك الأسر حيوانات منتجة مثل (الضأن– الماعز) وقامت بتوعية وتدريب أصحاب الحيوانات بكيفية تربيتهم وتوفير الرعاية

البيطرية في مجال الإنتاج الحيواني ،أما في مجال الإنتاج الزراعي فقد قامت بتوفير بذور محسنة للمزارعين وتأهيل المشاريع الزراعية الصغيرة وصيانة مجاري الري للزراعة ، كما ساهمت في مكافحة الآفات الزراعية ، أما في مجال تحسين البيئة قامت المنظمة بعمل أحزمة شجرية وإنتاج الشتول لمكافحة الزحف الصحراوي .

في مجال التواصل والتثقيف قامت بتدريب وتأهيل لجان التنمية في القرى على طريقة إدارة المشروعات ومسك الدفاتر وكيفية تحديد الأولويات بالإضافة إلى إشراكهم في تحديد الاحتياجات العامة والخاصة لهم ولمجتمعهم.

كما تهدف المنظمة من خلال برنامج المراسلات في ربط المانحين في الدول المانحة بالمستفيدين في مناطق وحدة أدنى نهر عطبرة لتوثيق الصلة بين المانح والمستفيد وتعريف كل منهم بثقافة الآخر وحضارته وكلما يرتبط بالنواحي الثقافية .

كما يهدف لتوفير الدعم الملائم للأنشطة التنموية حتى يعرف المانح من خلال المستفيد المشاريع التي يقوم بدعمها وهذا من خلال زيارة السفير الليبي ومندوب منظمة الأغذية والزراعة حيث جاءت الزيارة بغرض الوقوف على سير العمل وموقف تنفيذ الأنشطة بالبرنامج الخاص بالأمن الغذائي بمنطقة أدنى نهر عطبرة ويشمل المترات ووحدات الري وبرنامج تربية الضأن والماعز والتصنيع الغذائي وتم اللقاء بالمستفيدين من أنشطة المشروع وأشاد الوفد بالتجربة وتلمسوا حجم التغيير الذي أحدثته بالمنطقة .

كما تقوم المنظمة بدعم الأنشطة الثقافية وتنظميها للدورات التدريبية وورش العمل ومناقشات المراكز النسوية كما تقوم المنظمة ببرامج تعريف المجتمعات بمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) .

في مقابلة للباحثة مع أحد المبحوثين ذكر أن المنظمة قامت بحملات التثقيف الصحي وتنظيم المحاضرات الثقافية وتوعية الناس، كما أوضح بأن هذه الجهود تبذل بمشاركة المجتمع وأن مشاركتهم في قيام هذه المشروعات تساهم في الشعور بإحساس الملكية للمشروع مما جعلهم يحافظون عليه واستمراريته لأن المنظمة ليست دائمة بالمنطقة والمجتمع باقي بالمنطقة وأوضح بأن عملية المتابعة تقع على عاتق لجان التنمية.

في مقابلة أخرى للباحثة مع أحد أعضاء لجان التنمية أوضح أن المنظمة تبذل جهود فعالة في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني بتوفير الآليات الزراعية والأمصال للحيوانات وأن

لجان التنمية هي التي تمثل المجتمع وتسير المشروعات ومن هنا يتضح بأن الجهود تترجم من المنظمة لخدمة المجتمع ويقابلها المجتمع بالمشاركة والتي هدفت منها المنظمة تفعيل قدرات المجتمع بحضورهم للدورات التدريبية لمدارس المزارعين والمعاونين البيطريين بمكاتب الزراعة بالدامر .

في مقابلة للباحثة مع عدد من أعضاء اللجان بمنطقة الدراسة وجدت الباحثة أن معظم مشاريع الأمن الغذائي تم تعميمها على كل مناطق الوحدة على حسب الأولويات والاحتياجات وأن هذه المجتمعات تحدد مشروعاتها وتخطط لها كما لاحظت الباحثة من خلال حديث أفراد العينة وتحمسهم لمشروعات المنظمة بأن هذه المشروعات لها قابلية الاستمرار لأن المواطن يشارك فيها مما يجعله حريص على استمراريتها .

كيفية المشاركة :

غالباً ما تتم المشاركة منذ بداية فكرة المشروع حيث تأتي الفكرة من المجتمع نفسه حيث يشارك في ذلك كل قطاعات المجتمع المختلفة ، ثم تأتي مرحلة التخطيط وتكون هنا عن طريق تجهيز التقديرات والتصديقات من الجهات المسئولة والحكومية الخاصة بالمشروع وتكون المشاركة في مرحلة تنفيذ المشروع على عاتق لجان التنمية ، وتأتي المشاركة في مرحلة التقييم وذلك بعد اكتمال المشروع حسب الخطة المعدة بتحديد ايجابيات وسلبيات تنفيذ المشروع ومدى نجاحه ويتم مقارنة المشروع المنفذ مع الخطة التي وضعت ويكون التقييم غالباً عن طريق المجتمع والمنظمة وأحياناً طرف ثالث محايد.

يتم اختيار المجتمع حسب الاحتياجات الأساسية من خلال إجراء المسح الميداني أو المعلومات المتوفرة عن الخدمات الغير متوفرة ، ويتم التنفيذ بواسطة اللجنة ومنسق المشروع وهو مندوب المنظمة ، ولاحظ الباحث بأن المنظمة من أولوياتها في مجال تنفيذ المشروعات المشاركة لأنها ضرورية لتنفيذ المشروع ، وأن هنالك عقد اتفاق يوقع بين المجتمع والمنظمة ينص على عملية التنفيذ وقيام المشروع ويحمل في جوهره بنود مشاركة كاملة في كل المراحل وبعد انتهاء عمل المشروع تقوم لجنة التنمية بمسئوليتها تماماً تجاه المشروع من إدارة وصيانة وغيرها .

برنامج إعادة تأهيل القدرات المنتجة – مكون بناء القدرات لشمال السودان :

يمثل برنامج إعادة تأهيل القدرات المنتجة – مكون بناء القدرات لشمال السودان أحد أوجه إيفاء المانحين الدوليين بالتزاماتهم لتحفيز التنمية واستدامة السلام بالسودان بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005م للمساعدة في التخفيف من الآثار السالبة للحرب الأهلية في المناطق التي تأثرت بها والمساعدة في جهود الأعمار وإعادة تأهيل البنيات التحتية للتنمية الزراعية القاعدية لرفع المقدرات الإنتاجية بها .

الجهة المانحة : الإتحاد الأوربي

الجهة المنفذة : منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو)

الولايات المستهدفة : نهر النيل – البحر الأحمر – النيل الأزرق وجنوب كردفان

الجهات المستهدفة : وزارة الزراعة الولائية والتنظيمات القاعدية للمنتجين بالقطاع الزراعي .

التنسيق والإشراف العام : لجنة التسيير القومية برئاسة وزارة الزراعة الاتحادية.

ميزانية البرنامج : تبلغ الميزانية الكلية للبرنامج حوالي 19 مليون يورو للولايات الأربع يؤول النصيب الأكبر منها لولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان .

عمر البرنامج : الفترة الأساسية المقدرة لعمر البرنامج عبارة عن أربعة سنوات (2007م – 2012م) تم تمديدها حتى 2012م استناداً على نتائج وتوصيات دراسة التقييم المرحلي للبرنامج (Mid – term Review) التي تم إجراؤها خلال منتصف عام 2010م لتعويض التأخير الكبير للبداية الفعلية للمشروع وذلك لاستغلال الموارد المالية التي لم تستغل فيما خطط له مسبقاً .

يهدف برنامج إعادة تأهيل القدرات المنتجة للمساهمة في دعم جهود التنمية المحلية بالولايات المستهدفة من خلال التركيز على تحقيق هدفين أساسيين هما : (تقرير مجمل بموقف الأداء والتنفيذ للبرنامج بولاية نهر النيل – وحدة الدعم الفني للبرنامج بالولاية مايو 2012م) .

1/ المساهمة في بناء القدرات البشرية والتنظيمية (المؤسسية) والمادية اللازمة لتطوير المؤسسات العامة والخاصة ذات الصلة وتأهيلها لتقوم بتوفير الدعم الإداري والإشرافي لعمليات الإدارة والتخطيط والخدمات الاستشارية والتوعية في المناطق الريفية .

2/ المساهمة في دعم وتحسين الخدمات الداعمة للإنتاج بالقطاعين العام والخاص لتحسين قاعدة الأمن الغذائي والتنمية الريفية في المناطق الريفية بالولاية .

المكونات الأساسية للمشروع :

للبرنامج مكونان أساسيان هما :-

1/ مكون بناء القدرات لشمال السودان (Capacity Building Component –North Sudan)

وهو المكون الذي يشكل الإطار العام لنشاط البرنامج بالولاية أسوة بالولايات الثلاثة الأخرى التي يغطيها البرنامج بشمال السودان وتضطلع بتنفيذه منظمة الأغذية والزراعة من خلال وحدة مركزة للتنسيق بالخرطوم (Project Coordination unit – PCU) ووحدة الدعم الفني بالولايات .(Technical Support Unit –Thus)

2/ مكون دعم الاحتياجات الأساسية لسان الريف Support to Rural Livelihood والذي تم التعارف على تسميته بمكون المشروعات النموذجية (Model projects) وهذا المشروع يغطي ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق ولا يشمل ولاية نهر النيل بحسب الوثيقة الأساسية للمشروع ويديره بيت خبرة أجنبي هي شركة ماكدونالدز (MCDonaldslel) ولكن مع تطوير وتيرة تنفيذ المشروع والتصديق بالصرف على الميزانية المخصصة لمكون المشاريع الصغيرة – micro projects programmed) (MPP بعد دراسة التقييم المرحلي للمشروع وإسناد مهمة تنفيذه لشركة ماكدونالدز بالتنسيق والتعاون التام مع وزارة الزراعة بعد أن استقر الرأي على تخصيصه لمحلية البحيرة ليتم تنفيذه في الفترة من يوليو 2011م على أغسطس 2012م وذلك بميزانية قدرت بحوالي 2,8 مليون جنيه سوداني .

تجدر الإشارة هنا إلى أن دراسة التقييم المرحلي قد أوصت بإخضاع بعض مكونات البرنامج وأولوياته للمراجعة والتدقيق في الأساليب والطرق المتبعة في التنفيذ وخاصة فيما يتعلق بمحور عمل البرنامج في مجال خدمات التنمية الريفية والإرشاد وما يرتبط بذلك من مراجعة للميزانية لتستوعب هذه التوصيات بطريقة واقعية وعملية واستناداً على ذلك تمت مراجعة وتعديل ميزانية المشروع وترتب على ذلك بذل جهد كبير ومركز للدفع والإسراع بوتيرة العمل في برنامجي مدارس المزارعين ومعاونو المجتمع لتنمية موارد الثروة الحيوانية واستناداً على توصية دراسة التقييم المرحلي فقد تم إعداد مقترحات خطة عمل وميزانية البرنامج بالولاية لعامي 2011م–2012م بالتشاور التام مع الوزارة (وزارتي الزراعة والثروة

الحيوانية لاحقاً) من خلال ورش العمل المشتركة التي انتظمت خصيصاً لهذا الغرض لضمان توافقها مع أولويات وأسبقيات الوزارة في المجالات التي يغطيها الإطار العام لعمل البرنامج بالولاية وموجهات وتوصيات دراسة التقييم المرحلي .

الهيكل التنظيمي للبرنامج :

يتمثل الهيكل التنظيمي للبرنامج على المستوى القومي في وحدة التنسيق المركزية (project coordination unit pcu) بالخرطوم ووحدة الدعم الفني (Technical support unit–TSs) بالولايات وهي مجتمعة تضطلع بمسئوليات وضع الخطط والميزانيات والتنفيذ والمتابعة للأنشطة بالتنسيق مع وزارة الزراعة الولائية وذلك تحت إشراف لجنة التسيير القومية للبرنامج (Program Steerage Committee–PSC)للمشروع التي يرأسها مدير عام إدارة التعاون الدولي والاستثمار بوزارة الزراعة والغابات الاتحادية .

وبالتركيز على مكون بناء القدرات (Capacity Building) على حده والذي يندرج تحته النشاط الأساسي للبرنامج بالولاية فيمكن تفصيل مجالات عمله الأساسية في محورين أساسيين هما : (تقرير مجمل بموقف الأداء والتنفيذ للبرنامج بولاية نهر النيل – وحدة الدعم الفني للبرنامج بالولاية مايو 2012م) .

1–محور بناء القدرات (**Capacity Building**)

هذا المحور يشكل الإطار العام لنشاط المشروع بالولاية ويتم عبره تنفيذ كل برامج التدريب ورفع القدرات للعاملين بالوزارة وتنظيمات المزارعين والمنتجين بالإضافة للدعم العيني المؤسسي والفني للوزارة من خلال تنظيم الاستشارات الفنية وورش العمل المختلفة .

2– محور خدمات التنمية الريفية والإرشاد –(Rural Advisory Services Q Extension RASE) ويتركز العمل من خلال هذا المحور على ثلاثة برامج فرعية هي :

1– برنامج مدارس المزارعين الحقلية (Farmer Fields School –FFS)

2– برنامج معاونو تنمية الثروة الحيوانية (Community Animal Resources Development Associate (CARDA)

3– برنامج التسويق الريفي والأعمال الصغيرة (Rural Marketing Small Business – RMSB)

موقف التنفيذ وسير الأداء العام للبرنامج بالولاية :

باشر البرنامج عمله بالولاية خلال الربع الأخير لعام 2008م حيث تم تحقيق نسبة مقدرة للأداء من خلال تنفيذ وإدارة العديد من الأنشطة في جميع مجالات عمل البرنامج شملت الدعم المادي والمؤسسي والفني ورفع قدرات الكادر البشري بوزارة الزراعة وبعض التنظيمات القاعدية للمنتجين والمزارعين خلال الفترة الممتدة من نهاية 2008م حتى مايو 2012م والتي غطت العديد من المجالات ذات الأولوية المتفق عليها مع الوزارة والمتطابقة مع نتائج وتوصيات مسح الأساس لتحديد مجالات واحتياجات التدريب ورفع القدرات والدعم الفني والمؤسسي بالوزارة .

موقف التنفيذ وسير الأداء خلال الربع الأخير لعام **2008**م والربع الأول لعام **2009**م:

1-تعيين موظفي المشروع وإنشاء هيكل بالولاية ممثلاً في وحدة الدعم الفني ومباشرة عملها بالمقر الخاص بها بعد صيانته وتأسيسه .

2-إجراء المسح الأساسي لتحديد احتياجات التدريب ورفع القدرات ومجالات الدعم العيني والفني والمؤسسي للوزارة واعتماد نتائجه وتوصياته والتوافق عليها مع الوزارة كمرجع أساسي لصياغة وتنفيذ برامج التدريب ورفع القدرات المكثفة للعاملين بالقطاع الزراعي خلال الأعوام 2009م- 2012م .

موقف التنفيذ وسير الأداء خلال الفترة من **2009**م وحتى مايو **2012**م :

لقد تم تدشين البداية الفعلية لبرامج التدريب المكثف للمشروع بالولاية في مارس 2009م حيث يمكن إجمالاً عرض ما أنجز من أنشطة وبرامج في إطار محوري بناء القدرات وخدمات التنمية الريفية والإرشاد منذ بداية العمل بالمشروع وحتى تاريخه فيما يلي :

أ/ محور بناء القدرات :

تتمثل الأنشطة الرئيسة التي تم تنفيذها تحت مظلة محور بناء القدرات في ثلاثة مجالات أساسية هي :-

1-الدعم العيني : Physical Support

2-الدعم المؤسسي : Institutional Support

3-تأهيل ورفع قدرات الكادر البشري Human Capacity Building

1/ الدعم العيني :

يتمثل الدعم العيني للبرنامج للوزارات المستهدفة بصفة عامة في بناء أو صيانة المكاتب القائمة وتوفير وسائل الحركة والأجهزة والمعدات المكتبية وفي هذا الإطار تم توفير دعم عيني مقدر للوزارة (وزارتي الزراعة والثروة الحيوانية بعد فصلهما) ساعد كثيراً في تحسين بيئة العمل بالإدارات المختلفة وزاد من كفاءة وفعالية الأداء بازدياد وتيرة العمل الميداني والمتابعة الحقلية في مجالات الإرشاد الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية وإجراء الدراسات والمسوحات الميدانية لتقدير الإنتاج وتقييم الأداء والمهارات المكتسبة وغيره .

2/ تأهيل ورفع القدرات البشرية :

تم تنظيم حوالي 90 دورة تدريبية في مختلف المجالات ذات الأولوية كما جاء في المسح الأساسي لتقدير احتياجات التدريب والدعم الفني بالإضافة لمجالات أخرى للتدريب الفني والعملي التطبيقي والتي حددتها الإدارات الفنية بالوزارة وأدرجت في خطط العمل المشتركة مع المشروع للأعوام 2010م-2011م-2012م وقد أتاحت هذه الدورات في مجملها حوالي 1576 فرصة تدريبية استفاد منها قطاع كبير من العاملين بالوزارة بمختلف الدرجات والتخصصات الوظيفية بالإضافة للتنظيمات المجتمعية في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، كما تم تنظيم (18) ورشة عمل وحلقات تنويرية / تشاورية في مختلف المجالات شارك فيها 411 شخصاً من الإدارة العليا والموظفين بالوزارة وممثلي تنظيمات وجمعيات المنتجين القاعدية بالولاية .

3/ الدعم المؤسسي :-

تنحصر مهمة المشروع في مجال الدعم المؤسسي للوزارة في الآتي : (تقرير مجمل بموقف الأداء والتنفيذ للبرنامج بولاية نهر النيل – وحدة الدعم الفني للبرنامج بالولاية مايو 2012م) .

1- مراجعة وتفصيل الهيكل التنظيمي للوزارة .

2- إنشاء وحدة للتقييم والمتابعة بالإدارة العامة للتخطيط ومساعدة الوزارة في صياغة خطة للتقييم والمتابعة وإنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات للوزارة المرتبطة بها .

3- تفعيل وحدة التدريب بالوزارة من خلال التدريب والدعم العيني والنوعي وتمويل دراسة استشارية لصياغة رؤية وخطة إستراتيجية تحدد الوضع المؤسسي لها ووضع خطة ومعينات عملها .

4- المساعدة في نشر الوعي والتطبيق للسياسات الزراعية (استشارت فنية – وورش عمل وحلقات تشاورية) .

5- العمل على إيجاد آلية للتنسيق والإشراف على تخطيط وتنفيذ أنشطة المشروع بالولاية من خلال تكوين المجلس الاستشاري للمشروع ومجموعة متابعة وتفعيل السياسات الزراعية بالولاية كآلية لربط المشروع بالشركاء والمستهدفين على مستوى الولاية لأحكام العملية التنسيقية بينهم وضمان إلمامهم معرفتهم بتفاصيل سير وتطوير العمل بالمشروع .

6- تقديم الدعم والاستشارات الفنية في بعض المجالات التي تحددها الوزارة (التخطيط الإستراتيجي، دراسة فنية لإيجاد خيارات للتعامل مع مشكلة انتشار شجرة المسكيت بالولاية .

7- قيام المشروع سنوياً منذ عام 2010م وحتى عام 2012م بتوفير ميزانية تسيير للوزارة (وزارتي الزراعة والثروة الحيوانية) لمقابلة تكاليف تشغيل العربات والمواتر التي وفرها المشروع لتنفيذ الأنشطة الميدانية المرتبطة بعمل المشروع بالولاية ، وقد ساعد هذا الدعم للتأسيس لعمل ميداني وحقلي منتظم في العديد من المجالات ذات الصلة بواسطة الإدارات المختصة .

ب/ محور خدمات التنمية الريفية والإرشاد :

برنامج مدارس المزارعين :

بدأ النشاط بهذا البرنامج بإجراء مسح ميداني بالتعاون مع الوزارة خلال النصف الأول لعام 2009م لتقييم تجربة إدارة الإرشاد الزراعي والتعرف على الأنشطة والأسلوب المتبع في إدارة هذا البرنامج بعدد من المحليات وذلك كخطوة أولى لتحديد طبيعة وأولويات الدعم الذي يمكن تقديمه حيث يمكن حصر ما تم من نشاط وجهد مشترك بالتنسيق والتعاون التام مع إدارة الإرشاد الزراعي في الأتي : (تقرير مجمل بموقف الأداء والتنفيذ للبرنامج بولاية نهر النيل – وحدة الدعم الفني للبرنامج بالولاية مايو 2012م)

- تم إنشاء وتأسيس 39 مدرسة مزارعين حقلية منها 21 مدرسة مزارعين بمحلية الدامر و18 مدرسة مزارعين بمحلية عطبرة تضم في عضويتها 1075مزارع مع توفير معدات التأسيس الخاصة بها .

- تم توفير مدخلات الدراسات الحقلية لكل مدرسة وتنفيذها بالتنسيق والإشراف التام عليها بواسطة البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي حيث كان لذلك الأثر الإيجابي في زيادة الإنتاج كماً ونوعاً .

- تأكيداً على حرص الوزارة على إنجاح هذه التجربة فقد تمت تسمية أحد موظفي إدارة الإرشاد الزراعي برئاسة الوزارة ليكون منسقاً ومشرفاً مباشراً على هذا البرنامج (Focal Person) حيث يتكامل دوره في هذا الإطار مع المرشدين الزراعيين والميسرين المحليين للمجموعات المستهدفة .

- تمت الاستعانة بالخبرات الوطنية و الأجنبية في توفير الاستشارة والمعاضدة الفنية للبرنامج والذي قام به خبراء في هذا المجال من منظمة الأغذية والزراعة حيث وضع واعتمد منهج متكامل بأحدث الطرق والوسائل الحديثة عالمياً للنهوض بهذا البرنامج .

- قيام المشروع بالتعاون مع محطة أبحاث الحديبة بتمويل تطبيق عملي بالتروس العليا لتوصيات البحوث الزراعية في محصولي زهرة الشمس (مشروع المناصير الجديدة) والقمح (مشروع الأمن الغذائي عطبرة) وذلك بإشراك المزارعين من أعضاء مدارس المزارعين بصورة مباشرة في كل عملية من العمليات الفلاحية .

- تجرى الترتيبات حالياً لتحويل 11 مدرسة حقلية لجمعيات تعاونية في إطار المنهج المعد لأنشطة ما بعد المدارس حيث تم إعداد المقترحات الخاصة بذلك وتحديد الأنشطة والمعينات المطلوبة والتي يقوم الآن بتوفيرها .

- تمت طباعة عدد مقدر من النشرات الإرشادية وتمليكها للإرشاد الزراعي ومدارس المزارعين تغطي تقنيات إنتاج المحاصيل الشتوية الموالح / المانجو وأخرى مع شجرة المسكيت .

برنامج معاوني المجتمع لتنمية موارد الثروة الحيوانية :

بدأ النشاط بهذا البرنامج بإجراء مسح ميداني بالتعاون مع الإدارة العامة للثروة الحيوانية خلال النصف الأول لعام 2009م لتقييم تجربتها في مجال تدريب ودعم المعاونين البيطريين تمهيداً لصياغة وتوصيف الدعم الذي يمكن أن يوفره المشروع لهذا البرنامج ، ويمكن حصر ما تم من نشاط وجهد مشترك بالتعاون مع الإدارة العامة للثروة الحيوانية في الأتي :-

- تم تنظيم ورشة علمية إقليمية خلال أبريل 2010م بالخرطوم بالتنسيق مع وزارة الثروة الحيوانية والأسماك الاتحادية حول " أنجح السبل لتنمية قطاع الثروة الحيوانية بإقليم شرق أفريقيا " وقد تم التوافق بين المشروع والوزارة للتأسيس على نتائجها وتوصياتها لتدشين البداية الفعلية والعملية للعمل في برنامج المعاونين البيطريين حيث تم الاتفاق خلال هذه الورشة على توسيع مجالات عملهم ليساهموا في عمليات الإرشاد وتغذية الحيوان وغيره ومن ثم تمت تسميتهم " معاوني المجتمع لتنمية موارد الثروة الحيوانية " أو ما يعرف بـ (Community Animal Resources Development –Associate – CARDA .)

- تم تكوين 13 مجموعة لتنمية الثروة الحيوانية بالمناطق النائية التي تفتقر للخدمات البيطرية في ستة محليات بالولاية تم اختيار اثنين معاون محلي لكل مجموعة تم تدريبهم في المجالات ذات الصلة .

- تمت تسمية لهذا على مستوى رئاسة الوزارة وتحديد المنسقين بالمحليات للإشراف على هذه المجموعات ودعمها .

- تم دعم هذه المجموعات والمعاونين بها بالمعينات الأساسية لعملهم .

- تم توفير شرائح اتصال مجانية بدعم من المشروع لتسهيل الاتصالات ونقل المعلومات والمعارف والخبرات عبر حلقة مترابطة بين المشرف والمنسقين والمعاونين.

- يجري العمل حالياً لتوفير الأدوية البيطرية الأساسية ليكون بمثابة صندوق دوار للأدوية للمعاونين .

برنامج التسويق الريفي والأعمال الصغيرة :

تعثر العمل في هذا البرنامج الفرعي في الفترة السابقة وما زال العمل مع المجموعات المستهدفة به في مراحله الأولية حيث استقر الأمر على استهداف ثمانية جمعيات تم تنظيمها واكتملت إجراءات تسجيلها وذلك بالمناطق التالية :-

1- الكتياب (إنتاج وتسويق برتقال) ،العالياب (إنتاج وتسويق برتقال) المناصير (إنتاج وتسويق أعلاف) ، الباوقة (إنتاج وتغليف تمور) وعطبرة –جمعية سنبلة (إنتاج وتسويق أعلاف) تحت مظلة وزارة الزراعة .

2- قوز الحلق (إنتاج وتسويق دواجن) ، أم الطيور (إنتاج ألبان ومشتقاتها) وعطبرة (إنتاج وتسويق أسماك) تحت مظلة وزارة الثروة الحيوانية .

وتجرى الآن عمليات الشراء بواسطة مكتب المنظمة بالخرطوم للمستلزمات والمواد المطلوبة للمشروعات الصغيرة التي اختارتها هذه الجمعيات لتديرها تحت إشراف وإسناد أقسام التسويق الريفي بوزارتي الزراعة والثروة الحيوانية من خلال تطبيق المعارف والمهارات المكتسبة من التدريب المكثف لهم على منهج سلسلة القيمة الذي ثبتت كفاءته في حفز الكفاءة الإنتاجية وفعالية آليات التسويق والذي سيتم تنظيم دورات تدريبية مكثفة عليه لممثلي هذه الجمعيات خلال الفترة القريبة القادمة .

برنامج المشاريع الصغيرة :

ساهم المشروع بفعالية في دعم وزارة الزراعة فنياً ومالياً لإنجاز كل الخطوات والأعمال التحضيرية المتفق عليها والتي تشمل الأتي :-

1- تنوير المجتمع المحلي بمحلية البحيرة ببرنامج المشاريع الصغيرة .

2- تكوين سبعة مجموعات للأعمال والمشروعات الصغيرة في المجالات ذات الجدوى وفق اختيار وأولويات المجتمع المحلي (إنتاج زراعي/بستاني، تربية حيوان، إنتاج سمكي).

3- تسجيل هذه المجموعات وتقنين وضعها القانوني تحت مظلة الرعاية الاجتماعية .

4- تدريب المجوعات هذه كل في المجال الذي يناسبه بالإضافة لتنظيم دورة تدريبية رئيسية للجان التنفيذية لهذه المجموعات في مجال إدارة الأعمال الصغيرة وإجراءات التسليف أوفى المشروع (مكون رفع القدرات) بالتزامه كاملاً في هذا ومن ثم أصبح المناخ مهيئاً لبدء تنفيذ هذا البرنامج بمحلية البحيرة وذلك بعد أن أسندت مسئولية تنفيذه لشركة ماكدونالدز (الجهة المنفذة لمكون المشاريع النموذجية – Model Projects) بالتنسيق والتعاون التام وزارة الزراعة خلال النصف الثاني من العام الماضي على أن تستمر عملية التنفيذ المباشر له بالمحلية حتى أغسطس 2012م .

ونسبة للتأخير الكبير الذي لازم هذا البرنامج فهو ما زال في حاجة ماسة الرعاية والمساندة والإشراف مع العمل على ربط هذه المجموعات بمؤسسات التمويل المحلية وبرامج التمويل الأصغر القومية نسبة لما تتميز به من جاهزية واستعداد في هذا الجانب. (تقرير مجمل بموقف الأداء والتنفيذ للبرنامج بولاية نهر النيل – وحدة الدعم الفني للبرنامج بالولاية مايو 2012م) .

المبحث الثاني : التنمية في السودان:

التنمية عملية بطبعها طويلة الأمد ، رحلة لامحطة نهائية لها ولا نقطة وصول أخيرة. فهي عملية دائمة التطور والتفاعل الداخلي والخارجي ، لقد أضحى التمزق الاقتصادي و الاجتماعي كبيراً وخطيراً بحيث بتنا معه نعيش فقراً تلاشت فيه البنى والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية إلى حدود مأساوية خاصة في مناطق الإنتاج ، هذا بالإضافة إلى الصدمات المسلحة الدامية وعدم الإستقرار السياسي والاجتماعي والإنفلات الأمني ، خلال مايقارب العقدين من الزمن ونحن نعاني الأمرين من القحط والكوارث الطبيعية ، فيضانات هنا وهنالك وجفاف حارق فتراته تمتد متعاقبة في أجزاء هامة من أرض الوطن ، إن المجاعات شبه الدائمة تطارد النازحين وتذهب بأرواح أعداد كبيرة من المواطنين وتشوه نمو الملايين من أطفالنا ، إن آثار فترات الجفاف جاءت مدعومة بسوء السياسات والإدارة الاقتصادية خاصة في القطاع الزراعي في السنين الأخيرة التي قاربت العشرين الآن ، هكذا أخذ الإنتاج الغذائي يتدهور بشكل عمومي مستمر وإذا أضفنا إلي ذلك الفساد المالي والإداري يتحول برمته إلى كارثة حقيقية .

إن النمو السكاني وشح النقد الأجنبي وعدم الإستثمار التنموي مما لدينا منه وعدم الإطمئنان إلى المساعدات الخارجية من الغذاء ، والتقلص المريع لحد الإهمال في القطاع الزراعي وتدهور إنتاج المواد الغذائية وتوقع المزيد من فترات الجفاف ...إلخ كلها عوامل تتحد لتخلق الوضع المتأزم الراهن في محنة الطعام ، إن الفجوة الغذائية التي نعيشها تصل أحياناً إلى حوالي 30% أي مايقارب من مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي الإجمالي وهذه الفجوة ينبغي تغطيتها من الخارج ، تحت مثل هذه الظروف لن نستطيع إطعام أنفسنا – كما هو حالنا الآن – مالم نملك الشجاعة والشفافية ونتجه بصدق لإتخاذ الإجراءات المنتجة الجادة لتحسين مستوى الإنتاجية الاقتصادية خاصة في قطاعنا الغذائي .

لكن الأداء المتخلف لايقتصر على القطاع الزراعي وحده ، هذا التخلف ينتشر شاملاً نفسه في كل القطاعات الاقتصادية الأخرى لدرجة أن كل شئ ينهار تحت أعيننا اليوم ، هنالك بالطبع عوامل داخلية تسندها سيسات وإدارات فاشلة اقتصادياً واجتماعياً وغير منتجة على الإطلاق مسئولة بشكل أساسي في هذا الأداء المتخلف البائس هذا لاينفي وجود عوامل خارجية سالبة تتماشى مع العوامل الداخلية التي تنزلق على أرضية من الفساد الجاهلي والإنتهازية السياسية ومن ثم الإملاءات من الخارج على رأس العوامل الخارجية الإستدانة

الطائشة المتراكمة التي لارقيب عليها ولاحسيب هي إستدانة لانعرف لها مساراً أو مداخلاً ولاحتى حجمها الحقيقي ولا كيف تتم إداراتها وطرق إنفاقها وسدادها .

إن أحد المفاتيح المهمة لعكس هذا الإتجاه للوضع المتردي هذا يكمن في إصلاح السياسات التنموية والإدارية ومحاربة الفساد وفوق ذلك كله نؤكد أن تحريك وتعبئة الموارد الاقتصادية جميعها وعلى رأسها الموارد البشرية والإرتقاء بها دوماً لها الأهمية الحاسمة فالحال الداخلي بكل فقره وبؤسه لايمكن إيقافه طالما بقي مستمراً تحت ظل الفقر أكثر من 90% من الشعب السوداني يعاني من الفقر المدقع والجوع وشقاء بنيه، إن إنتشال هؤلاء الفقراء يجب أن يكون حجر الزاوية لأي إستراتيجية إصلاح يراد لها النجاح والإستدامة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فإذا نحن قبلنا محاربة الفقر كهدف محوري دائماً تحت النظر في أي برامج للإصلاح ، يجب تضمين ذلك في صيغة وتصميم هذه الإستراتيجية وفق إجراءات وآليات إنفاذها حتى لاتكون مثل هذه الإستراتيجية غير قابلة للتطبيق .

إن هدف التنمية الأول والأخير يتمركز في خلق مجتمع يقوم على المعرفة وهذا غير ممكن دون قوانين تؤمن للمواطن الحق في هذه المعرفة التي من شأنها التعبير بحرية الرأي وإحترام رأي الأخر والتنظيم والإعتقاد والمناهج التعليمية الملائمة وتوسيع قدرات البحوث والتنمية في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، ويجب أن يكون التحول سريعاً صوب إنتاج المعرفة في جميع هياكل المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في جميع أنحاء الوطن . (شريف الدشوني ، 2007م ، ص[189،190])

عوامل التنمية :

تتحكم ثلاثة عوامل في تحديد وضع التنمية في السودان وتقر حكومة السودان بهذه العوامل باعتبارات مهمة في ترتيب أولويات سياسة التنمية : (الإدارة العامة للشئون الاجتماعية ، 1993م ، ص[25])

أولاً : إن الموارد المالية المحلية لاتفئ بجميع متطلبات الاستثمار اللازمة لبلوغ الغايات القومية وفق الأولويات المقررة .

ثانياً : إن الظروف الدولية الراهنة التي تحكم تقديم العون الفني لاتشمل الاستثمار الموسع في البنيات التحتية ضمن أولوياتها وتقتضي عدم بعثرة العون التنموي الخارجي في شكل حصص صغيرة بين القطاعات كما تقتضي توجيهه إلى حيث يحقق أفضل النتائج .

ثالثاً: تستنزف الحرب الأهلية التي طال أمدها الموارد المالية والبشرية المادية الشحيحة أصلاً ، والتي تحتاج إليها البلاد لأغراض التنمية وعليه فإن استمرار الحرب يحبط التطلعات نحو إصلاح اقتصادي واجتماعي فعال.

في ظل هذه المعوقات الظرفية وماتشكله القضايا المرتبطة باستمرار الحرب في الجنوب من عوامل متشابكة تتسبب حتى الآن في الحد من مساعدات الدائنين أو المانحين الخارجية التي يحصل عليها السودان ، وترى حكومة السودان والتي تسعي لتوطيد دعائم السلام والتنمية ، إن الحوار الهادف للبناء والمحادثات في القضايا غير الخلافية هي العلاج الناجح للخلافات السياسية والحرب الأهلية ، ولعل هذه الرؤية الموضوعية لتداخل العوامل المحلية والخارجية الحاكمة ، تشكل الأساس لمعالجة القضايا الاقتصادية المستعصية في السودان وستظل حاجة السودان لمساهمات كبيرة في العون المالي والفني في المستقبل القريب ماسة كما هي الآن لأغراض توفير مستلزمات البنية السياسية والخدمات الاجتماعية في كل انحاء البلاد وإعادة تشكيل البنيات التحتية في الأقاليم المختلفة ، وبدرجة أهم لأغراض بعث الثقة والحماسة في حس الجماهير بالوحدة الوطنية وإحساسهم بالإنتماء والقبول المتبادل لبعضها البعض ، ومن ثم تحقيق السلام كمنطق للتنمية المستدامة . (حسن العبيد ،2001م ، ص [61])

التخلف وإرادة التنمية :

التنمية عكس التخلف أوهي محاولة للتخلص من التخلف والتخلف في رأي علماء الاجتماع حالة تشمل تخلف الأساليب التقنية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين عن المستوى الذي كان بوسع ذلك المجتمع أن يبلغه في ذلك الوقت والذي استطاعت أن تبلغه بالفعل مجتمعات أخرى في أماكن أخرى من العالم .

يبدو التخلف علاوة على ذلك وانطلاقاً من هذا التعريف المحدد في نقص مستوى المعلومات وقصور أساليب السلوك والأساليب التقنية وفي انتشار حالة الجهل أو اللامبالاة أو كلاهما معاً مما يترتب عليه قصور أو عجز عن حل مشكلات الوجود الانساني وتحقيق الرفاهية لأبناء المجتمع .

هذا التخلف لايرجع إلى عوامل ثابتة في تكوين هذا المجتمع ولكنه يرجع إلي نقص في الدافعية أوضعف الحوافز المحركة الدافعة نحو التقدم والنمو – أي أن حالة التخلف

ليست سوى نتيجة لبعض الظروف الثقافية والاجتماعية كسيطرة قيم الاستمرار والثبات والاعتماد على القيم التقليدية واشكال الحياة المتوارثة .

معنى هذا أن الأسباب الحقيقية للتخلف هي أسباب ذات طبيعة ثقافية واجتماعية وأن التنمية الحقيقية الفعالة لايمكن أن تتحقق إلا عن طريق تغييرات جذرية في البناء الثقافي والاجتماعي للمجتمع الذي ينشد التنمية ونستطيع أن نستنتج من هذا إن التنمية عملية إرادية من المجتمع ذاته أي أن تكون لديه الرغبة في التغيير والحوافز المحركة نحو التنمية ، والتنمية تبدأ بالفكر الذي يتولد عن الإقتناع بإرادة التنمية.

برامج التنمية في السودان في الفترة (1946م -1961م):

التنمية في السودان مثلها مثل سائر أقطار العالم الثالث ، تسير بخطي شبه متقاربة ، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: ضعف الإمكانيات وعدم استغلال الموارد بالصورة المثلى ، ففي السودان هنالك برنامجان تنمويان سبقا الاستقلال وذلك خلال الفترة (1946م – 1956م) هذا البرنامجان تميزا بعدم الاستناد إلى استراتيجية واضحة للتنمية ولذلك فقد هدفا إلي محاولة تنظيم الانفاق التنموي في القطاع العام كأحد مدلولات التخطيط التنموي ولقد إختصت سياسة الدولة خلال هذه الفترة بتوزيع الموارد على مستوي الوحدات الحكومية وليس على مستوى القطاعات الاقتصادية مما يعني أن هنالك قيوداً متمثلة في المخصصات المتوفرة للاستثمارات إضافة إلى ذلك أن الاستثمارات في القطاع الصناعي قد أوكلت كلية إلي القطاع الخاص. ونجد أنه خلال الفتره من (1956م – 1961م) وقبل بداية الخطة العشرية كانت هنالك سياسة للدولة التنموية توجه ميزانية التنمية السنوية والتي يتم إعدادها على أساس الاحتياجات والتقديرات الخاصة بالوحدات الحكومية بدون تركيز واعتبار للتنسيق بين هذه الوحدات أو التنسيق القطاعي وخلال هذه الفترة ارتكز الانفاق التنموي على ما عرف ببرنامج يمثل تجميعاً لمشروعات ينعدم الترابط بينها إلا أن إهتماماً كبيراً قد أعطي للانفاق على البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية ، فهنالك مايقارب 56% من جملة نفقات البرنامج كان من نصيب المشروعات الإنتاجية في الزراعة والري 18% من الانفاق قد خصص للخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة . (محمد الجاك أحمد ، 1999م،ص [59])

الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية :(61/ 1962م-70/ 1971م)

وضعت الخطة العشرية كأول تجربة حقيقية للتخطيط الشامل في البلاد ، فقد تمت معالجة العديد من جوانب الضعف والقصور التي لازمت محاولة التخطيط في الفترة من (1960م –1964م) فمنذ 61/ 1962م أصبح التخطيط الاقتصادي في السودان أكثر شمولاً لجوانب الاقتصاد المختلفة ومغطياً لكل من القطاع العام والخاص في خطة واحدة شاملة كما كانت للخطط أهدافاً محددة تسعي لتحقيقها ، وكانت أهداف الخطة العشرية نابعة من الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد أنذاك وقد باشرت الدوله تدخلاً فعالاً في النشاط الاقتصادي من حيث تحديد أهداف معينة لخطة شاملة ومن حيث توجيه الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف ومن حيث المشاركة الفاعلة بتحمل جزء لايستهان به من النشاط الاستثماري خلال المدى الزمني للخطة فكان لهذا التدخل آثار بالغة في التطور الاقتصادي الذي حدث وفي رفع مستوى دخل الفرد ومعيشته وفي توسيع قاعدة النشاط الحديث في الاقتصاد.

تضمنت الخطة العشرية أهداف أولها العمل على زيادة مستوى متوسط دخل الفرد الحقيقي عن طريق زيادة الانتاج القومي ، وزيادة الصادرات والتوسع في إنتاج السلع البديلة للواردات كذلك تحسين الأحوال الاجتماعية والخدمات الاجتماعية والتدريب والاحتفاظ بمستوى ثابت للأسعار نسبياً. بالنظر إلى هذه الأهداف نجدها في مجملها ترمي إلى رفع مستوى المعيشة وتنشيط الاقتصاد وتوسيع قاعدته وتحديثه ولتحقيق هذه الأهداف فقد رصد مبلغ 565,4 مليون جنيه للصرف خلال السنوات العشر، وكان نصيب القطاع العام من هذا الاعتماد مبلغ 337 مليون جنيه أي ما يعادل 59,6% بينما كان المبلغ المقدر لصرف القطاع الخاص 228,4 مليون جنيه أي مايعادل 40,4%من جملة الاعتماد (عثمان إبراهيم السيد ، 1998م ، ص [336])

بما أن الاقتصاد السوداني مزدوج فقد وضعت الخطة معدلات نمو مختلفة لكل من القطاع التقليدي والقطاع الحديث وكان لاتجاه نمو توسيع القطاع الحديث وتدعيمه لينمو بمعدل أعلى من معدل القطاع التقليدي ، وقد أخذت استراتيجية الخطة العشرية القطاع الزراعي كمحور لعملية التنمية خلال فترة الخطة اعتبر القطاع الحديث في الزراعة هو المحرك الرئيسي لهذه العملية فكان وضع القطاع الزراعي في الاقتصاد أبان وضع الخطة عاملاً حاسماً في اتخاذ هذه الاستراتيجية إذا كان القطاع الزراعي يساهم بأكثر من 60% من الدخل القومي ويستوعب حوالي 86% من الأيدي العاملة في البلاد لذا كانت إسترتيجية

الخطة العشرية الرامية إلى تنمية القطاع الزراعي كقطاع رائد في البلاد استراتيجية سليمة ووافية ويلاحظ أن محور التنمية خلال الخطة العشرية قد قام على استثمارات القطاع العام وإن كان هنالك ما يؤخذ على الخطة من حيث وضعها هو جوانب الضعف التي ظهرت في تقديرات الصادرات وعائداتها من العملات الأجنبية والواردات والصرف عليها ، ولاشك أن تقلبات ظروف الأسواق العالمية وتقلبات ظروف الانتاج لا تتيح وضع تقديرات لفترات طويلة تصل إلى عشرة سنوات بصورة دقيقة ، فكانت عدم الواقعية في تقديرات الإيرادات من صادراتها وفي تقديرات المصروفات على الواردات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية عاملاً أساسياً في تضعضع موقف ميزان المدفوعات فقد كانت توقعات الخطة العشرية للصادرات والواردات تشير إلى أن السنة النهائية في الخطة71/70 ستشهد (ولأول مرة خلال سنوات الخطة العشرية) فائضاً في الميزان التجاري .(عثمان إبراهيم السيد، 1998م ، ص[351])

لاشك إن جانب تقدير مصادر تمويل الخطة كانت من الجوانب الضعيفة في الخطة ولم تحقق التنبؤات التي أوردها المخططون عندما اخضعت الخطة العشرية للتطبيق الفعلي فإن مصادر التمويل الخارجية عجزت عن تحقيق متطلبات الخطة من العملات الأجنبية وذلك لعدم الحرص على تهيئة المناخ اللازم للحصول على القروض والمنح من مصادرها الخارجية ونسبة لعدم الإعداد المبكر في اجراءات توفير ماهو مطلوب من المكون الأجنبي للاستثمارات ، هذا الخيار من الخيارات الصعبة التي لجأت إليها الخطة ، ولعل جانب التنفيذ الفعلي للخطة قد افتقد قدراً كبيراً من التنسيق بين مشروعات الخطة والمدى الزمني لتنفيذ كل منها ومجالات الاستفادة مما ينفذ من مشروعات في تنفيذ مشروعات أخرى ، مثال لذلك خزان الروصيرص الذي كلف 35 مليون جنيه والذي دفعت فيه الدولة حافزاً للشركة المنفذة للإسراع في إكماله في الوقت المناسب ولكن عند إكتمال الخزان كانت المشروعات الزراعية وأراضيها التي ستنفذ من مياه الخزان بعيدة كل البعد عن الإعداد والتجهيز حتى أصبح أمر هذا الخزان مثالاً كلاسيكياً يساق عند التحدث عن عدم التنسيق والترابط بين مشروعات الخطة الواحدة . بالرغم من جوانب الضعف التي ذكرت ولكن في اعتقادي أن الخطة العشرية الأولى تعتبر معلماً بارزاً في مجال التخطيط القومي في البلاد وفاصلاً بين التخطيط المنظم الذي تبعها ومحاولات البرمجة والتخطيط التي سبقتها .

الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: (1973/72م – 1977/76م)

أعقبت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخطة العشرية فخطة البلاد الثانية وقد إنتهت الخطة العشرية عام 1969م قبل المدى الزمني المحدد لها بعام كامل ، وقد أوكل لعدد من الخبراء السوفيت وضع الخطة الخمسية للبلاد ، وكان يؤمل أن تعالج الخطة الخمسية الجديدة الصعوبات التي واجهت الخطة العشرية سواء كان محتوى الخطة أو تنفيذها ، وقد استبشر البعض لاسناد مهمة وضع الخطة للخبراء السوفيت انطلاقاً من أن التخطيط نفسه قد بدأ في الاتحاد السوفيتي وأن الخبرة التخطيطية التي نالها السوفيت لاتدانيها خبرة أخرى. ولكن الدراسة المتفحصة للخطة الخمسية تبرر العديد من جوانب الضعف في هذه الخطة وربما كان عدم إلمام هؤلاء الخبراء الأجانب بدقائق الأمور في الاقتصاد السوداني أثره الكبير في ظهور تلك المثالب وقد حددت الخطة الخمسية أهدافها التي تسعى للوصول إليها بنهاية مداها الزمني في النقاط التالية ، زيادة الناتج القومي الإجمالي وزيادة الناتج الزراعي ، وزيادة حجم استثمارات القطاع العام ، والتوسع في شبكة القوة الكهربائية في المدن والأقليم وتوسيع فرص العمل. ومايلفت النظر في الخطة الخمسية أنها جاءت بصورة أكثر تفصيلاً عما كانت عليه الخطة العشرية الأولى ، وعليه فإن تلك الأهداف وبالصورة التي ظهرت بها في الخطة ، ومع تعرض الاقتصاد السوداني للمتغيرات التي ربما لاتكون واضحة عند وضع الخطة بذلك التفصيل وقد يجعل تحقيقها صعب .

نجد أن استراتيجية الخطة الخمسية قد بنيت على محورين أساسين أولهما الاعتماد على تنمية القطاع الزراعي بإعتباره الركيزة الرئيسة في الاقتصاد السوداني وذلك بتطوير نظام الرى واستصلاح أراضي زراعية مطرية وزراعتها وزيادة الدورات الزراعية متى أمكن واستخدام الآلات الزراعية ومكافحة الآفات الزراعية ، ونسبة لإعتماد السودان الكبير على القطاع الزراعي فلاشك أن إتخاذ هذا القطاع كأحد المحاور الأساسية لإستراتيجية التنمية في البلاد كان واقعياً وصحيحاً ، وثانيهما زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية للمشروعات القائمة أو المنتجة وخاصة في قطاعات الصناعة والزراعة والنقل للاستفادة من الجهود الاستثمارية السابقة في هذه القطاعات حتى تساهم في النمو الاقتصادي ، وأشارت الخطة إلى حقيقة أن قطاع النقل يعمل بطاقة منخفضة وأن عدد وحداته يعمل بعجز كبير كالنقل النهري والجوي

كما أوضحت أن السكة حديد تعمل بطاقة تتراوح مابين 44% إلي 60% . (عثمان إبراهيم السيد ، 1998م ، ص [359])،

إذن يعتبر استغلال الطاقات الإنتاجية المتعطلة في قطاعات الاقتصاد محوراً رئيساً اتخذته الخطة لزيادة النمو .وفي اعتقادي أن استغلال الطاقات المتعطلة أمراً له أهميته الكبرى وكان لابد لواضعي الخطة أخذه في الاعتبار وكان ينبغي أن ينظر لهذه المسألة بصورة أكثر فاعلية وأكثر شمولاً من حيث حل مشاكل تعطيل الطاقات .

أما الخطة الخمسية نفسها فقد تطلبت الظروف تعديلها بإجازة برامج العمل المرحلية عام (1973/72م) ، وقد حتم هذا البرنامج زيادة عاملين من زمن الخطة الخمسية الأصلية لتستمر الخطة الخمسية المعدلة عام (76/ 1977م) وقد أدت التعديلات التي أجريت للخطة الخمسية الأصلية إلى تغيير كبير في حجمها من الاستثمارات وفي توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ، حيث أدى ذلك إلى تغيير نسب المبالغ المخصصة للقطاعات وبالتالي إلى تغيير في الأهمية النسبية للقطاعات فتطلبت الظروف التى دعت للتغيرات إلى استحواذ قطاع النقل والمواصلات بنصيب الأسد إذ زادت الاستثمارات في هذا القطاع من 14% في الخطة الأصلية إلى 34% في الخطة المعدلة ،فاحتلت بذلك المركز الأول بين القطاعات ، تلاه القطاع الزراعي وإنخفض نصيبه إلى 23% أما الصناعي فإرتفعت نسبته ليصل 18% بدلاً عن 17% في الخطة الأصلية . (عثمان ابراهيم السيد، 1998م ، ص[361]) يتضح أن مخصصات القطاع العام في الخطة المعدلة قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً محدثاً إنحرافاً كبيراً عن تنبؤات الخطة الأصلية فارتفعت تقديرات الاستثمارات خلال فترة الخطة من 215مليون للخطة الأصلية إلى 666,2 مليون للخطة المعدلة ، ولكن بالنظر إلى التنفيذ الفعلي خلال فترة الخطة يتضح أن الزيادة الفعلية في جملة الاستثمارات لم تكن بعيدة عن الواقعية في شئ إذ أنها ارتفعت إلى 250مليون جنيه خلال السنوات الخمس ، كما أن القطاع الزراعي ظل يحتل موقعه الصدارى وإن جاء قطاع النقل والمواصلات بعده مباشرةً ولكنه بنسبة بعيدة عما قدر له في الخطة المعدلة أى بنسبة 24% فعلي مقابل نسبة بعيدة عما قدر له في الخطة المعدلة 34% مقدر ، ولاشك أن هذا الفارق الكبير بين الاستثمارات الفعلية خلال فترة الخطة والاستثمارات المعدلة والتي بلغت 666,2 مليون جنيه ناتج من أسباب عديدة تشمل الضعف في تقدير الاحتياجات الفعلية للقطاعات المقدرة

التنفيذية للوحدات ، توفر المواد الخام والمدخلات الأخرى الضرورية ، إختناقات النقل ، وأشير إلى برامج العمل المرحلية والخطة المعدلة لم يخرجا في وثيقة رسمية توضح التعديلات التي حدثت والضرورة التي دعت لها ونسب التعديل في القطاعات المختلفة والأهمية النسبية لكل قطاع في ضوء الظروف الموضوعية التي ضمتها . فعدم توفر هذه الوثيقة ترك فجوة ظاهرة في نشاطات التخطيط في البلاد وبالتالي ماكان لها أن تحدث حفاظاً على إستمرارية الوثائق الرسمية لهذا النشاط الهام . (عثمان إبراهيم السيد، 1998م، ص[363])

الخطة الستية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: (1978/77م -1983/82م)

جاءت على خلاف الخطتين العشرية والخمسية السابقتين جاءت الخطة الستية على أساس خطة طويلة المدى تمتد من 1977/76م إلي 1995/94م،وتمثل الخطة الستية المرحلة الأولى من مراحلها الثلاث التي تغطي كل منها فترة ستة أعوام وكما هو معلوم فإن الخطط طويلة المدى تبتعد عن التفاصيل لكثرة المتغيرات خلال هذا المدى الطويل وتركز على الخطوط العريضة لاتجاهات الاقتصاد خلال المدى الزمني للخطة ، وعليه فقد جاء خط الخطة الرئيسي هادفاً إلي رفع الاقتصاد من حالة ماقبل الإنطلاق إلى مرحلة النمو الذاتي وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومتزايدة تقود إلى مضاعفة دخل الفرد الحقيقي ثلاث مرات بحلول عام 1995م ، وفي ضوء هذا حددت الخطة أهداف ترمي لتحقيقها خلال مداها الزمني وتتمثل في تخفيض نسبة مشاركة القطاع الزراعي في الناتج القومي المحلي مقارنة مع القطاعات الأخرى وتوسيع الخدمات الاجتماعية وتعبئة الشعب والمؤسسات للمشاركة الفعلية في عملية التنمية في البلاد.

أما الخطة الستية (1978/77م-1983/82م) فهي عبارة عن المرحلة الأولى من خطة طويلة المدى فجاءت أهدفها في تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بتنمية كلا القطاعين الحديث والتقليدي مع قيادة القطاع الزراعي للتنمية كذلك صون ثروة البلاد الطبيعية وتطوير القطاع التقليدي في الزراعة وزيادة إنتاجية جميع قطاعات الاقتصاد القومي وتوسيع فرص العمالة المنتجة والحد من البطالة ، تحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض السلع الغذائية وبعض المدخلات الزراعية ، وتشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي

ليتطلع بدوره كاملاً وبفاعلية في نشاطات التنمية وإقامة التخطيط المركزي للتنمية لعكس الإمكانات والاحتياجات الحقيقية لكل إقليم فهذا من شأنه أن يحقق تنمية متوازنة بين الأقاليم وداخل كل إقليم ، إضافة إلى ذلك الاهتمام بتنمية وتطوير الإدارة والإرتقاء بمستوى القيادات التنظيمية والإدارية . هنالك نقاط أساسية عن الخطة الستية لابد من الإشارة إليها وهي أنه مع بداية الخطة الستية بدأ ممارسة التخطيط طويل المدى لأول مرة في السودان ، فكانت الخطة الستية رائدة في هذه الممارسة من حيث وضع خطة طويلة المدى للسودان .

كذلك حاولت الخطة الحفاظ على الاتساق الداخلي والتنسيق بين الاستراتيجية العامة للخطة وتلك الخاصة بقطاعات الاقتصاد المختلفة ، فالمحاولة الجادة في هذا المضمار مجمدة ينبغي أن يشار إليها حتى تؤخذ بالجدية المطلوبة عند وضع الخطط مستقبلاً كذلك أعتبرت استراتيجية الخطة الستية القطاع الزراعي المحور الرئيسي الذي تعتمد عليه التنمية في البلاد خلال فترة الخطة ، نلاحظ أن كلا الخطتين السابقتين العشرية والخمسية قد أعتبرت القطاع الزراعي مرتكزاً للتنمية في البلاد فتلك إذن إستراتيجية واقعية، الشئ الوحيد الذي يؤخذ على الخطة هو أنها لم تأخذ في الاعتبار المشاكل والصعوبات التي يمكن أن تواجه تنفيذ الخطة نتيجة لعدم تحقيق فائض الإيرادات أو للضعف الذي يعترى المقدرة التنفيذية للوحدات أو عدم توفر المدخلات الضرورية للمشروعات في الوقت المناسب أو ظهور إختناقات النقل التي تواجه تزايد الحركة والنشاط والانتاج في القطاعات الانتاجية نتيجة لزيادة الاستثمارات فيها أوتضعضع موقف الإيرادات مع التجارة الخارجية .

برنامج الاستثمار الثلاثي الأول: (1979/78م – 1981/80م)

شهد العامان اللذان تليا وضع الخطة الستية تضافر عدة عوامل خارجية وداخلية كان لها أثرها على الاقتصاد ، فتطلبت الحالة الاقتصادية وضع برنامج للإصلاح المالي والتركيز الاقتصادي في يونيو 1978م لتحسين الوضع الاقتصادي والمالي ، يوضح ذلك أن بعض الافتراضات التي بنيت عليها الخطة في ضوء التغيير الذي حدث أصبحت تقف على أرض رخوة .

أشار برنامج الاستثمار الثلاثي إلى أن البلاد قد واجهت صعوبة في تطبيق الافتراض الأساسي الذي بنيت عليه الخطة الستية وهو الحفاظ على معدل نمو الإيرادات يفوق معدل نمو المصروفات . فهذا الموقف حدث نتيجة لقصور في التركيبة الهيكلية للاقتصاد وعلى

وجه الخصوص تفوق الطلب لخدمات البنيات الأساسية على العرض . ونتيجة لصعوبة النقل واجه القطاع الزراعي مشكلة وجود فائض من المحاصيل في مناطق الانتاج وشح في مناطق الاستهلاك وفقدان فرص التصدير . وفي مجال الصناعة كان أداء المصانع أقل من الطاقة الانتاجية المتاحة ويرجع ذلك أيضاً إلى مشاكل الترحيل مما يصعب معه توفير المواد الخام ومشاكل صعوبة الحصول على العملات الصعبة فكان لابد من النظر في تحسين جوانب الضعف التي نجمت عن ذلك الموقف ومحاولة فك الاختناقات التي تؤثر على مسار مشروعات التنمية . وعليه فقد أتخذ القرار بوضع برنامج للاستثمار لمدة ثلاث يقوم على أساس الخطوط العريضة للخطة الستية ، فجاءت الاستراتيجية التي بنيت عليها برنامج الاستثمار الثلاثي على الخطوط التالية تكملة المشروعات التي بدأ فيها التنفيذ، والتوسع في المشاريع القومية للبنيات الأساسية خاصة الطاقة والنقل ، وحسب الاستراتيجية التي وضع عليها برنامج الاستثمار الثلاثي فان نسبة 54,33% من جملة استثمارات الحكومة المركزية تذهب إلى المشروعات المستمرة مقابل 10,33% لتركيز المشروعات 19,33% للمشروعات الجديدة إذن فالاهتمام خلال هذه الفترة ينصب على إكمال المشروعات المستمرة ودعم المشروعات القائمة التي تستحق الدعم ولاتنال المشروعات الجديدة من الاهتمام خلال فترة البرنامج حسب الاستثمار إلا حوالي 20% ولاشك أن سياسة إكمال المشروعات البادئة وتدعيم المشروعات القائمة أمر ضروري لتشارك هذه المشروعات مشاركة فاعلة وعاجلة في زيادة الناتج الإجمالي المحلي وتدعيم المشروعات الجديدة بشتى الصور. (عثمان إبراهيم السيد ، 1998م ، ص[363])

برنامج الاستثمار الثلاثي الثاني: (80 /1981م – 82 /1983م)

أعد برنامج الاستثمار الثلاثي الثاني في ضوء الأهداف والخطوط العريضة للخطة الستية وعلى قرار برنامج الاستثمار الثلاثي الأول 1979/78م–1981/80م إذن يغطي هذا البرنامج الثاني السنوات الثلاث الأخيرة من الخطة الستية ولكن أول ما يلاحظ في هذا البرنامج أنه شمل عام 1981/80 م وهي السنة الأخيرة من برنامج الاستثمار الأول 1979/78م – 1981/80م إذن فقد أصبح البرنامج الاستثمار الثلاثي الأول مغطياً لعامين فقط وليس ثلاثة أعوام كما جاء في وثيقة البرنامج . وتضمنت أهداف هذا البرنامج

مجموعة من الأهداف تمثلت في إهمال المشروعات التي بدأ تنفيذها والتركيز على التنمية الرأسية وتشغيل الطاقات المعطلة ، التركيز على تنمية القطاع الزراعي بشقيه الحديث والتقليدي كذلك الاهتمام بالتنمية المحلية والإقليمية وزيادة الاستثمارات في المناطق الأقل نمواً .

برنامج الاستثمار الثلاثي الثالث: (1983/82م -1985/84م)

وضع هذا البرنامج ليغطي الفترة 1983/82م-1985/84م وقد جاءت استراتيجيته وأهدافه مشابهة لبرنامج الاستثمار الثلاثي الثاني الذي سبقه وجاء وضع هذا البرنامج في إطار الخطة الستية التي مددت لفترة عامين إضافيين حتى عام 1985/84م ويوضح هذا التعديل للخطة الستية أن خطط السودان الثلاث المتتالية خلال فترة تجربة السودان التخطيطية قدعدلت جميعها .أهم الجوانب التي ينبغي ذكرها بشأن هذا البرنامج الثلاثي الثالث نلخصها في الآتي:

1/ جاء اهتمام هذا البرنامج بالتنمية الإقليمية والمحلية بصورة واضحة تنبئ عن جدية تعكس الاهتمام بتنمية الريف .

2/ تغيرت الأهمية النسبية للقطاعات بما فيها القطاع الزراعي إذ جاء قطاع النقل والمواصلات في استثمارت البرنامج ، يليه القطاع الزراعي ثم التنمية.

البرنامج الرباعي للإنقاذ والاصلاح والتنمية (1989/88م -1992/91م)

تضمنت الأهداف الرئيسية للبرنامج الجوانب التالية أولها تحقيق متوسط نمو لايقل عن 5% في السنة وتوفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء والماء والملبس والأمن والصحة والتعليم والنقل ، إضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي لسكان الريف والمدن والعدالة الاجتماعية بتخفيض الفوارق في الدخل والثروة والعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بالتركيز على المناطق الأقل نمواً.

كذلك صياغة برنامج التنمية مابعد الحرب للأقليم الجنوبي ولتحقيق هذه الأهداف لابد من التركيز على التنمية الرأسية واستغلال الطاقات المتوفرة وتنمية القطاع التقليدي أضف إلي ذلك تنمية البنية الأساسية والتوازن القطاعي الذي يحققه استخدام الموارد

وتسخيرها لإزالة العجز الداخلي والاستخدام الأمثل للقوى العاملة ومعالجة البطالة بجانب الاهتمام بالتعليم الفني والاهتمام بالتنمية على المستويات المحلية والإقليمية والمركزية .

من أجل تحقيق هذه الأهداف بلغت الاعتمادات المخصصة للاستثمار الكلي في فترة البرنامج بواسطة القطاع لعام مبلغ 15,444 مليون جنيه قسمت على قطاعات الاقتصاد المختلفة . (عثمان إبراهيم السيد ، 1998م ، ص[385])

نلاحظ من الاعتمادات هذا البرنامج أن قطاع الخدمات قد حصل على أكبر قدر من الاعتمادات بين القطاعات المختلفة ، وجاء القطاع الزراعي في المركز الثاني والطاقة والتعدين في المركز الثالث والنقل والمواصلات في المركز الرابع أما القطاع الصناعي أحتل المركز الخامس يعني ذلك أن القطاعات الانتاجية لم تحظ بالأولوية . كما لم تجد نشاطات البنية الأساسية الاهتمام الذي وجدته في الخطط السابقة . لكن لم يجد هذا البرنامج فرصته لوضعه موضع التنفيذ إذ ضربت البلاد في عام 1988م السيول والفيضانات التي أعاقت أعمال التنمية المبرمجة وكان لزاماً النظر في إعادة ماخربته السيول والفيضانات ببرنامج إسعافي . لذلك لم ينظر في تطبيق البرنامج الرباعي للإنقاذ والإصلاح والتنمية على الاطلاق . وضع البرنامج الاسعافي لإعادة التعمير وفترته الزمنية عامان ولكن نتيجة ضعف الطاقة التنفيذية للبلاد لم تستطيع تنفيذ هذا البرنامج في فترته بل إمتد إلى أكثر من أربعة أعوام .

البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي: **(1991/90م – 1993/92م)**

جاء هذا البرنامج في مناخ التحريرالاقتصادي في عام 1992م عقب ثورة الانقاذ والتي أعلنت سياسة التحرير الاقتصادي فنتج هذا البرنامج متضمناً روح الخصخصة فأصبح القطاع الخاص يهيمن على كثير من النشاطات الانتاجية والخدمية ، وكانت أهداف هذا البرنامج تتمثل في تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتحقيق توازن اجتماعي بحيث لاتتم عملية تحريك الاقتصاد على حساب الفئات الضعيفة اقتصادياً ، وحدد البرنامج الوسائل التي سوف يتبعها لتحقيق الأهداف وذلك بالتركيز على التنمية الزراعية بصورة كبيرة وأساسية أيضاً تحرير الصادر وتقديم الدعم اللازم له وكذلك توفير موارد حقيقيه داخلية وخارجية

حقيقيه للمساعدة في تحقيق أهداف البرنامج ، ولكن هذا البرنامج لم يتبع نهج برامج التنمية التي سبقته أو التي أعقبته لذلك يعتبر ماجاء في هذا البرنامج عبارة عن موجات عامة .

الاستراتيجية القومية الشاملة : (1992م – 2002م)

جاء في الاستراتيجية القومية أنها خطة استراتيجية عشرية تستوعب كل قطاعات المجتمع السوداني ، وخطة شاملة للتوظيف الأمثل لمجمل الموارد والطاقات ، والهدف المنشود هو تحقيق الأمن القومي الشامل وفق أهداف اجتماعية وسياسية وعسكرية أمنية وأهداف اقتصادية واجتماعية وعملية وثقافية (الاستراتيجية القومية ، 1992-2002م،ص[5])

تنفيذاً لموجهات الاستراتيجية فقد قسمت إلى مراحل لتنفيذها بحيث تبدأ بالبرنامج الثلاثي الأول 92 /1993م -94/ 1995م والبرنامج الثلاثي الثاني 96- 1998م وبرنامج ثالث مكمل لفترة الاستراتيجية . وعليه يمكن القول بأن الاستراتيجية القومية أصبحت الموجه للتنمية في السودان الآن على الرغم من شموليتها إلا أن تجربة برنامج الانقاذ الثلاثي الأول، والتي يمثل مدخلها الأول ، يعكس مدى ما يكتنفها من غموض وعدم تباين الرؤى ، هذا البرنامج واجهته عدة ظروف ضاغطة وإفرازات حرب الخليج وآثارها على وقف تدخل العون الأجنبي داخل البلاد ، وارتفاع أسعار المواد البترولية ، أضف إلى ذلك التدني الذي أصاب القطاع الزراعي وكان لحرب الجنوب تأثير على حجم الموارد المطلوبة لدفع النمو وتحسين الوضع كذلك الدولة أصبحت تصرف بالنقد الأجنبي لسداد التزاماتها مقابل منصرفات النظام الاتحادي في البلاد والمتمثل في 26 ولاية مما زاد الارهاق على خزينة الدولة. (مجلة الحكم المحلي ، ص[74]) فالبرنامج الثلاثي الأول يمثل جديداً من حيث أنه تم في إطار سياسة التحري الاقتصادي والتي تعتبر السبب المباشر لكثير من اخفاقات البرنامج لذلك فإن المرحلة الثانية من الاستراتيجية توجه لمعالجة تلك السلبيات .إن استراتيجيات النمو المتوازن التي حاولت أن تتبناها خطط التنمية السابقة إستندت على أسلوب يستفيد من مزايا التخصص العالمي والإستفادة من العون الأجنبي إلا أن هذه الاستراتيجية في ظل الظروف الراهنة إستندت على أسلوب الإعتماد على الذات ، وبناء على ذلك فإن النجاحات المحدودة التي حققتها الخطط التنموية السابقة إحتمال تحقيقها في ظل الإستراتيجية القومية الراهنة ضعيف ، وذلك لعدة أسباب سياسية ، وبالتالي الدولة الآن تعمل على محاولة زيادة الناتج

القومي عن طريق تحسين مناخ الإستثمار ولعل أهمها الإستثمار في البترول ، وأدت التحولات العديدة التي شهدها النظام الاقتصادي ونظام الحكم في البلاد وما صاحبها من سياسات وإجراءات إلى نتائج ملموسة على صعيد الاقتصاد الكلي في البلاد ولكن هذا لاينكر أن النظام الاقتصادي أرهق كاهل المواطن السوداني ، ولم يزداد متوسط الدخل للأفراد ، والأسعار مرتفعة والأجور لاتفئ بالمطلوب مما أدى إلى بروز طبقتين فقط في السودان ، عموماً السودان يعاني من عدم وجود خطط للتنمية الحقيقية ولابد من معرفة أسباب أو مشكلات هذه التنمية .(الاستراتيجية القومية ،1992م، ص[11])

الاستراتيجية الربع القرنية: **(2003م -2027م)**

حافظ القطاع الزراعى بشقيه النباتي والحيوانى علي دوره الرائد في تركيبة هيكل الاقتصاد الوطنى خلال الفترة 2001م – 2006م حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلى الإجمالى حوالى42,2% في المتوسط وحقق معدلات نمو موجبة خلال نفس الفترة بلغت في المتوسط حوالى 3,9% باستثناء العام 2004م حيث انخفض معدل النمو إلي سالب 3,6% لتذبذب معدلات الامطار مما أدي إلى انخفاض في المساحات المحصودة وانخفاض الإنتاج لبعض المحاصيل مثل الذرة، القمح ،الدخن ...إلخ ويتوقع أن يصل نمو القطاع إلى 2,7% في عام 2006م وقد أثرت الأوضاع الأمنية علي الإنتاج النباتي والحيوانى التقليدى . (الخطة الخمسية، 2007م/2011م ، ص[3،4])

يتوقع أن يستمر القطاع الزراعي في نموه الإيجابي بمتوسط 4,5% في العام وأن يساهم بحوالي 33% من الناتج المحلى الإجمالي مدفوعاً ببرامج النفرة الخضراء وسياسات زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية وإزالة الاختناقات الهيكلية وتنفيذ أولويات برامج التنمية الريفية وبرامج استراتيجية مكافحة الفقر والثروة الحيوانية والصادرات غير البترولية والسلع الهامشية.

يقدر نمو القطاع المروى والمطرى الآلى بحوالي 7% في المتوسط والقطاع المطرى التقليدى بمعدل 9% في المتوسط مدفوعة القيمة المضافة للثروة الحيوانية وقطاع الغابات والأسماك والدواجن مع الأخذ في الاعتبار تذبذب معدلات الأمطار . (الخطة الخمسية ، 2007م /2011م ، ص[10، 11])

محور التنمية المتوازنة:

- تقريب الفوارق التنموية بين الولايات من خلال أعمال قيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة من خلال تنفيذ اتفاقيات السلام وقسمة الموارد القومية بين مستويات الحكم المختلفة وبين المواطنين بمختلف بيئاتهم ومواقعهم .
- توفير مزيد من السلطات والموارد من المركز إلى الولايات لدعم التنمية الولائية .
- تنفيذ برامج النفرة الخضراء .
- استيعاب وتعميق تنزيل السلطات للولايات وفقاً لأحكام الدستور الانتقالى وسياسات واجراءات التنسيق بين مستويات الحكم الثلاث .
- إكمال المشروعات الاستراتيجية الكبرى وتوزيع المشروعات القومية عبر الولايات المختلفة أخذاً في الاعتبار احتياجات الولايات الأقل نمواً.
- تفويض مزيد من السلطات للولايات الأقل نمواً في مجالات التنمية المشتركة وزيادة التحويلات الجارية والانمائية لها في اطار عدالة توزيع الموارد والدخول .
- منح الحوافر المالية والإدارية والقانونية للاستثمار بالولايات خاصة الولايات الأقل نمواً وتشجيع تدفق التمويل من المصادر غير التقليدية نحو برامج ومشروعات التنمية خاصة عبرأنظمة البناء والتشغيل ونقل الملكية . (الخطة الخمسية ،2007م /2011م ، ص[21، 22])

قدر حجم الاستثمارات الكلية خلال فترة الخطة الخمسية بمتوسط 29,6% من إجمالى الناتج المحلي منها متوسط 9,6% للقطاع العام و20% للقطاع الخاص وبلغ متوسط نسبة القطاع العام في اجمالي الاستثمارات 33% ومتوسط القطاع الخاص . ثم توزيع الاستثمارات الكلية وفق نموذج الاقتصاد الكلى كما يوضح الجدول التالى . (الخطة الخمسية ،2007م /2011م ، ص[32]).

جدول (9/3) الإستثمارات الكلية موزعة بين القطاع العام والخاص الخطة الخمسية (2007م –2011م)

مليار دينار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع العام					
التنمية القومية	394,1	470,6	503,3	558,3	619,4
التنمية الولائية*	450,8	502,8	565,5	622,9	693,4
حكومة الجنوب	74,1	89,5	98,3	108,3	119
حملة القطاع العام	919	1062,9	1167,2	1289,5	1431,8
القطاع الخاص	1632	1936,1	2328,8	2771,5	3269,2
الاستثمارات الكلية في الاطار الكلي	2551	2999	3496	4061	4701

نسبة القطاع العام لاجمالي الاستثمارات	%36	%35	%33	%32	%30

*الولايات من التنمية الذاتية تشمل مساهمات

المصدر: الخطة الربع القرنية ، المجلد الثاني ، 2007 – 2011م ، ص42

* تم تقدير معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقي بحوالى 7,8% كمتوسط لفترة البرنامج وذلك نتيجة لتوقع زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي بزيادة الإنتاجية وتحقيق النفرة الخضراء والزيادة في إنتاج البترول ليرتفع من حوالى 330 ألف برميل يومياً في المتوسط في عام 2006م إلى 500 ألف برميل يومياً في العام 2007م وزيادة الإنتاج في القطاع الصناعى الحديث وقطاع البناء والتشييد(إعمار المناطق التي تأثرت بالحرب) وتأهيل محطات التوليد الكهربائى وإنشاء محطات توليد جديدة .

* يتوقع أن يستمر تدفق التحسن في الإستثمارات الأجنبية والمحلية ويقدر الإستهلاك الحكومى بما يقدر ب12,4% من الناتج المحلي الإجمالى في المتوسط خلال فترة الخطة ويقدر الاستثمار الحكومى ب8% من الناتج المحلي الإجمالى في المتوسط ويتوقع إجمالى الاستثمارات أن تصل إلي 30% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط .

* يتوقع أن يستمر القطاع الزراعي في نموه الايجابي مدفوعاً ببرامج النفرة الخضراء وتبني سياسات رفع الإنتاجية وإزالة الاختناقات الهيكلية والاهتمام ببرامج التنمية الريفية واستراتيجية مكافحة الفقر والتركيز علي على قطاع الثروة الحيوانية والسلع الهامشية والصادرات غير البترولية بمتوسط نمو 4,5% لكل القطاع خلال فترة الخطة بمتوسط مساهمة بنحو 35% من الناتج المحلى الإجمالي في المتوسط .

* نمو القطاع المروى والمطرى الآلى بحوالى 7% في المتوسط والقطاع المطرى التقليدى بمعدل 9% في المتوسط مع الأخذ في الاعتبار تذبذب معدلات الأمطار وتحسن القيمة المضافة من الثروة الحيوانية وقطاع الغابات والأسماك والدواجن .

* يتوقع أن يحافظ القطاع الصناعي علي نموه الإيجابي بمتوسط معدل نمو بحوالى 14% خلال سنوات الخطة للزيادة في انتاج البترول بتطوير الحقول الحالية والاستكشافات الجديدة وزيادة إنتاج المعادن الأخرى وارتفاع توليد الطاقة الكهربائية بعد إكتمال سد مروى وتأثير ذلك علي قطاع الصناعة التحويلية عامة وذلك بالتركيز علي الصناعات الغذائية والبتروكيماوية وتنامي قطاع البناء والتشييد بتعمير ما دمرته الحرب والزيادة الطبيعية في حركة العمران الجارية حالياً.(الخطة الخمسية ، 2007–2011م، ص[7])

مشكلات التنمية في السودان:

يتكون العالم الثالث من المناطق التي لم تصل بعد إلى مستوى عال من المعيشة من وجهة النظر المادية ، ولهذا يرى الدارسون الغربيون أن معظم قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تضم الشعوب المتخلفة أو النامية أو الصاعدة وإذا نظرنا إليه من زاوية التنمية الاقتصادية أوالنمو فإن آسيا وأفريقيا أمريكا اللاتينية تشمل مكاناً يمكن فصله إجرائياً عن المكان الذي يشغله الغرب والعالم الأول ، والكتلة الشيوعية (العالم الثاني) كما ذهب إلى ذلك (هورفيتز) في كتابه الذي صدر له سنة 1966م من عوالم التنمية الثلاث ويحق أن نشير هنا إلى أن كلمة " الثالث " لاتمثل مرتبة ثقافية أوقيمية ولكنها تعني أو تشير إلى درجة معينة من درجات التنمية الاقتصادية . (محمد عاطف غيث ، 1997م ، ص[51])

إن التحفز من وجهة النظر الإحصائية ومن خلال المقاييس الإحصائية يتعاظم في كثير من الدول المسماة بالمتقدمة ، إلا أن العالم الثالث في أساسه يعتبر عالماً ريفياً من حيث المهنة والإقامة وأنساق القيم ، وعلى الرغم من النسبة العالية من التعليم التي توصلت إليها بعض الدول القليلة في هذا العالم النامي إلا أنه ما زال عالماً غير متعلم تسوده الأمية على نطاق أوسع ، وليس الأمر يتعلق بالأميه الهجائية وحدها ولكنه يتعلق بصورة أخص بالأمية الثقافية التي تعتبر من وجهة نظر عديد من الدارسين من أكبر عوائق التنمية على مختلف مستوياتها. (محمد عاطف غيث ، 1997م، ص[52])

إن دول العالم الثالث تحتوي على مناطق قد تكون شاسعة من حيث المساحة إلا أنها قليلة جداً من حيث السكان ونجد الغالبية العظمى من السكان فقراء وقليل جداً صفوة غنية ، لذلك يسجل المستوى المعيشي انخفاضاً ملحوظاً وهذه الدول تمتلك ثروات طبيعية هائلة وبعضها يمتلك ثروات معدنية تشكل نسبة عالية من المخزون العالمي وخاصة في مصادر الطاقة .

من أهم الأخطار التي تهدد التنمية في دول العالم الثالث اليوم أكثر من استغلال الاستعمار لثرواتها ، نوع الاقتصاد الذي ورثته هذه الدول من فترة الاستعمار هو اقتصاد تجاري وليس اقتصاداً صناعياً ، ومن المفارقات التي لاتزال قائمة حتى اليوم في أغلب البلاد النامية أنها تصدر المواد الخام بأسعار رخيصة للغاية وتعود إليها سلعاً إستهلاكية فادحة الثمن مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي في الدول الصناعية المتقدمة .

السودان حاله كحال هذه الدول النامية ، تتميز اقتصادياته بكثرة إحتياجاته وندرة موارده المالية وعليه فإن تحقيق تنمية سريعة يحتاج إلى مجهودات جبارة وإلى إزالة المعوقات الكثيرة التي تواجه التنمية والتي ظلت تحد من فرص التنمية أولها :

– عدم الاستقرار السياسي في السودان يشكل عائق كبير أمام التنمية مما يفرزه من جو لايتناسب ويتنافى مع الشروط التي يجب توافرها لاحداث التنمية . إضافة إلى ذلك نجد انخفاض معدل الدخل ، ونجد أن القطاع الزراعي يسهم بما يعادل 40% من الدخل القومي و80% من صادرات السودان وبالتالي فإن معدل الأداء المنخفض للقطاع الزراعي ظل يؤثر تأثيراً مباشراً على معدل النمو الكلي للاقتصاد السوداني .

– أيضاً نجد مشكلة ضعف كفاءة الموارد البشرية وبما أن التطور يعني بجانب الزيادة في معدلات النمو للاقتصاد القومي ، التغير الاجتماعي والثقافي للمجتمع فإن الأهداف النوعية للتنمية تكتسب أهمية قصوى فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية على وجه الخصوص . (سيد نميري ، 1978م ، ص[187])

إن الفشل في وضع خطط اقتصادية ناجحة ربما يعزى إلى عدم مقدرة القطاع الاقتصادي لايجاد الحلول اللازمة لكل المشاكل المتعلقة بالتخطيط للتنميةالاقتصادية مع أن التخطيط يمكن أن يكون فعالاً في تحقيق التنمية إذا ما تحددت كل المدخلات وهنالك أيضاً جوانب مكملة يجب تحديدها مثل تحسين المقدرات الفنية والإدارية والتنظيمية ، فإن الصعوبة الحقيقية تكمن في توظيف هذه القدرات لتحقيق أهداف التخطيط والتنمية .

إن القصور الإداري ظل سمة من سمات الخدمة المدنية في السودان ويعتبر من عقبات التنمية وذلك نتيجة لعدم وجود أسس ومعايير واضحه لتحديد وتوظيف إختصاصات الوزارات المختلفة إفتقار بعض الوزارات للكوادر المدربة والمؤهلة أدى إلى تدهورها كذلك ضعف البنيات التحتية والمواصلات .

من المشكلات أيضاً التي تواجه التنمية في السودان هجرة الكوادر المدربة والخبراء مما نتج عنه إفرازات وهي وضع الرجل غير المناسب وعدم تحمل المسئولية وإفتقار الإدارات للمدراء والقياديين الأكفاء والمدربين أدى إلى تدهور الخدمة وبالتالي عدم وجود تنمية واضحة وكذلك مشكلة التعليم فنجد أن ولاية نهر النيل(منطقة الدراسة) أن التعليم ضعيف جداً ونسبة الأمية كبيرة فتعاني المنطقه من الجهل وعدم وجود مدارس بصورة تجعل الطلاب

يعشقون التعليم ، ونجدهم قد تركوا الدراسة وبالتالي هجرة المعلم من المدينة بدلاً عن الريف للبحث عن العيش وهذا يقود الباحثة إلى التحدث عن :

مشكلات الريف السوداني:

أهم مشكلات الريف السوداني التي تستوجب الحل هي مشكلة الدخل المنخفض ، ولزيادة معدلات الدخول في المناطق الريفية يستدعي هذا الأمر تطوير وسائل وأنماط الإنتاج في المناطق الريفية حتى يتمكن السكان الريفيون من تحقيق هذا الهدف وفي سبيل العمل على تطوير الاقتصاد الريفي ينبغي أن نتذكر أن هناك عقبات كثيرة يجب تخطيها بنفس القدر الذي توجد به معضلات ومسائل ريفية يجب حلها ، هنالك مشكلات اجتماعية تمثل في مدى قابلية السكان الريفيين لتقبل التغيير الاجتماعي والاقتصادي وهنالك مشكلات عملية تتعلق بعوامل الإنتاج في الريف وهنالك أيضاً المشكلات السكانية التي تستدعي الحل مثل الهجرة من الريف إلى المدينة وإنعكاساتها وما إلى ذلك من المشكلات وغيرها التي تسود الريف ويمكن تحديد هذه المشكلات فيما يلي :

مشكلة التغيير الاجتماعي:

إن التغير أو التغيير الاجتماعي صفة تلازم المجتمعات الانسانية منذ أمد التاريخ ، لكن سرعه التغيير وعدم إيجابية هذا التغيير هي المسألة التي يمكن الوقوف عندها عندما نتحدث عن إمكانية حدوث التنمية الريفية فكل ما كان هذا التغيير إيجابياً وكلما سهلت عوامله وكان ديناميكياً كل ما كان ذلك في صالح التنمية الريفية والعكس، لكن يلاحظ أن المجتمعات الريفية هي أقل حركة من سكان المناطق العمرانية (المدن) في هذا المنحنى فقد يكون للقيم والتقاليد وقوة الربط والضبط الاجتماعي أثر فعال وواضح في إبطاء عملية التغيير الاجتماعي وربما في بعض الأحيان عدم تقبل سكان الريف للتغير مما يستدعي تسمية هذه المجتمعات بالمجتمعات المتخلفة ولمزيد من الفهم والتوضيح لعملية التغيير الاجتماعي في الريف نأخذ مثالين ، أولهما التعليم وثانيهما تقبل الأفكار الجديدة بواسطة الريفيين .

التعليم :

التعليم له دور كبير ومهم في التنمية الريفية وينبغي للمتعلمين والمدرسة كمؤسسة للتربية والتعليم أن يكون لهم دور فعال ونشط في المساهمة في عملية التنمية الريفية ، ويقال أن التعليم لم يلعب بعد دوره المنوط به بصورة وافية لإحداث التغيير المتوقع في الريف ،

لذلك بدأ الكثير من المخططين يتساءل عن أسهل الطرق لتمكين المدرسة وخريجيها من لعب دورهم بصورة فعالة في الريف وقد ظهر هذا التساؤل لأنه في كثير من المناطق الريفية انقلب دور المدرسة والتعليم إلى عامل سلبي في عملية التغيير المطلوبة في مناطق الريف المتخلفة اقتصادياً ولعل أوضح صورة لهذا العامل السلبي هي هجرة الذين تلقوا تعليماً من سكان الريف إلى المدينة ، وذلك لإيجاد فرص عمل تختلف عن مهنة الزراعة التي تسود الريف وكذلك صورة أخرى تدل على عدم قيام التعليم بدوره بصورة فعاله وهي ظاهرة البطالة وسط المتعلمين من أبناء الريف وذلك بسبب أن نمط الإنتاج السائد في الريف لايستوعب مؤهلاتهم التعليمية بالصورة التي ترضيهم وتتفشى ظاهرة العطالة بصورة خاصة وسط خريجي المدارس أو ما يسمي بالفاقد التربوي . (عوض إبراهيم الحفيان، 1995م ، ص[56])

هنالك عائق أخر أمام التعليم كأحد عوامل التغيير الاجتماعي في المجتمع البدوي يتمثل في عدم الفهم الكامل للعائد الاجتماعي والاقتصادي من التعليم مما يجعل العملية التعليمية لاتتماشى مع مفاهيم البدو الاجتماعية والاقتصادية ، كذلك حالة تناقض مناهج ومقررات الدراسة مع الطبيعة البدوية وحيث لاتساعد هذه المناهج والمقررات على تنمية إقتصاد البدو، وترقية حياة المجتمع البدوي فتكون المحصلة الأخيرة هي نفور البدو من التعليم ومؤسساته ، ونفور متعلمي البدو من مجتمعاتهم البدوية ، والتمرد على الحياة البدوية، وحيث يكون البديل هو التطلع إلى خط حياة أخر ، وخير مثال لهذه الصورة هو أنه حتى ولو توفرت بعض المدارس في مناطق فإن وجود المعلمين في هذه المدارس يبدو مشكلة لأنه في كثير من الأحيان يتخلى هؤلاء المعلمون عن عملهم وعدم وجود المعلمين يكون سبباً رئيساً لإغلاق المدارس .

تقبل الأفكار الجديدة :

إن أول أهداف وبرامج وخطط التنمية الريفية هو تطوير وسائل الإنتاج بهدف زيادة الإنتاج نفسه ولتوفير الغذاء ومن بعد زيادة دخل الريفيين كما في حالة الزراعة كنمط إنتاج يهيمن على الاقتصاد الريفي ، ولتحقيق هذه الأهداف ، وإحداث التطور الزراعي كان لابد من الإهتمام بتطوير التقنية من خلال تطبيق نتائج البحوث الزراعية مثلاً ومن ثم إرشاد المزارعين لطرق إستعمال تقنية تطبيق هذه البحوث .(عبد المنعم شوقي ،1982م، ص [220])

لكن في كثير من الأحيان فإن قبول المزارعين للأفكار الجديدة " التقنية " أو تبنيهم لها ومحاولة تطبيقها لم يكن بالسرعة المرجوه وذلك لأنه في كثير من الحالات لاتجد هذه الأفكار القبول عند المزارعين .

المشكلة السكانية :

السكان هم أحد أهم عوامل التنمية في أي مجتمع ، كما أنهم حركة دائبة أفقياً ورأسياً، ويقصد بحركة السكان الأفقية تحركاتهم على سطح الأرض من مكان إلى آخر وهو مايعرف بعملية الهجرة أما الحركة الرأسية فهي تزايد أو تناقص السكان من حيث العدد ، هذان النوعان من الحركة يشكلان معاً مايسمى بعوامل التغيير أو التغيير السكاني ومن مظاهر هذا التغيير السكاني الزيادة أو التناقص في العدد الإجمالي للسكان أو التزايد والتناقص في عدد فئة من الفئات العمرية المختلفة للسكان هذا النوع الأخير من أنواع التغيير السكاني له أهمية خاصة في عملية التنمية بصورة عامة وفي عملية التنمية الريفية بصورة خاصة . هنالك عاملان يتحكمان أكثر من غيرهما في التغيرات السكانية وماينعكس على التركيبة السكانية للمجتمع ، العامل الأول هو معدل المواليد والعامل الثاني هو معدل الوفيات ويقصد به متوسط عدد الوفيات بين كل (1000) نسمة من إجمالي عدد السكان ويحسب بقسمة عدد الوفيات في العام على العدد الكلي للسكان في ذلك العام مضروباً في (1000) وبالطبع هنالك عوامل كثيرة طبيعية وبيولوجية وبيئية واجتماعية واقتصادية تتحكم في معدل المواليد والوفيات .(عبد المنعم شوقي، 1982م ، ص [230])

لمحاولة تطبيق ماذكر عن عوامل التغيرات السكانية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية نجد أن الريف في السودان اقتصادياً تلعب فيه هذه العوامل دوراً سلبياً ، فنجد مثلاً أن معدل المواليد يكون مرتفعاً بصورة أوضح في الريف وذلك لأن السكان الريفيين يفضلون إنجاب أكبر عدد من الأطفال وذلك لشعورهم بالحاجة للعيش في جماعات كبيرة تربطها صلات القرابة والدم والعصبية الأسرية كذلك فإن الزوجة الريفية تشعر أنها كلما أنجبت عدداً أكبر من الأطفال كلما ساعدها ذلك علي إرضاء زوجها والبقاء معه ، أيضاً فإن حاجة المزارعين في الريف لأيدي عاملة تساعد في العمل الزراعي تدفعهم لإنجاب المزيد من الأطفال ويساعدهم في ذلك قلة الشعور بالمسئولية الفردية اجتماعية كانت أم اقتصادية نحو تنشئة أطفالهم ذلك لأن نظام الأسرة الممتدة يسهم في التنشئة الاجتماعية

للأطفال (الخال أب ثاني) عامل ثالث وهو ما أثبتته مختلف البحوث الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية بأن هنالك علاقة عكسية بين متوسط دخل الأسرة وعدد الأطفال، فكلما زاد الدخل كلما قل عدد الأطفال والعكس وقد يكون الشعور بالأمن الاقتصادي هو أحد أسباب الظاهرة ولأن مستويات الدخل منخفضة بصورة عامة ، وفي الريف نجد أن السكان يفضلون إنجاب أكبر عدد من الأطفال كنوع من التأمين والضمان الاجتماعي والاقتصادي خاصة عند التقدم في السن ، أو في حالة العجز عامل رابع يسهم في ارتفاع معدلات الخصوبة في الريف وهو سن الزواج ، فنجد الريفيين يتزوجون في سن مبكرة نسبياً فترتفع معدلات توقع الحمل عند الزوجة الريفية وبصورة عامة نجد أن المرأة الريفية تتعرض للحمل أكثر من المرأة الحضرية وذلك لطول وقت الفراغ في الريف وإنعدام وسائل تمضية وقت الفراغ ، كل هذه الأسباب جعلت المجتمع الريفي مجتمعاً مرتفع المواليد مما يضعه في المرحله الأولى أو الثانية من مراحل الكثافة السكانية حيث يكون معدل المواليد عالياً وأيضاً معدل الوفيات وهذا ما يحدث بالضبط في المناطق الريفية في السودان .

مشكلة الهجرة من الريف إلي المدينة :

لعل أهم مشكلات الريف السوداني مشكلة الهجرة وقد لوحظ أن في كثير من المناطق الريفية التي تسود فيها الهجرة وسط الشباب أصبحت إنتاجية الفرد متدنية في الحقل الزراعي لأن أمر الإنتاج قد ترك للنساء ولكبار السن من الرجال ، كذلك فإن هجرة المتعلمين من أبناء الريف تعني أن صفوة المجتمع قد تركت الريف وهذا يعني أيضاً أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد تتأخر لهذا السبب كما يحدث في مجتمع الدراسة، هنالك أيضاً آثار سلبية أخرى منها تفكك الأسر وتدني نسبة المتزوجات من فتيات الريف وغير ذلك من المثالب الاجتماعية والتي يكون لها مردودها على التنمية الريفية ، كذلك نجد مسألة الحرب ودخول معظم الشباب الريفيين في الدفاع الشعبي لمحاربة التمرد وبالتالي موتهم أوفقدانهم يسبب أو يفرز مشاكل اجتماعية ترمل زوجاتهم وأبناء أيتام وبالتالي عدم وجود زراعة وتنمية

قد تكون هنالك بعض الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة تتمثل هذه الفوائد في الحوافز المالية والهدايا العينية الأخرى التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم في الريف مما يساعد على رفع المستوى المعيشي للسكان ، عموماً مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة مشكلة اجتماعية واقتصادية ينبغي حلها لأن آثرها على الريف والمدينه معاً سلبي .

ترى الباحثة إن التنمية في السودان تنمية غير متوازنة ، فالمشروعات الاستثمارية والمصانع ورؤوس الأموال تتركز في المدن الكبرى خاصة في الخرطوم والجزيرة ، وأدى ذلك إلى تدهور الوضع في السودان خاصة الريف الذي يعتمد أغلب سكانه على الزراعة التقليدية بغرض تحقيق الإكتفاء الذاتي ، ويمارس الزراعة كبار السن والنساء إذ اختل الهرم السكاني بهجرة الشباب إلى المدن للعمل في الأعمال الهامشية وإستكملت حلقة الجهل والمرض حيث لايجد أبناء الريف حظهم من التعليم الوافي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم دعم الدولة بالقدر الكافي للمدارس مما يدفع الكثير منهم إلى ترك المدارس بسبب إرتفاع الرسوم الدراسية ، كذلك تنتشر الكثير من الأمراض مثل البلهارسيا والملاريا وأمراض سوء التغذية وأمراض الأمومة والطفولة ويفتقد الريف أيضاً للخدمات العامة مثل الكهرباء والماء الصحي والطرق والكباري .

المبحث الثالث : العمل الطوعي في السودان :

تطور العمل الطوعي في السودان:

تداخلت عدة دوافع لإذكاء روح العمل الطوعي في السودان قديماً وحديثاً حيث ورثت الثقافة السودانية قيم العمل الطوعي من روافدها المتعددة ، فهنالك الرافد الأفريقي والعربي والإسلامي . فالأفريقيين بطبعهم قوم متكافلون، فشيخ القبيلة يجمع حصادها الموسمي وإنتاجها اليومي ويوزعها على أفرادها حسب الحاجة وأن الفئات الخاصة مسئولية شيخ القبيلة، أما الأخلاق العربية التي رفدت الثقافة السودانية بالكثير من مفرداتها فقد عنيت بالتراحم وعمل الخير إلى درجة أن قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق) رواه البخاري . (فتح الباري، 1986م ، ص[201])

وكان كثيراً ما يستشهدون بالعرف العربي الطيب ومن ذلك (رحم الأشعريون كانوا إذا أرملوا جمعوا طعامهم وأقتسموا بالسوية) وليس أدل على عناية العرب بالفقراء من قول حسان بن ثابت :

لله در عصابة تأثر منهم يوماً بحـــق فـــي الزمـــان الأول
بيض الوجوه كريمة أحسابهم شم الأنـــوف مـــن الطراز الأول
الخالطون فقيرهـــم بغنيهـــم والمنعمون على الضعيف المرمل

(وليد عرفات ، د.ت ، ص[75])

لقد كان السودانيون منذ أقدم العصور يهتمون بالإنسان ويرفقون بالحيوان من قبل أن تنشئ الحضارة الغربية الحديثة جمعيات الرفق بالحيوان فطبقات ود ضيف الله حافلة بأشكال عديدة من أشكال العمل الطوعي أسسه شيوخ الطرق الصوفية الذين حملوا شعلة الإسلام إلى بلاد السودان (وادي النيل) فالشيخ محمد النحلاوي البديري الدهمشي الملقب بود الترابي ، كان له مسجد ضخم وسبيل للماء يطعم ويسقي ويعلم القرآن طوعاً. (محمد النور ود ضيف الله ، 1971م ، ص[81])

لقد عرف السودانيون العمل الطوعي في النفير عند الشدائد والكوارث التي تلم ببعض أفراده ، وليس أدل على ذلك من تعقب اللصوص (الفزع) وبناء المنازل (النفير) والمساعدة في المزارع والحقول (السرية) وحتى في (الموجب) المساهمة التي يدفعها أفراد المجتمع للعريس ، كما عرف السودانيون عن الإسلام (قرآنه وسنته) وجوه الإنفاق الفردية مثل زكاة الفطر وربع العشر ونظموا النذور تبعاً لمصالح الشرع للفقراء والمساكين وابن السبيل وفي سبيل الله (طلبة العلم) وتعتبر المدارس القرآنية (الخلاوي) أبرز نموذج للعمل الطوعي الجماعي المؤسسي المنظم ، يجلب لها أهل القرى من حصاد موسم العيش والتمر وعلف الأنعام . (سلوى تبيدي ، 1994م ، ص[21])

العمل الطوعي في العهد التركي :

مثلت رحلات سليم قبودان (1838م- 1841م) أول إتصال بين السودان والعالم الخارجي وهو أمر إرتبط بتجارة الرقيق واستغلته الكنيسة لأعراض التبشير في السودان إلى جانب العمل الطوعي ، كذلك دخلت الجمعيات التبشيرية ورجال الدين المسيحي إلى السودان أبان حكم محمد علي باشا (التركية السابقة) حيث أنشأ مبشروا الكنيسة الكاثولوكية مركز غند كرو عام 1850م بجنوب السودان حيث عملت الكنيسة على ربط التعليم بالعمل التبشيري مما أدى إلى حرمان جيل بأكمله من الوثنيين من حقهم في التعليم لفترة طويلة إمتدت حتى عام 1947م . (سعيد الخليفة عثمان ، 1998م ، ص[37])

العمل الطوعي خلال فترة الإستعمار الإنجليزي المصري:

دفع الإنجليز مسيرة العمل الطوعي التي وجدوها في السودان إلى إتجاه آخر إذ وضعوا في الإعتبار محو أثار الدولة المهدية ودعموا وفود الختمية لينشئوا أتباع الإمام

المهدي وقد أدت هذه العملية إلى رفع مستوى التنافس والعداء بين الفريقين إلى أن قال أحد السودانيين (ود النجومي الذي كان يقاتلنا قائلة الله في توشكي) وهو أحد أبرز قادة الثورة المهدية قتل في معركة توشكي عام 1898م . (حسن سعيد المجمر ، 1999م،ص[29]) ولم تسكت الحركة الوطنية عن اللحاق بصياغة محاولة في المجال إذ قام في العام 1936م مجلس أمناء معهد القرش الصناعي الذي يعتبر من المؤسسات الوطنية الهامة التي قامت من أجل مساعدة ورعاية وتأهيل الأيتام ولحقت كذلك بهذه المحاولة جمعية مكافحة الأمراض الصدرية التي أنشاها عدد من إختصاصي الصدر وأسهم دكتور محي الدين مهدي، وجملة القول إن هذه الفترة كان تركيز العمل الطوعي على الخدمات التعليمية والصحية . (مضوي خير الله ، 1999م ، ص[10])

العمل الطوعي بعد استقلال السودان:

عقب نيل السودان استقلاله في عام 1956م توالى الاهتمام بالعمل الطوعي وأصدر عام 1957م قانوناً لتنظيمه ليستوعب ظروف تلك المرحلة إلا أن العمل الطوعي اختلط واتسم بالخلط بين الأهداف السياسية والإنسانية في تلك الأثناء حيث ورث علة التسيس من الإستعماريين الذين كانوا يهيئون الظروف لمنظماتهم الكنيسية لتوطيد صلاتهم القديمة وبعد استلام الجيش للسلطة في أواخر الخمسينات بإيعاز من حزب الأمة الذي شهد بإمكان فقدان حصوله على الحكم بواسطة الإنتخاب وتحول السلطة إلى أحزاب أخرى ، زالت من على السطح الجمعيات التطوعية الحبيسة للظرف السياسي وإتسم العمل التطوعي بالرسمية أكثر من الشعبية وسيطرت الحكومة على تحويله وتعيين العاملين فيه مما جعلها تحت رقابتها المباشرة وبالطبع دار العمل التطوعي في تلك الحكومة ولم يتغلغل في الوسط الشعبي . (عبدالرحمن أحمد، 2000م ، ص[54]) وفي تلك الأثناء نشطت الجمعيات البشرية بل وظلت تدعم السياسة الجنوبية وتغرس فيهم روح التمرد مما أزعج السلطات التي أصدرت قانوناً جديداً للعمل التطوعي وطردت بموجب الجمعيات التطوعية الأجنبية المخالفة للقانون أضف إلى ذلك أن العسكريين أدخلوا النظم الإشتراكية في العمل التطوعي كتعبير عن إيمانهم بتلك الأفكار وعلاقتهم بدول روسيا ومصر فبرزت إلى السطح إتحادات الشباب وإتحاد النساء وإتحاد الكتاب والكشافة نظمت الأطفال والشباب والفتيات في جمعيات ومعسكرات ، وحاربتها

المعارضة وإتهمت رواد الثورة بالفساد الأخلاقي وعلى الرغم من هذه العقبات تعتبر هذه الفترة خصبة الدور الإيجابي الذي شهده العمل الطوعي .

العمل الطوعي في عهد الديمقراطية الثانية (**1964**م – **1966**م)

إستفادت الأحزاب السودانية من تجربتها في العمل التطوعي أبان المعارضة للحكم العسكري الأول فأنشأت جمعيات أكثر نضوجاً لتخدم أنصارها ومستندة إلى الحزب فبرزت الروابط والجمعيات الشبابية مثل شباب الأنصار وشباب الختمية والتنظيمات الإقليمية والقبلية من روابط أبناء النوبة بالعاصمة دار حمد ودار مساليت ودار أبناء تنقسي الجزيرة كذلك لم تخلو ساحات العمل التطوعي من الجمعيات التطوعية القومية التي قامت على أكتاف بعض الخيرين ومارست نشاطها على إمتداد القطر كما ساهم في دعمها عدد من أبناء الجاليات العربية بالسودان والذين أسسوا بدورهم روابط أبناء الشام واليمنيين وأدى هذا الجهد المتعاظم بالفعل إلى بعض التعبيرات الاجتماعية . (حسن سعيد المجمر ، 1999م ، ص[27])

العمل الطوعي في عهد حكومة مايو (**1969**م – **1984**م)

في هذه الفترة أحدث التغيير السياسي الذي حدث تغيراً مصاحباً في العمل الطوعي وإختفت الجمعيات التطوعية التابعة للأحزاب بسبب حل الأحزاب نفسها كذلك حلت كل الروابط الإقليمية بإعتبارها تدعوا إلى الجهوية والفرقة والشتات حسب فكر مايو ، وكونت جمعيات خيرية نسبت لها إرتباطات حزبية ومن نماذج هذا الإتجاه المركز الإسلامي الافريقي الذي أنشأته مجموعة من الخيرين السودانيين ذوي اتجاهات سياسية مختلفة ، كذلك تعد فترة مايو شاهد عصر لأول وجود منظم للعمل الطوعي الأجنبي بالسودان ، وذلك بعد توقيع إتفاقية أديس أبابا عام 1973م ودخلت المنظمات إلى جنوب السودان بغرض العمل في مجال إعادة التعمير لما دمرته الحرب وإعادة توطين المتأثرين وبعد صدور قانون اللاجئين في عام 1974م إنخرطت تلك المنظمات في عمل اللاجئين في شرق السودان ، وعقب المصالحة بين مايو والأحزاب الأخرى غير تشكيل العمل الطوعي فعادت نشاطات الطلاب كإتحادات جامعة الخرطوم والشباب والنقابات وتبع ذلك قيام منظمة الدعوة الإسلامية والوكالة الإسلامية للإغاثة ، وفي العامين 1984/83م شهد السودان مجاعة

طاحنة كانت مدخلاً كثيفاً للمنظمات التطوعية الأجنبية وتحركت المنظمات الوطنية تجاه المتضررين في شرق وغرب البلاد . (عبد الرحمن أحمد ، 2000م ، ص[56])

العمل الطوعي خلال فترة الديمقراطية الثالثة (**1985**م – **1989**م)

ظلت المعاناة التي خلفتها مجاعة 1984م مرهقة لكاهل الدولة وتحت ضغط الأحزاب السياسية والسفارات الأجنبية بالخرطوم أصدرت الحكومة (نداء السودان) لتتدفق إثر ذلك المنظمات الطوعية الأجنبية إلى السودان ورغم تجاوز الأزمة إلا أن هذا الإجراء أضر بسمعة السودان ، هذا وقد شهدت الديمقراطية الثالثة إعادة تكوين الجمعيات الطوعية الحزبية فكونت الجبهة القومية الإسلامية شباب بناء الوطن وحزب الأمة كون شباب الصحوة وعملت كل تلك الجمعيات وطنية وأجنبية جنباً إلى جنب خلال أزمة فيضانات وسيول 1988م وأثرت الساحة بجهدها رغم المثالب الكثيرة التي صاحبت العمل الطوعي في تلك الفترة . (عبد الرحمن أحمد ، 2000م ، ص[58]) حيث يقول أن المنظمات الأجنبية والمحلية والتنظيمات المهنية في الفترة من 1987م –1989م أساءت إلي العمل الطوعي في السودان بصورة لم يسبق لها مثيل وعلى الرغم من صدور قانون تعديل تنظيم العمل التطوعي الأجنبي إلا أن ذلك لم يجد مثيلاً وكادت تلك المنظمات أن تقود السودان إلى كارثة محققة .

العمل الطوعي خلال فترة حكم الإنقاذ (**1989**– **2013**م)

بعد وصول الحكومة إلي السلطة أصدرت قراراً بحل الأحزاب وبالتالي توقفت أذرعها الطوعية وأعيدت صياغة قانون العمل الطوعي مرات عديدة في 90/93/ 95/ 1999م لينأى عن الأهداف السياسية واعتبار المواطنة لاالعرق ولا الدين ولا الحزب وأولى موجهات العمل الخيري اعتباراً بعد الحصار الذي فرض على السودان وانسحاب أغلب المنظمات الأجنبية من ساحات العمل أقدمت الحكومة على الخيار الصعب والذي بموجبه أعادت تقديم تسهيلات كثيرة للمنظمات الطوعية الوطنية وقامت بتعديل قانون العمل الطوعي الأجنبي في عام 1991م هذا الوضع دفع عدد من المنظمات العربية والإسلامية للدخول واستنهض همم الشباب السوداني الذي أبرز مؤسساته الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية ومنظمة الشهيد وشباب وشابات الوطن ومعهد دراسات الكوارث واللاجئين لتأهيل الكوادر.(إسكوفا ، د. ت، ص[12])

لعل من أبلغ إنجازات هذه الفترة أنها أفرزت في منشور الاستراتيجية القومية فصلاً كاملاً عن العمل الطوعي والخيري واستراتيجياته وأهدافه وأولوياته حيث إهتدت وإستلهمت بصفات وخصائص المجتمع السوداني في التكافل والتراحم والنجدة والعطاء . (عبد الرحمن أحمد ، 2000م ، ص[60])

شروط تسجيل العمل الطوعي في السودان:

أولاً : شروط تسجيل العمل الطوعي الوطني :

– يجوز لأي مجموعة لاتقل عن سبعين فرداً أن تتقدم للمفوض بطلب تسجيل منظمة ويكون التسجيل داخل السودان ، ولكن هناك منظمات هي فرع من منظمات مسجلة خارج السودان كالهلال الأحمر ولكنه وطني المنشأ .

– على المنظمة أن تلتزم في طلبها بالمبادئ والأهداف الإنسانية للعمل الطوعي . (لائحة تنظيم العمل الطوعي ، 1999م ، ص[2])

ثانياً : شروط تسجيل العمل الطوعي الأجنبي :

– أن يكون مسجلاً وفقاً للقوانين السارية في الدولة التي يأتي منها على أن يقدم شهادة تسجيل معتمدة وموقعاً عليها من سفارة السودان بالدولة المعنية.

– أن يتقدم بطلب يوضح فيه نوع النشاط أو العمل الذي يريد ممارسته في السودان ، على أن لايكون ذلك دينياً سواء كان تبشيرياً أو غيرذلك أوعرفياً أو سياسياً أو مخالفاً للقانون.

– أن لايكون تابعاًلاي دولة أجنبية يقاطعها السودان بموجب قانون أو في حالة حرب معها.

– أن يقدم ما يثبت إمكانياته المالية أو العينية لممارسة النشاط أو العمل المزمع ممارسته في السودان ومصادر تلك الإمكانيات.

– يجوز لمجلس الوزراء بناء على توصية الوزير إستثناء أي عمل طوعي من أي من الشروط المذكورة .

– أما إذا أخلت أي منظمة أجنبية أو أحد العاملين بحكم من أحكام القانون أو اللائحة يعتبر هذا الإخلال مخالفة للقانون يعاقب عليها الشخص الذي إرتكبها أو المنظمة وذلك بأي من العقوبات التالية لفت نظر – إنذار– تجميد نشاط – الطرد الشخصي – إلغاء تسجيل المنظمة . (قانون العمل الطوعي ، 1995م ، ص[5])

يجوز للوزير وبتوجيه من المفوض إلغاء تسجيل أي عمل طوعي أجنبي بعد إجراء التحقيق إذا ثبت أن:

- المنظمة تم تسجيلها بناء على معلومات غير صحيحة .
- المنظمة قد خالفت الأهداف التي سجلت بموجبها .
- المنظمة تقوم بنشاط معادي للسودان أو سلامة الاجتماعي .
- المنظمة تمت إدانتها أمام محكمة مختصة .
- المنظمة عجزت عن تقديم التقارير الدورية .
- التقارير المدفوعة من المنظمة غير حقيقية .
- أبدت رغبتها في إنهاء عملها بالبلاد .

إن قانون 1995م لم يعط السلطة الكاملة للمفوضية لممارسة عملها فاصبحت بعض المؤسسات الحكومية الأخرى تمارس تسجيل العمل الطوعي . (اسكوفا ،د.ت،ص[3])

هنالك منظمات تسجل لدى وزارة العلاقات الخارجية وعليها أن توقع إتفاقية (مقر) معها والتي تسجل بمفوضية العون الإنساني عليها أن تسجل (إتفاقية قطرية) معها وعلى المنظمات التي تسجل بمجلس الوزراء توقيع (بروتكول) ومسجل الشركات يحق له تسجيل شركات يعود ربحها لتنمية العمل الطوعي أما المنظمات المراد تسجيلها بمرسوم جمهوري فيصدر لها قانون خاص ونظراً لهذا الإختلاف في تبعية التسجيل فلكل واحدة منها خطوات تسجيل . (قانون العمل الطوعي ، 1995م ، ص[5])

القوانين واللوائح المنظمة للعمل الطوعي بالسودان :

مع وجود هذه المنظمات وإنتشارها لابد للسلطات من إصدار قانون ينظم عملها فمرت القوانين المنظمة للعمل الطوعي بعدة أطوار نوجزها في الأتي :

- في عام 1986م أصدر لأول مرة قانون (مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير) كأول بادرة لتنظيم الإغاثة المقدمة من المنظمات الأجنبية دون وضع ضوابط لتسجيل المنظمات وتقنين دخولها إلى البلاد وقد كان لإنشاء المفوضية دور فاعل في ضبط العمل الإغاثي وتحريك مشروعات إعادة التعمير .

– في عام 1988م صدر قانون (تنظيم العمل الطوعي الأجنبي) كأول قانون لتسجيل وتقنين وتنظيم دخول المنظمات الأجنبية للبلاد ومراقبتها وتقويم أدائها وذلك من خلال آلية (اللجنة الفنية) المنصوص عليها في القانون والمكونة من كل الجهات ذات الإختصاص بعمل المنظمات وقد أدت اللجنة الفنية دوراً فاعلاً في رصد وضبط وتقديم أنشطة المنظمات. (العمل الطوعي والإنساني، 1999م ، ص[3]) وبموجب هذا القانون أصبحت وزارة الرعاية الاجتماعية والزكاة هي المسئولة عن العمل الطوعي والأجنبي ، وهكذا أصبح العمل الطوعي الأجنبي تحت رقابة وإشراف السلطات المختصة وعلى رأسها وزير الرعاية الاجتماعية والزكاة الذي يتمتع بعدة إختصاصات تشمل تحديد طبيعة العمل الطوعي وتحديد مجال وحاجة البلاد له وتحديد المناطق التي تعمل بالمنظمة فيها ورفع تقارير دورية لمجلس الوزراء عن تنفيذ السياسات المقدرة التي تحكم العمل الطوعي ، كما نص القانون على أنه لايجوز لأي عمل طوعي أن يمارس أي نشاط في السودان ما لم يتم تسجيله وفقاً لأحكام القانون ولأغراض لابد أن تتوافر فيهاعدة شروط ، منها أن يكون العمل الطوعي مسجلاً وفقاً للقوانين السارية المفعول في الدولة التي تأتي منها وأن يبرز شهادة تسجيل معتمدة وموقعاً عليها من سفارة السودان في الدولة المعنية وأن تتقدم المنظمة بطلب يوضح نوع النشاط الذي تريد ممارسته في السودان على ألايكون هذا النشاط مخالفاً للقانون. ومن ضوابط العمل الطوعي أنه يجب على كل عمل طوعي مراعاة ألايعمل في أكثر من مجال واحد ، وألا يغير العمل أو الموقع المصرح به ما لم يحصل على موافقة السيد الوزير ، وألا يعين أي شخص أجنبي من داخل السودان ما لم يحصل على موافقة بذلك من اللجنة المختصة وألا يدخل للسودان أي أموال أو منقولات إلا عن طريق القنوات الرسمية التي تحددها اللوائح. (عدنان الحاردلو ،2004م ، ص[44]) والجدير بالذكر أن العمل الطوعي يعفى من كافة الضرائب والرسوم على أن يكون ذلك بموافقة وزارة المالية مما يوضح أن سلطات السودان تحاول تذليل كافة الصعاب أمام المنظمات العاملة بالسودان وذلك حتى تقوم بدورها على أكمل وجه .

– في عام 1990م تكونت لجنة برئاسة وزارة الرعاية الاجتماعية وعضوية ممثلين المنظمات الأجنبية العاملة بالبلاد ومراقبين من مكتب الأمم المتحدة بالخرطوم حيث إتفق الاجتماع على الإتفاقية القطرية المبنية على روح قانون 1988م . (إدريس محمد نور أبوبكر ، 2006م ، ص [82]) .

– في عام 1993م تم تعديل قانون العمل الطوعي وعدلت بعض المواد الواردة في قانون 1988م . وأنشئت بمقتضى هذا التعديل مفوضية العمل الطوعي وأعتبرت هيئة مستقلة ذات شخصية إعتبارية تحت إشراف وزير الداخلية وأصبحت سلطات المفوضية تسجل كافة الأعمال الطوعية غير الحكومية وشبه الحكومية محلية كانت أم أجنبية والإشراف على تنفيذ سياسات العمل الطوعي . (عبد العظيم سليمان المهل ، 1992م ، ص[65]) .

– في عام 1994م صدر المرسوم المؤقت لقانون التعديلات المتنوعة وذلك بإدخال بعض التعديلات بالحذف أو الإضافة على قانون تسجيل الجمعيات الوطنية لعام 1957م وتنظيم العمل الطوعي لعام 1988م كما نصت التعديلات على إختصاص المفوضية والمفوض العام .

– في عام 1995 صدر قانون مفوضية العون الإنساني وبموجبه تم دمج مفوضية العمل الطوعي ومفوضية الإغاثة والتعمير في مفوضية العون الإنساني والضرورة العملية هي التي دعت هذا الدمج وذلك لمنع الإزدواجية في العمل والتعامل مع المنظمات وذلك بتوحيد وجهة الإشراف والتسجيل والمتابعة والتنسيق في جهة واحدة وبقانون واحد . (إدريس محمد نور ، 2006 م ، ص[137]) فكان قانون مفوضية العون الإنساني لسنة 1995م ولوائحة لعام 1999م خطوة مهمة لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية وبموجبه أنشئت مفوضية العون الإنساني والتي تقدم إلى المنظمات غير الحكومية الآتي :

* تسجيل كافة الكيانات التطوعية وطنية كانت أم أجنبية والإشراف على تكوينها ومتابعة أنشطتها وتقييم أدائها .

* العمل على إنقاذ الأهداف الكلية للإستراتيجية القومية الشاملة وإعداد السياسات والخطط في مجال العون الإنساني .

* إبرام الإتفاقيات وإعتمادها ومتابعة إنقاذها بالتنسيق مع الجهات الفنية.

* تحديد إحتياجات البلاد في مجالات العون الإنساني والخيري بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة مركزياً وولائياً والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة .

* الإشراف على إستلام وتخزين المعونات الإغاثية وضمان الإستغلال الأمثل لها بالتنسيق مع الجهات الفنية .

* تسهيل إجراءات المنظمات غير الحكومية مع الجهات الرسمية .
* إستنفار المنظمات غير الحكومية للتصدي للطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية والبشرية .
* إحكام التنسيق والتعاون بين أجهزة الدولة المختلفة وبينها وبين المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمؤسسات والدول المانحة من جهة أخرى لتحقيق أغراض العمل الطوعي والإنساني .
* توسيع نطاق العمل الإنساني والخيري بتجاوز المحلية والإقليمية والعالمية .
* تطوير العلاقات مع المؤسسات الدولية ووكالات الأمم المتخصصة والمؤسسات المانحة، واستدعاء العون واستجلاب الدعم لتمويل مشروعات العمل الإنساني والخيري بالبلاد .
* تأمين مخزون يسعف البلاد في تلبية الإحتياجات وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية .
* تفعيل الحركة الطوعية والعمل على تقوية بناء القدرات .
* العمل مع المنظمات غير الحكومية من خلال أنشطة إعادة التعمير والتنمية والمساهمة في إحداث التنسيق والتكامل بين الجهد الحكومي والطوعي للوصول إلى التنمية المستدامة في كافة الأنشطة .
* تيسير وصول المنظمات غير الحكومية للمناطق المتأثرة وحماية العاملين .
* دعم برامج بناء السلام و العمل على تنفيذ الإتفاقيات الخاصة بوقف إطلاق النار خاصة فيما يختص بتوفير ووصول الغذاء وفتح الطريق وإزالة الألغام .
* العمل على إنشاء المصدات الجوية والمطارات وتوفير الوقود لتسهيل تحرك المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة .
* حماية القاطرات والمتحركات الناقلة للمساعدات الإنسانية .
* تقديم الإعفاءات الجمركية عند المدخلات التنموية والإنمائية والإدارية للمنظمات غير الحكومية . (قانون مفوضية العون الإنساني ، 1995م ، ص [23])

لمزيد من التنسيق وتبادل المعلومات وتقوية للقدرات شجعت الحكومة المنظمات غير الحكومية على إنشاء الشبكات المتخصصة وولوجها إلى الشبكات الإقليمية والدولية وهنالك تنسيق تام بين الأجهزة الحكومية الفنية على حسب تخصصها مع بعضها البعض والمنظمات غير الحكومية، وقد قامت الحكومة بفتح مكاتب ولائية لمفوضية العون الإنساني.

في عام 2006م صدر قانون تنظيم العمل الطوعي وذلك عملاً باحكام دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة 2005م وبموجبه ألغي هذا القانون (قانون 1996م) على أن تظل التدابير واللوائح التي أتخذت بموجبه سارية إلى أن تلغى ، وحددت في هذا القانون إختصاصات كل من المشرع والمفوض والمسجل والمفوضية وعرف القانون المنظمة الطوعية الأجنبية بأنها" المنظمة غير الحكومية أو شبه الحكومية ذات الصفة الدولية والإقليمية التي يتم تسجيلها بموجب أحكام هذا القانون أو المرخص لها بالعمل في السودان" وتتبع لوزارة الشئون الإنسانية على رأسها وزير الشئون الإنسانية ، وحدد القانون أهداف العمل الطوعي المتمثلة في الإغاثة الطارئة للمواطنين المتضررين من الكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية بالتركيز على المجموعات الأكثر تأثراً وربط المساعدات الإغاثية بإعادة التوطين وإعادة التعمير والتنمية والإهتمام بالنازحين واللاجئين. نص القانون بأنه لايجوز لأي منظمة مجتمع مدني مسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون تتلقى أموالاً أو منحاً من الخارج أو من شخص أجنبي بالداخل أو من أي جهة أخرى إلا بموافقة الوزير . تمنح أي منظمة شهادة تسجيل ، ويجوز رفض تسجيل المنظمة إذا كانت الأنشطة التي تقوم بها مخالفة للمبادئ المنصوص عليها وكذلك نص القانون على إنشاء مفوضية العون الطوعي الإنساني وحددت إختصاصات المفوضية في الأتي:(قانون تنظيم العمل الطوعي، 2006م ، ص[9])

أ / رفع درجة الوعي وترسيخ المفهوم الصحيح للعمل الطوعي الانساني بالتنسيق مع الجهات الأخرى .

ب/ تهيئة الموارد وإعداد وتطوير قوائم شاملة للإمكانيات في حالة الكوارث وظهور الحاجة لاستخدام تلك الموارد.

ج/ إبتدار المشروعات وتحديد الإحتياجات.

د/ التنسيق مع الجهات الخارجية في حالة الكوارث وتسهيل دخول المنظمات لاداء عملها وتعبئة الجهود الداخلية والتنسيق مع السلطات المعنية في إعادة إعمار المناطق المتأثرة وتوطين النازحين .

هـ/ المفوض مسئول أمام الوزير عن تنفيذ سياسات وخطط العمل الطوعي والإنساني وجمع وتقييم المعلومات والمؤشرات التي تبتدر بإحتمال وقوع أو حدوث كارثة وإخطار الجهات المختصة بذلك وعليه تقع عملية تنسيق وتنظيم وعمل وبرامج المنظمات والأطر الجغرافية

والقطاعية وعليها مسئولية المراقبة والتنظيم والمتابعة لكل برامج العمل الطوعي والإنساني وفض أي نزاعات تنشأ فيما بينها أو مع أي جهات أخرى .

العمل الطوعي في الإغاثة وإعادة التعمير والتنمية:

مرّ ويمر السودان في مناطقه المختلفة بكل الأوضاع التي تستدعي العمل الطوعي وهي الإغاثة في حالة الكوارث ، وإعادة التعمير بعد ذلك ثم التنمية .

- كيف تتعامل المنظمات مع هذه المتغيرات الخمسة .

1/ الفاعلون

أ / الدولة الوطنية والدول الأجنبية ومؤسساتها.

ب/ الجمعيات الطوعية مانحة (وطنية أو أجنبية) ووسيطة (أجنبية أو وطنية) وقاعدية.

ج/ القطاع الخاص قومي ومحلي وأجنبي .

2/ موضع الإستهداف:

المجموعات المستهدفة مثلاً (النازحون والأيتام) ، القطاعات المستهدفة مثال لذلك: (المزارعين والرعاة)، المناطق المستهدفة مثال لذلك مشروعات المناطق المختارة (مشروع التنمية بمنطقة عد الفرسان وتنمية أدنى نهر عطبرة أو مشروع الجزيرة أو مشروع أبو نعامة للكناف).

3/ أهداف العمل الطوعي:

أ/ في حالة الإغاثة : إنقاذ الحياة وتلبية الاحتياجات الأساسية من خارج المجتمعات.

ب/ في حالة إعادة التعمير: تلبية الاحتياجات الأساسية من داخل المجتمع المحلي .

ج/ في حالة التنمية : التمكين السياسي والاقتصادي والمشاركة وتحقيق التنمية المستدامة .

4/ الوسائل

أ/ الخدمات .

ب/ تمليك وسائل الإنتاج .

ج/ البناء المؤسس – القدرات البشرية والتنظيمية .

د/ توجيه البحث العلمي لمصالح المجموعات المستهدفة للتصدي والمناصرة .

5/ العائد والإنتاج:

أ/ الإغاثة : كل إنسان له الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية من خارج المجتمعات المحلية.

ب/ إعادة التعمير : تلبية الإحتياجات الأساسية من داخل المجتمع المحلي وبناء رأس المال الاجتماعي .

ج/ التنمية : حكم راشد يتكامل فيه دور الدولة والمنظمات والقطاع الخاص وتحقيق تنمية مستدامة . (عبد الرحيم بلال ، 2000م ، ص[22])

العمل الطوعي في خطط التنمية بالسودان:

لم يضمن العمل الطوعي في كل الخطط القومية للتنمية ما عدا في الإستراتيجية القومية الشاملة 1992م – 2002م وذلك لأن مفهوم العمل الطوعي كان قاصراً على العمل الخيري حتى الثمانينات ، ولكن بعد التوسيع في مفهوم العمل الطوعي بظهور نظريات الحكم الراشد وتطبيق سياسات التكيف في عام 1992م فقد أكسبت المنظمات الطوعية أهمية كبيرة. (عبد الرحيم بلال ، 2000 م ، ص[25]) .

حددت الإستراتيجية الغاية القومية للعمل الطوعي والخيري في أربعة محاور أهمها: تحقيق نهضة اجتماعية شاملة ، وأن يكون السودان خير مجتمعات العالم تعاضداً وتراحماً وإعتماداً على نفسه في إحتياجاته ومن أهم ماجاء من الموجهات أن العمل الطوعي والخيري الحقيقي عمل إنساني خالص ويجب النأي به عن أي مقاصد أخرى ، بدأت تتسع المساحة المتاحة لعمل الجمعيات الطوعية الخيرية ويرجع ذلك للقائمين على إدارتها وكذلك هنالك تعاون وثيق بين الجمعيات السودانية لحماية البيئة ومؤسسات الدولة المختلفة ومثال لذلك مشاركة الجمعية في عمل عدد كبير من اللجان القومية في مجال البيئة :

1/ لجنة المبيدات بوزارة الزراعة .

2/ مجلس إدارة الهيئة القومية للغابات 1995م –1997م .

3/ المجلس القومي لمكافحة التصحر.

4/ لجنة الإنسان والمحيط الحيوي في لجنة اليونسكو التابعة لوزارة التربية والتعليم وتشارك الجمعية بإنتظام في كل الدورات والورش واللقاءات الخاصة بالبيئة بدعوة من الجهات الرسمية . (الإستراتيجية القومية ، 1992م)

علاقة العمل الطوعي بالعمل الرسمي:

يهدف العمل الطوعي في علاقته بالعمل الرسمي الذي تقوم به مؤسسات الدولة إلى تحقيق ثلاثة أهداف : – الريادة – التكامل – الدعم , فالعمل الطوعي يعمل لتحقيق هذه الأهداف العامة لأنه أكثر مقدرة وكفاءة في إرتياد المجالات الجديدة وذلك لتحرره من

الروتين ، فالدولة قد لاترغب في الدخول في مجلات جديدة وإن رغبت فقد تحتاج لوقت طويل لتقرر مبدأ الدخول في التنفيذ ، أما المنظمات فهي لاتتقيد بالروتين المكتبي وإنما تدخل في التنفيذ بالسرعة التي تتطلبها ظروف وطبيعة المشروع (البرنامج والنشاط) والتكامل يعني أن العمل الطوعي يعمل على تكملة الجهود الرسمية ، مثلاً إذا قامت الدولة بتوفير مياه الشرب وذلك بحفر الأبار وتركيب الوابورات لسحب المياه وتوفيرها للراغبين على أن يتحملوا تكلفة نقلها إلى مناطق سكنهم ، وهنا يتدخل العمل الطوعي لتوصيل المياه إليهم ، أما الدعم فيظهر جلياً في تقديم الدولة للمختص بتقديم الخدمة وتوفير المعينات الفنية التي تعينه على تقديم خدمته على أن يوفر المجتمع السكن وحصل هذا النوع في كثير من مشروعات العون الذاتي في مجال التعليم. (اتحاد الإحصائيين،2000م ، ص[8])

بالنظر إلى مسيرة العمل الطوعى منذ بدايتها في النصف الثاني للقرن العشرين يري الباحث أن المنظمات الطوعية الوطنية والأجنبية قد لعبت دوراً في مجال إعادة التعمير ودرء الكوارث ، ولكن مع تطور مسيرة العمل الطوعي أصبحت المنظمات الطوعية تهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوفير الخدمات التعليمية والصحية والاهتمام بالمرأة ورعاية الأمومة والطفولة والعمل علي تحسين الظروف الاقتصادية وذلك بالاهتمام بالزراعة والرى وتمليك الأسر الفقيرة وسائل إنتاج تساعد علي تحسين أوضاعهم الاقتصادية .

مشاكل العمل الطوعي في السودان:

لقد تجاوزت بعض المنظمات الطوعية الغربية حدود العمل الإنساني حيث تخدم لأغراض خاصة وأجندة خفية تحت ستار العمل الإنساني وغالباً ما تكون لصالح دول النفوذ لذلك إهتم بعض الباحثين والكتاب وخاصة المهتمين بقضايا العمل الإنساني والطوعي والإشارة لبعض التجاوزات إنتباهاً للمنظمات الإنسانية أو الطوعية بأخطائهم ولتاخذ الحذر والحيطة منه الدول التي تعمل هذه المنظمات في أراضيها. (ربيع عبد العاطي عبيد ، 2007م ، ص[96])

ومن أهم مشاكل العمل الطوعي الأجنبي في السودان وبعض الدول الإخرى النامية مايلي :

- الإستمرارية والإعتمادية .
- استغلال الإغاثة في تغير الدين والثقافة.
- توزيع الأطعمة والأدوية الفاسدة .
- الحرب الاقتصادية الضمنية في تقديم الإغاثة.

- إنتقاص سيادة الدول والإنحراف عن الأهداف .
- الجنس مقابل الغذاء .
- الإغاثة والتطوع لغرض التنصير.
- الإختراق .

أولاً : الاستمرارية والاعتمادية

هذه الاستمرارية للمساعدات الغذائية الناقصة تؤدي إلى إهمال إعادة التعمير والتركيز على الإغاثة فقط فالنتيجة أن يستمر المتضررون في الاعتماد على الإغاثة في معيشتهم على غيرهم . إذن فإستمرارية العون الإغاثي إلى الإعتمادية Dependency وهكذا أوجدت الإغاثة مجتمعاً إتكالياً يعتمد على غيره وينتظر الإغاثة متى تصل ويحجب عن العمل حتى ولو توافرت فرص العمل وهذا ما يشاهد في معسكرات النازحين عام 1990م في جبل أولياء وفي جوبا وفي شمال أعالي النيل عام 1993م إن أجيالاً جديدة قد تفتحت أعينها على إغاثة عملية شريان الحياة بوصفها مصدر المعيشة ، فعندما جاءت عملية شريان الحياة عام 1989م كان هنالك جيل من الصبية في سنة ال14 أو أقل وأخرون ولدوا مع مجيء العملية ،وجيل ثالث ولد خلال حقبة عملية الشريان واليوم فإن الأجيال التي في عمر الـ27أو أقل كلها تعتمد على ما تقدمه شريان الحياة من طعام ، بل أن منهم (من هو في سن 24-27) صاروا في مستوى تولي المسئولية (مسئولية رب الأسرة) وهذا يعني أن العملية أوجدت مجتمعاً أو ربما مجتمعات معتمدة على غيرها في معيشتها . (عوض خليفة موسى ، 2008م، ص[138])

ثانياً : استغلال الإغاثة في تغير الدين والثقافة :

تعتمد بعض المنظمات غير الحكومية إنتهاج سياسة المنح الدراسية لطلاب الدول الفقيرة ، لأهداف سياسية أو ثقافية وتعتبر منظمة سورس الأمريكية من أقوى المنظمات في هذا المجال حتى تعرضت المؤسسة لمشاكل إدارية وسياسية مع الإتحاد السوفيتي أنذاك لهذا السبب وعند التأمل في سياسة المنهج الدراسي والمساعدات الأكاديمية التي ترعاها حكومات الدول الصناعية أو المؤسسات غير الحكومية في تلك الدول للطلاب والأكاديميين من دول العالم الثالث ، وتبرز ملاحظات دقيقة فلا جدال أن الدول النامية والفقيرة حصدت مكاسب من ورائها ولكن ثمارها لم تكن جيدة دوماً ، فثمة شئ يلاحق هذه السياسة بأنها أداة للتبعية الثقافية والغزو الفكري ، كما أنها تتحمل جانب من المسئولية عن ظاهرة نزوح الأدمغة إلى

العالم الصناعي ، حيث يجري إصطفاء تخبتهم للعمل في الصوامع العالمية والتقنية الغربية ولقاء حوافز لايحلمون بها في بلادهم وهذا مايسمى (استقطاب الكفاءات) وزيادة على ذلك فإن الدول المقدمة للمنهج الدراسي تكون قد وظفت في الواقع سفراء جيدين لها في بلدان العالم الثالث فهم مؤهلون بشكل مرموق وسرعان مايرتفعون إلى قمة الهرم الاجتماعي والسياسي والوظيفي والاقتصادي في دولهم والمكاسب هنا تكون مركبة من جانب آخر تكون هذه الدول الصناعية قد أثرت رصيدها المعلوماتي والبحث عن العالم الثالث عبر ذلك الكم الهائل من الدراسات والرسائل الأكاديمية التي تعدها الصفوة العلمية القادمة من ذلك العالم فترسو في خزائن المعاهد الغربية لتشكل بالتالي قواعد معلومات وأرضية أبحاث فائقة الجودة تمكن من فهم هذا العالم النامي عن كثب والتعامل معه بالطريقة الأمثل في مسارات المصالح كلها . (محمد عبدالله ، 2003م ، ص[391])

ثالثاً : توزيع الأطعمة والأدوية

يقول (غرام هانكوك) في كتابه سادة الفقراء (إن الغذاء المقدم من المجموعة الأوربية كهدية عادة ماتصاحبه كثيراً من الشكوك للمنتفعين وبناء على قواعد عضو البرلمان الأوربي (ريتشارد بالف) الذي قال(أنه من غير المقبول أن نقوم في تصدير غذاء لانأكله نحن أنفسنا) ويضيف الكاتب في أعقاب إنتشار الإشعاع الصادر عن حادث شرنوبي في روسيا عام 1986م تحولت كميات من الأغذية الملوثة التي تعتبر غير قانونية في أوربا إلى شاحنات إغاثة فقد تم إغلاق مصنع للباسطة في البحر الأحمر بعد إستخدام دقيقاً من قمح يوناني ملوث بالإشعاع علاوة على ذلك في عام 1988م أخبرت مجموعة من الدول الأفريقية المسحوقة لرفض أغذية من المجموعة الأوربية لأنها ثبتت أنها ملوثة تلوثاً خطيراً وينقل الكاتب ماقاله (لأراي سايمون) المسئول عن أوكسفام بأمريكا في أوقات الكارثة تدحرج إلينا كل أنواع القاذورات ، حيث قامت بتقديم إحدى المنظمات التطوعية الخاصة الغذاء للجوعى بشحن (91) طن من الأدوية والأغذية المنقذة للحياة إلى (كمبو شية) أبان المجاعة الكبرى مابين 1979 م –1980مكان الغذاء قديماً لدرجة أن أصحاب حدائق الحيوان رفضوا إعطائها إلى حيواناتهم كما أن فعالية الأدوية كانت منتهية قبل(15) سنة

وقد قامت منظمات الإغاثة بشحن (800) حقيبة من أغذية الأطفال الفاسدة إلى معسكرات اللاجئين في الهند ، كماشحنت (51) الف طن من الأغذية الأوربية إلى موزنبيق المتأثرة بالمجاعة في أفريقيا وعند وصول تلك الشحنة وجد أنها قديمة وغير صالحة للإستهلاك وقد شحنت ذرة شامية (62) الف طن أرسلت كمساعدة غذائية لشعب النيجر تبين عند فحصها أنهالاتكون مقبولة حتى لغذاء الحيوانات وفي عام 1982 م قامت جيبوتي برفض شحنة إغاثية من السوق الأوربية تقدر ب (974طن) من دقيق القمح بإعتبارها غير مناسبة للإستهلاك البشري وبالرغم من ذلك فإن المجموعة الأوربية كانت مصممة على فرض شحنتها الغذائية على الأفريقيين الجائعين وأخيراً قبلت نفس الشحنة من زائير بعد مضي عامين في عام 1984م ، وفي عام 1983م أوقفت المغرب إستخدام (240) طن من الشحوم لصناعة الصابون وتبين أن الزيت يحتوي على أربعة أضعاف لأعلى معدل جرثومي مسموح به وفي نفس العام أتلفت تونس(354) طن من زيت وشحوم أخرى أكثر خطورة لإحتوائه على نسبة عالية من البركسيد ولتلوثه بالديدان . هذا ما يتعرض له كثير من الدول النامية الفقيرة من خلال المنظمات الطوعية الأجنبية ، وهنالك منظمات طوعية تعمل لأعمال إنسانية بحتة ، وليست كل المنظمات الطوعية تنحرف عن الأهداف والأغراض الإنسانية.

رابعاً : الحروب الاقتصادية والضمنية

في ضوء الطريقة التي تنفذ بها عملية شريان الحياة الإصرار على إستمرارية الإغاثة من قبل المانحين والأمم المتحدة، رغم أنها ناقصة وغير كافية فإن المرء لايخالجه رأي أن هذه الأضرار تتضمن حرباً اقتصادية وسياسية على السودان ، هذه الحرب غير معلنة لكنها مضمنة في رسالته إلى العالم ليعرف أن السودان رغم موارده الهائلة وحكومته غير قادر على توظيف هذه الموارد توظيفاً كاملاً لصالح شعبها ، فهي إذن حكومة غير مؤهلة لهذا الدور إذ جعلت البلد غير مستقرة (بفعل الحرب) ، لذا يجب الحذر من التعامل الاقتصادي معها في المجالات التجارية والإستثمارية فهي إذن حرب غير معلنة لكنها مضمنة في فلسفة عملية شريان الحياة ذات الأجندة والمرامي البعيدة .

خامساً : إنتقاص سيادة الدول على أراضيها

كشفت صحيفة (الديلي ستار) اللبنانية عن صور دعم المتمردين من قبل المنظمات الطوعية، فقال (مجلس الكنائس العالمي) مارس دوراً مهماً في دعم المتمردين في جنوب

السودان، كما ساعد بشكل نشط الحركة الإنفصالية في إقليم (بيافرا) النيجري ذو الأغلبية المسلمة ولم يحدث أن تم إنتقاد هذه المساعدات على أنها دعم واضح للإرهاب ويجب وقفها كما أشارت مراكز الخليج للدراسات الإستراتيجية إلى الإزدواجية المفحوصة فقال (تلك الإزدواجية المفحوصة التي برزت بشكل قوي حينما تأكد الدعم من قبل (مجلس الكنائس العالمي) إلى حركة متمردي الحرب في الجنوب وبملايين الدولارات . (محمد بن عبد الله السلومي ، 2005م، ص[23])

قد استطاعت عملية شريان الحياة أن تحيد سلطة الدولة في منطقة جنوب السودان خاصة المناطق التي تحتلها حركة التمرد وبهذا التحييد تصبح هذه المناطق مسرحاً للتحرك الحر للأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها التطوعية الأجنبية بما فيها تلك التي تدخل عبر حدود دول الجوار الجنوبية دون إذن من الحكومة السودانية كل ذلك يحدث بحجة متابعة حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإغاثية للمحتاجين والوقوف على أوضاعهم المعيشية وفي ذلك دون شك استنقاص سيادة الدولة على أراضيها ومن انتقاضات عملية شريان الحياة أنها وضعت حركة التمرد مجال الحكومة حيث لا تتحرك أي عملية إلا بموافقة حركة التمرد ، بل كانت تحرص أن تأتيها موافقة الحركة كتابة وكأنها سلطة حاكمة ، إن الأمم المتحدة تعمدت أن تطلب موافقة من حركة التمرد في كل سفرية جواً أم بحراً وذلك إمعاناً في رفع صورة حركة التمرد إلى مستوى السلطة ذات السيادة على الأراضي التي تحتلها ، وكذلك إمعاناً في إضعاف هيئة الدولة وإضعاف سيادتها على أراضيها هذه الشكوك من الأمم المتحدة أعطت حركة التمرد إعترافاً ضمنياً عالمياً وصارت كثير من الدول تتعامل مع الحركة وكأنها حركة تحرير وليست حركة متمردة على حكومة بلدها. (عوض خليفة موسى ، 2008م، ص[144])

بعض المنظمات تمتلك أجهزة عالية الكفاءة وغير موجودة لدى الأجهزة الحكومية وتستخدم هذه الكفاءة في العمل التجسسي الخارجي ضاربة بذلك عرض الحائط لكل القوانين واللوائح السودانية والدولية وقد ضبطت بعض المنظمات ولم تستطيع أجهزة الأمن الوصول للكثير منها . ففي أبريل 1991م ضبطت بعض أجهزة الأمن السودانية معدات تصنت وأجهزة إتصال على درجة عالية من الكفاءة مع بعض المنظمات الطوعية وتزود بعض المنظمات عبر شبكة عالية التقنية أجهزة الإعلام الغربية بمعلومات وصور غير حقيقية عن السودان وفي منتصف 1991م بينما البلاد تشهد موسماً خريفياً جيداً، نجد أن أجهزة الإعلام

الغربية تردد وجود مجاعة في السودان وإستفعالها بل وإحتمال موت 12 مليون مواطن من الجنوب وكردفان وتحاول بعض المنظمات زعزعة الإستقرار الداخلي عن طريق نشر معلومات كاذبة ضد الحكومة الوطنية التي تعارضها الرأي وتحرض المواطنين للإنضمام إلى المعارضة المسلحة وغير المسلحة وإثارة الطلاب وحثهم على الشغب وكذلك إيوائهم للمتمردين مع منحهم السلاح والغذاء والدواء والغطاء الدبلوماسي والإعلامي ، وبعض المنظمات تمد المتمردين بالمعلومات وتشارك في نقل العتاد والذخيرة وتشوه سمعة السودان في الخارج بإختلاق الأكاذيب كما أنها تتصف بعدم الأمانة المهنية والتحيز الواضح الفاضح وبدأت هذه المنظمات التطوعية الأجنبية التدخل في الشئون الداخلية للسودان والتأثير على مجريات الإمور مثل إختيار الوزراء وحكام الأقاليم والتأثير على نتيجة الإنتخابات وزاد نشاط هذه المنظمات في فترة الديمقراطية الثالثة حيث أخذت تقوم الشركات متعددة الجنسيات ولا تلتزم بمهامها الإنسانية وخلال عملية شريان الحياة إنحازت بعض الجمعيات الطوعية الأجنبية لصالح التمرد وبدأت تووزع الطعام في مناطق التمرد متجاوزة الحدود المتفق عليها ، وقد ضغطت هذه المنظمات على الحكومة السودانية وأجبرتها على مد الإغاثة إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة التمرد ، بل أن بعض السلاح كان يذهب إلى الحركة عن طريق المنظمات الطوعية الأجنبية على أساس أنه مواد إغاثة.(عبد العظيم سليمان المهل ، 1992م، ص[67،68])

لقد استباحت المنظمات الطوعية الأراضي السودانية إذ جعلت منطقة الجنوب منطقة مستباحة لها ، حيث تتحرك بحرية تامة دون إذن الحكومة وتعمل هذه المنظمات مباشرة مع حركة التمرد الأمر الذي تعتبره الحكومة تجاوزاً لسيادتها غير أن الأمم المتحدة تعتبر ذلك ضرورة تقتضيها حماية حقوق الإنسان في جنوب السودان ، هذه الإستباحة للأراضي من قبل المنظمات الأجنبية جعلت بعض المنظمات تشن حرباً إعلامية عالمية لبث الكراهية والعداء ضد حكومة السودان وإتهامها بإنتهاك حقوق الإنسان وممارسة الرق والأسلمة الجبرية الأمر الذي عانت منه الحكومة كثيراً . (عوض خليفة، 2008م، ص[148])

سادساً : الإغاثة والتطوع بغرض التنصير

يعتبر التنصير من الأنشطة الملازمة لأي عمل إغاثي في العالم الثالث عامة وعلى وجه الخصوص الدول الفقيرة ولهذا الجانب فتح الدارسون (جامعة كولومبيا الدولية) بأمريكا

حوارات نقاش وكانوا يناقشون الإغاثة لأجل التنصير إن أي ضرر بسبب عملهم لايقارن بالهدف الذي يسعون إليه والمتمثل في تقويض الإسلام قائلين (إذا لم تنجح الفرصة في المسلمين لكي يعيشوا تجربة المسيح فسوف يذهبون إلى الجحيم) ويقولون ذلك رداً على الناقدين لهم بأن أعمالهم التبشيرية تتسبب في تعطيل توصيل المعونات الإغاثية وتوجج مشاعر الكراهية تجاه الغرب المتضررين حيث يكتفون بجهودهم في كل مكان يستطيعون الوصول إليه من العالم الإسلامي وهم يتعلمون منهج (السياقية) ومعناها أن يضع المنصر نفسه في سياق المجتمع الذي يخاطبه، فيجب عليهم أن يتحولوا إلى مسلمين في مظهرهم حتى يصلوا إلى مفاتيح قلوب المسلمين ، فقد يظهرون بأسماء مسلمة ويطلقون لحاهم ويرتدون الجلاليب والنساء يرتدين الحجاب ، وليس هنالك مايمنع أن يؤدي المتضررون الصلوات مع المسلمين ويصوموا خلال شهر رمضان فهذا (روبرت تلفرسون) الذي يعمل مديراً لمنظمة كير العالمية الإغاثية care حينما حرم مع قوات الماريتز الأمريكية في الصومال في بداية التسعينيات كانت هنالك (2000) منظمة تعمل من أجل السيطرة على المجاعة التي هددت الشعب المنغمس في مراكز توزيع الطعام وتصرفوا على نحو إقناع الناس بأن عملية الإغاثة من خلال الطعام مرتبطة بالتنصير حيث أدى ذلك إلى كارثة، فقد تزاحم الصوماليون لسرقة الطعام ثم أشعلوا النار في وسائل النقل . (محمد عبد الله السلومي ، 2005م ص[230])

سابعاً : الجنس مقابل الغذاء

من الأخطاء الفادحة للمنظمات الطوعية ظاهرة تعتبر من الظواهر التي لم يتم الحديث عنها رغم إنتشارها في بلدان عديدة ، وهذه تبرز من خلال ما كتبتها بعض الصحف في عام 2002م بعنوان الأمين العام يحقق في إتهامات (الجنس مقابل الغذاء) في مخيمات اللاجئين وهذا يعتبر من أقذر أنواع الاستغلال البشع وضحايا هذا الأمر لايتجاوز أعمارهن الثالثة عشر فقد قالت المتحدثة بإسم الأمم المتحدة : إن الأمين العام أمر بالتحقيق بشكل دقيق بقدر المستطاع وفي أسرع وقت ممكن تناول الاستغلال الجنسي للأطفال في مخيمات اللاجئين التي أقامتها الأمم المتحدة وبعض المنظمات الطوعية الأخرى في بعض دول غرب أفريقيا ، وجاء الأمر الذي أصدره الأمين العام في أعقاب بيان مشترك للمفوض الأعلى للاجئين (ومنظمة أنقذوا الأطفال) الخيرية البريطانية جاء فيه : إن الأطفال

ولاجئين أخرين في غينيا وليبريا وسيراليون شهدوا أن (70) شخصاً من ضمنهم جنود حفظ السلام بالأمم المتحدة أن (40) منظمة للمساعدات الإنسانية متورطون في عمليات استغلال جنسي للاجئين في المجتمعات .

جاء في تقرير المنظمتين أيضاً (أن عدد الإتهامات مع ذلك لايدع مجالاً للشك وأن هنالك مشكلة خطيرة تتمثل في الاستغلال الجنسي وتطلب مزيداً من المبادلات والتحقيقات) وقالت ماري أوكاي : المتحدثة بإسم الأمم المتحدة أن الأمين العام طلب (إتخاذ المبادلات الملائمة بهدف تعزير حماية النساء والأطفال كلما إقتضت الضرورة ذلك) وأوضحت أن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة يوجد بالفعل في المنطقة (للكشف) عن صحة الإتهامات التي ستكون إن ثبت صحتها أخطر حالة من حالات استغلال الأطفال يتورط فيها موظفون في وكالات المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وعسكريون من قوة حفظ السلام الدولية كما قالت إن الأمين العام سيتصرف بصرامة مع مرتكبي هذه الجريمة إذا أسفرت التحقيقات عن وقوعها فعلاً وجاء في التقرير أنه قد تم اللقاء مع (1500) طفلة وأن شهادتهن أفادت أن موظفي منظمات المساعدات في بعض مخيمات اللاجئين طلبوا ممارسة الفاحشة معهم مقابل منحهم نقوداً وهدايا وأغذية وتتراوح أعمارهن مابين 13-18 سنة . (محمد بن عبدالله السلومي ، 2003م، ص[79])

هذه من مصائب ومشاكل العمل الطوعي التي تكاد تعم في معظم الدول النامية والفقيرة والتي تحتاج دائماً للمساعدات بما فيها من أضرار وآثار بالغة الخطورة .

ثـامـنـاً : الإخـتـراق

1/ الإخـتـراق الأمـنـي :

فتحت عملية شريان الحياة لإغاثة جنوب السودان (1989م – 2005م) الباب على مصراعيه للمنظمات التطوعية الأجنبية لتجوب خلال الديار السودانية (في الجنوب) وتعمل مع حركة التمرد ، وتمدها بالمال والعلاج والطعام وتمارس الأعمال الإستخباراتية ضد حكومة السودان وحتى هيئات الأمم المتحدة (المفترض فيها الحياد التام ومراعاة سيادة الدولة) ضبطتها الأجهزة المختصة للدولة وهي تنقل آليات ومعدات وعربات إلى مناطق وجود حركة التمرد داخل طائرات نقل الإغاثة (طائرات من طراز c-130) لذلك دخلت البلاد تحت مظلة تقديم الخدمات الإنسانية ، عناصر بشرية من جنسيات مختلفة لاتفرق

خلفيتها ولا أهدافها ولايمكن أن تطمئن البلاد إليها ، لقد تم كل هذا الإختراق لسيادة الدولة وأمنها تحت مظلة مايعرف بالعون الإنساني .

2/ الإختراق البيئي :

من أحدث أنواع الإختراق الذي جاء في عملية شريان الحياة إلى مناطق جنوب السودان هو مايعرف بالإختراق البيئي والمتمثل في جلب أنواع من بذور المحصولات الزراعية من خارج السودان (خاصة من كينيا ويوغندا) إلى جنوب السودان وخاصة المناطق التي تحتلها حركة التمرد بغرض أن تتولى بعض المنظمات الطوعية زراعتها لتدريب المواطنين كما تدعي على العمل الزراعي عمليات إدخال البذور أدخلت تلك البذور دون علم الجهات الفنية السودانية المختصة وذلك لفحصها والتأكد من أنها صالحة للبيئة السودانية وأنها لاتحمل أي مرض أو مشاكل فلاحية تضر بالتربة ومستوى مقاومتها للأمراض أو الآفات والحشائش ولاتكون ملوثة بعناصر بيولوجية أو كيميائية ضارة والجهة الفنية المناط بها فحص هذه البذور هي وزارة الزراعة والغابات التي لها نظام ولوائح لاتسمح بإدخال أي بذور من خارج السودان إلا بعد فحصها والتأكد من سلامتها وهو مايعرف (بالحجر الزراعي) ويمضى القول إلى أن هذه البذور الدخيلة لاتؤثر على العمل الزراعي والغذاء النباتي في المنطقة فحسب بل تؤثر أيضاً على التربة وعلى أنواع المياه الموجودة في المنطقة مثل (الطيور والحشرات ومختلف عناصر التنوع البيولوجي) بل هو خطيراً أيضاً على صحة النبات والإنسان والحيوان عموماً كذلك فإن المحصول المنتج من هذه البذور الدخيلة قد يؤثر على النمط الغذائي الموجود في المنطقة ذلك بأنه ربما تكون فيها بذور معدلة وراثياً Genetically Modified لايعرف الناس حقيقتها ومشاكلها لذلك كان الأجدى أن لايتم إدخال هذه البذور إلا بعد أن تخضع للفحص التام من قبل الجهات المعنية في وزارة الزراعة السودانية والتأكد من ملاءمتها لبيئة المنطقة كذلك لم تكتفي عملية شريان الحياة بإدخال البذور بل نفذت برامج لتطعيم الماشية في منطقة (كبويتا) بشرق الإستوائية عام 1993م أبقار قبيلة التوبيا وأستخدمت أمصال لم تعرض على السلطات البيطرية السودانية لتجري عليها الفحص اللأزم وتتأكد من سلامتها وملاءمتها .

3/ الإختراق الثقافي :

يمثل هذا النوع من الإختراق في الحملات المدرسية التي تنظمها إدارة عملية شريان الحياة في القطاع الجنوبي حيث وجود حركة التمرد خاصة في (شقروم) قرب الحدود الكينية حيث حشدت التلاميذ في مجتمعات وأخذت تدرسهم مناهج دراسية منافيه للمناهج السودانية ومحتويه على مواد وبرامج لاتتماشى مع سياسات الدولة التعليمية دون علم أو موافقة الدولة كل ذلك يحدث من إدارة عملية شريان الحياة دون مراعاة لسيادة الدولة ، هذا الإفتراض الذي ذكره المؤلف هو من أخطر التجارب للمنظمات الإنسانية وتصل هذه التجاوزات إلى مشاكل أوكوارث يصعب حلها كما هو في دارفور ، ومن التجاوزات للمنظمات التطوعية مارصدته مفوضية العون الأنساني فقد ركزت ثلاثين تجاوزاً وعدم الإلتزام بالإتفاقية القطرية ولم تشير المفوضية إلا بقليل منها ونذكر هنا محاور هذه التجاوزات كما صدرت في التقارير الخاصة بوزارة الشئون الإنسانية كما يلي: (عبدالرحمن أحمد أبودوم ، 2007م، ص[36])

1- نشر تقارير وبيانات غير صحيحة عن الأوضاع .

2- عدم الإلتزام بالقانون واللوائح والإختصاص .

3- العمل في مجالات غير مصدق لها وممارسة أنشطة تتنافى مع مبادئ العمل الطوعي والإنساني .

4- الإستفادة من الإعفاءات الممنوحة لطوارئ دارفور لخارج دارفور .

5- استغلال التسهيلات والإجراءات الهجرية من (دخول + إقامة) للعاملين خارج دارفور وإدخال أفراد غير عاملين في المنظمات لتنفيذ مهام غير إنسانية وتخزين الغذاء والدواء حتى تتلف ثم يتم التخلص منه دون إخبار المفوضية.

6- قيام بعض المنظمات بدور سيادي في إطار إدارة بعض المعسكرات حتى وصل إلى منع وزير الداخلية من حضور اجتماع النازحين ومنسق العون الإنساني للأمم المتحدة بالمعسكر .

7- استعداء المجتمع الدولي وخلق سيناروهات إدانة وتحديد عقوبات لحكومة السودان (القيام بتصوير سناريو تمثلي في الإغتصاب) .

8- عدم استخدام المقاييس والمعايير الصحية الوطنية والدولية في تحذير إنتشار الأمراض والوصول إلى نتائج غير حقيقية ونشرها .

9- عمل البحوث والمسوحات والدراسات الميدانية بغير إذن السلطات ومشاركتها ونشر نتائجها بما فيها من مبالغات .

10- الطيران المنخفض فوق المواقع العسكرية السودانية.

11- عمل المجموعات المتمردة .

تري الباحثة لابد من تلافي هذه المشاكل بالتوعية والتركيز علي حملات لرفع مستوى الوعي بهذه المخاطر ، ويكون بالآتي :

في مجال الأمن الغذائي :

1/ التوسع في المساحات الزراعية واستيعاب النازحين والمتضررين لدخول دائرة الإنتاج ففي ذلك قضاء علي الإعتماد والإتكالية .

2/ نشر الوعي والدعوة إلى إعلاء قيمة العمل والإنتاج .

في مجال الإعلام :

1/ تبني برامج موجهة لجموع النازحين والمتضررين حسب ثقافتهم ولغاتهم المحلية توضح الآثار السالبة لعمل هذه المنظمات .

2/ إنتاج برامج تجذب السامعين والمشاهدين عن مشاهدة الفضائيات الأجنبية .

في مجال الدين :

تكثيف حملات الدعوة والإرشاد الدينى في مواجهة حملات التنصير .

في مجال الإختراق البيئي :

تقوية أجهزة وزارة الزراعة في مجال الحجر الزراعى لعدم السماح بدخول هذه البذور التي تضر أكثر مما تنفع .

الجنس مقابل الغذاء :

في مجال الإختراق الجنسي – توفير الحاجات الأساسية التي تنقذ هذه الشرائح من الإتجار البشري مع التبصير بمخاطر الممارسات الجنسي.

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية

أجريت هذه الدراسة في منطقة أدنى نهر عطبرة بولاية نهر النيل والتي تعد واحد من أكثر المناطق فقراً وتتكون من وحدتين إداريتين هما (سيدون والأتبراوي) تتبعان لمحلية الدامر، وأغلب السكان من الريف ومعظمهم ذو طابع ريفي من حيث المعيشة والأعمال الزراعية والرعوية .

قامت الباحثة بإعداد ورقة الاستبيان بعد قيامه بزيارة ميدانية لمنطقة الدراسة والوقوف على المجتمع وجمع المعلومات العامة عنهم وبمعايشة الباحثة لأفراد المجتمع ثم إعداد الاستبيان حيث قامت بتطبيقها على العينة من مجتمع الدراسة بالرجوع لآخر قائمة للأسر المسجلة عند المنظمة ، لقد اختارت عينة الدراسة بحيث تكون ممثلة للأسر في مجتمعها الأصلى مستنداً في ذلك على احصاء الأسر المسجل لكل قرية من القرى المختارة والبالغ عددها (4803) أسرة بنسبة 5% من العدد الكلي .

اختارت الباحثة عينة قصدية عمدية بلغت (240) استمارة بأدني نهر عطبرة وتم تجميع استمارة الاستبيان واستبعد منها (20) استمارة اختصر العدد على (220) استمارة وتم تجميع بيانات هذه الدراسة خلال شهري أكتوبر ونوفمبر من عام 2012م واستخدم الباحث الاستبيان والمقابلة الشخصية حيث تم إعداد استمارة الاستبيان على معلومات أولية

واقتصادية واجتماعية وقد وزعت على أفراد العينة حسب المناطق ، والجدول أدناه يبين عدد الاستبانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة والمسترد منها .

جدول (1/4) توزيع الاستبانات حسب المناطق بأدنى نهر عطبرة

المنطقة	العدد الموزع	العدد المسترد	نسبة الاسترداد(%)
الضفة الشرقية			
سيدون	**35**	**32**	**14,6**
الشونة	**15**	**15**	**6,8**
النخيلة	**10**	**6**	**2,7**
الجزيرة	**10**	**5**	**2,3**
القليعة	**10**	**7**	**3,2**
البخيتاب	**20**	**20**	**9,1**
الضفة الغربية			
الآبار	**30**	**30**	**13,6**
العمراب شمال	**18**	**18**	**8,2**
العمراب جنوب	**12**	**12**	**5,5**
قوز الحلق	**25**	**30**	**11,3**
جرسي	**30**	**30**	**13,6**
أم عجاجة	**20**	**20**	**9,1**
المجموع	**240**	**220**	**100**

المصدر : إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ،2013م

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرصت الباحثة على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1- الأفراد من مختلف الفئات العمرية .

2- الأفراد من النوعين (ذكور وإناث) .

3- الأفراد من مختلف الحالات الاجتماعية .

4- الأفراد من مختلف المستويات التعليمية .

5- علاقة المنظمة بالقادة المحليين .

6- الجانب الاقتصادي .

7- الجانب الاجتماعي .

8- عدد الدورات التدريبية .

اعتمدت الباحثة على الطريقة الاحصائية وذلك من خلال التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS) لتحليل المعلومات الكيفية وتحويلها بيانات كمية وذلك حتى يتسنى للجميع التعامل معها وفهمها.

جدول (2/4) النوع لأفراد العينة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
ذكر	115	52,3
أنثى	105	47,7
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يوضح الجدول (2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع ، ونجد أن نسبة الذكور تمثل 52,3% بينما نسبة الإناث 47,7% وأن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث .

شكل (1/4) النوع لأفراد العينة

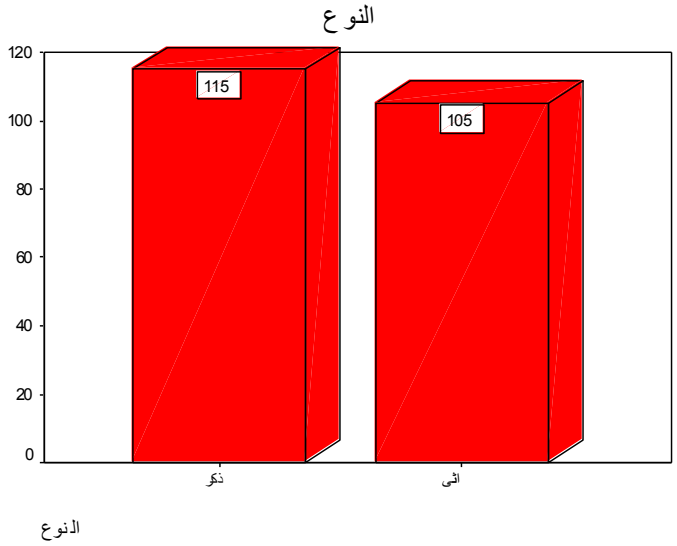

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول(3/4) العمر لأفراد العينة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
أقل من 35	36	16,4
35 وأقل من 55	116	52,7
55 فأكثر	68	30,9
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتبين من الجدول (3/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية {35 وأقل من 55} سنة حيث بلغ عددهم (116) فرداً ويمثلون ما نسبته 52,7% من العينة الكلية ، وهم فئة الشباب الأقدر

والأنشط على العمل ، تليها الفئة العمرية {55 فأكثر } حيث تبلغ نسبتهم 30,9% وأخيراً الفئة العمرية أقل من 35 سنة ، البالغ عددهم (36) فرد بنسبة 16,4% من العينة الكلية .

شكل (2/4) العمر لأفراد العينة

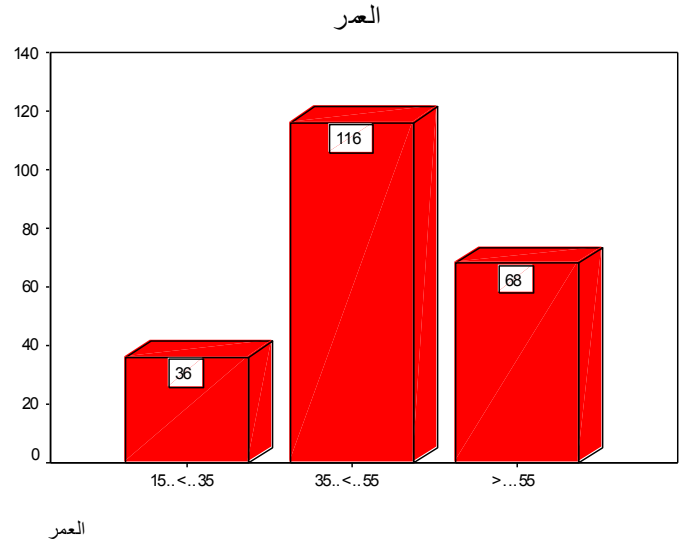

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (4/4) المستوى التعليمي لأفراد العينة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
أمي	91	41,4
أساس	75	34,1
متوسط	23	10,5
ثانوي	17	7,6
جامعي	13	5,9
فوق الجامعي	1	,5
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يلاحظ من الجدول (4/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم أميون حيث بلغت نسبتهم 41,4%، يليها التعليم الأساسي بنسبة 34,1% ثم التعليم المتوسط بنسبة 10,5% والثانوي بنسبة 7,6% أما الجامعيين فقد بلغ عددهم (13) فرد من أفراد العينة ويمثلون نسبة 5,9% أما التعليم فوق الجامعي فهو فرد واحد ويمثل نسبة 5,% نجد أن تلك المناطق تكثر فيها نسب الأمية وتقل فيها نسب التعليم ويكثر فيها الفاقد التربوي ، وترى الباحثة لابد من فتح فصول لمحو الأمية .

شكل (3/4) المستوى التعليمي لأفراد العينة

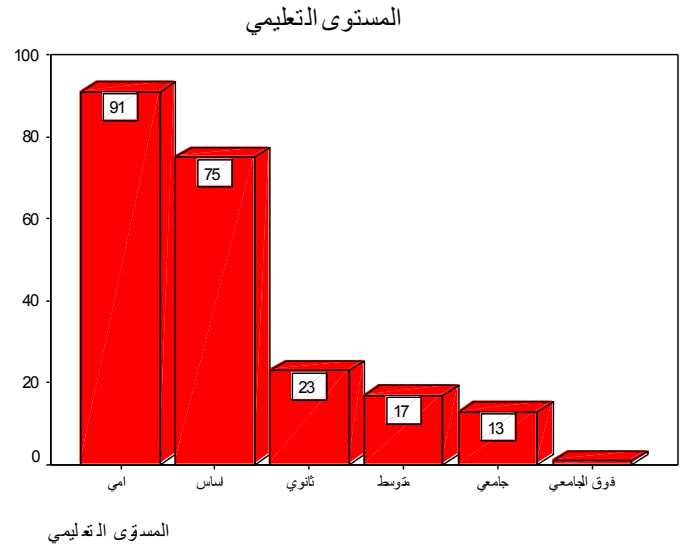

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (4 /5) الحالة الاجتماعية لأفراد العينة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
غير متزوج	23	10,5
متزوج	165	,75
مطلق	7	3,2
أرمل	25	11,3
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتضح من الجدول (5/4) أن غالبية أفراد العينة هم من المتزوجين إذ تبلغ نسبتهم 75% وهذا دليل على الاستقرار الأسري حيث تندر نسبة المطلقين إذ تبلغ 3,2% أما الأرامل تبلغ نسبتهم 11,3% وغير المتزوجين نسبة 10,5% من العينة الكلية .

شكل (4/4) الحالة الاجتماعية لأفراد العينة

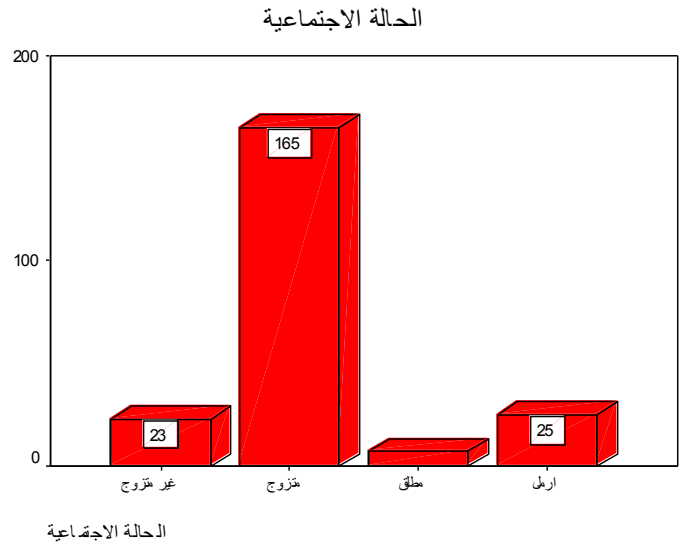

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (6/4) عدد أفراد الأسرة للعينة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
أقل من 3	17	7,7
3 وأقل من 6	73	33,2
6 وأقل من 9	84	38,2
9 فأكثر	45	20,9
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتبين من الجدول (6/4) أن أغلب أفراد العينة يمثل أفراد أسرهم في المدى من (6 وأقل من 9) حيث تبلغ نسبتهم 38,2% وهذا دليل واضح على الاهتمام بالكثرة العددية ، تليها (3 وأقل من 6) إذ تبلغ نسبتهم 33,2% ، أما (9 فأكثر) فيمثلون نسبة 20,9% ، (أقل من 3) حيث تبلغ نسبتهم 7,7% فهم إما عقيم أو مطلق أو أرمل .

شكل (5/4) عدد أفراد الأسرة للعينة

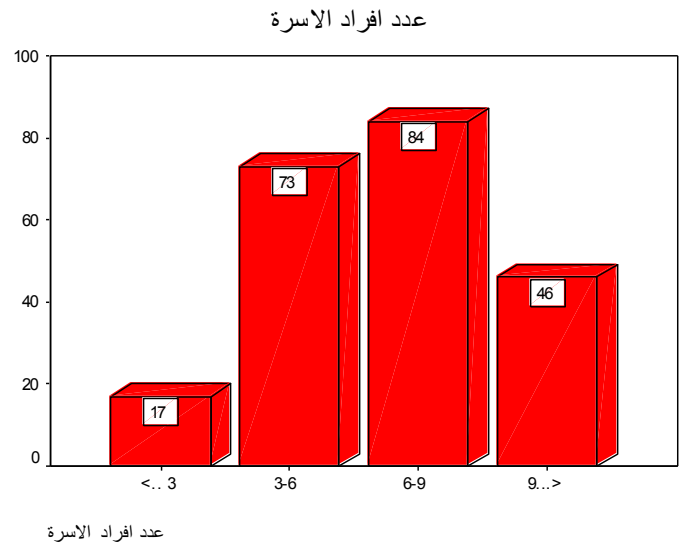

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (7/4) المهنة لأفراد العينة

النوع	العدد	النسبة المئوية (%)
عامل	34	15,5
مزارع	88	40
تاجر	5	2,3
ربة منزل	90	40,9
أخرى	3	1,4
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يظهر من الجدول (7/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم ربات منازل ومزارعين حيث تبلغ نسبهم على التوالي 40,9% ، 40% يليهم العمال وتبلغ نسبتهم 15,5% ، والتجار بنسبة 2,3% أما أخرى فهم من المعاشيين ويبلغ عددهم 3 أفراد وتمثل نسبتهم 1,4% .

شكل (6/4) المهنة لأفراد العينة

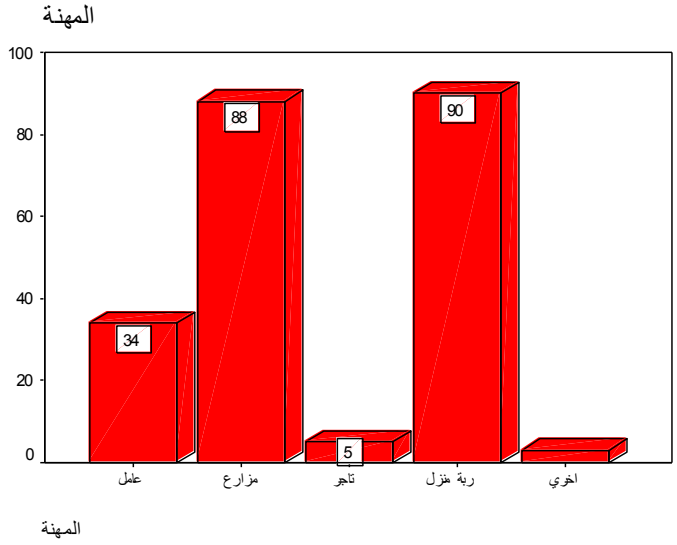

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتضح أن كل أفراد العينة اتفقوا على أن المنظمة دخلت في عام 2005م وحتى عام 2008م وهذا دليل على أن فترة انتهاء المشروع هي ثلاث سنوات . حيث جاءت المنظمة في عام 2004م وتم العمل في العام 2005م .

جدول (8/4) نوع العطالة في منطقة الدراسة من عدمه

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	206	93,6
لا	14	6,4
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يلاحظ من الجدول (8/4) أ ن غالبية أفراد عينة الدراسة أجمعوا على وجود العطالة حيث بلغت نسبتهم 93,6% بينما نسبة6,4% لا يوجد أي نوع من أنواع العطالة ، بدليل أن الفرد إذا عمل أي عمل وأخذ مقابله فهو ليس عاطل .

شكل (7/4) وجود العطالة أو عدمها في منطقة الدراسة

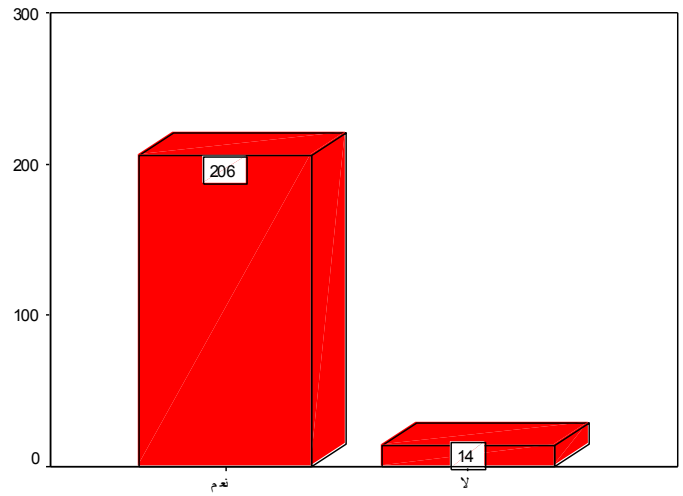

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (9/4) إذا كنت الإجابة بنعم نسبة العطالة بالتقريب من وجهة نظرك

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
أقل من 20%	35	17
20% وأقل من 30%	67	32,6
30% وأقل من 40%	58	28,1

40% فأكثر	46	22, 3
المجموع	206	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتضح من الجدول (9/4) أن نسبة العطالة في المدى أقل من 30% تبلغ نسبة 49,6%بينما المدى (30% وأقل من 40%) يبلغ نسبة 28,1% أما أكثر من 40% فيبلغ عددهم 46 فرد يمثلون نسبة 22,3% .

شكل (8/4) نسبة العطالة بالتقريب

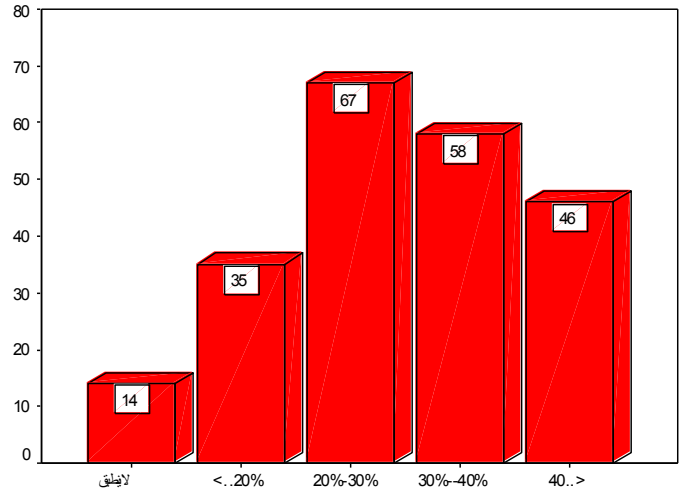

اذا كانت الاجابة بنعم ما هي نسبة العطالة بالتقريب من وجهة نظرك

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (4 /10) درجة العلاقة بين المنظمة والقادة المحليين بمنطقة الدراسة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
قوية	125	56,8
ضعيفة	78	35,5
لا توجد	17	7,7
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتبين من الجدول (10/4) أن أغلب أفراد عينة الدراسة ذكروا أن العلاقة قوية حيث تبلغ نسبتهم 56,8% وهذا دليل على أن دخول المنظمات مرتبط بوجود القادة المحليين وإقناع الأهالي بالمشاريع المقدمة ، بينما نسبة 35,5% يقولون أن العلاقة ضعيفة ، أما نسبة 7,7% ذكروا أنه لا توجد علاقة .

شكل (9//4) درجة العلاقة بين المنظمة والقادة المحليين بمنطقة الدراسة

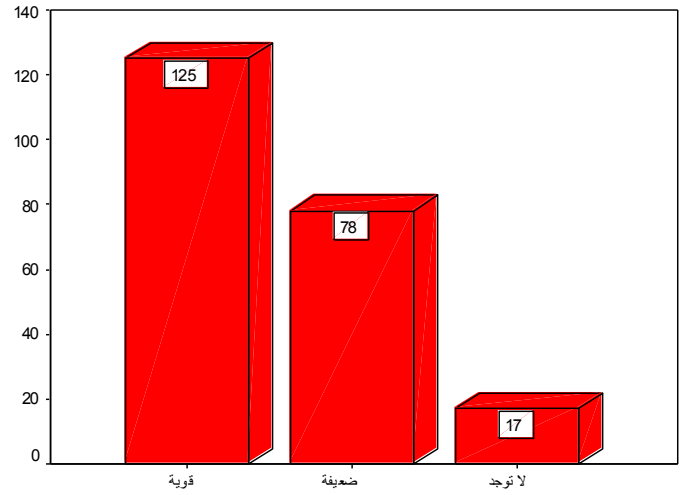

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (11/4) قبول الأهالي للبرامج والمشاريع المقدمة من قبل المنظمة من عدمه

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	215	97,7
لا	5	2,3
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يظهر من الجدول (11/4) أن أغلب أفراد العينة يقبلون بالمشاريع المقدمة من قبل المنظمات حيث تبلغ نسبتهم 97,7% وهذا دليل واضح على استفادة الأفراد من المشاريع المقدمة ، بينما نسبة 2,3% لا يقبلون بالمشاريع المقدمة من قبل المنظمات .

شكل (10/4) قبول الأهالي للبرامج والمشاريع المقدمة من عدمه

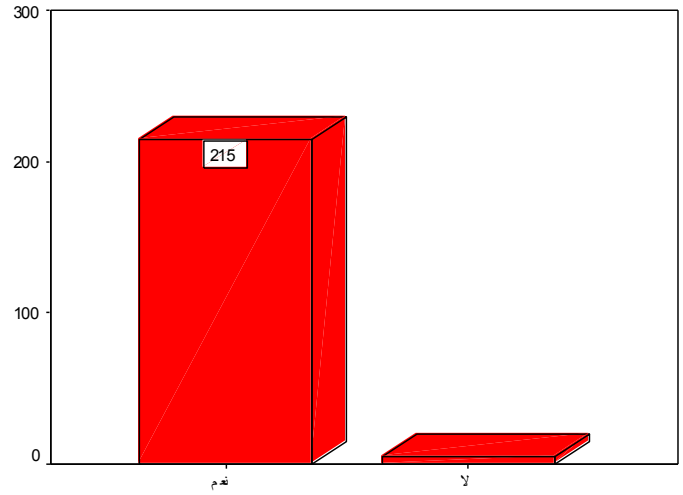

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (12/4) إذا كانت الإجابة بلا أسباب رفض المشاريع في رأيك

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
الجهل وعدم المعرفة	2	40
البرامج والمشاريع المقدمة غير مقنعة	3	60
المجموع	5	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتضح من الجدول (12/4) أن الذين لا يقبلون بالمشاريع لأسباب منها الجهل وعدم المعرفة وهم اثنان وتبلغ نسبتهم 40%بينما نسبة 60% وهم 3 أفراد ذكروا أن البرامج والمشاريع المقدمة غير مقنعة شكل (11/4) أسباب رفض المشاريع المقدمة من قبل المنظمة

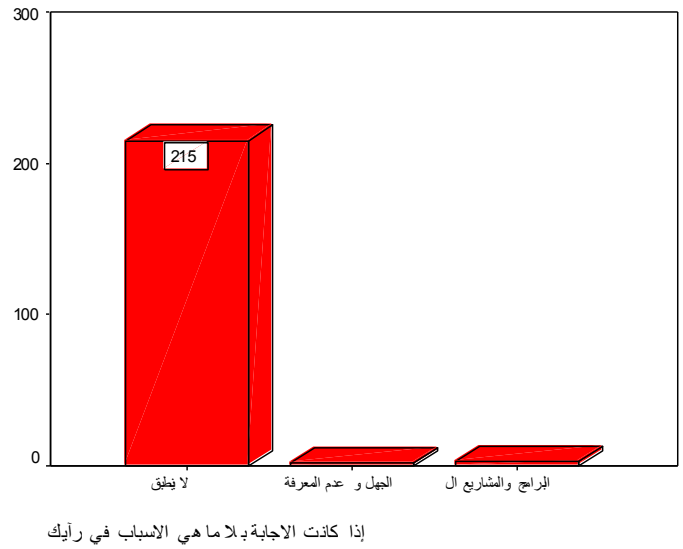

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (13/4) مدة ارتباطك بالمنظمة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
أقل من سنة	20	9,1
سنة وأقل من 3 سنوات	183	83,2
3 وأقل من 6	9	4,1
6فأكثر	8	3,6
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يلاحظ من الجدول (13/4) أن أغلب أفراد عينة الدراسة ذكروا مدة ارتباطهم (سنة وأقل من 3 سنوات) إذ تبلغ نسبتهم 83,2% وهذا دليل على أن فترة انتهاء المشروع لا تزيد على الـــ3 سنوات بينما (أقل من سنة) تبلغ نسبتهم 9,1% ، (3 وأقل من 6) حيث تبلغ نسبتهم 4,1% وأخيراً (6 فأكثر) وهم 8 أفراد من العينة الكلية يمثلون نسبة 3,6% .

شكل (12/4) مدة ارتباطك بالمنظمة

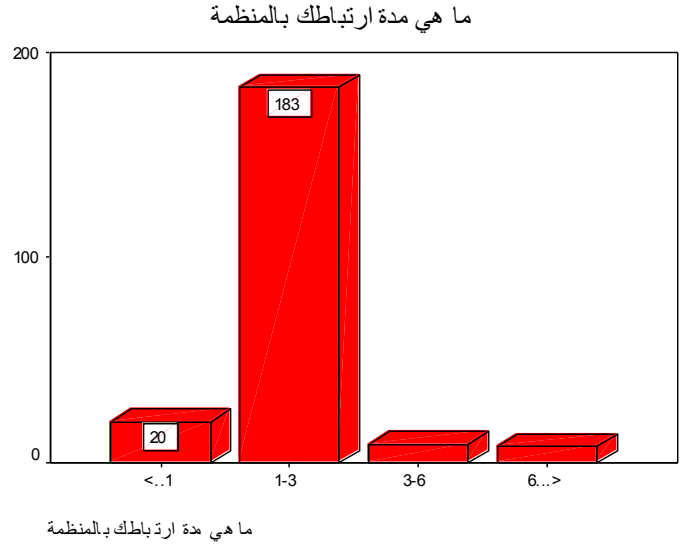

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (14/4) المجالات الرئيسة التي تعمل فيها المنظمة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
خلق فرص عمل جديدة	209	95
تمليك وسائل انتاج	11	5
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتبين من الجدول (14/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة خلقت المنظمة لهم فرص عمل جديدة إذ تبلغ نسبتهم 95% بينما نسبة ة 5% في تمليك بعض وسائل الإنتاج .

شكل (13/4) المجالات الرئيسة التي تعمل فيها المنظمة

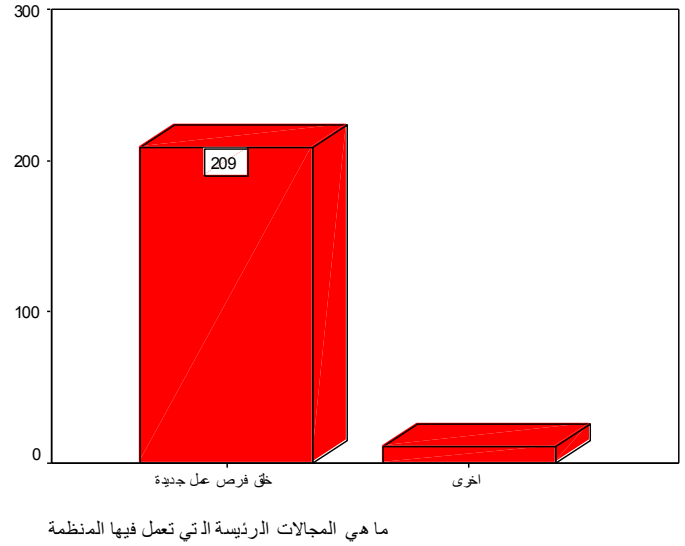

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (15/4) البرامج والمشاريع الرئيسة التي قدمتها المنظمة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
إنتاج زراعي	24	10,9
إنتاج حيواني	76	34,5
مساعدات طارئة	8	3,6
بناء قدرات	11	5
إنتاج زراعي وحيواني	64	29,1
زراعي وحيواني ومساعدات طارئة وبناء قدرات	37	16,9
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتبين من الجدول (15/4) أن من ضمن المشاريع المقدمة في مجال الإنتاج الزراعي (مدخلات زراعية – مترات ووحدات ري) تبلغ نسبتهم 10,9%، أما الإنتاج الحيواني (تربية ضان وماعز) حيث يمثلون نسبة 34,5%، أما المساعدات الطارئة بلغت نسبة 3,6% ، وبناء القدرات حيث بلغت 5% أما نسبة 29,1% في الإنتاج الزراعي والحيواني معاً ، بينما 16,9% تتمثل في الإنتاج الزراعي والحيواني والمساعدات الطارئة وبناء القدرات وهذا دليل على أن البرامج المقدمة من قبل المنظمة متنوعة حيث تشمل أكثر من برنامج ومشروع .

شكل (14/4) البرامج والمشاريع الرئيسة التي قدمتها المنظمة

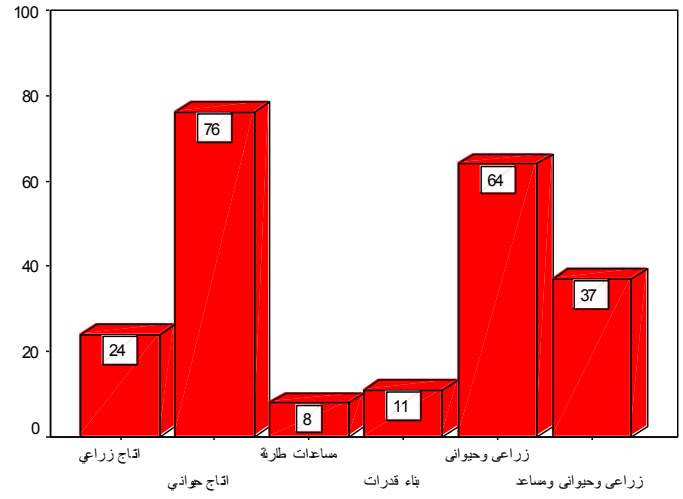

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (16/4) الخدمات المقدمة في برامج المساعدات الطارئة بمنطقة أدنى نهر عطبرة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
دعم المتضررين بالسيول والفيضانات	20	44,5
دعم برامج تنمية المراعي	10	22,2
دعم المتضررين وتنمية المراعي	15	33,3
المجموع	45	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يظهر من الجدول (16/4) أن نسبة 44,5% لدعم المتأثرين بالسيول والفيضانات، ونسبة 22,2% لدعم برامج تنمية المراعي ، بينما نسبة 33,3% تمثل الخيارين دعم المتأثرين بالفيضانات والسيول ودعم برامج تنمية المراعي وهذا دليل على أن المنظمة تقدم أكثر من خدمة .

شكل (15/4) الخدمات المقدمة في برامج المساعدات الطارئة

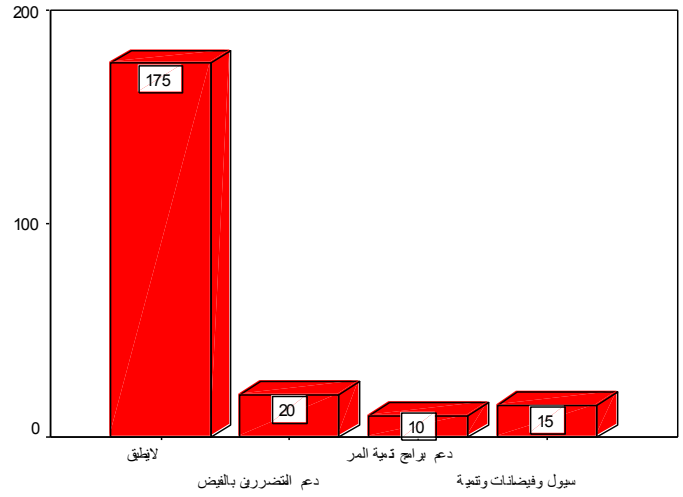

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (17/4) الخدمات المقدمة لك في برامج دعم المتأثرين بالفيضانات والسيول بمنطقة أدنى نهر عطبرة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
تقاوي	14	40
وحدات ري	7	20
دعم فني	4	11,4
أخرى	10	10,6
المجموع	35	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتضح من الجدول (17/4) أن نسبة 40% تمثل تقاوي ، و20 % وحدات ري ، ونسبة 11,4% دعم فني بينما نسبة 10,6% في أخرى ذكروا عمل التروس والحواجز والسدود.

شكل (16/4) الخدمات المقدمة لك في برامج دعم المتأثرين بالفيضانات والسيول .

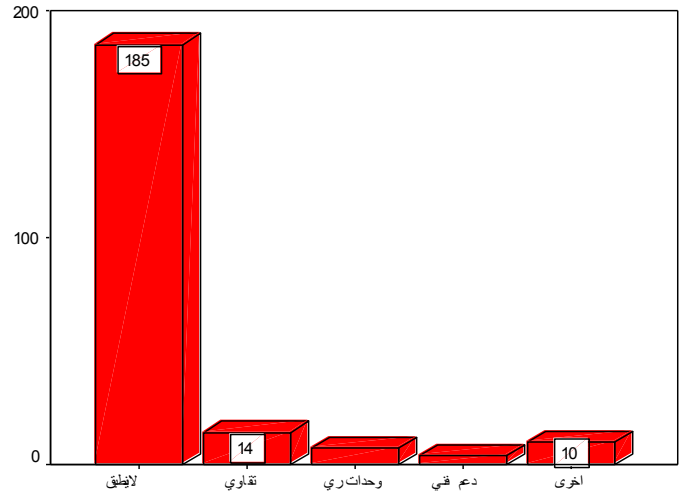

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (18/4) الخدمات التي قدمتها لك المنظمة في برامج تنمية المراعي بمنطقة أدنى نهر عطبرة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
تقاوي مراعي	9	36
حصاد مياه	7	28
دعم فني	5	20
أدوية بيطرية	4	16
المجموع	25	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يظهر من الجدول (18/4) أن نسبة 36% تقاوي مراعي، ونسبة 28 % حصاد مياه ، ونسبة 20% دعم فني ، بينما نسبة 16% أدوية بيطرية .

شكل (17/4) الخدمات التي قدمتها لك المنظمة في برامج تنمية المراعي

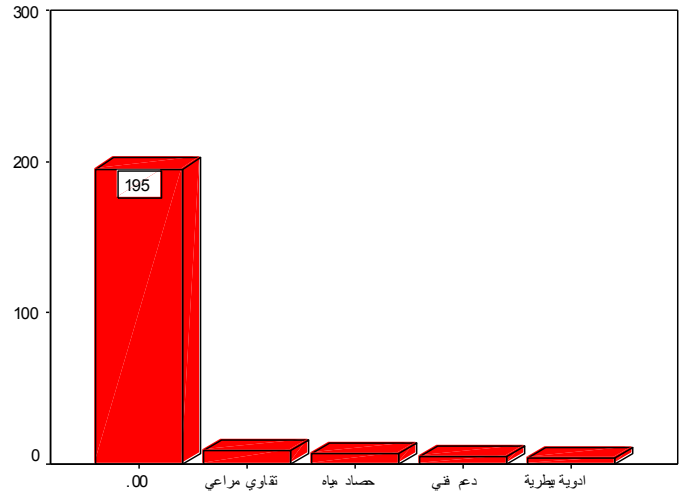

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (19/4) الخدمات التي قدمت لك في برامج الإنتاج الزراعي بمنطقة أدنى نهر عطبرة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
تمويل نقدي – عيني	3	2,4
توجيه وإرشاد	23	18,4
توجيه وإرشاد وتدريب	44	35,2
تمويل وتوجيه وتدريب	55	44
المجموع	125	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتبين من الجدول (19/4) أن نسبة 2,4 % تمويل نقدي – عيني ، بينما نسبة,184% توجيه وإرشاد ،ونسبة 35,2% توجيه وإرشاد وتدريب ، أما نسبة 44% توجيه وإرشاد وتدريب وتمويل عيني وهذا دلالة على أن المنظمة تقدم خدمات مختلفة ومتنوعة.

شكل (18/4) الخدمات التي قدمت لك في برامج الإنتاج الزراعي

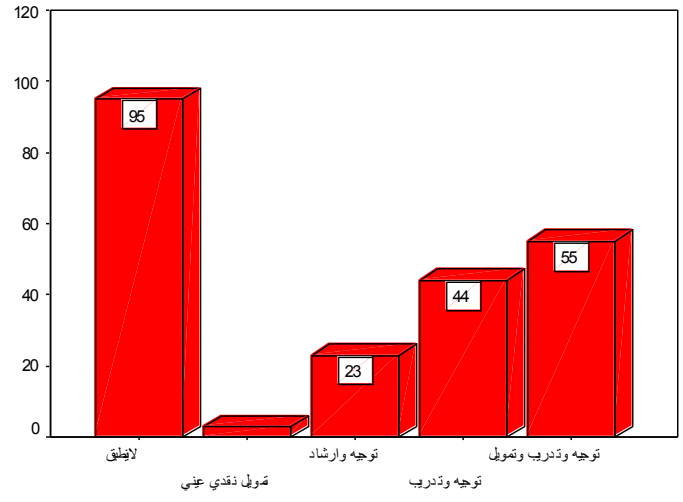

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (20/4) المشاكل التي واجهتك في التمويل النقدي

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
مشكلة الضمانات	2	66,7
قصر فترة السداد	1	33,3
المجموع	3	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يلاحظ من الجدول (20/4) أن نسبة 66,7% من أفراد العينة واجهتهم مشكلة في الضمانات ونسبة 33,3% وهو فرد واحد قصر في فترة السداد وهذا يدل على أن المنظمة لم تقدم أي تمويل نقدي بل قامت بتقديم التمويل العيني فقط .

شكل (19/4) المشاكل التي واجهتك في التمويل النقدي .

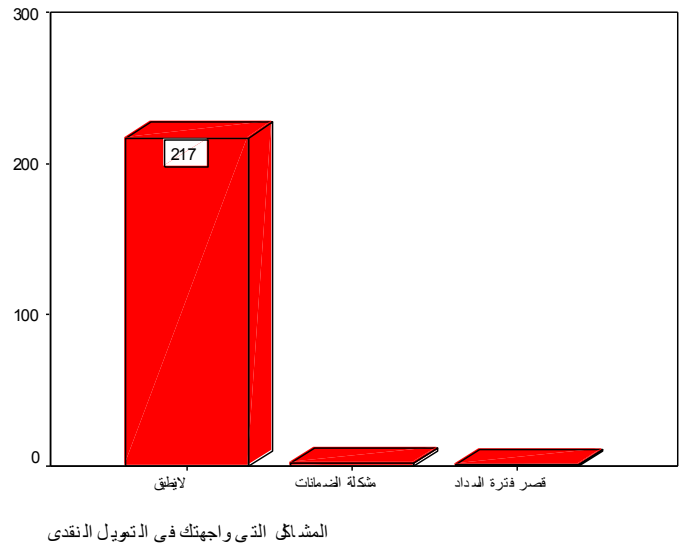

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (21/4) الخدمات التي قدمت لك في برامج الإنتاج الحيواني بمنطقة أدنى نهر عطبرة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
تمويل	3	1,7
أعلاف وتحسين نسل	40	22,6
أعلاف – تحسين نسل – مشاريع صغيرة	94	53,1
أعلاف–رعاية بيطرية–تحسين نسل–مشاريع صغيرة	40	22,6
المجموع	177	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتضح من الجدول (21/4) أن نسبة كبيرة من أفراد العينة بلغت53,1% قدمت لهم أعلاف وتحسين نسل ومشاريع إنتاجية صغيرة ، وأن نسبة22,6 % للأعلاف وتحسين النسل ونفس النسبة للأعلاف والرعاية البيطرية وتحسين النسل والمشاريع الإنتاجية الصغيرة ، وأن 3 أفراد من العينة قدمت لهم خدمات التمويل إذ تبلغ نسبتهم1,7% .

شكل (20/4) الخدمات التي قدمت لك في برامج الإنتاج الحيواني .

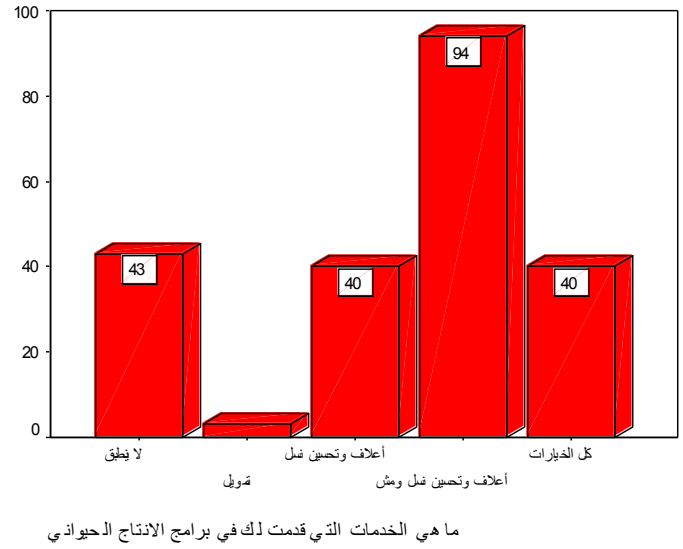

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (22/4) مساهمة المشروع في استقرارك بمنطقة أدنى نهر عطبرة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	206	93,6
لا	14	6,4
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يلاحظ من الجدول (22/4) أن أغلب أفراد العينة قد ساهم المشروع في استقرارهم بالمنطقة إذ تبلغ نسبتهم 93,6% وهذا يدل على أن استمرارية المشريع التنموية تساعد على الاستقرار في الريف ، بينما نسبة 6,4% لم يسهم المشروع في استقرارهم بالمنطقة وعددهم 14 فرد من العينة الكلية .

شكل (21/4) مساهمة المشروع في استقرارك بالمنطقة

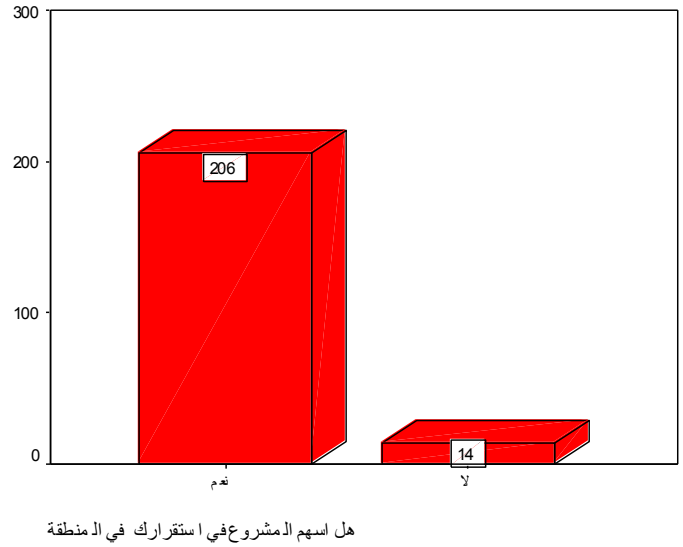

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (23/4) إذا كانت الإجابة بنعم لماذا

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
تعدد مصادر الدخل	8	3,9
زيادة الإنتاجية	171	83
زيادة الإنتاجية وتعدد مصادر الدخل	27	13,1
المجموع	206	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يظهر من الجدول (23/4) أن نسبة 83% قد ساهم المشروع في استقراراهم بزيادة الإنتاجية ، ونسبة 13,1% بزيادة الإنتاجية وتعدد مصادر الدخل معاً ، ونسبة 3,9% بتعدد مصادر الدخل .

شكل (22/4) إذا كانت الإجابة بنعم لماذا

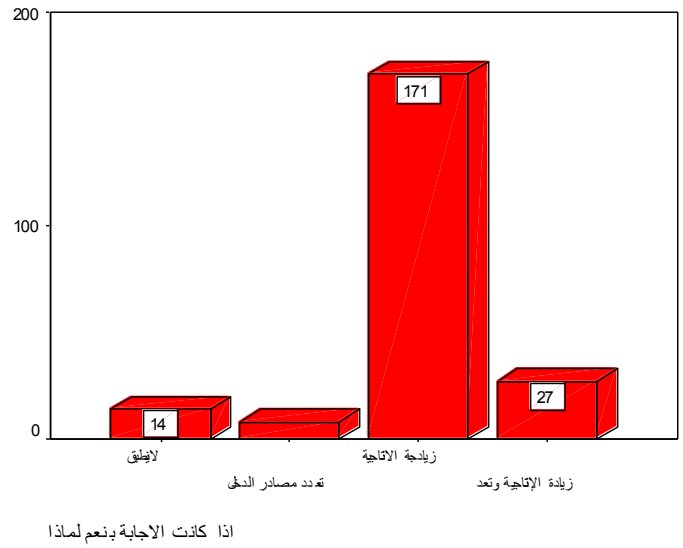

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (24/4) حدوث تغيير في التركيبة المحصولية من عدمه

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	107	48,6
لا	113	51,4
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتضح من الجدول (24/4) أن نسبة 48,6% من أفراد العينة حصل لهم تغيير في التركيبة المحصولية بينما نسبة51,4% لم يحصل لهم تغيير في التركيبة المحصولية وهذا يخص الشق الخاص بالإنتاج الزراعي فقط .

شكل (23/4) حدوث تغيير في التركيبة المحصولية من عدمه .

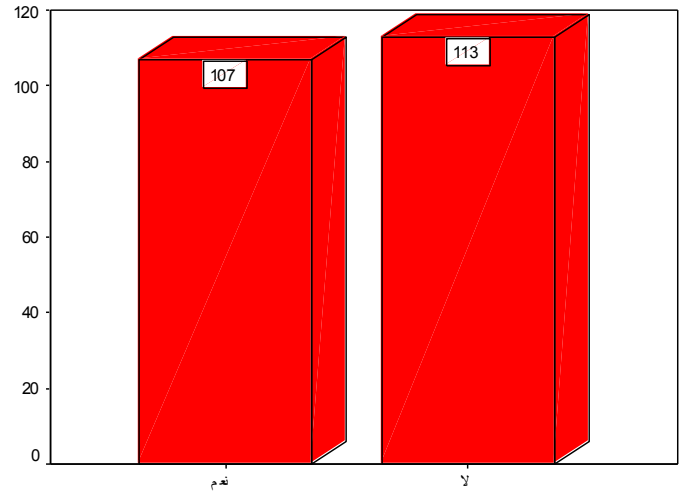

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتضح من الجدول (24/4) أن نوع التغيير الذي حدث يتمثل في الأتي :

1/ إدخال زراعة البذور المحسنة .

2/ زيادة مساحة الرقعة الزراعية وزراعة الحبوب الزيتية .

3/ ارتفاع مصدر الدخل الفردي .

4/ تغيير نظام الري .

5/ نقل المزارعين من الزراعة التقليدية إلى البستنة والحقول الإيضاحية .

6/ زراعة أكثر من محصول في الموسم الواحد بالإضافة إلى زراعة النخيل وبعض الموالح .

نجد أن 73 فرد من أفراد العينة تمثل نسبتهم 33,2% لا يوجد لديهم دخل وهم ربات منازل ، بينما نسبة 28,2% وهم 62 فرد من أفراد العينة متوسط دخلهم (1وأقل من 3) ألف جنيه ، بينما نسبة 34,5% وهم 76 فرد من أفراد العينة يتراوح متوسط دخلهم ما بين (3 وأقل من5) ألف جنيه أما أكثر من 5 مليون فتمثل نسبتهم 4,1% وهم 9 أفراد من العينة الكلية .

جدول (25/4) مساهمة المنظمة في زيادة متوسط الدخل السنوي

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	176	80
لا	44	20
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتبين من الجدول (25/4) أن نسبة 80% من أفراد العينة زاد متوسط دخلهم وهذا مؤشر إيجابي أن المنظمة ساهمت في زيادة متوسط دخل الفرد ورفعت من مستواه المعيشي مما يؤدي إلى رفاهية الفرد، بينما نسبة 20% لم تساهم في زيادة متوسط دخلهم لأنهم لم يستفيدوا .

شكل (24/4) مساهمة المنظمة في زيادة متوسط الدخل السنوي

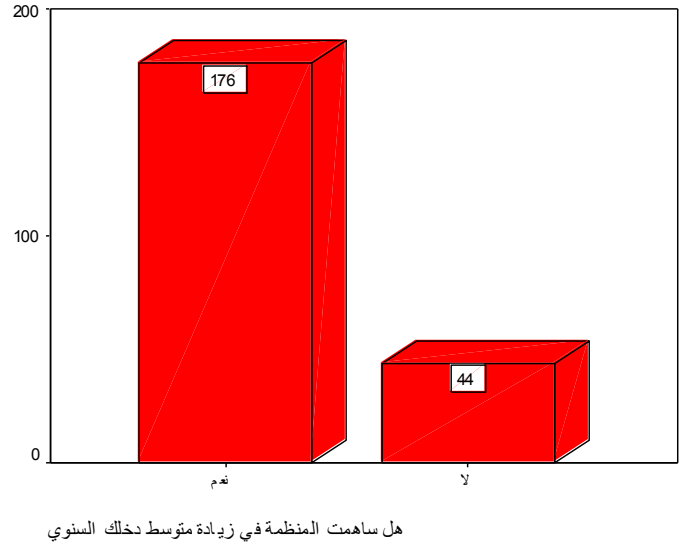

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يلاحظ من الجدول (25/4) أن نسبة 80% تراوح متوسط دخلهم في المدى من (1 وأقل من 3) ألف جنيه وعددهم 141 فرد بينما نسبة 16% تراوح متوسط دخلهم في المدى من (3 وأقل من 5) ألف جنيه وعددهم 28 فرد وقد تمت الاستفادة في شراء الذهب والحج والاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى شرب الحليب والذبيح وإتمام عملية الاسترداد . أما نسبة 4% وهم 7 أفراد فقد زاد دخلهم بأكثر من 5 ألف جنيه وهذا دليل على الاستفادة الواضحة في برنامج الإنتاج الزراعي والحيواني .

من الجدول (25/4) تلاحظ الباحثة أيضاً بأن هنالك أثر واضح في مساهمة المنظمة بزيادة متوسط الدخل السنوي لأفراد العينة سواء كان أثر ايجابي أوسلبي ، حيث يلاحظ أن نسبة 33,3%من جملة أفراد العينة لايوجد لديهم دخل ثابت ، بينما نسبة 66,7% لديهم دخل ثابت تفاوت ما بين (1 وأقل من3) ، (3 وأقل من 5) ، (5 فأكثر). ولكن بعد الانضمام للمنظمة يلاحظ زيادة واضحة في متوسط دخل الأفراد الذين ليس لديهم دخل ثابت بزيادة بلغت 39,7% من جملة الذين ليس لديهم دخل ثابت أي انضم 29 فرد وهذا يعتبر أثر ايجابي للمنظمة ، أما الأثر السلبي فيتمثل في تراجع متوسطات الدخل لبعض أفراد العينة من الفئات ذات الدخل المرتفع .

جدول (26/4) دور المنظمة في تسويق المنتجات الزراعية بمنطقة أدنى نهر عطبرة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	15	6,8
لا	205	93,2
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يظهر من الجدول (26/4) أن نسبة 93,2% لم تلعب المنظمة دور في تسويق منتجاتهم الزراعية وهذا دليل على أن المنظمة تقوم بتقديم الخدمات ولكن لا تلتزم بعملية التسويق ، بينما نسبة 6,8% قامت بتسويق منتجاتهم بشكل خاص أو شخصي.

شكل (25/4) دور المنظمة في تسويق المنتجات الزراعية

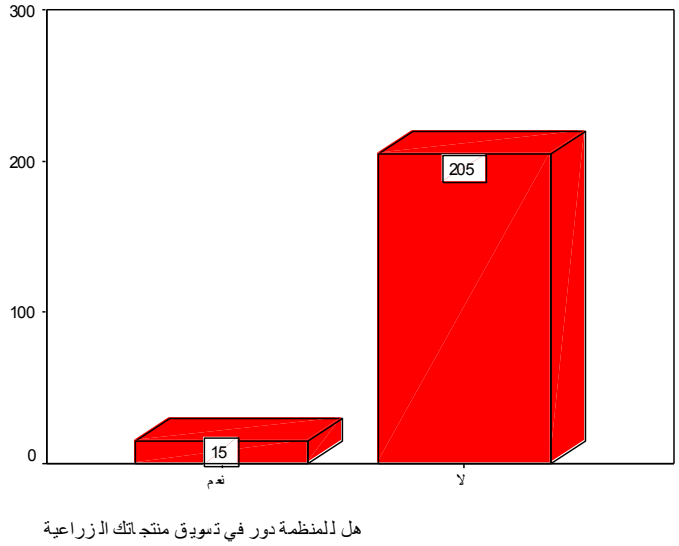

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (27/4) إذا كانت الإجابة بنعم ما الدور الذي تلعبه المنظمة في عملية التسويق

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
ترحيل	3	20
تخزين	2	13,3
بيع مباشر	2	13,3
الدخول كمشتري للمحصولات	8	53,4
المجموع	15	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يلاحظ من الجدول (27/4) أن نسبة 20% ترحيل ونسبة13,3% تخزين وبيع مباشر ، بينما نسبة 53,4% دخلت كمشتري للمحصولات .

شكل (26/4) الدور الذي تلعبه المنظمة في عملية التسويق

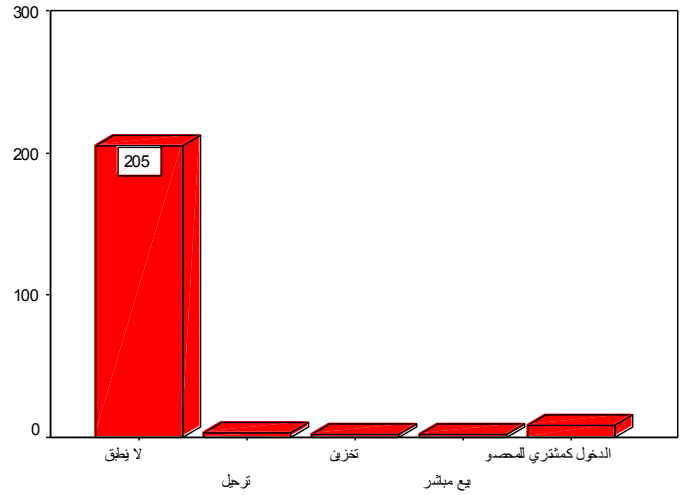

اذا كانت الاجابة بنعم ما هو الدور الذي تلعبه المنظمة في عملية التسويق

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (28/4) كفاية الدخل لمتطلبات الحياة اليومية بمنطقة أدنى نهر عطبرة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	15	6,8
لا	205	93,2
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتبين من الجدول (28/4) أن نسبة 93,2% من أفراد العينة ذكروا أن الدخل غير كاف لمتطلبات الحياة ، بينما نسبة 6,8% ذكروا أن الدخل كاف بأساليب الحياة التي يعيشونها ولقناعتهم بأن القليل يكفيهم وليست لهم طموحات أكثر في هذه الحياة .

شكل (27/4) كفاية الدخل لمتطلبات الحياة اليومية .

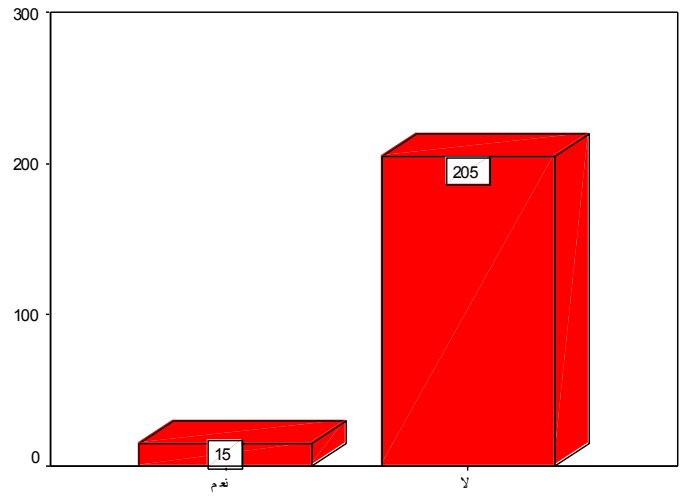

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

أما نسبة 93,2% من أفراد العينة ذكروا أن الدخل غير كاف لمتطلباتهم اليومية للأسباب الآتية :

1/ ارتفاع الأسعار في الأسواق وغلاء المعيشة .

2/ عدم زيادة سعر المنتج .

3/ لأن النفس تتوق للمزيد من التطلع والتطور والنماء .

4/ عدم وجود التسويق المجزي وتأثر الأسعار بزيادة العرض .

5/ ضيق المساحات الزراعية ومحدودية الدخل .

6/ عدم توفر الإمكانيات المادية .

جدول (29/4) متابعة المنظمة لنشاطك الزراعي والحيواني من عدمه

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	143	65
لا	77	35
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتضح من الجدول (29/4) أن نسبة 65% من أفراد العينة ذكروا وجود متابعة للنشاط الزراعي والحيواني بينما نسبة 35% يقولون لا توجد متابعة للنشاط الزراعي والحيواني .

شكل (28/4) متابعة المنظمة لنشاطك الزراعي والحيواني

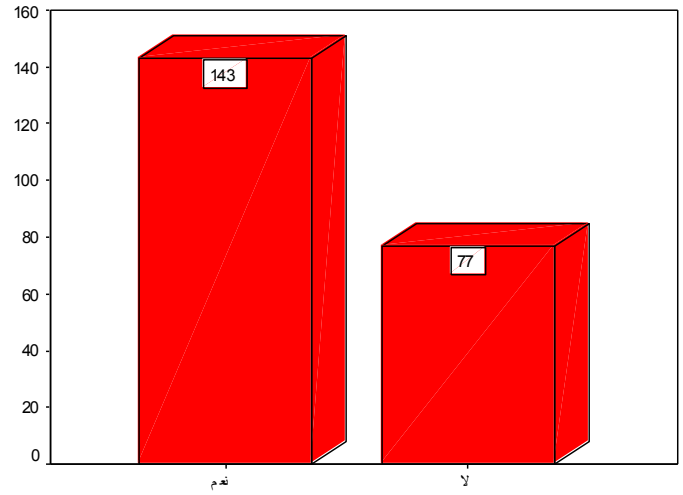

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (30/4) إذا كانت الإجابة بنعم كيفية حدوث المتابعة بمنطقة أدنى نهر عطبرة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
المتابعة الميدانية	137	95,8
المتابعة المكتبية	6	4,2
المجموع	143	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يظهر من الجدول (30/4) أن نسبة95,8 % من أفراد العينة ذكروا أن المتابعة ميدانية وقد شملت المتابعة الميدانية نظافة الحظائر والظل وشرب الماء البارد بالنسبة للإنتاج الحيواني، بينما نسبة 4,2% ذكروا أن المتابعة مكتبية عن طريق كتابة التقارير .

شكل (29/4) إذا كانت الإجابة بنعم كيفية حدوث المتابعة

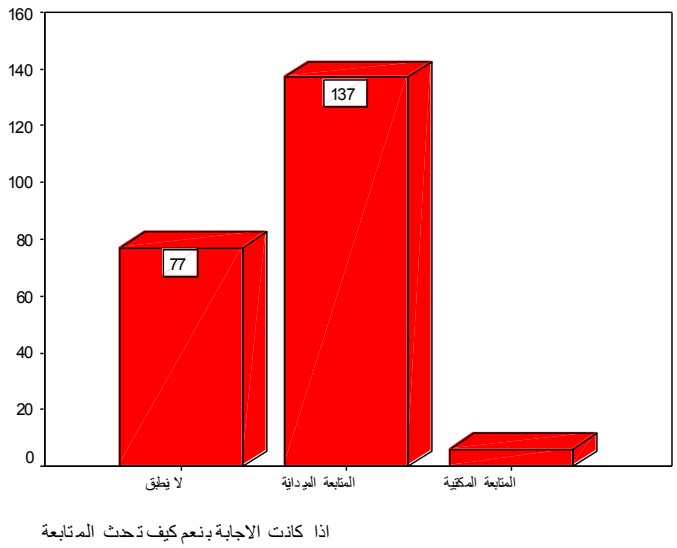

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (31/4) مساهمة المنظمة في رفع المستوى الاجتماعي بمنطقة أدنى نهر عطبرة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	212	96,4
لا	8	3,6
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يلاحظ من الجدول (31/4) أن نسبة 96,4% من أفراد العينة عملت المنظمة على رفع مستواهم الاجتماعي وهذا مؤشر جيد لترابط المجتمع مع بعضه البعض بمختلف أجناسه حيث اختلط السكن الأصليين بالعرب الرحل والزبيدية ، بينما نسبة 3,6% لم تعمل على رفع مستواهم الاجتماعي وهم أقليه .

شكل (30/4) مساهمة المنظمة في رفع المستوى الاجتماعي .

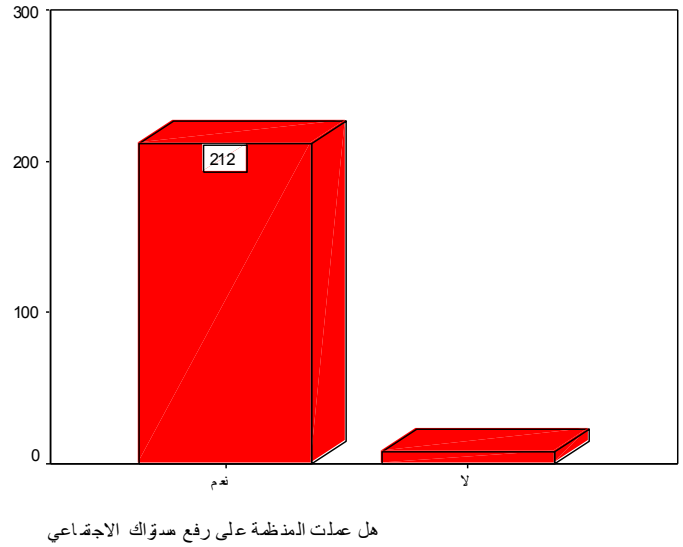

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (32/4) نوع الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل المنظمة بمنطقة أدنى نهر عطبرة .

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
تعليم وتثقيف	4	2
تكافل وتراحم	85	40
تكافل وعادات ضارة	113	53,3
تعليم – تكافل – عادات ضارة	10	4,7
المجموع	212	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتضح من الجدول (32/4) أن أغلب أفراد العينة عملت المنظمة على التكافل والتراحم ومحاربة العادات الضارة من خلال الندوات إذ يمثلون نسبة 53,3% ، بينما نسبة 40% تكافل وتراحم باعتبار أن الأفراد أسرة واحدة ، أما نسبة 2% تعليم وتثقيف من خلال المحاضرات والندوات وفصول لمحو الأمية ، ونسبة4,7% فهي تعليم وتثقيف وتكافل وتراحم ومحاربة عادات ضارة أي عملت علي تقديم خدمات متنوعة.

شكل (31/4) نوع الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل المنظمة .

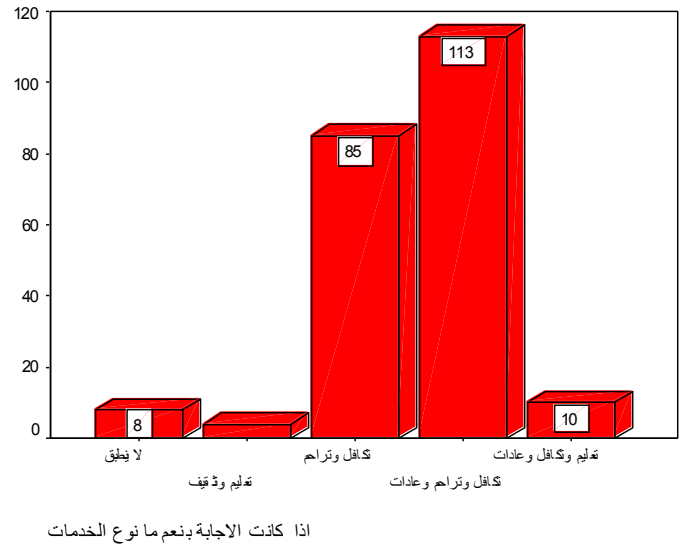

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (33/4) زيادة نسبة التعليم بعد الاستفادة من الخدمات المقدمة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	197	89,5
لا	23	10,5
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتبين من الجدول (33/4) أن نسبة 89,5% من أفراد العينة استفادوا من دخول المنظمة وهذا مؤشر إيجابي ، ونسبة 10,5% لم يستفيدوا ويعزون ذلك لعدة أسباب منها :

1- لأن المستوى التعليمي ضعيف ونحن لا نحصل على الشيء الذي يحصل عليه المتعلم .

2- لم يعطونا تقاوي وبذور محسنة بل كنا مستفيدن من وحدات الري .

3- نفوق الحيوانات بسبب عدم توفر الأعلاف المناسبة .

4- أجرتها للراعي وماتت بسبب الهزال الشديد والمرض .

5- كل البهائم تسممت .

شكل (32/4) زيادة نسبة التعليم بعد الاستفادة

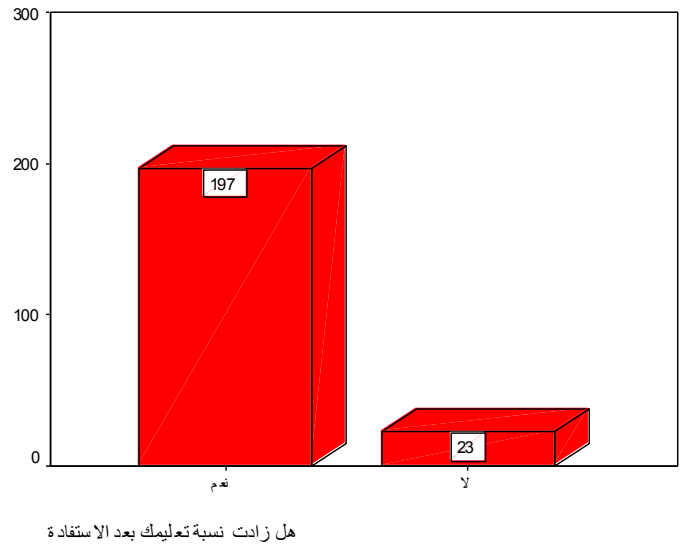

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (34/4) تقديم المنظمة للخدمات الصحية من عدمه

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	85	38,6
لا	135	61,4
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يلاحظ من الجدول (34/4) أن نسبة 61,4% من أفراد العينة لم تقدم لهم خدمات صحية وهذا دليل واضح على تدني الخدمات الصحية ، بينما نسبة 38,6% قدمت لهم المنظمة خدمات في الجانب الصحي .

شكل (33/4) تقديم المنظمة للخدمات الصحية

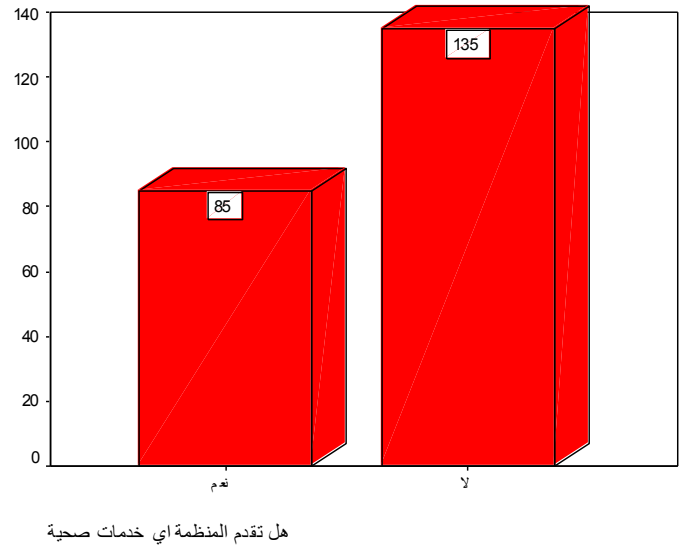

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (35/4) نوع الخدمات الصحية المقدمة من قبل المنظمة بمنطقة أدنى نهر عطبرة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
علاج	8	9,4
أمومة وطفولة	5	5,9
إصحاح بيئة	47	55,2
كورسات اسعافات أولية	3	3,5
إصحاح بيئة – أمومة وطفولة	22	26
المجموع	85	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يظهر من الجدول (35/4) أن نسبة 55,2% من أفراد العينة في إصحاح البيئة ، ونسبة 26% في أمومة وطفولة وإصحاح بيئة وإسعافات أولية وتدريبهم معاونين بيطريين ، بينما نسبة 9,4% علاج ، و5,9% أمومة وطفولة ، أما نسبة 3,5% فهي كورسات إسعافات أولية ، ترى الباحثة لابد من تكثيف الحملات الصحية لمنع انتشار الأمراض والأوبئة .

شكل (34/4) نوع الخدمات الصحية المقدمة من قبل المنظمة .

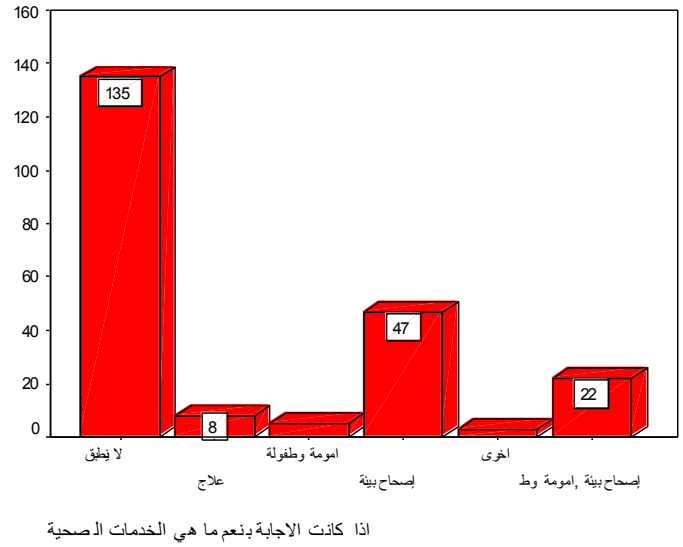

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (36/4) مساهمة المنظمة في تقديم الخدمات الثقافية من عدمه

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	36	16,4
لا	184	83,6
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتضح من الجدول (36/4) أن نسبة 83,6% لم تقدم لهم أي نشاط ثقافي، بينما نسبة 16,4% من أفراد العينة قدمت لهم نشاط ثقافي وتشكل في منطقتي الآبار و قوز الحلق ، وتمثل النشاط الثقافي في فتح مدارس المزارعين وانتشار الثقافة الزراعية وبناء دار للتنمية بمنطقة الآبار ، وحضور الندوات والمحاضرات في الأندية الثقافية . ترى الباحثة لابد من تعميم النشاط الثقافي في كل المناطق حتى يخرج الفرد من المعاناة الى الرفاهية .

شكل (35/4) مساهمة المنظمة في تقديم الخدمات الثقافية

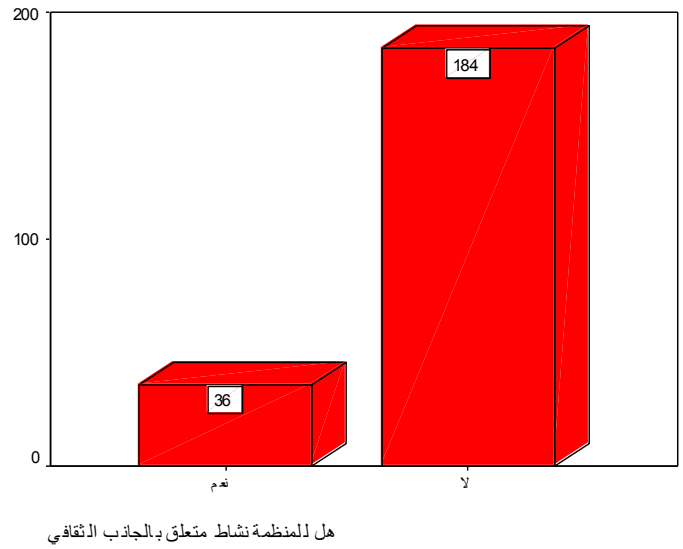

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (37/4) إمكانيات المنظمة و استمراريتها من عدمه

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	190	86,4
لا	30	13,6
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يلاحظ من الجدول (37/4) أن نسبة 86,4% من أفراد العينة ذكروا أن إمكانية المنظمة تؤهلها للاستمرارية ، بينما نسبة 13,6% ذكروا بأنها لا تؤهلها للاستمرارية للأسباب الآتية :

1- انتهاء فترة عملها في مدة معينة .

2- ضعف التمويل وعدم توفره بالقدر الكافي .

3- عدم وجود الإشراف والمتابعة الدقيقة من قبل المسئولين .

4- العمل خطأ نتيجة لنقل تجربة كسلا.

شـــكل (36/4) مـــدى إمكانيـــات المنظمـــة و استمراريتها

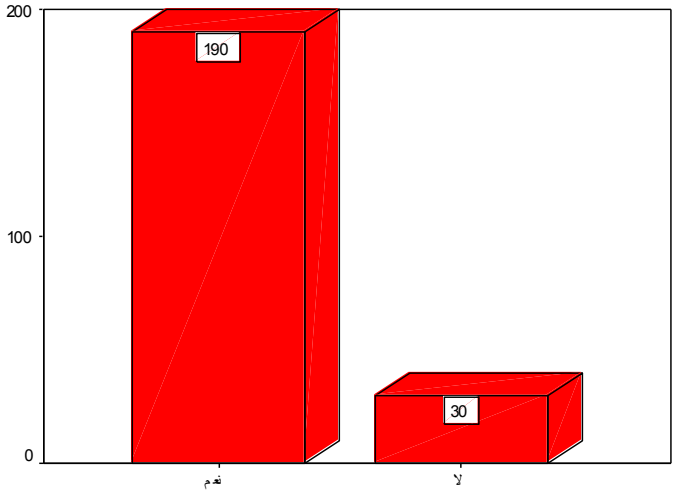

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (38/4) نوع التدريب المقدم من قبل المنظمة من عدمه

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	62	28,2
لا	158	71,8
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتبين من الجدول (38/4) أن نسبة 71,8% لم يتلقوا أي نوع من التدريب لأنه شمل بعض المناطق ولم يشملها كلها ، بينما نسبة 28,2% تلقوا نوع من التدريب سواء على مستوى الحقول أو المكاتب . يري الباحث أن مجتمع الدراسة ينقصه التدريب ، وهو الوسيلة الأساسية لتمكين الأعضاء من المشاركة ، لذلك لابد من التدريب المكثف للعاملين بالأجهزة التنفيذية والمتطوعين والمجموعات المستهدفة، خاصة أن إدارة المنظمات لها خصائصها التي تميزها عن الإدارة العامة لأجهزة الدولة وإدارة الأعمال التجارية ، لذا يجب دعم إنشاء مراكز التدريب لتحقيق ذلك وتشجيع استعمال وسائل الاتصال الحديثة .

شكل (37/4) نوع التدريب المقدم من قبل المنظمة

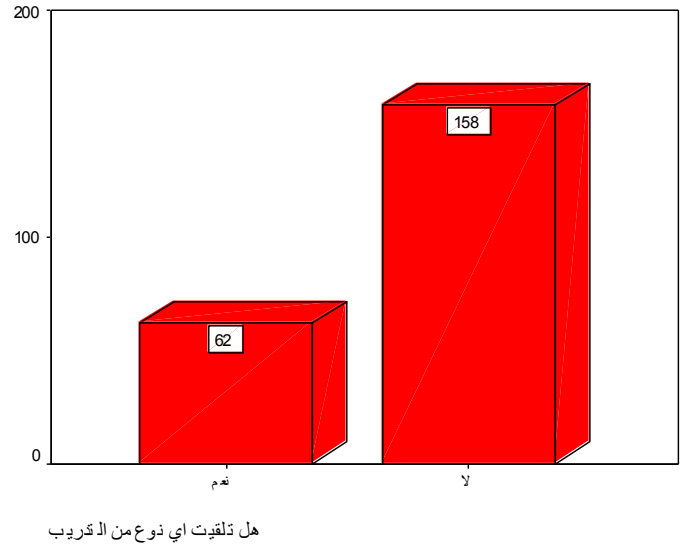

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (39/4) إذا كانت الإجابة بنعم نوع التدريب المقدم من قبل المنظمة بمنطقة أدنى نهر عطبرة .

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
مدارس مزارعين	46	74,2
معاونين بيطريين	7	11,2
صناعات صغيرة	9	14,6
المجموع	62	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يظهر من الجدول (39/4) أن نسبة 74,2% تلقوا تدريبهم في مدارس المزارعين بمكاتب الزراعة بالدامر أو في بعض المناطق { كالآبار و قوز الحلق و العمراب شمال وجنوب }، ونسبة 11,2 % معاونين بيطريين ، ونسبة14,6 % في الصناعات الصغيرة بالنسبة للنساء كعمل الخبائز والشعيرية والأجبان والمربات والدباغة والتطريز اليدوي .

شكل (38/4) إذا كانت الإجابة بنعم نوع التدريب المقدم من قبل المنظمة

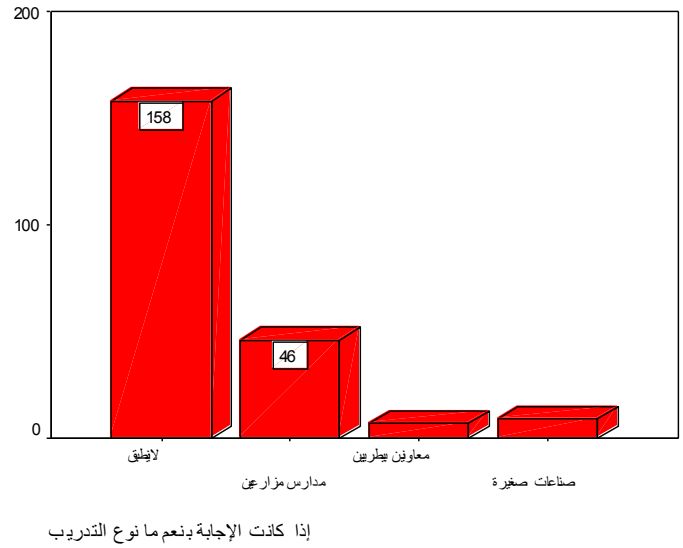

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (40/4) مدى الاستفادة من الدورات التدريبية بمنطقة أدنى نهر عطبرة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
كبيرة	43	69,3
متوسطة	15	24,2
إلى حد ما	4	6,5
المجموع	62	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتضح من الجدول (40/4) أن نسبة 69,3% كانت الاستفادة كبيرة ، أما الاستفادة المتوسطة كانت بنسبة 24,2% ، بينما نسبة 6,5% إلى حد ما ، وهذا التحليل يبرر بشكل قاطع أهمية وضرورة التدريب المستمر لمثل هذا النوع من المجتمعات .

شكل (39/4) مدى الاستفادة من الدورات التدريبية

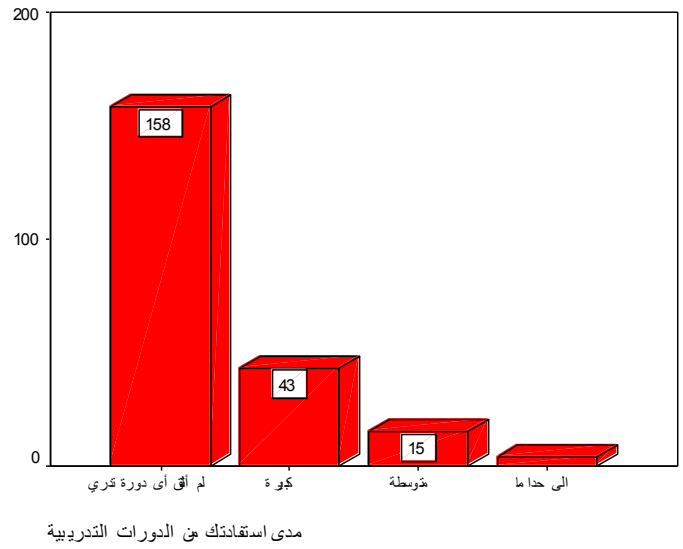

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (41/4) نوع البرامج المعداة التي قدمتها المنظمة لبناء قدراتك

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
إنتاجية بشرية	32	51,6
إنتاجية بشرية بيئية	22	35,5
كل الخيارات	8	12,9
المجموع	62	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يلاحظ من الجدول (41/4) أن نسبة 51,6 % من أفراد العينة كانت البرامج إنتاجية وبشرية ، بينما نسبة 35,5% كانت إنتاجية وبشرية وبيئية ، أما نسبة 12,9% كانت إنتاجية وبشرية وبيئية وصناديق مال دوار وصناعات صغيرة .

شكل (40/4) نوع البرامج المعداة التي قدمتها المنظمة لبناء قدراتك

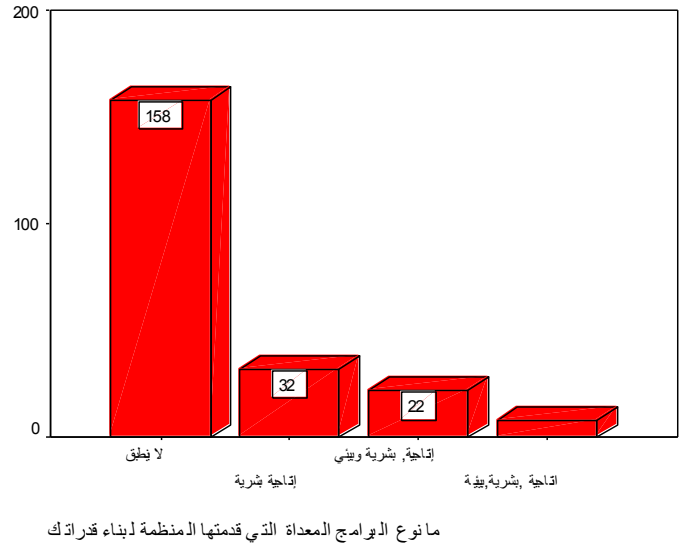

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (42/4) المشاريع والبرامج التي ترى أنها تعمل على تنمية المنطقة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
زراعية	23	10,5
رعوية	20	9,1
تجارية	5	2,3
تدريبية	4	1,8
تمويل نقدي	3	1,4
زراعية ورعوية	143	65
زراعية ورعوية وتجارية	22	10
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يتبين من الجدول (42/4) أن نسبة 65% من أفراد العينة ذكروا أن البرامج التي تعمل علي تنمية المنطقة هى زراعية ورعوية معاً وذلك نسبة لخصوبة الأراضي والقرب من مياه النيل وما تتمتع به الولاية من مناخ ، بينما نسبة 10,5% زراعية ، ونسبة 9,1% رعوية ، 2,3% تجارية .

شكل (41/4) المشاريع والبرامج التي ترى أنها تعمل على تنمية المنطقة .

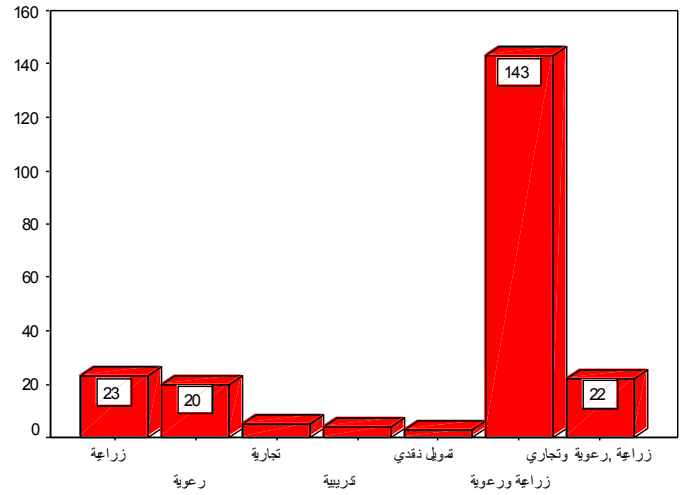

ما هي اهم البرامج والمشاريع التي ترى انها تعمل على تنمية المنطقة

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

جدول (43/4) المشاكل التي واجهتك عند تنفيذ برامج ومشاريع المنظمة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
ضعف التمويل	10	4,5
عدم وضوح البرامج المنفذة	1	,5
ضعف التمويل وقصور في التدريب	45	20,5
ضعف التمويل وعدم وضوح البرامج وقصور في التدريب	159	72,2
كل الخيارات	5	2,3
المجموع	220	100

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يظهر من الجدول (43/4) أن أغلب المشاكل هي ضعف التمويل وعدم وضوح البرامج المنفذة وقصور في التدريب ويمثلون نسبة 72,2% ، بينما نسبة 20,5% هي ضعف في التمويل وقصور في التدريب ، ونسبة 4,5% ضعف في التمويل ، ونسبة 5,% عدم وضوح البرامج المنفذة ، ونسبة 2,3% تمثل ضعف في التمويل وقصور في التدريب وعدم وضوح البرامج المنفذة وعدم إشراك الفئات المستهدفة.

شكل (42/4) المشاكل التي واجهتك عند تنفيذ برامج ومشاريع المنظمة

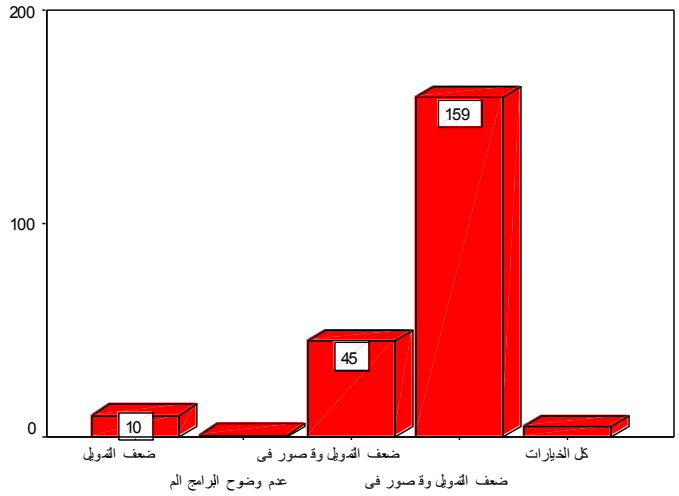

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية ، 2012م

يرى بعض أفراد العينة لابد من :

– دعم المناطق بمشاريع صغيرة خاصة في مجال الثروة الحيوانية مع مراعاة تكثيف الدورات التدريبية ولابد أن تكون المتابعة بصفة دورية من المنظمة التي قدمت الدعم مع الاهتمام بالصحة بشقيها الإنساني والحيواني .

–عمل دراسات دقيقة للمنطقة من قبل المنظمات ومعرفة احتياجات المستفيدين لأن أغلب المشاريع تستهدف فئة معينة .

– دفع مشاركة المرأة لأن عمل الحياة وظروف المعيشة يحتاج إلى تعاون بين الرجل والمرأة علماً بأن معظم النساء لا عمل لهن سوى جلب الماء من النهر والحطب . كذلك إقامة مشروع لتدريب النساء على الخياطة والصناعات الخفيفة وتربية الدواجن .

– إفتتاح كبري منطقة الحلقي وفتح معابر له مع العلم بأن الماء لم تجف من نهر الأتبراوي .

– توفير فرص للتعليم لتقليل نسب البطالة وفتح خلاوي ورياض أطفال وفصول لمحو الأمية .

– توفير شبكة المياه والاتصالات والمواصلات مع سفلتت الطرق والكهرباء العامة .

– توفير المدخلات الزراعية وتكثيف التدريب للمرشدين الزراعيين .

– عمل زيارات للمناطق في جميع التخصصات ومعرفة مشاكل المنطقة وحلها مع التوجيه المعنوي والتوعية والإرشاد .

– تقديم تمويل لإنشاء المشاريع التنموية سواء زراعية أو رعوية .

النتائج

– تركيز اهتمام المنظمة على العمل المشترك مع المجتمعات ذات الموارد الفقيرة والمتخلفة اقتصادياً .

– اعتماد المنظمة في تمويلها على الدعم الخارجي والمانحين وهذا مهدد لاستمرار مشروعاتها ، لأن فترة إنتهاء المشروع مرتبطة بمدة زمنية محددة .

– إن المكون المحلي الذي تساهم به الولاية يرتكز على الدعم العيني لتنفيذ المشروعات ، وهنالك ضعف في انسياب المكون المحلي الذي لا يتوافق مع الفترة الزمنية المقدرة لبرامج تنفيذ المشروعات الخاصة بالتنمية الريفية بالولاية .

– ساهمت المنظمات في تدريب المواطنين وإكسابهم مهارات عديدة ، إذ أن نسبة 69,3% استفادوا استفادة كبيرة من الدورات التدريبية .

– الآليات التي اعتمدها البرنامج في تنفيذ نشاطه المرتبط بالجانب الصحي كان ضعيفاً الأمر الذي يقلل من درجة الإطمئنان على بلوغها لأهدافها ، لأن نسبة 61,4% لم تقدم لهم خدمات صحية .

– ضعف الخدمات المقدمة في الجانب الثقافي على الرغم من أهميته خاصة في المناطق الريفية . إذ أن نسبة 83% لم تقدم لهم خدمات في الجانب الثقافي .

– ضعف الاستدامة على مستوى مشروعات إدرار الدخل بصورة مجمله ، إذ أن نسبة 60,3% من أفراد العينة تراجعت متوسطات الدخل السنوي بالنسبة للفئات ذات الدخل المرتفع.

– قبول الأهالي للمشاريع والبرامج المقدمة من قبل المنظمات بالرغم من عدم تقبل الريفيين للجديد ، إذ أن نسبة 97,7% يقبلون بالمشاريع والبرامج المقدمة من قبل المنظمة .

– وجود بعض العوامل التي تقود إلى الفقر والتخلف مثل إنخفاض مستوى الدخل وتدني مستوى التعليم وضعف في الجوانب الثقافية والصحية وتدهور البيئة ، حيث بلغت نسبة الأمية 41,4% .

– المشاريع والبرامج التي قدمتها المنظمات ساهمت من ناحية في إنقاذ المواطنين ولكنها بالمقابل ساعدت على بناء روح التلقي والاستهلاك لدى المواطن المستفيد وقللت الدافعية نحو الإنتاج .

– ضعف وقصور في الجانب التدريبي حيث شمل التدريب بعض المناطق ولم يشملها كلها، ونجد أن نسبة 71,8% لم يتلقوا أي نوع من التدريب .

– ارتفاع معدلات الوعي العام في العقلية الريفية وتوجيهها نحو التنمية المستدامة .

التوصيات

– دعم البنيات الأساسية وتحسين الوضع الصحي والغذائي للإنسان والحيوان والتفاعل والتمازج الثقافي مع الثقافات الوافدة .

– الاهتمام بالتثقيف والتدريب والإرشاد وإدخال التقنيات الحديثة وغيرها للمناطق الريفية بهدف تنمية تلك المجتمعات .

– تضافر جهود المجتمع والدولة لتلافي الآثار السالبة المتمثلة في الإتكالية والإعتمادية .

– تنشيط آليات ومعينات المتابعة والرقابة حتى تبذل المنظمات جهدها في إطار أهدافها العملية و ينعم المستفيدون بما تقوم به من عمل إنساني دون تأثير خارج عن الأهداف الرئيسة لعملها .

– التخطيط للتنمية وفق أولويات المشاريع والبرامج مع ضرورة اشراك الأهالي عند وضع المشروعات ورسم خططها وليس فقط قبولها وتنفيذها .

– إنشاء مجالس للتنمية الريفية على مستوى المحليات تتمثل عضويتها في قادة المجتمع المحلي وممثلي المنظمات العاملة في الأرياف إضافة إلى الحكومات المحلية بحيث تتولى هذه المجالس أمر تخطيط التنمية الريفية وتقييم مشروعاتها ونشاطاتها على مستوى المحلية بالتنسيق التام مع الجهات ذات الاختصاص بالولاية .

– العمل على إجراء المزيد من البحوث ذات الصلة بدور المنظمات العالمية في إحداث التنمية الريفية بحيث يتخصص كل منها في أحد المشروعات التي تؤثر في عملية التنمية الريفية، فمثلاً يمكن إجراء بحث حول إستدامة التنمية الريفية التي تقودها المنظمات العالمية.

– تأسيس مركز متخصص في التنمية الريفية يعنى بإعداد البحوث والدراسات وتدريب الكوادر العاملة في مجالها على أن تتولى الدولة قيام هذا المركز .

– التنسيق بين الإدارات الحكومية والمنظمات العالمية لتحديد أكثر المناطق حاجة للمشاريع والإستفادة من التمويل المقدم .

– تقليل دور الدولة من الضغوط الممارسة على المنظمات العالمية وذلك بالمرونة في وضع العقوبات لكي لا تؤثر سلباً على الجهات المانحة .

– ضرورة تركيز مشروعات المنظمات العالمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المتخلفة والأقل نمواً واختيار تلك المشروعات بعناية فائقة .

– ضرورة وضع استراتيجية قومية فاعلة من حيث التخطيط والتنفيذ والمتابعة والرقابة تهدف إلى مكافحة الفقر وإحلال التنمية محله يراعى من خلالها التمويل اللازم والإهتمام بالمورد البشري .

– التركيز على توظيف قدرات المرأة الريفية وإدخالها في منظومة التنمية المستدامة بالولاية

– السعي المستمر بالإرتقاء بحياة المواطن المعيشية الاقتصادية والاجتماعية وتأكيد بناء الثقة في مقدراته بتنفيذ المشروعات التنموية .

معوقات البحث

من المشاكل التي واجهت البحث في جمع المعلومات عن طريق المصادر الثانوية الغياب التام بالنسبة للمعلومات والإحصائيات والتقارير الدورية والسنوية التي تعكس نشاط المنظمات وحتى بالنسبة للمنظمة التي تتوفر لديها المعلومات والتقارير فقد واجهت الباحثة صعوبات في الحصول على المعلومات بحجة أنها سرية خصوصاً في الجوانب المرتبطة بالاستثمار وما تقدمه تلك المنظمة للفقراء والتكلفة الإدارية لتلك المنظمة .

وفي تقديري أن حجة السرية حجة واهية حيث أن تلك الجهات جهات عامة وليست خاصة ولا مجال للسرية في العمل العام خصوصاً إذا كانت تلك المعلومات مرتبطة بدراسة أكاديمية وكل ما في الأمر أن تلك الجهات تعمد بحجة السرية في المعلومات حتى لا تكشف عن أوراقها لأن ما تقدمه للفقراء ضعيف مقارنة بتكلفتها الإدارية العالية .

من المشاكل أيضاً أن مجتمع العينة كله من الفقراء والفقراء الريفيين لا يهتمون بملء الإستمارة حيث همهم اليومي هو البحث عن لقمة العيش وقد واجهت الباحث صعوبة على إجابات الاستبيان ، بالإضافة إلى أن بعض المبحوثين يخفي مصدر دخله الحقيقي ويبالغ في المنصرفات منطلقاً من فهم سائد لديهم هو أن مثل هذه الاستبانات سوف تعود عليهم بالمزيد من الدخل .

بعد المسافة بين كل قرية وأخرى ووعورة الطريق وعدم توفر المواصلات ، بعض أفراد العينة لم يدلوا بالمعلومات الصحيحة ومنهم لم يملأ الاستمارة بصورة صحيحة لتفشي الأمية وانتشار ظاهرة العادات والتقاليد في بعض الأسر المعيشية في منطقة الدراسة تسبب في بعض الصعوبات، بدأت في الإعداد لهذه الدراسة بتجميع مادة البحث في العام (2009م) بجهد دؤوب مستعينة على ذلك بكل مصادر المعرفة المتاحة من مراجع علمية ، هيئات ومؤسسات ذات صلة بموضوع البحث حتى خرجت هذه الدراسة المتواضعة ذات النقص الذي لا يخفى في بعض جوانبها والذي يعزى إلى ما واجهتني من مشكلات خلال تجميعي مادته ، أهمها شح المصادر وإختصارها وقلة الحديث عنها إضافة إلى أن أغلبها أجنبي يحتاج إلى ترجمة كل ذلك بجانب الظروف المادية والاجتماعية التي حالت دون وصولي إلى مصادر أفضل لتحقيق أهداف البحث فكان القليل المختصر من الكثير المنتظر.

الخاتمة

بينت هذه الدراسة أهمية دور المنظمات العالمية في التنمية الاقتصادية والاحتماعية في السودان بالتطبيق على ولاية نهر النيل (منطقة أدنى نهر عطبرة) ، وقد كان دور المنظمات العالمية قاصراً على تقديم الإغاثة للمتضررين ، إلا أن المنظمات العالمية في الوقت الحاضر أصبحت تهتم بالتنمية وذلك من خلال الإهتمام بالتنمية البشرية التي هي أساس التطور والتقدم والنماء ، كذلك الإهتمام بالشرائح الضعيفة في المجتمع مثل الفقراء والأيتام والمشردين كما أصبحت المنظمات العالمية تهتم بتنمية الريف بشكل خاص لإحداث نقلة من الاعتماد على الغذاء إلى إنتاج الغذاء والعمل من أجل الكسب وتأهيل المجتمعات المستهدفة بذلك ، وينظر إلى نجاح تلك المنظمات عبر دورها في بناء قدرات المجتمعات للاعتماد على الذات والمشاركة في كل مراحل التنمية الريفية .

تحاول الدراسة استعراض مفاهيم ومبادئ وأهداف المنظمات العالمية وخصائصها بالتركيز على التنمية الريفية ، ومن ثم فحصت الدراسة عمل المنظمات داخل السودان وخاصة ولاية نهر النيل ، وذلك بعرض مسح جهودها وتحليل دورها في تنفيذ برامج التنمية الريفية بالإعتماد على المعلومات التطبيقية التي تم جمعها عبر الاستبيانات والمقابلة مع لجان التنمية بالقرى وقيادات المجتمع المحلي وهم ذوي الصلة بعمل المنظمات بالولاية كذلك عبر النقاش والتدارس الجماعي مع ممثلي المجموعات المستهدفة .

إن المنظمات العالمية قد لعب دوراً متميزاً في إحداث التنمية الريفية بالولاية باستراتيجيتها وأهدافها وسياساتها وأسبقيتها التي تتوافق مع سياسات التنمية بالولاية بالإضافة إلى استجابتها للاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية المستهدفة بقبول الأهالي للمشاريع والبرامج المقدمة من قبل المنظمات .

إن دلالات هذه الدراسة بوجه عام إقتضت ضرورة الحاجة إلى دعم جهود المنظمات عبر التنسيق المتكامل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والإشراف على نشاطات التنمية مع المؤسسات الولائية ذات الصلة بعمل المنظمات وذلك لمواصلة رفع مستوى المعيشة وسط المواطنين في المجتمعات الريفية المستهدفة بولاية نهر النيل .

قائمة المصادر و المراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : الكتب

1/ إبراهيم ميرغني إبراهيم ، نحو تأصيل جمعيات تنمية المجتمع ، الأمارات العربية – أبو ظبي – دار ظفير للطباعة ، 1995م .

2/ إبن منظور، لسان العرب ، دون تاريخ .

3/ ابن منظور ، معجم لسان العرب ، الجزء 20 ،1956م .

4/ إبن القيم الجوزية ، زاد المعاد في هدى غير العباد ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، مكتبة المنار الإسلامية ، الجزء الثالث ، 1402هـ ، 1982م .

5/ إبن هشام عبد الملك بن هشام المعافري ، السيرة النبوية ، مصر ، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده ، القسم الأول ، الطبعة الثانية ، 1375هـ .

6/ أحمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة (مصر) 1984م .

7/ أحمد زكي بدوي ، معجم العلوم الاجتماعية ، مكتبة بيروت ، 1982م .

8/ أحمد شلبي ، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1979م .

9/ أحمد علي الشريان ، تصورات أولية حول العمل الاجتماعي في البحرين – ورقة عمل مقدمة إلى ندوة دور المنظمات الطوعية في التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، 1993م .

10/ إدريس محمد نور أبوبكر ، الكوارث مالها وما عليها وكيف يمكن التعامل معها الطبعة الأولى – مطبعة السودان – الخرطوم– 2006م .

11/ أميرة بدري ، ماجدة السنوسي ، مرشد القائدة الريفية ،الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، مطبعة الدار العالمية للطباعة ، الخرطوم (السودان)، 1994م .

12/ الإمام الكاند هلوي، فتح الباري شرح الإمام البخاري – الجزء السادس (دار الريان) القاهرة ، 1986م .

13/ جهاد محمد أبو طالب ، التنمية بين الواقع والطموح والمستقبل في الدول العربية ، القاهرة ، 1990م .

14/ جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، بغداد ، مكتبة النهضة ، فبراير 1980م
15/ جور . ف. جانت ، إدارة التنمية مفهومها ووسائلها ، ترجمة منير لبيب موسى ، دار المعارف ، 1979م .
16/ حربي محمد موسى عريقات ، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكرمل ، الأردن (عمان) 1997م .
17/ حسن سعفان ، إتجاهات التنمية في العالم العربي ، مطبعة التقدم ، الجزائر ، 1973م.
18/ خلف سمير وسالم عبد العظيم ، تنمية المجتمع الريفي ، (العراق) بغداد ، 1989م.
19/ ديفيد هارسون ، علم اجتماع التنمية والتحديث ، ترجمة محمد عيسى برهوم ، الطبعة الأولى ، 1998م .
20/ ربيع عبد العاطي عبيد – القوات الدولية الخطر القادم (دروس السودان) شركة مطابع السودان للعملة المحدودة –2007 م .
21/ سالم توفيق النجف ، التنمية الاقتصادية الزراعية ، الموصل ، دارالكتب ، 1987م .
22/ سمير عبد المنعم ، البعد الأخلاقي لقانون العلاقات الدولية (القاهرة) ، 1988م
23/ سيد قطب ، العدالة الإجتماعية في الإسلام ، القاهرة ، دار الشروق .
24/ سيد نميري ، التخطيط الاقتصادي في السودان ، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1978م.
25/ السيد عبد العزيز سالم ، تاريخ العرب قبل الإسلام ، الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1393هـ –1973م .
26/ شاهيناز محمد طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، دراسات نظرية مقارنة وميدانية في المجتمع الريفي ، كلية الإعلام – جامعة القاهرة – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة – الطبعة الثالثة ، 1995م .
27/ شريف الدشوني أحمد ، التنمية أسئلة ومشروع إجابات مختصرة ، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية – جامعة أم درمان الأهلية ، الطبعة الأولى 2007م.
28/ شمس الدين أبو المظفر ، يوسف بن فزاوغلي ، السفر الأول من مرآة الزمان في تاريخ الأعيان ، بيروت ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، 1405هـ ، 1985م

29/ شوقي ضيف ، الأدب العربي في العصر الجاهلي ، القاهرة ، دار المعارف ،الطبعة الثانية ، 1960م .
30/ الشيخ محمد علي الصابونابي ، صفوة التفاسير ، بيروت ، دار القرآن الكريم ،المجلد الأول ، 1981م .
31/ عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1983م .
32/ عبد الباسط حسن ، التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1985م
33/ عبد الرحمن أحمد عثمان ، العمل الطوعي مفاهيمه النظرية وتطبيقاته العملية في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد ، دار جامعة أفريقيا للطباعة والنشر ، الخرطوم ، 2000م .
34/ عبد العزيز سيد الأهل ، من حضارة الإسلام ، القاهرة ، مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر ، الجزء الأول ، 1386هـ ، 1966م .
35/ عبد العزيز عبد الله النجا ، التحديات المعاصرة للفكر الإسلامي ، المنظمات الطلابية الإسلامية ودورها ومشكلاتها ، الطبعه الثالثة ، 1409هـ .
36/ عبد العظيم سليمان المهل وأمين حسن عمر – الهروب إلى الهامش ، قضايا النزوح والنازحين في السودان – معهد البحوث – جامعة أفريقيا العالمية – السودان – 1992م .
37/ عبد الفتاح القاوي ، الأخلاق دراسة فلسفية دينية ، القاهرة ، 1990م .
38/ عبد المنعم شوقي ، التكامل في التنمية الريفية ، الكتاب السنوي الأول في الخدمة الاجتماعية ، مكتبة النهضة المصرية ، 1982م .
39/ عبد المنعم محمد بدر ، دراسات في التنمية الريفية ، دار المعارف ، 1997م
40/ عثمان إبراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، الطبعة الثانية ، مارس 1998م.
41/ عدنان مكي عبد الله وفلاح جمال، التنمية والتخطيط ، بغداد ، وزارة التعليم العالي ، 1991م .
42/ علي حافظ منصور ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة (مصر)، 1991م .
43/ علي فؤاد أحمد ، علم الاجتماع الريفي ، دار الثقافة والعلوم للطباعة والنشر ، 1960م.
44/ علي لطفي ، التنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية) ، دمشق ، دار الفكر ، 1977م .
45/ علية حسن حسين ، التنمية نظرياً وتطبيقاً، الهيئة المصرية العامة للكتب ،1977م .

46/ علية حسن حسين ، المجتمع الريفي والحضري ، دراسة مقارنة مبسطة ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 1991م .
47/ علية حسن حسين ، التنمية نظريات وتطبيقات – تقديم أحمد أبوزيد ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977م .
48/ عوض إبراهيم الحفيان ، أسس التنمية الريفية ودور الزراعة في السودان ، مطبعة جامعة الخرطوم ،الخرطوم (السودان) 1995م .
49/ عوض خليفة موسى ، عملية شريان الحياة في السودان حصان للنجاة أم حصان طروادة ، دراسة نقدية لعملية شريان الحياة الإغاثية لمنطقة جنوب السودان ، إصدارات معهد دراسات الكوارث واللاجيين ، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم ،2006م .
50/ غراهام هايكوك ، ، سادة الفقر ، ترجمة ناصر ومستمار القيد دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولي ، 1994م .
51/ فضل الله علي فضل الله ، إدارة التنمية ، الطبعة الثانية ، المطبعة المصرية دبي (الإمارات) ، 1984م .
52/ الفاروق زكي يونس ،الخدمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي ، القاهرة ، أقلام للكتب، 1970 م .
53/ الفونس شحاته ، التأمينات الاجتماعية ، دراسات اقتصادية تمويلية ، الطبعة الثانية ، القاهرة (ب. ن) ، 1979م .
54/ كمال التابعي ، الإتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، 1985م .
55/ كامل بكري وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الاسكندرية ، الدار الجامعية،2000م .
56/ ماريون هارون تافيل ، مبدأ الخيار والخدمية التطوعية في كتاب المبادئ الأساسية للصليب والهلال الأحمر ، سويسرا ، 1992م .
57/ محمد حسن غامري ، ثقافة الفقر ، دراسة في إنثر بولوجيا التنمية الحضرية ، الإسكندرية ، 1980 م .
58/ محمد الجوهري ، مقدمة في علم الاجتماع والتنمية، دار المعارف، القاهرة (مصر)، 1975م .

59/ محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية ، في العالم الثالث ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، 1998م .
60/ محمد سيد محمد ، الإعلام والتنمية ، القاهرة ، دار المعارف ، 1979م .
61/ محمد عاطف غيث ، دراسات في علم الاجتماع القروي ، دار المعارف ، الإسكندرية ، 1967م .
62/ محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد ، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، السويس ، 1997م .
63/ محمد بن عبد الله السلومي ، ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، 2005م .
64/ محمد عبد الله السلومي ، القطاع الخيري ودعاوي الإرهاب ، مكتبة الملك فهد الوطنية للطباعة والنشر ، 2003م .
65/ محمد النور ود ضيف الله ، كتاب الطبقات من خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان ، تحقيق يوسف فضل حسن ، الخرطوم ، 1971م.
66/ محمد الدقس ، التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، دار المجدلاوي للنشر ، 1960م .
67/ محمد عبد الرحمن مرحبا ، المرجع في تاريخ الأخلاق ، ليبيا ، طرابلس ، جروش بروس ، الطبعة الأولى ، 1988م .
68/ محمد عبدالعزيز عجمية وأخرون ، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2000م .
69/ محمد فؤاد عبدالباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية جمادي الأول ، 1364هـ – 25 أبريل 1945م .
70/ محمد كامل البطريق ، العمل بين الجماعات ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى ، 1964م .
71/ محمود حسن ، مقدمة الرعاية الإجتماعية ، القاهرة ، المكتبة الحديثة ، الجزء الأول، 1973م .

72/ محمود السيد حسن داؤود ، المنظمات الدولية الإسلامية – دراسة تقويمية كتاب على ضوء منهج الإسلام في وحدة العالم الإسلامي ، الطبعة الأولى ،2003م، سلسلة فكر المواجهة 6 " – رابطة الجامعات الإسلامية .
73/ محمود الشرقاوي ، الأنبياء في القرآن الكريم ، القاهرة ، دار الشعب ، 1970م
74/ محمود شكري الألوسي ، بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب ، مصر ، مطابع دار الكتاب العربي .
75/ محمود محمد بابللي ، الكسب والإنفاق وعدالة التوزيع في المجتمع الإسلامي ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، 1409هـ – 1989م .
76/ محي الدين صابر ، من قضايا التنمية في المجتمع العربي ،الطبعة الثانية ، المكتبة العصرية ، بيروت(لبنان) 1987م .
77/ مختار عجوبة ، القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية الخيرية في المملكة العربية السعودية ، دراسات وثائقية – مجلة التعاون – العدد (34) ،1415هـ .
78/ مصطفى السباعي ، من روائع حضارتنا ، بيروت المكتب الإسلامي ، الطبعة الخامسة ، 1407هـ ، 1987م .
79/ ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ،2009م.
80/ مبير وبالدوين ، ترجمة طلال البابا ، النمو والتخلف ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ، 1986م
81/ نبيل محمد توفيق السمالوطي ، علم اجتماع التنمية ، دراسة من اجتماعيات العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتب ، الإسكندرية .
82/ نزية حماد ، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقراء ، المعهد العلمي للفكر الاسلامي ، هير ندن فيرجينا ، الولايات المتحدة ، 1993م .
83/ نصر الدين السمرقندي ، تنبيه القافلي ، حديث سيد الأنبياء المرسلين ، بيروت ، لبنان ، الجزء الثاني ، 1983م
84/ وليد عرفات ، ديوان حسان بن ثابت ، النص والروايات والتخريج ، الجزء الأول ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .

85/ يوسف حلباوي ، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة ، مؤسسة الرسالة ، القاهرة ، 1989م .
86/ يونس محمود فتاح ، المجتمع الريفي ، الطبعة الثانية ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد (العراق) ، 1992م .

ثـالـثـاً : أوراق الـعـمـل

1/ إبراهيم حسنين ، ورقة العمل التطوعي من منظور عالمي ، المؤتمر الثاني للتطوع 24/23 يناير ، قاعة الشارقة ، 2001م .
2/ أحمد أحمد غلوش ، النظام الإقتصادي في الإسلام ، أكتوبر 2002م .
3/ أشرف حسونه ، معوقات التنمية الريفية في العالم العربي ، الحلقة الدراسية العربية للتخطيط للتنمية ، القاهرة : (د , ن) ، 1971م.
4/ المؤتمر الوطني – دائرة الشئون الإجتماعية ، ورقة العمل الطوعي والإنساني في السودان يوليو 1999م .
5/ بلال عرابي ، دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع مقترحات لتطوير العمل التطوعي ، د. ت .
6/ إتحاد الإحصائيين الإجتماعيين ، نماذج بين مشاركة الجمعيات الطوعية في التنمية : رؤى تحليلية حول تطبيق منهج تنظيم المجتمع في برامج التنمية الإجتماعية ، قاعة الصداقة 31/29 مايو 2000م .
7/ جعفر بشير سليمان ، المشاركة الشعبية ودورها في التنمية المستدامة (البرنامج التدريبي 7–12 أكتوبر 2001م) وزارة المالية والإقتصاد والقوى العاملة – السودان
8/ جمعية صباح لرعاية وتنمية الطفولة ، دور العمل الطوعي والعون الإنساني لرعاية الأطفال الذين يعيشون تحت الظروف الصعبة ، مؤتمر العون الإنساني والعمل الطوعي ، قاعة الصداقة ، الخرطوم 31/29 مايو 2000م .
9/ حسن العبيد ، ورشة عمل إدارة المنظمات وجمعيات المجتمع المدني بمركز التدريب النسوي ، الخرطوم في الفترة من 13–17 أكتوبر 2000م .
10/ حميد بن خليل الشايجي ، العمل التوعي والتوعية الأمنية في مجال الإنحراف والجريمة ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي، د.ت .

11/ ديوان الخنساء ، بيروت ، المكتبة الثقافية .
12/ سهام حسن عثمان ، الأسر المنتجة بين النظرية والتطبيق ، 1997م .
13/ عبد الرحمن أبو دوم ، المشاركة في العمل الميداني ، (الباردينال) المؤتمر القومي للاجيئين 18-20 ديسمبر 1994م .
14/ عبد الرحيم أحمد بلال ، ورقة العمل الطوعي في السودان ، مؤتمر العمل الطوعي والعون الإنساني ، قاعة الصداقة 31/29/ مايو ، 2000م .
15/ عبد الرحيم أحمد بلال ، ورقة العمل الطوعي في السودان ، المؤتمر القومي الأول للعون الإنساني والعمل الطوعي / قاعة الصداقة 31/29 مايو 2000م .
16/ مضوي خير الله ، ورقة عمل المنظمات التطوعية والتنمية البشرية – دراسة حالة السودان – قدمت خلال فعاليات ندوة بناء القدرات البشرية لدى الجمعيات والمنظمات الإسلامية التطوعية غير الحكومية العاملة بالسودان ، الخرطوم 11-13مايو ، 1999م .
17/ مؤشرات لنموذج عمل طوعي في السودان ، معهد دراسات الكوارث واللاجئين ، جامعة أفريقيا العالمية ، د.ت .
18/ وزارة العمل والشئون الإجتماعية بالمملكة العربية السعودية ، دور المنظمات الطوعية والأهلية في التنمية الإجتماعية بالمملكة العربية السعودية ، مقدم للندوة المنعقدة بالقاهرة في الفترة من 15- 17 نوفمبر 1993م .
19/ ولاية نهر النيل ، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، المؤتمر الزراعي الأول ، ورقة التسويق والمدخلات ، 1996م .

رابعاً : البحوث العلمية

1/ إبراهيم عبدي محمد ، دور المنظمات الطوعية في مجابهة الكوارث ، دراسة حالة إقليم أوعادين ، 1999م – 2002م ، رسالة ماجستير 2004م ، معهد دراسات الكوارث واللاجيئين ، جامعة أفريقيا العالمية .
2/ الشيخ علي محمود ، تأصيل العمل الطوعي ، رسالة ماجستير ، 1998م ، معهد دراسات الكوارث والاجيئين ، جامعة أفريقيا العالمية .
3/ سلوى تبيدي ، دور المنظمات الطوعية في مجال الخدمات الصحية ، معهد البحوث والدراسات الإنمائية – جامعة الخرطوم ، 1994م .

4/ سعيد الخليفة عثمان ، جامعة أفريقيا العالمية – ماجستير كلية التربية ، 1998م
5/ حسن سعيد المجمر – علاقة المنظمات التطوعية بالصراع في جنوب السودان ،
6/ حسن سعيد المجمر طه،دور المنظمات التطوعية في تنمية المجتمعات المستهدفة في الفترة من 1990م حتى2000م – دراسة تطبيقية علي منظمة البر الدولية بالسودان – جامعة أفريقيا العالمية .
7/ عبد الله الطيب ، هجرة الحبشة وما ورائها من نبأ ، مجلة دراسات أفريقية بحث مقدم للندوة العالمية الثالثة لدراسات تاريخ الجزيرة العربية من (15–21محرم 1404هـ) أكتوبر 1983م .
8/ عبد الماجد أحمد محمد ، أثر الصناديق الدولية في تنمية القطاع الزراعي التقليدي بالسودان ، 2006م .
9/ نبيل محمد دقيل ، محاضرات لطلاب ماجستير تنمية المجتمع ، قسم الإجتماع ، جامعة النيلين ، 2003م .

خامساً : المجلات والدوريات

1/ إبراهيم عمر عبد الله ، إستراتيجية التنمية والتخطيط الإقتصادي في السودان ، مجلة الفكر الإسلامي ، العدد الثالث ، الخرطوم ، 1987م .
2/ أحمد عبادي ، الإسلام وهموم الناس ، الدوحة سلسلة كتاب الأمة رقم (49) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، رمضان 1416هـ ، 1996م .
3/ المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ، الخطة الخمسية 2007–2011م ، المجلد الثاني ، الجزء الثاني { أ } ، الأهداف الكلية والمالية .
4/ المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ، الخطة الخمسية 2007–2011م ، المجلد الثاني ، الجزء الثاني { ب} ، المشروعات ومؤشرات قياس الأداء .
5/ جمهورية السودان – الإستراتيجية القومية الشاملة 1992م– 2002م (المجلد الأول) – مطبعة جامعة الخرطوم – الطبعة الثانية .
6/ جعفر حسن الشايقي ، تحليل لبعض مشكلات التنمية وإمكانياتها في السودان ، مجلة دراسات ، العدد (2) ، 1990م .

7/ عبد المنعم محمد بدر ، اللاتطوعية وأزمة التنمية في العالم العربي الإسلامي ، مؤسسة المسلم المعاصر ، مجلة المعاصر عدد رقم (34) ، 1983م .
8/ عدنان الحاردلو – المنظمات الإنسانية العامة بالسودان ما لها وما عليها – مجلة الإنساني – تصدرها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، العدد الثلاثون – شتا – 2004م .
9/ عليّ الدين هلال ، حتى لايفاجئنا المستقبل في أزمات عالمنا المعاصر ، مجلة الدوحة ، العدد (144) ، 1986م .
10/ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، مكافحة الفقر في البلدان العربية ، 1998م
11/ محمد الجاك أحمد ، السياسات التنموية في السودان ، رؤية نقدية ، مجلة الدراسات الإستراتيجية ، فبراير 1999م .
12/ محمود حسين باقر ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3) الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1996م.
13/ مجلة الحكم المحلي ، العدد السابع ، الفدرالية في ظل الإسلام .
14/ مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، العدد الرابع ، 1998م .
15/ مزين حقي ، نساء صنعن التاريخ (1) 1389هـ ، 1969م .
16/ نبيل محمد فريد ، مجلس التأصيل (الحوافر الإيمانية وأثرها في العمل – دراسة وصفية مقارنة) ، العدد الثامن ، يناير 2001م .
17/ ولاية نهر النيل ، الأمانة العامة لحكومة الولاية ، تقرير الأداء ، 2012م .
18/ ولاية نهر النيل ، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري ، البرنامج الخاص بالأمن الغذائي ، تقارير الأداء ، 2006م، 2007م ، 2008م .

المراجع باللغة الإنجليزية :

1- Marshal,B–chinard ,Slums (1983) community Development (Thirded) Free Press USA
2- Robert ,E,Lande (1994) Women though reproductive population reports, Opportunities (series1)Volume No (12)Baltimore ,USA.
3- Eaton J.J: what of resources in Information-International Journal of Information management ,No(11),1991
4- Jamess. (The Development synderme,Deffrntation Quantity,and Capacity,Inleonord Binder. Crists and segueences Inpolitical Development , New J ercy: Princetion University press, K 71. P 73.
5- United Nations, Development Administration:. Current Approadies and Trends in Public Administration for National

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا

كلية تنمية المجتمع

قسم التنمية الريفية

التاريخ / / /

السيد / .....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع : استبانة دراسة ميدانية

يقوم الباحث بدراسة حول (أثرالمنظمات العالمية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية نهرالنيل – السودان) ويتطلب ذلك الحصول على مجموعة من البيانات ، وعليه فقد تم تصميم وإعداد هذه الاستبانة لتحقيق هذا الغرض آمل في سيادتكم التكرم بملء هذه الاستبانة بعد الإطلاع عليها جيداً .

علماً بأن هذه البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها سوف تستخدم لأغراض الدراسة العلمية فقط وسوف تكون في غاية السرية ، كما أن الوصول إلى نتائج هذه الدراسة يتوقف على إجابتكم الصحيحة بعد الإطلاع على أسئلة الاستبانة ، نآمل وكلنا ثقة في تعاونكم معنا وجزاكم الله خيراً .

ولكم شكري وتقديري

الباحث

*** تنبيه معلومات هذا الإستبيان سرية بغرض البحث العلمي فقط.**

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا

كلية تنمية المجتمع – قسم التنمية الريفية

إستبيان خاص ببحث لنيل درجة الدكتوراة بعنوان { أثر المنظمات العالمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية نهر النيل – السودان }

أولاً : المعلومات الأولية :-

1/ النوع

(أ) ذكر ☐ (ب) أنثى ☐

2/ العمر

(أ)15 وأقل من35 ☐ (ب) 35وأقل من55 ☐

(ج) 55 فأكثر ☐

3/ المستوى التعليمي

(أ) أمـــــــــي ☐ (ب) أســـــــــاس ☐ (ج) متوســـــــــط ☐

(د) ثانوي ☐ (هـ) جامعي ☐ (و) فوق الجامعي ☐

4/ الحالة الاجتماعية

(أ) غير متزوج ☐ (ب) متزوج ☐ (ج) مطلق ☐ (د) أرمل ☐

5/ عدد أفراد الأسرة

(أ) أقل من 3 ☐ (ب) 3 وأقل من 6 ☐ (ج) 6 وأقل من 9 ☐

(د) أكثر من 9 ☐

6/ المهنة

(أ) عامل ☐ (ب) مزارع ☐ (ج) تاجر ☐

(د) ربة منزل ☐ (هـ) أخرى تذكر .....

ثانياً : علاقة المنظمة بمنطقة الدراسة :-

7/ متى قامت المنظمة بممارسة نشاطها في منطقة الدراسة ؟ .....

8/ هل هنالك أي نوع من أنواع العطالة في منطقة الدراسة ؟

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

9/ إذا كانت الإجابة { بنعم } ماهي نسبة العطالة بالتقريب من وجهة نظرك ؟

(أ) أقل من 20 % ☐ (ب) 20% وأقل من 30% ☐

(ج)30% وأقل من 40% ☐ (د) 40% فأكثر ☐

10/ ما هي درجة العلاقة بين المنظمة والقادة المحليين بمنطقة الدراسة ؟

(أ) قوية ☐ (ب) ضعيفة ☐ (ج) لاتوجد علاقة ☐

11/هل هنالك قبول من الأهالي للبرامج والمشاريع المقدمة من المنظمة بمنطقة الدراسة؟

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

12/ إذا كانت الإجابة { بلا } ما هي الأسباب في رأيك ؟

(أ) الجهل وعدم المعرفة ☐ (ب) البرامج والمشاريع المقدمة غير مقنعة ☐

(ج) التخوف من الجديد ☐ (د)عدم المشاركة فى تخطيط البرامج التى تضعها المنظمة ☐ (هـ) أخرى تذكر.....

13/ ما هي مدة إرتباطك بالمنظمة ؟

(أ) أقل من سنة ☐ (ب) سنة وأقل من 3 سنوات ☐

(ج) 3 سنوات وأقل من 6 ☐ (د) 6 سنوات فأكثر ☐

14/ ما هي المجالات الرئيسة التي تعمل فيها المنظمة ؟

(أ) خلق فرص عمل جديدة ☐ (ب) أخرى تذكر.....

ثالثاً : مساهمة المنظمة في المجال الاقتصادي :-

15/ ما هي البرامج والمشاريع الرئيسة التي قدمتها لك المنظمة ؟

(أ) إنتاج زراعى ☐ (ب) إنتاج حيواني ☐

(ج) إنتاج صناعى ☐ (د) مساعدات طارئة ☐ (هـ) بناء قدرات ☐

(و) أخرى تذكر .....

16/ ماهي الخدمات المقدمة لك في برنامج المساعدات الطارئة ؟

(أ) دعم المتأثرين بالفيضانات والسيول ☐ (ب) دعم برامج تنمية المراعي ☐

(ج) أخرى تذكر .....

17/ ماهي الخدمات المقدمة لك في برامج دعم المتأثرين بالفيضانات والسيول ؟

(أ) تقاوي ☐ (ب) وحدات ري ☐

(ج) دعم فني ☐ (د) أخرى تذكر.....

18/ ماهي الخدمات التي قدمتها لك المنظمة في برامج تنمية المراعي ؟

(أ) تقاوي مراعي ☐ (ب) حصاد مياه ☐ (ج) دعم فني ☐

(د) أدوية بيطرية ☐ (هـ) أخرى تذكر .....

19/ ماهي الخدمات التي قدمت لك في برامج الانتاج الزراعى ؟

(أ) تمويل نقدى_عينى ☐ (ب) توجيه وإرشاد ☐ (ج) تدريب ☐

(د) أخرى تذكر .....

20/ هل واجهتك مشاكل فى التمويل النقدى ؟

(أ) مشكلة الضمانات ☐ (ب) قصر فترة السداد ☐

21/ ماهي الخدمات التي قدمت لك في برامج الإنتاج الحيواني؟

(أ) تمويل ☐ (ب) أعلاف ☐ (ج) رعاية بيطرية ☐

(د) تحسين النسل ☐ (هـ) مشاريع إنتاجية صغيرة (ماعز – ضان – دواجن – مناحل) ☐

(و) أخرى تذكر .....

22/ هل أسهم المشروع في إستقرارك في المنطقة ؟

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

23/ إذا كانت الإجابة { بنعم} لماذا ؟

(أ) تعدد مصادر الدخل ☐ (ب) زيادة الإنتاجية ☐

(ج) أخرى تذكر.....

24/ هل حصل تغير في التركيبة المحصولية التي تزرعها بعد دخول المنظمة ؟

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

25/ إذا كانت الإجابة { بنعم} ماهو نوع التغير الذي حدث ؟

.....

.....

26/ ماهو متوسط دخلك السنوى ؟

.....

27/ هل ساهمت المنظمة في زيادة متوسط دخلك السنوى؟

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

28/ إذا كانت الإجابة { بنعم} كم أصبح متوسط دخلك السنوى بعد إنضمامك للمنظمة في السنة ؟

.....

29/ هل للمنظمة دور في تسويق منتجاتك الزراعية ؟

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

30/ إذا كانت الإجابة { بنعم } ماهو الدور الذي تلعبه المنظمة فى عملية التسويق؟

(أ) ترحيل ☐ (ب) تخزين ☐ (ج) بيع مباشر ☐

(د) الدخول كمشترى للمحصولات ☐ (هـ) أخرى تذكر.....

31/ هل ما تحصل عليه من دخل كافٍ لمتطلبات حياتك ؟

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

32/ إذا كانت الإجابة { بلا } ما هي الأسباب ؟

.....

.....

33/ هل توجد متابعة من قبل المنظمة لنشاطك الزراعي ؟

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

34/ إذا كانت الإجابة { بنعم } كيف تحدث المتابعة ؟

(أ) المتابعة الميدانية ☐ (ب) المتابعة المكتبية ☐ (ج) أخرى تذكر.....

رابعاً: مساهمة المنظمة في المجال الاجتماعي :-

35/ هل عملت المنظمة على رفع مستواك الاجتماعي ؟

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

36/ إذا كانت الإجابة { بنعم } مانوع الخدمات ؟

(أ) تعليم وتثقيف ☐ (ب) توعية ☐ (ج) تكافل وتراحم ☐

(ما شكل التكافل والتراحم)……

(د) محاربة عادات ضارة ☐

(هـ)(مـاهي البـرامج التـي اتبعتهـا لمحاربـة العـادات الضـارة) ……

(و) أخرى تذكر……

37/ هل زادت نسبة تعليمك بعد الإستفادة ؟

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

38/ إذا كانت الإجابة { بلا } لماذا؟

……

……

39/ هل تقدم المنظمة أي خدمات صحية ؟

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

40/ إذا كانت الإجابة { بنعم } ماهي الخدمات الصحية ؟

(أ) علاج ☐ (ب) أمومة وطفولة ☐

(ج) إصحاح بيئة ☐(د) أخرى تذكر……

41/ هل للمنظمة نشاط متعلق بالجانب الثقافي ؟

(أ) نعم ☐(ب) لا ☐

42/ إذا كانت الإجابة { بنعم } أذكر نوع النشاط ؟

……

……

43/ هل إمكانيات المنظمة تؤهلها للإستمرارية ؟

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

44/ إذا كانت الإجابة { بلا } أذكر الأسباب ؟

……

……

خامساً: مساهمة المنظمة في التأهيل والتدريب وبناء القدرات :-

45/ هل تلقيت أي نوع من التدريب ؟

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

46/ إذاكانت الإجابة { بنعم }- مانوع التدريب ؟

نوع التدريب	مدته	تاريخه	مكانه

47/ ما هو مدى استفادتك من الدورات التدريبية ؟

(أ) كبيرة ☐ (ب) متوسطة ☐ (ج) إلي حد ما ☐

(د) ضعيفة ☐ (هـ) لم استفد ☐

48/ مانوع البرامج المعداة التي قدمتها المنظمة لبناء قدراتك ؟

(أ) إنتاجية ☐ (ب) موسمية ☐ (ج) بشرية ☐ (د) بيئية ☐

(هـ) صناعات صغيرة ☐ (و) صناديق المال الدوار ☐

(ز) أخرى تذكر .....

49/ ماهي أهم البرامج والمشاريع التي تري أنها تعمل علي تنمية المنطقة ؟

(أ) زراعية ☐ (ب) رعوية ☐ (ج) صناعية ☐

(د) تجارية ☐ (هـ) تدريبية ☐ (و) تمويل نقدي ☐

(ز)أخرى تذكر .....

50/ ماهي المشاكل التي واجهتكم عند تنفيذ برامج ومشاريع المنظمة ؟

(أ) ضعف التمويل ☐ (ب) عدم متابعة البرامج المنفذة من قبل المنظمة ☐

(ج) قصور في التدريب والتأهيل ☐ (د) عدم وضوح البرامج المنفذة ☐

(هـ) عدم إشراك الفئات المستهدفة ☐ (و) أخرى تذكر .....

51/هل لديك أي مقترحات أوإضافات أخرى لتطوير برامج المنطقة في المستقبل ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وشكراً

الباحث

خريطة كروكية ـ لمنطقة الدراسة((أدني نهر عطبرة))

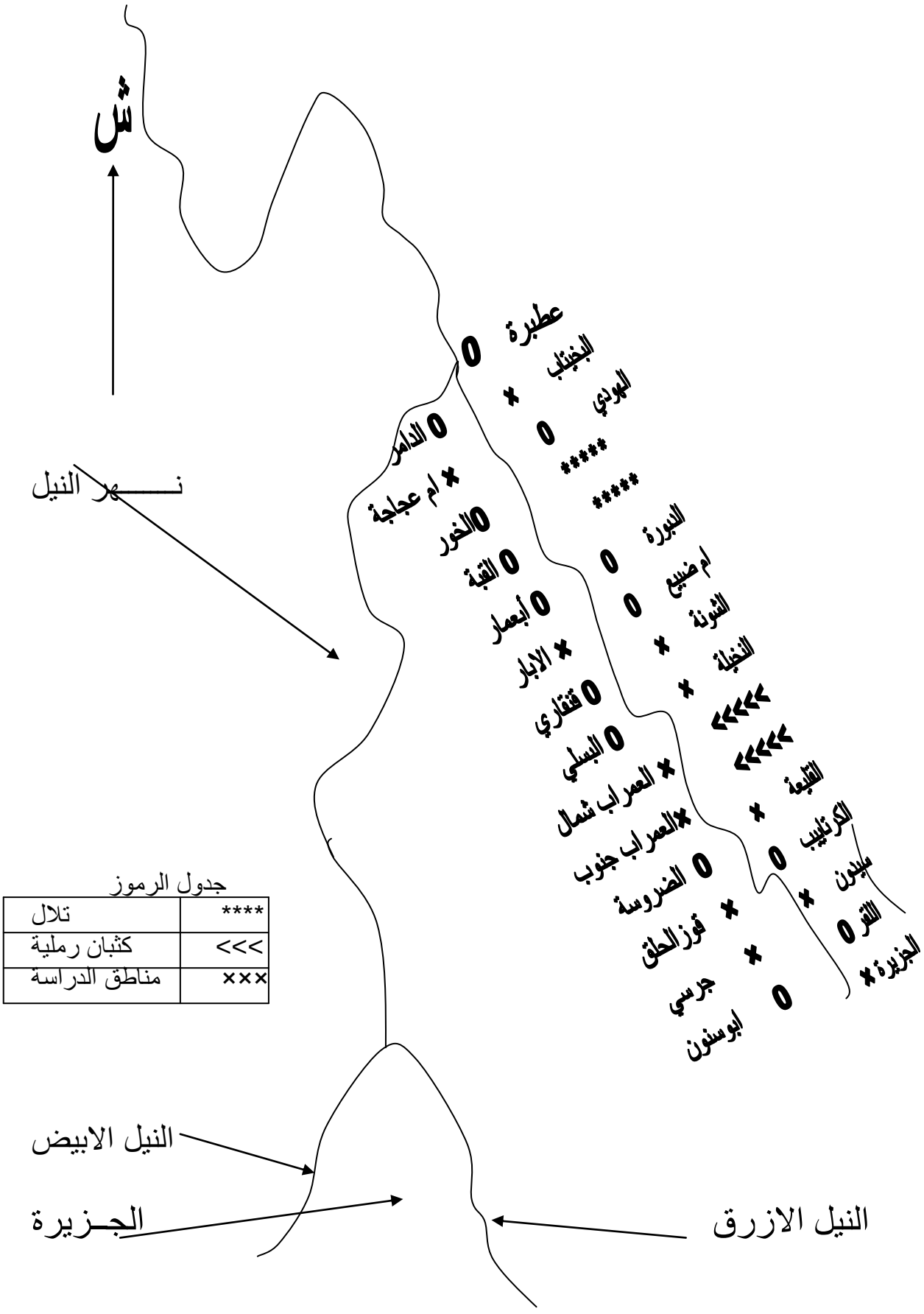

جدول الرموز

****	تلال
>>>	كثبان رملية
×××	مناطق الدراسة